

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف 01

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مدرسة الدكتوراه: إدارة أعمال والتنمية المستدامة

تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة

أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية -دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إشراف

إعداد الباحثة

أ.د عبد الحفيظ عيمر

فيروز بوشويط

لجنة المناقشة

- أ.د. صالح صالح...أستاذ التعليم العالي...جامعة سطيف -1-.....رئيسا
- أ.د. عبد الحفيظ عيمر...أستاذ التعليم العالي...جامعة جيجل.....مشرفا ومقرا
- أ.د. عبد الوهاب بن بركة...أستاذ التعليم العالي...جامعة بسكرة.....مناقشا
- أ.د. بلقاسم ماضي...أستاذ التعليم العالي...جامعة عنابة.....مناقشا
- أ.د. ليلى قطاف...أستاذة التعليم العالي...جامعة سطيف -1-.....مناقشا
- د. الطيب قصاص...أستاذ محاضر -أ-...جامعة سطيف -1-.....مناقشا
- د. نادية حسيبة سجار...أستاذة محاضرة ب-...جامعة سطيف -1-.....مدعوة

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من خصهما الرحمن بذكره وأفرد لهما رحمته وجعل برهما من طاعته:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى من استوفوا معي طفولتهم إخوتي وأخواتي الكرام

إلى رفيق دربي زوجي الغالي، وعائلته

إلى ابنتي وابني

إلى رفيقتي وصديقتي في العمل

إلى كل من تمنى لي الأفضل وتمنى لي الخير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته وتوفيقه ورحمته تتم الصالحات وأشكر الله سبحانه وتعالى على
فضله وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل الذي أتمنى أن يعود ولو بفائدة بسيطة
للمطالعين على محتواه

أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ
الدكتور عيصر عبد الحفيظ الذي مدني من منابع علمه كثيرا، والذي لم يتوان يوما
عن مد يد المساعدة في جميع المجالات

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ما تكبدوه
من عناء في قراءة هذه الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة

كما لا يفوتني أن أقدم شكري إلى كل من قدم يد المساعدة وكل من شجعني في
مسيرتي العلمية

المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة

أ - ط

46-01

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية

02

تمهيد

03

1.1. الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية للوطن العربي

03

1.1.1. المعطيات الجغرافية للوطن العربي

03

1.1.1.1. بيئات الوطن العربي

04

2.1.1.1. الأقاليم المناخية في المنطقة العربية

06

2.1.1. الموارد الطبيعية للوطن العربي بين الندرة والتدهور

06

1.2.1.1. الأراضي العربية والغطاء النباتي

09

2.2.1.1. المياه

11

3.2.1.1. التنوع الحيوي

12

3.1.1. الثروة النباتية والحيوانية في الوطن العربي

13

4.1.1. الموارد البشرية الزراعية في الوطن العربي

14

2.1. واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي في ظل الموارد المتاحة

14

1.2.1. أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية العربية

15

1.1.2.1. السمات العامة للإنتاج الزراعي

16

2.1.2.1. الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي العربي

21

3.1.2.1. أهمية الزراعة العربية

23

2.2.1. السياسات الزراعية في الوطن العربي

23

1.2.2.1. تعريف السياسة الزراعية

23

2.2.2.1. أنواع السياسات الزراعية

24

3.2.2.1. مضمون السياسات الزراعية في الوطن العربي

26

3.2.1. واقع الإنتاج الزراعي العربي

26

1.3.2.1. واقع الإنتاج النباتي

30

2.3.2.1. واقع الإنتاج الحيواني والسمكي

32

3.1. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية في ظل خصائص النشاط الزراعي العربي

32

1.3.1. تطور التجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية

32	1.1.3.1. الواردات
36	2.1.3.1. الصادرات
40	2.3.1. تطور التجارة العربية البيئية للمنتجات الزراعية
42	3.3.1. الفجوة الغذائية العربية في ظل أوضاع الإنتاج الزراعي العربي
46	خلاصة الفصل
105-47	الفصل الثاني: إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة الأزمة الغذائية
48	تمهيد
49	1.2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام
49	1.1.2. مفهوم الأمن الغذائي المستدام
49	1.1.1.2. تعريف منظمة الأغذية والزراعة
49	2.1.1.2. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية
50	3.1.1.2. تعريف البنك الدولي
52	4.1.1.2. بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي
55	5.1.1.2. علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي
58	2.1.2. أبعاد الأمن الغذائي المستدام
58	1.2.1.2. الأبعاد الاقتصادية
60	2.2.1.2. الأبعاد الاجتماعية
60	3.2.1.2. الأبعاد السياسية
62	4.2.1.2. الأبعاد البيئية
62	5.2.1.2. الأبعاد البيوتكنولوجية
63	3.1.2. مؤشرات الأمن الغذائي المستدام
65	4.1.2. تحديات الأمن الغذائي العربي المستدام
65	1.4.1.2. العجز المائي
66	2.4.1.2. تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا
66	3.4.1.2. تمويل الاستثمار الزراعي
67	4.4.1.2. تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين
67	5.4.1.2. تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي
68	6.4.1.2. تحسين الأحوال المعيشية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية
68	2.2. طبيعة المشكلة الغذائية في العالم والوطن العربي ومحدداتها
69	1.2.2. المشكلة الغذائية في العالم
75	2.2.2. الأزمة الغذائية العربية
79	3.2.2. محددات المشكلة الغذائية
79	1.3.2.2. المحددات الداخلية

91	2.3.2.2. المحددات الخارجية
93	3.2. تأثير توسيع تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام
93	1.3.2. اتجاهات التجارة الدولية في السلع الزراعية
96	2.3.2. الخلفية النظرية لعلاقة الأمن الغذائي بالتجارة الدولية
98	3.3.2. علاقة التجارة الدولية للسلع الزراعية بمحاور الأمن الغذائي المستدام
98	1.3.3.2. تأثير تحرير التجارة الخارجية في السلع الزراعية على المحاور الأربعة للأمن الغذائي المستدام
103	2.3.3.2. محددات العلاقة بين تحرير التجارة والأمن الغذائي المستدام
105	خلاصة الفصل
106-171	الفصل الثالث: آثار التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية
107	تمهيد
108	1.3. تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية
108	1.1.3. الاتجاهات العالمية لأسعار المواد الغذائية الأساسية
108	1.1.1.3. أزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي
110	2.1.1.3. تقلبات أسعار الغذاء خلال الفترة 2000-2017
119	2.1.3. اتجاهات أسعار المواد الغذائية الأساسية في البلدان العربية
125	2.3. الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية
125	1.2.3. الأسباب الرئيسية من جانب الطلب
125	1.1.2.3. النمو الاقتصادي الجيد
126	2.1.2.3. النمو السكاني المتزايد
126	3.1.2.3. التحول الاستهلاكي في بعض الدول النامية
127	2.2.3. الأسباب الرئيسية من جانب العرض
127	1.2.2.3. التغيرات المناخية
132	2.2.2.3. استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي
134	3.2.2.3. تناقص المخزون من السلع الغذائية الرئيسية
136	3.2.3. أسباب رئيسية أخرى
136	1.3.2.3. السياسات الزراعية في الدول المتقدمة
136	2.3.2.3. انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى
137	3.3.2.3. ارتفاع أسعار البترول
137	4.3.2.3. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي
137	5.3.2.3. المضاربة التجارية
138	6.3.2.3. النزاعات والحروب
139	7.3.2.3. قيام بعض الدول النامية ببناء مخزون إستراتيجي لبعض السلع الغذائية
140	3.3. الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية

140	1.3.3. الإجراءات على المستوى العالمي للحد من تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية
140	1.1.3.3. منع تقلب الأسعار المحلية في الأجل القصير: سياسات التجارة والمخزون الاحتياطي
141	2.1.3.3. التصدي لتقلب الأسعار المحتملة في المستقبل: إدارة المخاطر
142	3.1.3.3. التكيف مع تقلب الأسعار بعد وقوعها من خلال شبكات الأمان الموجهة
143	4.1.3.3. منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل من خلال زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها
143	2.3.3. أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية للحد من تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية
146	4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في البلدان العربية
146	1.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية على الإنتاج والاستهلاك الزراعي العربي
147	1.1.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية على الإنتاج الزراعي العرب
152	2.1.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المتاح للاستهلاك العربي
155	2.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم، نسب الاكتفاء والفجوة الغذائية العربية
155	1.2.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية على التضخم بالبلدان العربية
159	2.2.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نسب الاكتفاء الذاتي بالبلدان العربية
162	3.2.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية العربية
164	3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المستهلك العربي
164	1.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك.
165	2.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نصيب الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون
167	3.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نوعية الغذاء المستهلك بالوطن العربي
168	4.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على صحة المستهلك بالوطن العربي
171	خلاصة الفصل
245-172	الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر
173	تمهيد
174	1.4. وضعية الموارد الزراعية في الجزائر
174	1.1.4. المعطيات الجغرافية والسكانية للجزائر
174	1.1.1.4. الموقع الجغرافي
175	2.1.1.4. التضاريس
176	3.1.1.4. التوزيع السكاني
177	2.1.4. الموارد الأرضية والمائية في الجزائر

177	1.2.1.4. الموارد الأرضية الزراعية
179	2.2.1.4. المياه
182	3.2.1.4. استخدامات المياه في القطاع الزراعي في الجزائر
184	3.1.4. الموارد البشرية الزراعية في الجزائر
185	2.4. واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الموارد الزراعية المتاحة
185	1.2.4. تطور الإنتاج النباتي في الجزائر
185	1.1.2.4. تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر
189	2.1.2.4. تطور إنتاج مجموعة الخضر والفواكه في الجزائر
193	3.1.2.4. تطور إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية
194	2.2.4. تطور إنتاج اللحوم، الحليب، البيض والأسماك في الجزائر
194	1.2.2.4. تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر
196	2.2.2.4. تطور إنتاج اللحوم البيضاء والبيض
197	3.2.2.4. تطور إنتاج الألبان في الجزائر
198	4.2.2.4. تطور إنتاج السمك في الجزائر
198	3.2.4. تطور الناتج الزراعي في الجزائر ونصيب الفرد منه
199	1.3.2.4. تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر
200	2.3.2.4. تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر
201	3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر
202	1.3.4. اتجاهات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر
204	2.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والاستهلاك في الجزائر
204	1.2.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج
208	2.2.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاستهلاك
210	3.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم، نسب الاكتفاء والفجوة الغذائية بالجزائر
210	1.3.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم بالجزائر
212	2.3.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نسب الاكتفاء الذاتي بالجزائر
214	3.3.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية بالجزائر
223	4.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المواطن الجزائري
226	4.4. سياسات الدعم المتبعة لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر
226	1.4.4. مفهوم الدعم الزراعي
226	1.1.4.4. تعريف الدعم الزراعي
227	2.1.4.4. الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي
230	2.4.4. أنواع سياسات الدعم المنتهجة في الجزائر لمواجهة تقلب أسعار المواد الغذائية الأساسية

230	1.2.4.4. الدعم المباشر
233	2.2.4.4. الدعم غير المباشر
235	3.4.4. أنواع صناديق الدعم للقطاع الزراعي لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء في الجزائر
245	خلاصة الفصل
246	خاتمة
257	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
الفصل الأول		
27	إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2016	(1-1)
28	تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح في بعض الدول العربية خلال الفترة 2008-2015	(2-1)
29	إنتاجية بعض السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2016	(3-1)
30	تطور إنتاجية مجموعة المنتجات الحيوانية والسلمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2016	(4-1)
33	تطور الواردات للسلع الزراعية للفترة 2008-2016	(5-1)
33	واردات أهم السلع الزراعية للفترة 2008-2015	(6-1)
34	استيراد سلعة القمح حسب كل دولة للفترة 2008-2015	(7-1)
36	تطور الصادرات للسلع الزراعية للفترة 2008-2016	(8-1)
37	صادرات أهم السلع الزراعية للفترة 2008-2015	(9-1)
38	تجارة السلع الزراعية العربية ونسبة المنتجات الزراعية إلى إجمالي الصادرات والواردات للعام 2015 حسب كل بلد	(10-1)
40	قيمة التجارة الغذائية العربية البينية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2014-2016	(11-1)
42	العجز في الدول العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون للعام 2016	(12-1)
43	قيمة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2014-2016 في السلع الأساسية	(13-1)
45	مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2014-2016	(14-1)
الفصل الثاني		
57	العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي العربي ما بين 2008-2030	(1-2)
63	مؤشرات الأمن الغذائي المستدام	(2-2)
69	نسبة الذين يعانون من قصور التغذية خلال الفترة 2000-2016	(3-2)
71	عدد الذين يعانون من قصور التغذية خلال الفترة 2005-2016	(4-2)
72	التوزيع المتغير للجوع في العالم: العدد والنسبة المئوية	(5-2)
73	انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد (المعانة من الجوع) وسط السكان خلال الفترة 2014-2016	(6-2)
74	الدول التي يواجه أكثر من ربع سكانها من الجوع الحاد لسنة 2017	(7-2)
75	سوء التغذية في الوطن العربي خلال الفترة 1990-1992 و 2010-2013 و 2014-2016	(8-2)

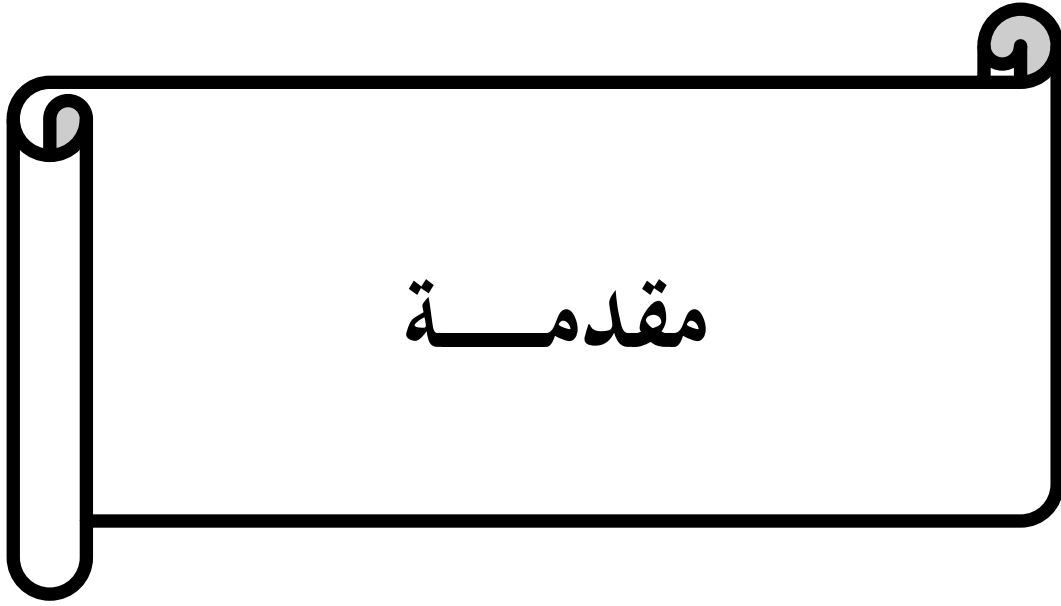
78	تصنيف البلدان العربية حسب فئات الانتقال التغذوي المعدة من طرف منظمة الصحة العالمية.	(9-2)
80	عدد سكان العالم لسنة 2014 ومعدل النمو السنوي خلال الفترة (2000-2015)	(10-2)
81	نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان حسب المناطق لسنة 2014	(11-2)
83	نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2013-2014) حسب المناطق	(12-2)
94	توقعات الميزان التجاري من حيث الحجم لمجموعة من السلع الأساسية حسب الأقاليم للعام 2023	(13-2)
97	المكونات الرئيسية والقيود المتعلقة بفرضيات التجارة نسبة إلى الأمن الغذائي المستدام	(14-2)
100	الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية للسلع الزراعية على محاور الأمن الغذائي المستدام	(15-2)
الفصل الثالث		
111	مؤشر منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة لأسعار الأغذية خلال الفترة 2000-2017	(1-3)
115	حجم الإنتاج والمعروض من الحبوب خلال الفترة 2009-2014 على المستوى العالمي	(2-3)
117	حجم الإنتاج والمعروض من الحبوب خلال الفترة 2014-2018	(3-3)
120	الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2008-2017	(4-3)
121	الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالبلدان العربية خلال الفترة 2010-2017.	(5-3)
133	الاحتياجات من الأراضي لإنتاج محاصيل تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي عبر العالم خلال الفترة 2004-2030	(6-3)
135	تطور المخزونات العالمية من الحبوب خلال الفترة 2009-2018	(7-3)
148	تطورات إنتاج السلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2017	(8-3)
153	تطور حجم المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الأساسية بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017	(9-3)
156	تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2007-2017	(10-3)
160	تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة 2007-2017	(11-3)
162	تطور حجم الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2007-2017	(12-3)
164	تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك خلال الفترة 2007-2017	(13-3)
168	أشكال سوء التغذية في الدول العربية خلال الفترة 2012-2017	(14-3)
الفصل الرابع		
177	تطور المساحات المزروعة بالجزائر خلال الفترة 2008-2016	(1-4)
179	توزيع مصادر المياه التقليدية في الجزائر (مليار م ³)	(2-4)

180	المعدلات السنوية لسقوط الأمطار في الجزائر بـ(ملم)	(3-4)
180	توزيع المياه السطحية في الجزائر على الأحواض الهيدروغرافية الخمسة	(4-4)
183	تطور المساحات المروية في الجزائر وفق النطاقات المروية خلال الفترة 2004-2019	(5-4)
184	تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر	(6-4)
186	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(7-4)
187	تطور إنتاج القمح بنوعية خلال الفترة 2007-2017	(8-4)
188	تطور الأهمية النسبية للقمح بنوعيه خلال الفترة 2007-2017	(9-4)
189	تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(10-4)
191	تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(11-4)
193	تطور إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(12-4)
195	تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(13-4)
196	تطور إنتاج لحوم الدواجن والبيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(14-4)
197	تطور إنتاج الألبان في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(15-4)
198	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(16-4)
199	تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الزراعي ومساهمته في الناتج في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(17-4)
200	تطور معدل النمو السنوي للناتج الزراعي بالجزائر خلال الفترة 2008-2017	(18-4)
201	تطور متوسط نصيب الفرد في الجزائر من الناتج الزراعي ونموه خلال الفترة 2007-2017	(19-4)
202	تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم خلال الفترة 2007-2017	(20-4)
203	تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	(21-4)
205	معدل التغير السنوي لكل من الإنتاج الزراعي من المجموعات الأساسية في الجزائر ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء خلال الفترة 2007-2017	(22-4)
208	تطور المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2007-2016	(23-4)
211	تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي والمحلي ومساهمة مؤشر أسعار الغذاء المحلي في المعدل العام للتضخم بالجزائر خلال الفترة 2007-2017	(24-4)
213	تطور نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2007-2016	(25-4)
215	تطور الصادرات الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(26-4)
217	تطور الواردات الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الواردات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(27-4)
219	تطور الواردات الغذائية حسب النوع في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(28-4)

221	تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2007-2017	(4-29)
222	تطور العجز الغذائي ومعدلات نموه السنوي في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	(4-30)
224	حجم إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء خلال الفترة 2000-2011	(4-31)
225	تطور متوسط الإنفاق السنوي لكل أسرة في الجزائر ما بين 2000 و 2011	(4-32)
225	أشكال سوء التغذية بالجزائر خلال الفترة 2012-2016	(4-33)
234	أشكال دعم السلع الغذائية الأساسية في الجزائر	(4-34)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
الفصل الثالث		
113	مؤشر منظمة الأمم المتحدة لأسعار الغذاء خلال الفترة 1961-2008	(1-3)
114	التغيرات في مؤشرات أسعار السلع الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال الفترة 2000-2008.	(2-3)
115	تطور مؤشرات أسعار لسلع الغذائية الأساسية خلال الفترة 2008-2017	(3-3)
119	مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لأسعار الغذاء خلال الفترة 2016-2017	(4-3)
167	آلية عمل الفجوة الغذائية في تزايد سوء التغذية في الدول العربية	(5-3)
الفصل الرابع		
202	معدل التغير في مؤشر أسعار الغذاء العالمي والجزائري خلال الفترة 2007-2017	(1-4)



إن مشكلة إنتاج الغذاء ليست حديثة العهد وإنما هي أقدم من ذلك طالما أنها نتيجة عدم التوازن بين الموارد الطبيعية من ناحية، وبين السكان من ناحية أخرى، فقد سبق لكثير من المفكرين أن عالجوها وحللوها أبعادها ومستقبلها، واختلفت في ذلك مواقفهم ووجهات نظرهم فمنهم من كان متشائما، فرأى أن العالم مقبل على كارثة غذائية سوف تقضي عليه وتدمره، ومنهم من عارض هذا الرأي وكان التفاؤل شعاره وقال بأن الإنسان قادر على تذليل العقبات أمام تحقيق الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء، إذ كلما زاد ضغط البشر على رقعة الأرض عمل على استثمارها وسخر عقله وجهده في استغلال الموارد التي كانت بعيدة عن متناول يده، وابتكر الوسائل والآلات مما يمكنه من تخفيض تكلفة الإنتاج المرتفعة للمصادر الطبيعية، وكان من أبرز الذين بحثوا في مسألة التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان وتلبية حاجياتهم الغذائية بما يحقق أمنهم الغذائي المفكر الإنجليزي روبرت مالتس، الذي يمكن اعتباره زعيم المتشائمين، حيث خرج بنظرية مفادها بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية في حين موارد العيش الطبيعية تتزايد بمتتالية حسابية، وبناء عليه قال بأن الإنسان مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة غذائية حادة، ومجاعة مخيفة واضطرابات عنيفة تهدد البشرية وأمن العالم وتعصف باستقراره. أما توماس دبلداي الاقتصادي الإنجليزي كان مخالفا لمالتس ويرى بأن الزيادة في عدد السكان تتصل اتصالا عكسيا بمواردهم من الغذاء، فكلما تحسن مورد الغذاء حدث تباطؤ في زيادة أعدادهم ل يتم التحكم في الموارد الطبيعية لإنتاج الغذاء ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي. أما في الوقت الحاضر يعتبر الاقتصادي الشهير كولن كلارك على رأس المتفائلين الذين يؤمنون بقدرة العالم على تذليل العقبات، وأن هناك طاقات كبيرة لم يستغلها الإنسان بعد، حيث بمقدور العالم أن يضاعف من إنتاجه الغذائي وتحقيق أمنه الغذائي.

فأزمة الغذاء العالمية التي ظهرت مع بداية سبعينيات القرن الماضي وضعت مشكلة الغذاء على قمة الاهتمامات الدولية، فأصبح تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأول للعديد من المنظمات العالمية والإقليمية إلى جانب الحكومات. إذ لم يبق اهتمام الدول منحسرا في تحقيق الأمن الغذائي فحسب، بل أصبحت هناك ضرورة لضمان استدامة الأمن الغذائي، خاصة أمام المشاكل البيئية التي يعرفها العالم، وتدهور الموارد الطبيعية، خاصة الزراعية، تدهور التنوع الحيوي والاحتباس الحراري وغيرها، التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة على مستوى تأمين غذائها. فلم يعد تحقيق الأمن الغذائي المستدام خيارا أمام الدول، بل أصبح ضرورة حتمية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وذلك بإعلانه كأول هدف من أهداف الألفية الإنمائية ليأتي هذا الهدف منسجما مع ما نادى به القمة العالمية للأغذية من قبل، حيث تعهدت الدول المجتمعمة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 بروما على ضرورة تأمين حق الشعوب في الحصول على الغذاء وبصفة دائمة، والعمل على توفير بنية سياسية، اقتصادية واجتماعية ملائمة لتحقيق ذلك.

إن التزايد السكاني عمل على ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء بصورة مخيفة، حيث تسبب في ارتفاع مستمر في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية، فقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعا حادا خلال 2006-2007 بل وأكثر حدة خلال الربع الأول من 2008 لتصل إلى أقصاها في 2011، فقد وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية أثرت تأثيرا مباشرا على مستوى معيشة السكان في الدول النامية، ورغم الانخفاض في مستوياتها للسنوات الموالية لسنة 2011 إلا أنها بقيت في مستويات أعلى.

لقد كانت القفزة في أسعار الأغذية متناقضة تناقضا حادا مع الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الذي استمر من 1995 حتى العام 2002. بالنسبة لبعض المحللين كانت الزيادة في الأسعار علامة بنهاية الهبوط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع الغذائية، حيث تم الإعلان عن نهاية الغذاء الرخيص. فقد كان يرى آخرون بداية أزمة غذائية عالمية ومسألة ما إذا كانت هذه الزيادات الحادة في الأسعار تختلف اختلافا جوهريا عن الارتفاعات السابقة في الأسعار، وما إذا كان الهبوط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية كان يمكن أن يتوقف، مما يشير إلى تغير جوهري في سلوك أسواق السلع الزراعية. وإن كانت الأسعار المرتفعة تدوم عادة أقل مقارنة بالأسعار المنخفضة التي تستمر فترات أطول، وما يميز الأزمات الغذائية هو حدوث ارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية جميعها تقريبا وليس لبعض منها فقط وإمكانية أن تظل الأسعار مرتفعة بعد تلاشي تأثيرات الهزات القصيرة الأجل.

أولا: إشكالية الدراسة

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في البلدان العربية بشكل عام، فعلى الرغم من تفاوت توفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، لتتسع الفجوة الغذائية وتصبح الدول العربية مستوردة صافية للغذاء، حيث تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، في المقابل آلت برامج تحرير التجارة التي اتبعتها العديد من الدول العربية إلى تردي حالة قطاعها الزراعي إذ نجم عن إلغاء الحواجز الجمركية تحول الدول التي تصدرت سابقا لائحة البلدان المصدرة للسلع الغذائية إلى دول مستوردة، لاسيما القمح المدعوم والمنتج من طرف الو.م.أ بصورة رئيسية، ولهذا تعد البلدان العربية عرضة لتقلبات أسواق السلع الدولية لأنها من أكبر مستوردي الحبوب في العالم، ويشير هذا الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية إلى مخاوف متزايدة بشأن الأمن الغذائي في البلدان العربية، في هذا السياق يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر تقلب الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية على الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل الموارد

الطبيعية المتاحة؟

وتندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما هو واقع القطاع الزراعي العربي، وما هي مكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية؟
- 2) ما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية؟
- 3) ما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المواطن العربي؟
- 4) ما هو واقع القطاع الزراعي الجزائري؟ وما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والاستهلاك من الغذاء في الجزائر؟
- 5) ما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر؟
- 6) ما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المستهلك الجزائري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية السابقة تم اعتماد مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- 1) إن الاعتماد المتنامي للبلدان العربية على السوق الدولية في توفير احتياجاتها من المواد الغذائية، خاصة الأساسية يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ما يعمل على زيادة حالة انعدام الأمن الغذائي بها؛
- 2) هناك انعكاسات سلبية لتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على اقتصاديات البلدان العربية؛
- 3) هناك انعكاسات سلبية لتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المستهلك العربي؛
- 4) يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بشقيه النباتي والحيواني خاصة ما تعلق بشعبة الحبوب بعدم المرونة اتجاه تقلبات أسعاره عالميا، مما أثر سلبا على حجم الإنتاج والاستهلاك منه؛
- 5) إن اعتماد الجزائر المتزايد على السوق الدولية لتلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية الأساسية في ظل معدل النمو السكاني المتزايد وضعف الإنتاج الزراعي المحلي، جعل تأثير تقلبات الأسعار العالمية من هذه المواد على حجم الفجوة الغذائية في تزايد مستمر؛
- 6) إن نمط الغذاء السائد في الجزائر المعتمد بالدرجة الأولى على الحبوب وخاصة القمح، التي تحقق فيها معدلات إنتاج ضعيفة مقارنة بتقلبات أسعارها عالميا وبلوغها أرقاما قياسية ما جعل المستهلك الجزائري يتأثر سلبا إزاء هذه الوضعية.

ثالثا: أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة من حيث:

- 1) تحقيق البلدان العربية ومنها الجزائر للأمن الغذائي المستدام كهدف استراتيجي ضمن مخططاتها التنموية؛
- 2) تفاقم أزمة الغذاء على المستوى العالمي والعربي منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي؛
- 3) اختلال التوازن بين معدلات الإنتاج الغذائي ومعدلات النمو السكاني وانخفاض الإنتاج العالمي من بعض السلع الغذائية الأساسية؛
- 4) توجيه نسبة معتبرة من المنتجات الغذائية الأساسية من طرف البلدان الرئيسية المنتجة للغذاء لإنتاج الوقود الحيوي مما يقلل من المخزون والمعروض العالمي من الغذاء؛
- 5) تأثير التغيرات المناخية سلبا على الإنتاج من المواد الغذائية الأساسية؛
- 6) اعتماد الدول العربية بصورة كبيرة على الاستيراد في حصولها على الغذاء مما يجعلها عرضة لمختلف التغيرات الحاصلة في السوق العالمية للمواد الغذائية.

رابعاً: أهداف الدراسة

كل دراسة تسعى إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف وتتمثل الأهداف الأساسية للدراسة فيما يلي:

- 1) تشخيص وضعية القطاع الزراعي العربي في مجال إنتاج الغذاء المستدام في ظل الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية المتاحة؛
- 2) التعرف لطبيعة المشكلة الغذائية العالمية والعربية وتحديد مسبباتها ومن ثم إبراز خطورتها؛
- 3) الكشف عن تأثير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي بصورة متواصلة من أجل تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الجوانب الإيجابية؛
- 4) تحديد الحلول والسياسات الواجب إتباعها لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع استناداً إلى مجموعة من الاعتبارات منها:

- 1) بروز مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي العربي على الساحة الدولية كواحدة من أهم قضايا القرن الواحد والعشرين، وارتباطها بالعديد من القضايا المهمة الأخرى؛
- 2) قضية الأمن الغذائي والقضاء على الفقر أصبحت من أهم القضايا التي تشغل كل الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات هذه الدول؛
- 3) موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات التي تهم الجميع نظراً لتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى؛
- 4) قضية الأمن الغذائي أصبحت قضية عالمية تحتاج إلى حل عالمي وتضافر جهود العالم لتحقيقها؛
- 5) قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية ذات انعكاسات خطيرة على الموارد، الإنتاج وحالة السكان اقتصادياً واجتماعياً؛
- 6) المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية؛
- 7) الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة.

سادساً: الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه، وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات، في مجال الدراسة الحالية سوف يتم التركيز على بعض الدراسات التي اهتمت بالأمن الغذائي العربي والجزائري وعلاقته بالأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية. مما لا شك فيه أنه توجد دراسات سابقة كثيرة تتعلق بالأمن الغذائي والإنتاج الزراعي العربي لا تسمح حدود الدراسة الحالية بالتعرض لها، لكن البحوث في مجال تأثير الأسعار العالمية للمواد الغذائية على الأمن الغذائي العربي المستدام محدودة نوعاً ما ومنها:

1. أطروحة دكتوراه بعنوان " أثر التوسع في إنتاج واستخدام الوقود الحيوي في قطاع النقل عالميا على التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول النامية" من إعداد فاتح بن نونة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل علاقة ارتباط أسواق السلع الزراعية بأثر الوقود الحيوي على تعميق هذه العلاقة، والأثر المباشر وغير المباشر لنمو إنتاج الوقود الحيوي على الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية وتقلباتها، باعتبار توجيه جزء لا بأس به من الإنتاج الغذائي لإنتاج الوقود الحيوي مما يقلل من المعروض والمخزون من السلع الغذائية الأساسية، الذي كان من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية المستخدمة في إنتاجه، مما يقوض تحقيق الأمن الغذائي المستدام للدول النامية والدول العربية. وتم التوصل إلى أن إنتاج الوقود الحيوي يمثل تحديا حقيقيا في مواجهة الأمن الغذائي ذلك أنه يمثل منافسا لإنتاج الغذاء على موارد الإنتاج نظرا للتقلبات الكبيرة في هذه المواد للوفاء بحجم الإنتاج المستهدف، مما يشكل ضغطا على الموارد المائية والأراضي الزراعية ويؤثر على قدرة المتاح منها على تلبية الطلب المتزايد من المنتجات الزراعية، كما يعد الوقود الحيوي تحديا حقيقيا للأمن الغذائي لتأثيره المباشر في حجم المتاح من السلع الزراعية الغذائية الأساسية من الحبوب والزيوت النباتية التي تعتبر المصدر الأساسي لإنتاج الوقود الحيوي، ويظهر هذا التأثير بشكل واضح في زيادة الحجم المستخدم من هذه المحاصيل وتراجع صادراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي وهو ما كان له تأثير على أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية تجلّى في الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية بالتزامن مع طفرة إنتاج الوقود الحيوي.

2. مقال بعنوان " إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر -واقع وآفاق-" من إعداد رزيقة غراب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015. الهدف من الدراسة الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر بالوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها الغذائية لتفسير أبعادها ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها، وتوفير الغذاء بصورة مستمرة ومستدامة لسكانها وبأسعار معقولة تتوافق ومستويات دخولهم وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليل التبعية للخارج، حيث تم التوصل إلى أن الإنتاج الزراعي في الجزائر لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المتزايد ومازالت الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى مما أدى إلى زيادة حجم العجز الغذائي من سنة لأخرى، كما أن هذا العجز سوف يتضاعف السنوات المقبلة وهذا يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة تتطور وتتفاقم في وقت تدهور أسعار البترول. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المتغير التابع المتعلق بالأمن الغذائي المستدام في الجزائر والذي سيفيد في تقديم إحصائيات عن العجز الغذائي في الجزائر.

3. دراسة بعنوان " The State of Food Insecurity in The World : How Does International Price

Volatility Affect Domestic Economies and Food Security, FAO, Rome, 2011. تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الهدف منه استخلاص الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2006-2008 مع الوقوف على ما يقع في الأسواق المحلية مع عرض اتجاهات الأسعار العالمية للأغذية واستمرار تقلبها في السنوات الأخيرة -أزمة 2008- حيث يثير ذلك قلق بين الحكومات والأشخاص في جميع أنحاء العالم، الهدف الآخر من الدراسة معرفة نقاط القوة التي تحسن الحصول على الغذاء في الأجل القصير وإنتاج الغذاء في الأجل المتوسط لتحقيق

تحسينات طويلة الأمد في الأمن الغذائي، ومن تم تصميم شبكات أمان فعالة من حيث التكلفة لتقديم المساعدة المناسبة الموجهة إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب. ومن النتائج المتوصل إليها أن أثر تغيرات الأسعار العالمية للمواد الغذائية على الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل سياق على حدة، وهذا الأثر يتوقف على نوع السلعة والسياسات الوطنية التي تؤثر على انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية، والخصائص الديموغرافية والإنتاجية التي تميز مختلف الأسر ومجموعة من العوامل الأخرى، ويوحى تنوع الآثار داخل البلد إلى الحاجة إلى تحسين البيانات حتى يتسنى للحكومات تنفيذ سياسات أفضل، كما تم التوصل إلى أن الاستثمار في الزراعة في الأجل الطويل وتحسين قدرة المزارعين على الصمود هو السبيل لتوفير الغذاء بصورة مستمرة ومستدامة للمجتمع، والحد من التأثير بتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية والكوارث الطبيعية وهذا ليس فقط في السنوات المقبلة بل في الأجل الطويل. وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا من جانب المتغيرين التابع والمستقل وهما الأمن الغذائي وتقلبات الأسعار، حيث عاجلت آثار تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على الأمن الغذائي بالدول النامية عموماً خلال تلك الفترة، وفي الدراسة الحالية سوف يتم التخصص أكثر في آثار تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الأمن الغذائي بالوطن العربي عامة والجزائر كحالة منه، وستفي هذه الدراسة في تحديد هذه الآثار على الأمن الغذائي العالمي لسنة 2008، حيث ستعطي مجالاً واسعاً من المعطيات والإحصائيات والتحليلات الخاصة بالدراسة الحالية خلال تلك الفترة على المستوى العالمي.

4. مقال بعنوان " **Rising Food Prices, Causes and Consequences, OECD, 2008** " تهدف هذه الدراسة المعدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى عرض الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية - القمح، الذرة، الأرز والزيوت النباتية - خلال أزمة الغذاء لسنة 2008، حيث ترى أن لتقلبات أسعار البترول في هذه الفترة تأثيرات بالغة على تكاليف الإنتاج الزراعي مما عمل على رفع الأسعار، كذلك عرض أهم النتائج والآثار الوخيمة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على البلدان النامية ومن تم التوصل إلى أهم الإجراءات والسياسات الواجب العمل بها واتخاذها على مستوى البلدان النامية والتي تسمح في الأجل القصير والطويل بالتحكم في آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في هذه البلدان. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المتغير المستقل والمتعلق بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، حيث ستفيد في التعمق أكثر في أسباب ونتائج ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على اقتصاديات الدول النامية.

5. دراسة بعنوان " **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي** " ورقة مقدمة من جامعة الدول العربية، 2008. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التطورات الحاصلة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وانعكاساتها على المنطقة العربية، وكذلك تحديد آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المواطن العربي من حيث الاستهلاك الفردي، نوعية الغذاء وصحة المواطن العربي وكذا الدخل ومستوى الفقر ومنه الإجراءات المتخذة على المستوى العربي والعالمي لمجابهة ارتفاع الأسعار، مع إعطاء نماذج على المستوى العالمي كي يتم الاستفادة منها، وأخيراً إعطاء بعض المقترحات المؤدية إلى التخفيف من حدة هذه الآثار على الاقتصاديات العربية

وعلى مستوى معيشة المواطنين. وتم التوصل إلى أن الدول العربية من الدول التي تأثر فيها المستهلكون تأثراً واضحاً ومعاناة المواطنين فيها خاصة في البلدان العربية الأقل نمواً، وأن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية أثر سلباً على حياة المواطنين وتسبب في معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع العربي في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من الغذاء، كما تم التوصل إلى أن مختلف دول العالم ومنها الدول العربية تسعى نحو التخفيف من حدة هذه الآثار عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعها الزراعي وتبني مختلف السياسات الاقتصادية والزراعية. وتفيد هذه الدراسة في عرض إحصائيات حول آثار ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في الوطن العربي خلال هذه الفترة.

6. أطروحة دكتوراه دولة بعنوان "مشكلة الغذاء في الجزائر" من إعداد ابن ناصر عيسى، جامعة منتوري قسنطينة، 2005. الهدف من الدراسة عرض مشكلة الغذاء في الجزائر وتحديد أسبابها وطريقة معالجتها، وتوصلت الدراسة من خلال أهم نتائجها إلى كون الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني، كما سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر ودعم أسعار المواد الغذائية بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية، حيث أفادت هذه الدراسة في تحديد بعض الجوانب النظرية للأمن الغذائي وكذلك بعض الإحصائيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والإنتاجية الزراعية في الجزائر خلال تلك الفترة.

جميع هذه الدراسات تتشابه مع الدراسة الراهنة في أحد متغيرات البحث سواء التابع والذي يمثل الأمن الغذائي أو المستقل الذي يمثل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، والتي تساعد في تقديم صورة متكاملة عن البحث من خلال جوانبه النظرية والمنهجية والتحليلية وحتى المؤشرات الإحصائية، وبتكامل نتائج تلك الدراسات مع ما يتم التوصل إليه من نتائج يتشكل إطاراً معرفياً يساهم في تقديم معلومات متكاملة حول بعض جوانب القطاع الزراعي العربي والجزائري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، كيف يتأثر الأمن الغذائي العربي بالتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للغذاء مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وبهذا يكون توظيف الدراسات السابقة في خدمة وتطوير البحث العلمي قد تم وفقاً للقواعد المنهجية والمعرفية المتداولة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل في الحدود المكانية، الحدود الزمنية وتحديد مصطلحات الدراسة.

1) **الحدود المكانية:** على اعتبار معظم الدول العربية تعتمد في حصولها على الغذاء بصورة مستمرة على الأسواق الدولية حيث تعتبر من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، وبالتالي فإن تأثر اقتصادياتها بالأسعار العالمية للغذاء يكون مباشراً، وعليه يتم أخذ جميع الدول العربية في دراستنا هذه مع تعذر الحصول على بعض الإحصائيات فيما يخص الدول التي تعاني من الحروب والصراعات.

(2) الحدود الزمنية: تم أخذ الفترة 2007-2017 كحدود زمنية للدراسة الحالية حيث شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.

(3) تحديد مصطلحات الدراسة: تم تحديد المواد الغذائية الأساسية في 05 مجموعات حسب ما جاءت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتتمثل المواد الغذائية الأساسية في: الحبوب، اللحوم، السكر، الزيوت النباتية والألبان.

ثامنا: منهج وأدوات الدراسة

لتحقيق الأهداف السالفة الذكر سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع البيانات والمعطيات، حيث يتم وصف وتحليل واقع القطاع الزراعي وتبيان أهميته وخصائصه ومختلف المعوقات التي تقف أمامه، وصف وتحليل المشكلة الغذائية عالميا وعربيا مع تحليل التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية باعتباره أحد أهم أسباب هذه الأزمات وتحليل الآثار المترتبة عن هذه التقلبات على مستوى الوطن العربي عامة والجزائر خاصة. هذه البيانات والمعطيات يتم جمعها من المراجع العلمية المتنوعة سواء الكتب أو المجلات أو الدوريات والأطروحات الجامعية أو البحوث أو التقارير الصادرة عن هيئات دولية متخصصة في مجال الأمن الغذائي بمختلف اللغات، وتأتي في مقدمتها التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها، حيث سيتم الاعتماد على شبكة الانترنت في أغلب المراجع. كما يتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الضرورية كاستعمال جداول ورسوم بيانية واحتساب نسب مئوية خاصة بالإنتاج الزراعي، سوء التغذية، الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية الأساسية، التجارة الخارجية، حجم الفجوة الغذائية العربية وما إلى ذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن القطاع الزراعي العربي، الأمن الغذائي ومختلف الآثار المترتبة عن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الوطن العربي والجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة.

تاسعا: تقسيم الدراسة

تبعاً للإشكالية العامة للدراسة وللتساؤلات الفرعية المرتبط بها وانطلاقاً من الفرضيات المقترحة بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة منها تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول:

- تناول الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية، حيث تم التطرق إلى حالة الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية المتاحة بالوطن العربي، كما تم التعرض إلى واقع الإنتاج الزراعي العربي في ظل الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة به بالأرقام والتحليل وصولاً إلى التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية في ظل خصائص النشاط الزراعي.
- تعرض الفصل الثاني إلى: إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة الأزمة الغذائية، أين تم التعرض إلى الخلفية النظرية للأمن الغذائي المستدام ليتم بعدها التعرض إلى طبيعة المشكلة الغذائية عالمياً وعربياً وما هي أهم محدداتها الداخلية والخارجية وصولاً إلى تأثير توسيع تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام.

- الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة آثار التغير في أسعار المواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية، وفيه تم عرض تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كما تم التعرض إلى الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وصولاً إلى انعكاسات هذه الارتفاعات في الأسعار على الوطن العربي من خلال عرض وتحليل الانعكاسات على الإنتاج والاستهلاك، الاقتصاديات العربية وأخيراً المواطن العربي.
- تم التعرض في الفصل الرابع إلى واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر، وتم فيه وصف وضعية الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية في الجزائر، عرض وتحليل واقع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في ظل الموارد الزراعية المتاحة وصولاً إلى انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر مع تقديم الحلول المتبعة لمواجهة تقلبات الأسعار والتي تمثلت في سياسة الدعم.

الفصل الأول

واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات

الزراعية العربية في الأسواق العالمية

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، فهو يلعب دورا هاما في الاقتصاديات العربية نظرا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة لا بأس بها من السكان، وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، إلى جانب مساهمتها في تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية للسكان. وبهذا تمثل الزراعة بمدخلاتها ومنتجاتها ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية وأنشطة التجارة والخدمات.

يعتمد القطاع الزراعي في البلدان العربية على جملة من الموارد الطبيعية والبشرية المتميزة بمجموعة من الخصائص، حيث تتميز الموارد الطبيعية بالندرة من جهة والتدهور من جهة أخرى، أما الموارد البشرية فهي تتسم بقلة اليد العاملة الزراعية وعدم كفاءتها بالقدر الكافي. كما يتميز القطاع الزراعي العربي بالعديد من الخصائص المشتركة ذات الصلة بين مختلف الأقطار العربية. كل هذه العوامل وغيرها جعلت من تنافسية المنتجات الزراعية العربية محدودة داخل الأسواق الغذائية العالمية مما جعل معظم البلدان العربية تتعامل كطرف مستوردا للسلع الغذائية في هذه الأسواق.

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية للوطن العربي؛
- واقع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي في ظل الموارد المتاحة؛
- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية في ظل خصائص النشاط الزراعي العربي.

1.1. الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية للوطن العربي

يقع الوطن العربي بين خطي طول 15°، 60° شرقاً وخطي عرض 1°، 30° إلى 30°، 37° شمالاً، هذه المساحة الممتدة على مدى واسع من خطوط العرض، تتضمن مناطق بيئية مختلفة، إذ حوالي 80% من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة جداً والجافة. وتنوع موارد الوطن العربي الطبيعية تنوعاً كبيراً بسبب تباين البيئات الناتجة عن الموقع الجغرافي المتميز له وترامي أطرافه ما بين القارتين الإفريقية والآسيوية. لكن في المقابل فإن الموارد الطبيعية في الوطن العربي تتميز بمشاشتها كنتيجة للظروف البيئية القاسية والاستغلال العشوائي لهذه الموارد من طرف الإنسان العربي.

1.1.1. المعطيات الجغرافية للوطن العربي

إن المنطقة العربية واسعة ومترامية الأطراف حيث تغطي مساحة إجمالية قدرها 14 مليون كلم²، أي ما يعادل 10.5% من إجمالي اليابسة في العالم هذا ما جعلها تنوع وتباين ظروفها وأقاليمها المناخية، حيث تتميز بتشكيلات تضاريسية ومناخية مختلفة.

1.1.1.1. بيئات الوطن العربي

يتألف الوطن العربي الذي يشغل مساحات شاسعة من العالم من بيئات متنوعة تشمل ما يلي¹:

أولاً: البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية: تشكل ما يزيد عن 80% من مجمل مساحات الوطن العربي، ويسيطر الجفاف في معظم هذه المناطق بسبب الضغط العالي، الأمر الذي يمكن اعتباره سبباً رئيسياً من أسباب نشوء الصحاري، أما نباتات هذه المناطق فهي في مجملها قليلة وتمثل في تلك التي تتحمل الجفاف الشديد، مثل نبات الصبار حيث تتعمق جذورها في الأرض لتستفيد من رطوبتها لتصل إلى مستوى الماء الطبيعي الباطني في بعض الأحيان²، وعادة ما تكون هذه النباتات هي شجيرات قليلة الارتفاع ذات أوراق شوكية. في هذا النوع من المناطق نجدها خالية من السكان أحياناً أو أن نسبة السكان بها صغيرة جداً. في حين لا تمارس بها أي نشاط زراعي أو يمكن ممارسة الزراعة التقليدية في الواحات ومع هذا فإنه يمكن ملاحظة الاستغلال المفرط لهذه الأراضي مما زاد من تصحرها³.

¹ حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص22.

² محمد إبراهيم حسين، جغرافية الوطن العربي، دراسة إقليمية تحليلية، ج2، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص24.

³ عبد الوهاب بدر الدين السيد، الأشجار والبيئة، الثورة الخضراء للقرن الحادي والعشرين، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص24.

ثانيا: البيئات الجافة وشبه الجافة: تعتبر هذه المناطق ذات كثافة سكانية متوسطة في بعض الأقطار ومرتفعة في البعض الآخر، كما نجد بأن النشاط السكاني فيها عال والاستغلال الزراعي متزايد متمثلا في الرعي وزراعة المحاصيل المطرية والمروية، ومن خصائص هذه المناطق أنه يمكن ملاحظة كل أنواع التصحر فيها¹.

ثالثا: البيئات الرطبة وشبه الرطبة: وفيها تكون الكثافة السكانية مرتفعة جدا والاستغلال الزراعي كثيف، بالإضافة إلى الرعي في الأحراش والغابات، كما أن نشاطات الإنسان فيها غير الرشيدة متزايدة، وبالتالي فإنها عرضة للتصحر رغم بعدها عن المناطق الصحراوية، ويمكننا أن نجد في هذا النوع من المناطق التضاريس الآتية:

1- السهول الساحلية: وتوازي المحيط الأطلسي وتحتضن البحر المتوسط على طول شمال إفريقيا وغربي سوريا وتمتد موازية للبحر الأحمر والبحر العربي والخليج، وتتأثر الأجزاء الشمالية من المغرب العربي وشواطئ المتوسط الشرقية والغربية من الجزيرة العربية الموازية للبحر الأحمر بضغوط منخفض، ينتج عنه شتاء ممطر مع اعتدال درجة الحرارة وصيف حار جاف مع ارتفاع درجة الحرارة، وغابات هذه المناطق تتكون من أشجار عريضة الأوراق دائمة الخضرة لأنها متباعدة وبالتالي يسهل عليها الحصول على حاجتها من المياه الجوفية.

2- السهول الفيضية الداخلية: كونتها الأنهار مثل سهول النيل في مصر والسودان ونهري دجلة والفرات في العراق، سهول الليطاني والعاصي في لبنان وسوريا.

3- المرتفعات الجبلية: وتشمل الأطلسي في شمال غربي إفريقيا ومرتفعات لبنان بسلسلتيه الشرقية والغربية، مرتفعات غربي سوريا وشبه الجزيرة العربية، وتكتسي هذه المرتفعات أهميتها من كونها تمنع امتداد الصحراء خاصة سلاسل الجبال بشمال إفريقيا². أما عن النمط الغابي بهذه المناطق فهو يتغير مع الارتفاع وتسوده أشجار الصنوبر والأرز والشربين والسرو³.

4- الأودية والأحواض: مثل أحواض الربع الخالي والأودية التي تتخلل المرتفعات الجبلية مثل وادي نهر الأردن⁴.

2.1.1.1. الأقاليم المناخية في المنطقة العربية

عند تصنيفنا للأقاليم المناخية فإننا نأخذ في الحسبان مجموعة من العناصر المتكاملة وبالأخص درجات الحرارة والأمطار، والتي لها دور مهم في تكوين التربة ونمو النبات واستخدام الإنسان للأرض، ويوجد في الوطن العربي ثلاث أنواع مناخية حسب تصنيف كوبن هي: المناخ الحار الرطب الذي لا يتضح فيه الشتاء وذلك في الجنوب الأقصى للسودان، ويعتدل إلى مناخ مداري رطب موسمي المطر في وسط السودان وشماله، يمكن أن تضاف له اليمن وجنوب

¹ عبد الوهاب بدر الدين السيد، مرجع سابق، ص24.

² حلیم بركات، مرجع سابق، ص23.

³ محمد إبراهيم حسين، مرجع سابق، ص23.

⁴ حلیم بركات، مرجع سابق، ص23.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

غرب السعودية، المناخ الجاف بقسميه: شبه الجاف والجاف والمناخ ذو الشتاء المعتدل يسود باقي أنحاء الوطن العربي. هذه الأقاليم المناخية المتنوعة تلعب دورا في تقسيم المناطق من حيث الجفاف.

حيث سوف يتم أخذ التقسيم المناخي الأكثر شيوعا للوطن العربي والذي يقسم إلى 5 أقاليم مناخية، حيث أن الأقاليم المناخية العربية المتنوعة تشكل أبرز خصائصها الطبيعية، وتوجد هناك 5 أقاليم مناخية رئيسية تسود المنطقة العربية وهي¹:

أولاً: المناخ المتوسطي: ويشمل خصوصا سواحل البلدان العربية البحر متوسطة، أين تكون الأمطار جيدة عموما مثل سواحل مصر، ليبيا، فلسطين، لبنان، المغرب، الجزائر وسوريا ويتميز هذا النوع بالصيف الحار الجاف والشتاء المعتدل الدافئ الممطر وبسطوع الشمس وصفاء الجو.

ثانياً: المناخ المداري الممطر صيفا: ويطلق عليه أحيانا مناخ السفانا ويمكن تقسيمه إلى قسمين هما: المناخ السوداني المداري الذي يسود أراضي السودان شمالا، ويتميز بوجود فصل جاف وحرارته لا تقل عن 18 درجة على مدار فصول السنة، ويتميز بفصل حار ممطر، فصل حار جاف، فصل معتدل نوعا ما وجاف. أما المناخ شبه الموسمي القاري فيسود غرب شبه جزيرة العرب، يشمل هضبة اليمن ومرتفعات عسير، فيه تكون كمية المطر متواضعة ودرجات حرارة مرتفعة تقل بالارتفاع على سفوح الجبال.

ثالثاً: مناخ شبه موسمي ذو مطر شتوي: ويوجد في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ذو حرارة مرتفعة نسبيا ورطوبة عالية أثناء الصيف لكن أمطاره تسقط شتاء.

رابعاً: المناخ شبه الجاف: ويوجد في هوامش الصحاري العربية الشمالية المتاخمة لنطاق البحر المتوسط والجنوبية المجاورة لنطاق المناخ السوداني - المناخ المداري الممطر -، ويعتبر مناخ انتقالي ما بين المناخ الجاف وبين المناخين البحر المتوسط والبحر السوداني.

خامساً: المناخ الجاف: أقل من 100 ملم سنويا والذي يسيطر على القسم الأكبر من المنطقة العربية، ويتميز بارتفاع درجة الحرارة وشدة الجفاف على طول العام، وكذا قلة الأمطار وندرتها وانقطاعها أحيانا لبعض السنين، يشمل الصحراء الكبرى الإفريقية وصحراء شبه الجزيرة العربية وقسم من مناطق الساحل الصومالي.

¹صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص44.

2.1.1.1. الموارد الطبيعية للوطن العربي بين الندرة والتدهور

إن موقع الوطن العربي جعل منه مجمعا متنوعا ومتكاملا لكثير من الموارد الطبيعية، المتجسدة في الموارد النباتية والحيوانية، كذلك تنوع الأراضي وموارد المياه والتي يمكن قاعدة أساسية لاقتصاديات بلدانه.

1.2.1.1. الأراضي العربية والغطاء النباتي

يمتد الوطن العربي على مساحة تقدر بـ 14 مليون كلم²، ويتميز بحكم موقعه الجغرافي بقلة الأمطار لوقوع أراضيه في بيئات جافة قاحلة وشبه جافة، حيث تتلقى 66% من مساحته هطولا سنويا يقل عن 100 ملم وهي بذلك غير صالحة للزراعة المطرية، فيما عدا بعض المنخفضات والوديان التي تتجمع فيها المياه، وتتلقى 20% من المساحة هطولا سنويا يتراوح بين 200ملم-300ملم وهي تعتبر مناطق هامشية للزراعة المطرية¹. وتقسم أراضي الوطن العربي إلى أراضي زراعية، مراعي طبيعية، غابات.

أولا: الأراضي الزراعية: توجد هناك نوعين من المساحات الزراعية وهي مساحات الزراعة المطرية (البعلية)، هي تلك الأراضي التي تعتمد محاصيلها الزراعية في عملية سقيها على الأمطار، أما المساحات الزراعية المروية فهي تلك الأراضي التي تعتمد في عملية الري على مختلف مصادر المياه عدا الأمطار.

تغطي المساحات المزروعة نحو 05.1% من المساحة الإجمالية، أما المساحة المتروكة فتقدر بحوالي 16.3 مليون هكتار، بينما تشغل المراعي والغابات نحو 36.8% و 3.6% على التوالي². وقدرت مساحة المحاصيل المستدامة في 2012 بـ 9.3 مليون هكتار فيما بلغت مساحة المحاصيل المروية حوالي 11.2 مليون هكتار، أما المساحات المطرية فقد بلغت 32.8 مليون هكتار في 2012³ أما بالنسبة لـ 2016 فتقدر المساحات المروية في الدول العربية حوالي 14.24 مليون هكتار تمثل ما نسبته 20.1% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي والمقدرة بحوالي 71 مليون هكتار متضمنة الأراضي المتروكة، كما تشكل 5.3% من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 40.1 مليون هكتار في 2016 وتمثل ما نسبته 56.5% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي، حيث أن هناك ارتفاع في مساحتي المحاصيل المطرية والمروية على حد سواء بما نسبته 27.14% و 22.25% على التوالي بين 2012 و 2016. في حين تقدر مساحة الغابات بنحو 52.32 مليون هكتار بما نسبته 3.89% من المساحة الكلية وقدرت مساحة المراعي بنحو 397.06 مليون هكتار وتمثل ما نسبته 29.55% من المساحة الكلية في 2016 منخفضة بنسبة 7.25% عن 2012⁴.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2003، ص28.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، الخرطوم، 2013، ص06.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، الخرطوم، 2013، ص09.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص01.

أما أنماط التربة الموجودة في الوطن العربي سواء كانت أراضي الزراعات المطرية أو أراضي الزراعات المروية فتنقسم إلى:

1- التربة الجافة: تنتشر في معظم المنطقة العربية وتعتبر غير قادرة على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، ومن أنواع هذه الأتربة نجد: التربة الكلسية، الجبسية، المالحة وتتصف بانخفاض الإنتاجية وضعف الإمدادية بالعناصر الغذائية الكبرى والصغرى.

2- التربة الضعيفة: يتصف هذا النوع من التربة بغياب آفاق التشخيص على عمق معين، ومن أنواعها نجد: التربة الرسوبية، الرملية، الطينية والرطبة. ومن هنا فان معظم الأراضي العربية قابل للتدهور بدرجات متفاوتة.

3- التربة الخصبة: ويتصف هذا النوع بملائمته للزراعة كونه يتميز بإنتاجية عالية ووفرة الموارد الغذائية به، ويوجد في السهول الساحلية والهضاب العليا بالجزائر وجزء كبير من أراضي السودان، وأجزاء ضئيلة في بلدان عربية أخرى.

ثانياً: المراعي الطبيعية: لقد ورد العديد من التعريفات لأراضي المراعي الطبيعية إلا أنها ركزت على 03 مميزات وهي: سيادة النبت الطبيعي، عدم صلاحيتها للزراعة، ضرورة استغلالها للإنتاج الرعوي.

تعرف المراعي الطبيعية على أنها: تلك الأراضي غير المفلوحة التي يسودها النبت الطبيعي المناسب لرعي الحيوانات العاشبة، ولا تصلح هذه الأراضي للزراعة الاقتصادية لكثرة العوامل المحددة لذلك مثل عوامل المناخ والخصائص الفيزيائية للتربة. وتتوزع أراضي المراعي الطبيعية بمحصر متفاوتة بين البلدان العربية حيث يوجد الجزء الأكبر منها في الجزائر، السودان، المغرب والمملكة العربية السعودية، وتنتشر المراعي أساساً في المناطق ذات الأمطار التي يتراوح متوسطها السنوي ما بين 50 ملم - 200 ملم.

تتصف أراضي المراعي الطبيعية العربية بالانتساع وامتداد الموارد ما بين البلدان العربية عبر الحدود، وتضم أيضاً سكان محليين يزاولون حرفة الرعي، وتنتج هذه الأراضي قسماً كبيراً من المنتجات النباتية والحيوانية ومنتجات الصناعات الريفية. حيث تشكل نسبة كبيرة في بعض الأقطار مثل: الأردن، سوريا، السعودية، عمان، السودان والصومال. والبعض الآخر نسبة المراعي إلى إجمالي المساحة الكلية ضئيلة جداً مثل: العراق، لبنان، ليبيا، الكويت وجيبوتي.

تكمن أهمية المراعي الطبيعية في ما تنتجه من الكلاً، كذلك النباتات الطبية، العطرية، حطب القود إضافة إلى كونها تمثل أكبر المساقط المائية وبالتالي بناء السدود، كما تعتبر أراضي المراعي المكان الرئيسي لتربية الماشية والماعز والأبقار والعديد من الحيوانات البرية، تعتبر أيضاً محاضن النباتات البرية ذات الأصول الوراثية للعديد من محاصيل البوادي والأرياف العربية¹.

لقد أدت الزيادة السكانية المطردة إلى إحداث ضغوط كبيرة بسبب تزايد الطلب على المنتجات الغذائية والأعلاف مما شجع على زراعة مساحات من أراضي المراعي، مع أن طبيعتها الهشة تتعرض للتدهور السريع مما يؤدي

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مرجع سابق، ص 15.

إلى فقدان النبات الطبيعي، فقدان التنوع البيولوجي والأصناف النباتية المتأقلمة مع الظروف القاسية لهذه الأراضي، كما أن زيادة أعداد حيوانات الرعي بما يفوق قدرات أراضي المراعي سوف يؤدي إلى انتشار الرعي الجائر وفقدان الأصناف النباتية المستساغة، أيضا أدت الممارسات البشرية الخاطئة مثل استخدام وسائل النقل لنقل الحيوانات إلى تدهور مناطق المراعي، وزيادة تعرضها للانجراف والتعرية بفعل المياه والرياح فتفقد مكونات هامة من التربة وتضعف إنتاجيتها¹.

ثالثا: الغابات: لقد قدرت المساحات المكسوة بالغابات في المنطقة العربية في 2012 بحوالي 48.7 مليون هكتار وهو ما يعادل 3.6% من مساحة الوطن العربي، في حين بلغت مساحة الغابات في 2016 نحو 52.32 مليون هكتار بما نسبته 3.89% من إجمالي المساحة الكلية، وتعتبر المساحة التي تشغلها الغابات في الوطن العربي قليلة بالمقارنة بمساحة الغابات على مستوى العالم والتي تبلغ 30.9% من المساحة الكلية². وهي نسبة تقل بكثير عما هو مطلوب حسب المعايير الدولية والتي تحدد ب 20% من المساحة الإجمالية لكل دولة. ويتباين توزيع الغابات في الوطن العربي تبانيا كبيرا حيث أن 13% منها في المنطقة الوسطى و 0.7% في الجزيرة العربية في حين تصل إلى 18% في بعض الأقطار ومنها السودان³.

أما فوائد الغابات ووظائفها المختلفة في الوطن العربي فيمكن تبيانها في النقاط الآتية:

- هناك شعور متنام بضرورة الاهتمام بالغابات والأراضي الحراجية واعتبارها عنصرا مكملا ومتكاملا مع النشاط الزراعي⁴.
- للغابة فوائد في المجالات الإنتاجية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياحية وخاصة البيئية وهذه الفوائد تزداد أهمية مع اتساع نطاق التصحر والتلوث وتزايد الطلب على منتجات الغابة.
- تعتمد كثير من المجتمعات في سبيل معيشتها على الكثير من المنتجات والخدمات التي توفرها الغابات، تشمل ما يلي⁵:
 - الأخشاب: تستخدم عادة في أغراض الطاقة كما تستخدم كأعمدة خشبية لإنشاء المساكن لبعض سكان الوطن العربي بالمناطق الريفية.
 - المنتجات الحرجية غير الخشبية: مثل الأعلاف ، نباتات الزينة ، الزيوت العطرية وكثير من الأشجار لها استخدامات طبية إلى غير ذلك من الاستخدامات .

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القاهرة، 2008، ص14.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، مرجع سابق، ص06.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص30.

⁴ صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مرجع سابق، ص76.

⁵ المؤتمر الإقليمي 28 للشرق الأدنى، الغابات والأشجار لمكافحة التصحر، اليمن، 2006، ص ص3، 4..

– الخدمات: تقدم الغابات دورا هاما في حماية البيئة من خلال تثبت الكتبان الرملية وكذا مصدات الرياح في مكافحة التعرية والزراعة الحرجية وتجديد خصوبة التربة والتقليل من تأثير المناخ المحلي .

كما يمكن أن تلعب الغابة دورا ملطفا للجو ومخففا لتقلبات المناخ، كذلك للغابة مردودا نفسيا صحيا عظيما من خلال ما يعرف بالسياحة البيئية الآن¹.

لكن قطع الغابات استمر خلال القرن الماضي وحتى الآن لأغراض شتى، منها الحصول على الوقود والأخشاب وزراعة مناطق الغابات، ونتيجة الإفراط في قطع الأشجار وحرق الغابات تتناقص منتجات هذه المناطق ويتزايد خطر التعرض لانجراف التربة، وتبين الإحصائيات بأن المعدل السنوي لقطع أشجار الغابات يتراوح ما بين 0.8% و2.4%²، هذا ما أدى إلى تناقص مساحة الغابات إلى 04% من المساحة الإجمالية للمنطقة ، تعكس هذه الأرقام مدى خطورة المشكلة ومدى تعرض هذا المورد الطبيعي إلى التدهور.

2.2.1.1. المياه

إن الدراسات المتوفرة والمتعلقة بتنمية الموارد المائية تتفاوت في معلومتها وبياناتها بين دولة عربية وأخرى، عموما يمكن إجمال مصادر المياه في المنطقة العربية في مصادر تقليدية وأخرى غير تقليدية، لكن تمتاز المنطقة العربية بمواردها المائية القليلة بالمقارنة مع البلدان المتطورة ومع ذلك تبدل البلدان العربية جهودا كبيرة لتقويم مواردها المائية، حيث تنقسم إلى³:

أولا: موارد تقليدية: وتمثل في:

1- الأمطار: بسبب وقوع معظم أقطار المنطقة العربية في أكثر مناطق العالم جفافا ما أدى إلى تدني مصادرها المائية من الأمطار، حيث تقدر جملة هطول الأمطار على المنطقة العربية بحوالي 2282 مليار م³ سنويا⁴. تسقط الأمطار في الشتاء على الأجزاء الشمالية من العالم العربي بينما تسقط في الصيف على أطرافه الجنوبية⁵. تختلف كمية سقوط الأمطار من قطر عربي إلى آخر بحسب اختلاف الأقاليم المناخية أين ترتفع في بعض الأقطار مثل السودان، تونس، الجزائر والمغرب، وتنخفض في البعض الآخر مثل الإمارات، الأردن وقطر.

2- المياه السطحية: تقدر كمية الموارد المائية السطحية العربية بنحو 296 مليار م³، تشمل مصادر المياه السطحية: الأنهار الدائمة والوديان الموسمية. تتركز المياه السطحية على مدى تركز الأمطار وموسم هطولها، ويجري عبر الوطن

¹صلاح وزان، مرجع سابق، ص78.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص15.

³ محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص104.

⁴ www.yemen-nic.info/contents/agric/studies13.pdf

⁵ جودة حسنين جودة، الجغرافيا المناخية والحيوية، مع التطبيق على مناخ ونبات أوروبا، آسيا، إفريقيا ومناخ ونبات العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص528.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

العربي قرابة 44 نhra رئيسيا ويوجد في مصر 51%، وفي العراق 25.8% أما السودان 12.7% وسوريا 7.96% والباقي 2.54% تتوزع على دول إقليم المغرب العربي واليمن والأردن ومن ثم 04 أقطار عربية توجد فيها غالبية المياه السطحية بنحو: 97.46%¹. وتنقسم موارد المياه السطحية إلى 03 أقسام رئيسية وهي²:

أ- **الأنهار دائمة الجريان**: منها نهر النيل، دجلة والفرات، ويمثل جزءا هاما من مياهها من خارج حدود الوطن العربي، أما باقي الأنهار دائمة الجريان في الوطن العربي فلا يتجاوز عددها الخمسين بما فيها روافد نهر النيل وروافد نهر دجلة والفرات، ولا يتجاوز مسار معظمها 100 كلم خلافا لأنهار المغرب التي تنحدر من جبال الأطلس الأعلى والأوسط التي يصل أقصى طول لها في نهر ذراع إلى 1200 كلم، وتستمد معظم هذه الأنهار مياهها من الهطول المطري وذوبان الثلوج التي تتراكم فوق قمم بعض الجبال وأحيانا أخرى من تصريف الينابيع وأهمها نهر الليطاني .

ب- **الأودية ذات الجريان الموسمي**: تتباين كثافة جريان المياه فيها تبعا لطبوغرافية المنطقة التي تخترقها ونوع التربة والبيئة التي تسودها، وكمية الهطول السنوي للأمطار، ومن أمثلتها: الأودية الصحراوية في مصر والصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية .

ج- **البحيرات الطبيعية**: بعضها متصل بالبحر وبعضها الآخر معزول أو مغلق، من الأمثلة على ذلك: سلسلة البحيرات الموجودة في شمالي دلتا النيل بمصر كالمنزلة والبرلس، مريوط، أدكو أما قارون في مصر والثرثار في العراق فهما من النوع المغلق، وهناك بحيرات عذبة وأخرى مياهها مالحة، أما البحيرات في المغرب العربي فنجد منها : شط الشرجي، ملعيز بالجزائر وشطوط الفجيج والجريد والغرسة في تونس .

3- المياه الجوفية: تتمثل المياه الجوفية في 03 أحواض كبيرة وهي³:

أ- **حوض العرق الشرقي**: والذي يقع جنوب جبال الأطلسي في الجزائر ويمتد إلى تونس ويحتل مساحة تقدر ب: 400 ألف كلم²، وتقدر كمية المياه المخزونة في الحوض 04 أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية، ولا يزال هذا الحوض غير مستثمر ولا يشكل أي مشكلات سياسية.

ب- **حوض النوبة** : يقع بين مصر، ليبيا والسودان، ويمتد شمال تشاد وتصل مساحته إلى نحو 1.8 مليون كلم²، ويقدر حجم المياه المخزونة فيه ب : 20 ضعفا من الإمدادات السنوية المتجددة في الوطن العربي يتحدد منها سنويا حوالي 155(10)⁶م³ من المياه الهائلة على خط الإستواء وجنوب السودان ولا يسبب الحوض أي مشكلات سياسية.

ج- **حوض الدبسي**: ويقع بين الأردن والمملكة العربية السعودية وتبلغ مساحته 106 ألف كلم²، وتقدر إجمالي المياه الجوفية العربية بحوالي 7.734 مليار م³.⁴ وتقدر احتياجات القطاع الزراعي العربي من المياه بنحو 338 مليار م³ في 2008، وأن تزايد عدد السكان يقدر بنسبة 2.4% سنويا وفي حال استمرار الوضع وازدياد الفجوة الغذائية بنسبة

¹ www.aoad.org/pdf/annulreport2007/chapiter6.pdf.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موارد الأراضي في الوطن العربي، القاهرة، 2007، ص ص2، 3.

³ منذر خدام، الأمن المائي العربي، الواقع والممكن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص23.

⁴ www.aoad.org/pdf/annulreport2007/chapiter6.pdf.

10% ما بين 2000-2008 فإن المنطقة العربية تحتاج إلى تأمين ما يقارب 436 مليار م³ من المياه في 2030.¹ هذا إضافة إلى الأحواض التالية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها وهي²:

- حوض الجزيرة العليا: الذي يمتد عبر سوريا وتركيا والعراق .
- حوض شرق البحر المتوسط: ويمتد عبر سوريا ولبنان والأردن وفلسطين.
- حوض شرق الجزيرة العربية: ويمتد عبر السعودية وعمان والإمارات والبحرين وقطر والكويت واليمن والعراق وسوريا والأردن.

ثانيا: موارد مياه غير تقليدية: تعتبر موارد إضافية لموارد المياه التقليدية في الوطن العربي، وتشمل المياه المعاد استخدامها، المياه المحلاة، المياه المنقولة بناقلات المياه من منطقة إلى أخرى، ويعتبر إقليم الجزيرة العربية من أكبر المناطق استعمالا لمياه البحار المحلاة إذ بلغت كمية المياه المحلاة في 1996 حوالي 4274 مليون م³، بالإضافة إلى معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي، بشكل عام بلغت الموارد المائية غير التقليدية في 1996 قرابة 9950 مليون م³.³ في حين بلغ إجمالي عرض المياه المحلاة نحو 16.7 كيلومتر مكعب في 2015 ومن المنتظر أن يزداد لمواكبة الطلب إلى 26.6 كيلو متر مكعب بحلول 2025.⁴

3.2.1.1. التنوع الحيوي

لقد عرف الصندوق العالمي للطبيعة التنوع الحيوي على أنه: ثروة الحياة على الأرض التي تشمل ملايين الأنواع من النباتات والحيوانات والأحياء الدقيقة والمورثات، التي تدخل في تركيبها الوراثية والنظم البيئية لتكون البيئة الحية⁵. أما اتفاقية التنوع الحيوي فتعرفه على أنه: مصطلح عام يعبر عن تنوع النباتات، الحيوانات والمواد العضوية الدقيقة الموجودة في الأرض وتغيراتها الداخلية سواء داخل نفس النوع أو بالنسبة للأنواع الأخرى ويشمل عموما تنوع المورثات، تنوع الأنواع وتنوع الأنظمة البيئية أو الحياتية⁶. للتنوع البيئي أهمية بالغة تتمثل في القيمة الاقتصادية والقيمة الوراثية والقيمة الروحية⁷. أما القيمة الاقتصادية تتجلى فيما يوفره التنوع الحيوي للإنسان من غذاء ودواء ووقود وألياف، يعمل أيضا على تنقية الهواء والماء وتطهير الفضلات وتحللها. ويعتبر نمو السياحة البيئية انعكاسا للاتجاه العام نحو الاستغلال غير التقليدي للموارد الطبيعية والذي يعتمد في جوهره على التنوع الحيوي وهو الأمر الذي يمثل قيمة

¹ تقرير صندوق النقد العربي عن المياه لعام 2010 على الموقع: [www.almawared.net/ www.almawared.net/images/article4.pdf](http://www.almawared.net/images/article4.pdf)

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موارد الأراضي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص3.

³ محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مرجع سابق، ص104.

⁴ الإتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016، الخرطوم، 2015، ص36.

⁵ محمد نبيل شليبي، التنوع الإحيائي ماهيته، أهميته، مجلة العلوم والتقنية، السنة 17، العدد66، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2003، ص04.

⁶ UNESCO .Apprendre à lutter contre la désertification, op cit,p46.

⁷ عصام الحناوي، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة، البعد البيئي، المجلد 2، ط1، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم EOLLS، بيروت، 2006، ص101.

اقتصادية وترويجية عالية مثل مشاهدة الطيور. أما القيمة الوراثية فهي تتضح من خلال الإبقاء على الموارد البيئية من محاصيل وسلالات الماشية ومنتجات أخرى كثيرة من خلال المحافظة على التنوع الحيوي، وتطور التقنيات العلمية في مجال الهندسة الوراثية يسمح بنقل الصفات ما بين الأنواع المختلفة، مما يتيح تحسين الصفات الوراثية لهذه الأنواع. في حين القيمة الروحية تتمثل في: حق كل نوع من أنواع الكائنات الحية في البقاء كشريك في التراث الطبيعي ويندرج هذا تحت الاعتبارات الثقافية والأخلاقية. إن التنوع الحيوي في البلاد العربية متنوع جدا بسبب التنوع الكبير في الأنظمة البيئية سواء كانت صحراوية، جافة، شبه جافة، شبه رطبة الجافة ثم الرطبة. إذ تتراوح أعداد الأنواع المتواجدة في الدول العربية ما بين 300 إلى 4500 نوع من النباتات منها أكثر من 600 نوع مستوطن وما بين 50 إلى 276 نوع من الثدييات و 10 إلى 950 نوع من الطيور¹.

3.1.1. الثروة النباتية والحيوانية في الوطن العربي

تعرف الثروة النباتية والحيوانية تباينا كبيرا ما بين الدول، حيث ترتفع في بعض منها لتتخفف في البعض الآخر، وفقا للأقاليم المناخية والمواقع الجغرافية لهذه الدول وكذا توزيع الغطاء النباتي لها، ومن أنواع النباتات في الوطن العربي نجد²:

- الغابات المدارية وتوجد في أقصى جنوب السودان وغربه وتشمل الأشجار مثل: المطاط، النخيل، الكاكاو، والكولا.
- الغابات شبه الموسمية وتوجد في السفوح العربية المنخفضة من المنحدرات المطلة على البحر الأحمر ومرتفعات اليمن الجنوبي ومن أنواع الأشجار نجد: الأثل والسدر .
- غابات البحر المتوسط الدائم الخضرة: وتوجد في الأجزاء الشمالية من الوطن العربي وفوق السفوح المنخفضة المطلة على البحر المتوسط ومن الأشجار نجد: الماكي والبلوط والفلين.
- نباتات الجبال: تنمو على سفوح جبال الوطن العربي ومنها الزيتون، الخروب، البلوط، الصنوبر.
- الحشائش الحارة أو السفانا وتوجد في منخفضات هضبة اليمن وفي عمان أيضا بالسودان، بالإضافة إلى تواجدها في بعض الأقطار العربية ولكن بصورة نسبية. وتسود جنوب السودان وتشكل أحيانا ما يسمى بغابات الدهاليز.
- الإستبس: ويوجد شمال العراق وبلاد الشام وكذلك في مساحات كبيرة من هضبات المغرب العربي الكبير.
- النباتات الصحراوية وتوجد بصحاري الوطن العربي وتتميز بقصرها وأشواكها الحادة المقاومة للجفاف والحرارة بالإضافة إلى النخيل.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص34.

² جودة حسين جودة، مرجع سابق، ص 544-554.

إضافة إلى النباتات الطبيعية يزخر الوطن العربي بمحاصيل متنوعة تمثل مساحات مختلفة من سنة إلى أخرى منها: الحبوب، البذور الزيتية، البقوليات، الألياف، الدرنات، المحاصيل السكرية، التبغ وأشجار الفواكه.

تتميز الثروة الحيوانية في الوطن العربي هي الأخرى بتنوعها الأمر الذي يجعلها تلعب دورا كبيرا وهاما في تلبية حاجات المواطن العربي من اللحوم والألبان والألياف، ومن أنواع الحيوانات بالوطن العربي نجد: الأبقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، الإبل، بالإضافة إلى الثروة السمكية في مياه المحيطات والبحار والأنهار والبحيرات، على اعتبار أن الثروة السمكية مصدر مهم للغذاء في البلاد العربية، إذ يبلغ طول السواحل البحرية العربية حوالي 22.5 ألف كلم، كما تقدر أطوال الأنهار الداخلية العربية نحو 16.6 ألف كلم، بالإضافة إلى البحيرات الطبيعية. حيث لا تزال 03 بلدان عربية (مصر، المغرب، موريتانيا) تنتج مجتمعة 75% من مجمل الإنتاج العربي من الأسماك في 2016¹ لكن يبقى صيد الأسماك لا يجد حظه من الاستغلال الاقتصادي الأمثل نظرا لضعف الإمكانيات الاستثمارية والفنية.

4.1.1. الموارد البشرية الزراعية في الوطن العربي

لقد بلغ مجموع سكان الوطن العربي في 2016 حوالي 412 مليون نسمة مقارنة بـ 370.5 مليون نسمة في 2012² مقارنة بـ 2008 أين قدر بحوالي 344 مليون نسمة³، وتمثل الموارد البشرية عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، وقد قدر عدد السكان الريفيين بحوالي 161.7 مليون نسمة بما نسبته 41.7% من إجمالي السكان في 2015. فلقد بلغ معدل النمو السكاني في سنوات التسعينات حوالي 2.7% مقارنة بمعدل عالمي لم يتجاوز 1.5%. كما بلغ إجمالي القوى العاملة العربية العاملة حوالي 128.7 مليون نسمة منها فقط 29.7 مليون نسمة قوى عاملة بالقطاع الزراعي بما نسبته 23% في 2015⁴، بالمقارنة بـ 2000 أين كانت القوى العاملة تقدر بحوالي 82.4 مليون نسمة منها 26.1 مليون نسمة أي ما يعادل 32% من القوى العاملة زراعية وتختلف هذه النسب من قطر عربي لآخر بحسب أهمية القطاع الزراعي فيه. ويعود التراجع في القوى العاملة الزراعية إلى ضعف القطاع الزراعي والريفي وتوجه جزء من قوة العمل إلى القطاعات الأخرى، حيث تبلغ أقصاها في اليمن بحوالي 75.3% وأدناها في الكويت بنحو 4%، كما أن حوالي 30% من سكان الوطن العربي تحت خط الفقر⁵.

من المفروض أن نظريات التنمية تفترض توفر عنصر رأس المال للإقبال على التنمية الاقتصادية إلا أن ندرة هذا العنصر لا تشكل العقبة الأساسية في طريق التنمية بقدر ما تشكل قلة القوة العاملة، التي يعتبر توفرها وتدريبها مهنيا شرطا ضروريا للتنمية. فالوطن العربي يمتلك قدرات لا بأس بها من الموارد البشرية، إلا أن هذه الموارد تختلف من

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مرجع سابق، ص 20.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي 33 للإحصائيات الزراعية، مرجع سابق، ص 03.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي 29 للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، 2009، ص 03.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي 36 للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، 2016، ص 06.

⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 02.

قطر إلى أحر، وبالتالي يبرز جليا التباين في عدم التوفيق بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك أن قوة العمل في الوطن العربي تعاني من ضعف التدريب والتأهيل المهني بالطرق التي تتماشى والتطور التكنولوجي الحديث بل وانعدامه أحيانا.¹ لكن هذه المشاكل كلها ستبقى قائمة ما لم تكن هناك سياسة مرسومة تتخذها البلدان العربية، عن طريق إيجاد طرق للتبادل السكاني بين مختلف الدول العربية.

تتميز العمالة الزراعية في الدول العربية بانخفاض مستويات أجورها بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض الدول العربية حوالي 25% و30% من دخل العامل في القطاعات الأخرى،² كما تتصف تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية. ويلاحظ تباين نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي خلال الفترة 2010-2012 بين قطر عربي وأحر، إذ يبلغ إجمالا حوالي 375.51 دولار أمريكي بما نسبته 5.39% من إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي والبالغ 6961.99 دولار أمريكي في 2012 مقارنة ب 2010 أين قدر نصيب الفرد من الناتج الزراعي بحوالي 326.91 دولار أمريكي بما نسبته 5.74% من إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي والبالغ 5690.65 دولار أمريكي.³ في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في 2015 حوالي 389.99 دولار بارتفاع نسبته 19.3% عن 2010.

2.1. واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي في ظل الموارد المتاحة

تكتسي الزراعة عموما أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات خاصة النامية منها على غرار الدول المتقدمة، إلا أن مساهمتها الفعلية في نطاق التنمية يبقى متواضعا، نظرا لعدة اعتبارات والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي، إضافة إلى طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة لكل دولة، والأهمية النسبية للقطاع الزراعي في حد ذاته مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ورغم توفر البلدان العربية على قاعدة أساسية من الموارد الطبيعية المتاحة إضافة إلى الموارد البشرية الزراعية إلا أن القطاع الزراعي العربي لم يرقى إلى المستويات المطلوبة، لعل السبب المستوى الاقتصادي المنخفض في الأقطار العربية، طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها العولمة والانفتاح الاقتصادي ومرتباتهما على اقتصاديات هذه الدول مما يزيد من مظاهر التبعية.

1.2.1. أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية العربية

للزراعة أهمية بالغة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء، حيث أصبحت الزراعة لا تنتج المحاصيل للاستهلاك المباشر فقط بل تنتج للبيع في الأسواق واستبدالها بما تنتجه المصانع، فأصبح الفلاح يعيش وسط اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق ومرتبطة بالتبادل التجاري. ومن الحقائق الواضحة أن التجارة كانت من أهم الأنشطة التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، ولم تتقدم أمة من الأمم في

¹ عبد القادر رزق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية. تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص86.

² نفس المرجع، ص88.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي 29 للإحصائيات الزراعية، مرجع سابق، ص11.

الصناعة ولا في التجارة إلا بعد أن مارست الزراعة وعاشت عليها مدة من الزمن، بحيث أن استيراد الغذاء والمواد الأولية ليس مضمونا دائما، لهذا يجب على الدول أن تعتمد على نفسها في استثمار أراضيها وبقيّة الموارد المتوفرة بها.

1.1.2.1. السمات العامة للإنتاج الزراعي

تتميز الزراعة بالمميزات التالية مجتمعة ولا يمكن وجودها إلا في الزراعة، ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية وإيجاد الحلول المناسبة لذلك، من السمات العامة للإنتاج نجد:¹

أولاً: التقدم العلمي البطيء الأثر: من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الإنتاج العلمي، إذ تتصل بعمل المزارع كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضهما، ويقوم المزارع كذلك بعمليات التسويق اللازمة له، كما تحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفة نتائجها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، لذلك بقي الجهل مخيم على الزراعة أطول مما هو مخيم على الصناعة. فإجراء تجربة زراعية يتطلب الكثير من الوقت لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة كما أن التجارب الزراعية ذات تكاليف باهظة الثمن وتقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق واسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل ثم تقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجاناً على المزارعين، ولا تكمن المشكلة في اكتشاف المعلومات الزراعية الجديدة وإنما المشكلة في نشر المعلومات الزراعية المتوفرة وتطبيقها والاستفادة منها.

ثانياً: خضوع النشاط الزراعي لقانون المنافسة الحرة: يتم إنتاج المحاصيل الزراعية من طرف عدد كبير من المزارعين، وينتج كل واحد منهم جزءاً ضئيلاً من الإنتاج الكلي، إذ أن المزارع لا يتحكم في أسعار السلع الغذائية في السوق بسبب عدم استطاعة المزارعين تحديد إنتاجهم، فبعد عملية الزرع لا يمكن التحكم في زيادة الإنتاج إذا دعت حالة الطلب إلى ذلك، علماً أن لزراعة كل محصول موعداً لا تصلح زراعته بعده، ومن هنا يظهر أن تحديد كمية الإنتاج الزراعي أمر صعب التنفيذ.

ثالثاً: تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة: من الواضح أن مساحة الأراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، فإذا أريد زيادة الإنتاج الزراعي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى تزايد الإنتاجية إلى حد يضطر فيه اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية أقل خصوبة، أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية، وبذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الزراعية، فتضطر الدول إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

رابعاً: الإنتاج الزراعي لا يواكب انخفاض الأسعار: إن الإنتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب لكن مسيرته إلى انخفاض الطلب بطيء جداً، وسبب هذا البطء أن الأرض عامل ثابت ويستمر استغلالها عادة ما دامت تغطي التكاليف المتغيرة.

¹ عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، مطبعة العالي، بغداد، 1969، ص ص 43-47.

خامسا: انعدام التعاون ما بين المزارعين: إن المزارعين بحكم عملهم منتشرون ومتفرقون لا تجمعهم صلة كالتى تجمع أرباب الصناعات، ولا يسهل اتفاق كلمتهم وتوحيد جهودهم في منظمات قوية كما يفعل العاملون بشراء منتجات المزارع كالقطن، والخبز واللحم ومنتجات ألبان وغيرهم.

سادسا: تتميز العملية الزراعية بعنصر المغامرة والمخاطرة: إن النشاط الزراعي يتأثر بالعوامل الطبيعية، إذ لا يمكن الاعتماد على الظروف المناخية في العملية الزراعية لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، لهذا فالعوامل الطبيعية تجعل النشاط الزراعي فيه كثير من المغامرة والمخاطرة وتمنع إقامة توازن ما بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

سابعا: الدورة الإنتاجية الزراعية طويلة: إن فترة الانتظار في العملية الزراعية بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث يحتاج القمح مثلا إلى ستة أشهر لكي يثمر أما القطن فيحتاج إلى تسعة أشهر والذرة إلى ثلاثة أشهر أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة.

ثامنا: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: يتعذر على المزارعين معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يتم إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو يخفض من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض لجملة من المحاصيل الزراعية بوجه عام، خاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر.

تاسعا: تناقص نسبة المزارعين: إن نسبة العاملين في الزراعة آخذة في التناقص خاصة في البلدان الغربية المتقدمة، يعود السبب في ذلك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية الناتج عن استعمال التقدم العلمي في الميدان الزراعي كالألات والمحسّنات الزراعية ومقاومة الآفات، مما رفع من الإنتاج الزراعي بالمقابل انخفاض العمال المزارعين.

عاشرا: ضخامة رأس المال الثابت في الزراعة: إن مقدار الأموال الثابتة المستغلة في الزراعة كبير حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا مما يؤدي إلى صعوبة إجراء تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يفعل.

كل هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما عبارة عن مواصفات عامة تشترك فيها كل البلدان، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الزراعي، ولا ترتبط بمستوى التقدم الذي وصلت إليه الدولة.

2.1.2.1 الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي العربي

إن قطاع الزراعة في البلدان العربية قائما على استخدام الأساليب والطرق التقليدية البدائية، الأمر الذي أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي كما وكيفا، بالإضافة إلى قصور ومحدودية مجال البحث العلمي الزراعي وعدم فعالية أجهزة الإرشاد الزراعي فيما يتعلق بالتغلب على العوائق البيئية التي تؤثر في الناتج الزراعي. كما أن القطاع الزراعي العربي

يتم بسمات وخصائص معينة، تكون في معظمها متشابهة ومرتبطة بالمشاكل العامة التي تعانيها اقتصاديات هذه الدول، من أهم الخصائص نجد:¹

أولاً: صغر الحيازات الزراعية: إن الصفة المشتركة بين مختلف البلدان العربية الانخفاض المحسوس في نصيب الفرد من وحدة المساحة المستغلة، حيث تتقلص المساحة المستغلة في الزراعة باستمرار أين نجدها تبلغ حوالي 0.2 هكتار للفرد الواحد² في 2010. في حين انخفضت إلى 0.18 هكتار نصيب الفرد من المساحة المزروعة خلال 2015 مقارنة بنصيبه من المساحة الجغرافية والمقدر بنحو 3.47 هكتار للفرد.³ السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بالدول المتقدمة، هذا من شأنه زيادة الكثافة السكانية في وحدة المساحة بشكل عام والكثافة السكانية الزراعية بشكل خاص. بحيث تصبح الرقعة المزروعة غير قادرة على توفير الحد الأدنى من إنتاج الكفاف، كما تصبح مصدراً للبطالة المقنعة، فصغر الحيازات يجعل المزارعين لا يستفيدون من استخدام الآلات بشكل كبير، لأن مثل هذه الزراعة تقوم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي العائلي وليس بغرض الاكتفاء الذاتي وتجاوزه لتأمين حاجات السوق والتبادل الخارجي.

ثانياً: تدهور التربة: تتعرض نسبة عالية من الأراضي المستغلة في الوطن العربي إلى التدهور نتيجة لعوامل مختلفة، منها أن المنطقة العربية تتصف بجفافها وظروفها المناخية الصعبة ومحدودية مواردها الطبيعية بما في ذلك المياه والتربة والغطاء النباتي. كما أن الزيادة السكانية المطردة ساهمت في زيادة الضغوط على موارد التربة المحدودة والاستغلال الجائر لقدراتها في الوطن العربي. فالمناطق الجافة وشبه الجافة تشغل جانبا كبيرا ومؤثرا يقارب 60% من مساحة الوطن العربي، فيما تشغل الصحاري ثلثي المساحة الكلية كما تقدر المساحات المهتدة بالتصحّر بنحو 20% من جملة المساحة الكلية للوطن العربي يقع معظمها في إقليم المغرب العربي، إقليم حوض النيل، والقرن الإفريقي.

بالرغم من أن العوامل المناخية المتمثلة في مشكلة الجفاف تلعب دورا هاما في تدهور التربة بالوطن العربي، إلا أن النشاط البشري يتسبب في تعميق آثار الجفاف على الموارد البيئية وعلى الإنسان. والمقصود من العوامل المناخية بشكل دقيق الأمطار التي تعتبر أساس الموارد المائية، حيث أن معظم أراضي الوطن العربي ترتفع بما معدلات الحرارة على مدار السنة، وقصر فصل هطول الأمطار الذي لا يتجاوز في معظم الأحيان ثلاثة أشهر⁴، هذا ما أدى إلى تفكيك الطبقة السطحية للتربة وجعلها هشة وبخاصة في المناطق الهامشية. وبتكاثف عوامل التعرية والمتمثلة في الرياح ومياه الأمطار الناجمة عن العواصف بالمناطق الجافة مع العوامل المناخية الأخرى في المناطق الجافة من الوطن العربي؛ تعتبر الخطوة الأولى في بدء عملية التصحر، وتقع معظم المناطق شبه القاحلة وشبه الرطبة المحدودة جدا من الوطن

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص ص73-80.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، الخرطوم، 2010، ص05.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 36، مرجع سابق، ص08.

⁴ عبد الوهاب بدر الدين السيد، مرجع سابق، ص26.

العربي في المناطق الساحلية الشمالية المرتفعة، كما في تونس والجزائر وسوريا ولبنان. أما المناطق القاحلة فتغطي 67% من المساحة الإجمالية أين لا يتجاوز معدل الأمطار الهاطلة عليها 100 ملم.¹

لقد عانت بلدان كثيرة من موجات الجفاف المتكررة بالمنطقة العربية على درجات وفترات زمنية متفاوتة، مما أدى إلى نقص ملحوظ في المتوسط السنوي لسقوط الأمطار، ليتضح جليا الأثر العميق للجفاف في حدوث تدهور التربة، ولعبت أيضا التغيرات المناخية آثار ضارة في المنطقة العربية لعل أهمها هو ارتفاع درجة حرارة الجو بمعدل يتراوح بين: 1.5° و 4.5° مئوية²، مما أدى إلى ذوبان الجليد في القطبين ليرتفع مستوى سطح البحر تدريجيا، ولكن نتيجة لذلك تتفاقم الضغوط على استخدامات الأراضي وموارد المياه ولهذا التغيرات آثار بالغة الشدة في انتشار الأمراض والحشرات وظهور موجات الجفاف وضعف التنوع البيولوجي، التي من شأنها أيضا أن تؤثر في استخدامات الموارد الطبيعية في المنطقة العربية. وتعتبر كلها مظاهر أولى لحدوث تدهور التربة.

العامل الأخر الذي يلعب دورا بالغا في تدهور التربة في الوطن العربي هو تأثير العوامل البشرية، فبالرغم من أن العوامل المناخية تلعب دورا هاما في تدهور التربة، إلا أن النشاط البشري غير الرشيد يتسبب في تعميق آثار العوامل المناخية، خاصة الجفاف على الموارد البيئية وعلى الإنسان، من خلال محاولته استغلال هذه الموارد الطبيعية التي تتوفر لديه في الزراعة والرعي لتوفير الغذاء لنفسه وعائلته وحيواناته، وكذلك من أجل توفير المأوى والطاقة على حساب الغابات المحدودة التي تحصرها الحرائق.

ثالثا: التلوث بالمبيدات والأسمدة: لقد أصبحت مكافحة الأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية من أولويات المشتغلين بالقطاع الزراعي، مما لا شك فيه أن استعمال المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية قد ساهم كثيرا في الحفاظ على إنتاج الغذاء في العالم، حيث يقدر أن كل دولار ينفق على المكافحة بالمبيدات ينقد ما قيمته 04 دولارات من المحصول،³ فالوطن العربي كغيره من دول العالم يستخدم المبيدات لمكافحة الحشرات والأمراض النباتية بما يعادل 54.1 كغ/للهكتار مقارنة بما في العالم والمقدرة بـ 95.5 كغ/للهكتار، حيث تمثل ما نسبته 56.6% مما يستخدمه العالم وهي نسبة لا بأس بها،⁴ غير أنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته المبيدات في مجال التحكم في الأمراض واحتواء الآفات، فإن الكثير منها يؤثر سلبا على رفاهية الإنسان وعلى البيئة، وتفقد فعاليتها في المدى البعيد، مما يتنافى ومبدأ التنمية الزراعية المستدامة التي تراعي المحافظة على البيئة وتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال المقبلة.

رابعا: انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة: إن انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول العربية يعود بالدرجة الأولى إلى الاعتماد في الإنتاج على تكنولوجيات بسيطة وتقليدية، حيث تعتمد الزراعة على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 19.

² نفس المرجع.

³ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 74.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، مرجع سابق، ص 06.

أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات كالجرار والحاصدات أو الآلات المختلفة، أو على تكنولوجيات متطورة خاصة في الأرياف الفقيرة التي لا تستطيع أن تؤمن مثل هذه المكننة العالية التكنولوجية، إلى جانب قلة استخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة، ما يؤثر سلباً في كمية الإنتاج الزراعي، حيث تقتصر الزراعة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين. مثلاً: في 1974 بلغ عدد الجرارات الزراعية في الوطن العربي حوالي 155 ألف جرار أي بحوالي 9% من عدد الجرارات في العالم والمقدرة بحوالي 17 مليون جرار.¹ أما خلال القرن الواحد والعشرين فنجد بأن استخدام المكننة من قبل البلدان العربية قد تحسن بشكل كبير حيث نجده يقارب 11.0 جرار/1000 هكتار مقارنة بنظيره العالمي 20.0 جرار/1000 هكتار بما نسبته 55% في 2012.²

خامساً: البطالة الزراعية: يعاني القطاع الزراعي العربي من مشكلة البطالة سواء المقنعة أو الموسمية، يرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في النمو السكاني المرتفع الذي يميز هذه الدول من جهة، وانخفاض حاجة الزراعة إلى اليد العاملة من جهة أخرى بسبب الاستخدام النسبي للمكننة في القطاع الزراعي، حيث أصبح الاستغناء عن اليد العاملة واستبدالها بالآلات الزراعية أمراً واقعاً وحتمياً أمام التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم. إلى جانب كون البلدان العربية يتميز قطاعها الزراعي بانتشار الحيازات الزراعية الصغيرة العائلية التي لا تتطلب استخدام العمالة الزراعية، وما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة هو انعدام فرص بديلة للعمل، كوجود صناعات كافية لامتصاص اليد العاملة الفائضة ليضاف نوع آخر من البطالة وهو البطالة الهيكلية في أرياف الدول العربية ناتجة عن وفرة اليد العاملة وندرة عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال. إذ تشكل العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية ما نسبته 22.3% وهذه النسبة في تراجع مستمر بسبب الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر الناتجة عن اختلال التوازن التنموي بين المناطق الريفية والحضرية.

سادساً: هدر الموارد الزراعية: إن المساحة الزراعية في البلدان العربية والمقدرة بحوالي 71.4 مليون هكتار بما نسبته 4.4% من إجمالي مساحة الوطن العربي، و1.5% من إجمالي المساحة المزروعة في العالم تتعرض إلى التناقص باستمرار مع الزيادة السريعة في النمو السكاني، والذي تبلغ نسبته حوالي 2.1% مقارنة به في العالم والذي يقدر بـ 1.1%.³ مما يعمل على وجود صور متعددة من الاستنزاف والتناقص والتدهور في الأراضي، كل هذا سوف يؤدي إلى تعميق الفجوة بين إمكانيات توفير الغذاء والتزايد السكاني السريع. فالكثير من الممارسات غير العقلانية لاستخدام الأراضي أدت إلى إنقاص إنتاجيتها إلى درجة أصبحت معها مساحات كبيرة غير قادرة على إنتاج المحاصيل الزراعية الضرورية.⁴

وتتعدد أشكال هدر الموارد الطبيعية بين الإهمال نتيجة لأسلوب التبوير أو عدم استصلاحها وتحويلها إلى مجال الإسكان والتعمير، نتيجة الطلب المتزايد على السكن خاصة وأن نسبة النمو السكاني في البلدان العربية مرتفعة، كما أن النمو السكاني المرتفع يعمل على التأثير في إمكانية الحصول على الغذاء من خلال التأثير في الطلب على

¹ محمد على الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 85.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، مرجع سابق، ص 06.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مرجع سابق، ص 04.

⁴ عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 79-81.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

السلع الغذائية. إضافة إلى العامل البشري وتأثيراته السلبية المتكررة التي تعمل على تدهور الأراضي الزراعية فإن العامل الطبيعي أيضا يعمل هو الآخر على التدهور من خلال عملية التصحر، فمعظم الدول العربية تقع في الحزام الجاف مما يجعلها أكثر عرضة للتصحر، ندرة المياه من جهة وهدرها من جهة ثانية بإتباع طرق الري غير الاقتصادية أو التلوث.

سابعاً: انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: إن ظاهرة الأمية ظاهرة عالمية حيث لا تختلف الأقطار كثيراً في هذا الاعتبار، ونظراً لضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لذريتهم أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر-العمل المنزلي أو في الزراعة- من أجل مستقبل أفضل، فإن الأولاد يكونون كذلك غير متعلمين، ما يعزز ظاهرة الأمية والجهل من جيل إلى جيل آخر ضمن العائلة الواحدة.¹ فالعمل ضمن نطاق العائلة هو من خصائص المناطق الريفية وبخاصة تلك التي تعتمد على النشاط الزراعي، ولذلك فإن المناطق الريفية تتميز باستمرار ظاهرة شيوع الجهل والأمية مقارنة مع المناطق الحضرية. تتفاقم هذه الظاهرة في المناطق الريفية العربية بين الفلاحين والمزارعين، كما أن المتعلمين إن وجدوا فإن نسبتهم قليلة، لكن هذه الظاهرة في تراجع مع مرور السنين. إضافة إلى تدني مستوى التعليم وانتشار الأمية فإن غياب التأهيل المهني والعلمي يجعل الفلاح مقتنعاً بأنه الأكثر دراية بمهنة الزراعة، فيتمسك بممارساته الزراعية ويورثها لمن يأتي بعده رافضاً أي تجديد في النشاط الزراعي، كما نجد سيادة الطابع النظري في ميدان البحوث الزراعية، فالجدير بالذكر أن التقدم التقني والمعرفة العلمية التطبيقية في الزراعة مرهون بمجموعة من الشروط غير المعروفة، التي تتطلب التعرف المباشر على مواصفات وتركيب الكائن الحي النباتي أو الحيواني الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي لا يجوز نقلها من بلد إلى آخر دون مراعاة لهذه الاختلافات.

ثامناً: خصصة للري: تتميز الزراعة العربية عموماً بأنها بعلية تعتمد على مياه الأمطار بحيث لا تتجاوز المساحة المروية 21.5% من إجمالي المساحة المزروعة، والنسبة المتبقية تعتمد في على مياه الأمطار. لكن عملية تساقط الأمطار في المنطقة العربية موسمية ومتذبذبة لا يعول عليها بصورة مطلقة، فمن المتعارف عليه أن نقص المتوسط السنوي للأمطار عن 25 سم يؤدي إلى عدم قيام الزراعة المطرية أصلاً، ولا يكفي الوقوف عند المتوسط السنوي من الأمطار، إنما ينبغي معرفة التوزيع الفصلي له، فقد يكون المتوسط السنوي غير كبير لكنه يتركز في موسم واحد، مما يساعد على قيام الزراعة المناسبة، أما نمط الأمطار الموسمية فإن حله يضيع دون الاستفادة منه، إضافة إلى تفاوت الأمطار المتهاطلة بين عام وآخر مما يجعل الزراعة المطرية متذبذبة وغير مستقرة،² ومنه تصبح الزراعة القائمة على الري ذات أهمية بليغة إذ تعتمد على مياه الأنهار وتتطلب مثل هذه الزراعة التدخل المستمر لتنظيم وتقنين استخدام المياه، لذلك ترتبط بالعديد من المشاريع كإقامة السدود وشق القنوات وتنظيم عمليات الصرف.

¹ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص84.

² فوزية غربي، مرجع سابق، ص78.

إن توافر المياه وغيرها من العوامل الطبيعية أمر ضروري للإنتاج الزراعي، وأن تخلفها أو تخلف بعضها يؤدي إلى نقص في معدل الإنتاج ونوعيته، وهذا ما نجده في معظم الدول العربية، إذ تفتقر مثل هذه الدول إلى الأموال اللازمة لبناء السدود لتوفير مياه الري خلال المواسم الأخرى، ونتيجة لذلك فإن نصيبا كبيرا من الموارد المائية المتاحة يذهب ليصب في البحار والمحيطات دون الانتفاع منه.¹

تاسعا: تدني الدخل الزراعي: إن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي يقدر بنحو 311 دولار في 2010 مقارنة بنحو 372 دولار على المستوى العالمي، على الرغم من أنه أقل من المتوسط العالمي إلا أن هذا المتوسط يزيد عليه في عشر دول عربية². في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في 2015 حوالي 389.99 دولار.

3.1.2.1. أهمية الزراعة العربية

تؤدي الزراعة دورا مهما في اقتصاديات البلدان العربية خاصة، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام الحصول على المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، لمواجهة الزيادة السكانية المطردة في الدول العربية. فالزراعة توفر للفرد العربي غذائه وكسائه وكذا توفير فرص العمل بحيث جل الدول العربية هي دول زراعية، ولهذا يبدو أن زيادة الإنتاج الزراعي ضروري حيث يمكن الفائض من ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبى الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية. إذ يزاول المزارعون الزراعة لأجل إطعام أسرهم، ولزيادة ولتنويع دخولهم ولبناء ثرواتهم، فبالنسبة للمزارعين، يعني الاستثمار في الزراعة التخلي عن شيء ما الآن كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل. فشراء محراث، أو بناء حوض للري، أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية المزارع أو دخله. إن الزراعة تعتمد على ثلاث مزايا مترابطة من أجل المجتمع، والتي يمكن أن تأتي من زيادة الإنتاجية الزراعية، وهي: **النمو الاقتصادي والحد من الفقر، الأمن الغذائي والتغذوي، والاستدامة البيئية.**³

إن الاستثمار في الزراعة يعني بالنسبة للحكومات وللجهات المانحة تخصيص موارد عامة شحيحة للأنشطة التي تزيد من الإنتاجية في هذا القطاع، وتعد البحوث الزراعية والبنية التحتية السوقية من بين أهم أنواع الاستثمار العام في الزراعة، ويبين التاريخ أنه على الرغم من أن المزارعين هم أكبر مستثمرين في الزراعة، فإنهم في غياب الحوكمة الجيدة والحوافز المناسبة والسلع العامة الأساسية لا يقومون بالاستثمار الكافي. إذ أن الإنتاج الزراعي عادة ما يكون موسميا أو دوريا بطبيعته، كما أنه يكون معرضا للتأثر بالظواهر الطبيعية مثل الجفاف والآفات والأمراض. ويكون المنتجون غالبا متناثرين جغرافيا، وتكون معظم المنتجات الزراعية كبيرة الحجم وقابلة للتلف. كل هذه العوامل تجعل

¹ مطانيوس حبيب ورائية ثابت الدروي، اقتصاديات الزراعة، جامعة دمشق، سوريا، 1997، ص 86.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، مرجع سابق، ص 11.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، روما، 2012، ص 04.

الاستثمار في الزراعة محفوف بالمخاطر، ويعتمد بدرجة كبيرة على وجود بنية تحتية ريفية جيدة، كما يعتمد على وجود إمدادات متينة من المدخلات وصناعات لتجهيز النواتج ومؤسسات سوقية شفافة ومؤشرات سريعة.

يمكن للاستثمار العام السليم أن يقلل من المخاطر ومن ثم يزيد من الحوافز التي تحفز المزارعين على الاستثمار. وثمة عدد كبير من القرائن بشأن أوضاع كثيرة حول العالم تبين أن الاستثمار الزراعي هو أحد أهم الاستراتيجيات الفعالة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في المناطق الريفية، التي يقطنها أغلبية أفقر سكان العالم.¹ وقد أشارت الدلائل إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة، قد أثبت فعاليته بقدرته على مضاعفة تقليل الفقر مع حدوث نمو داخل قطاعات أخرى، إن النمو في الإنتاجية الزراعية يولد الطلب على السلع والخدمات الريفية الأخرى ويخلق فرص العمل والدخل للسكان الذين يقدمون هذه السلع والخدمات - والذين غالبا ما يكونون من فقراء الريف الذين لا يمتلكون الأرض. هذه المزايا تتسع دائرتها ابتداء من القرية وحتى الاقتصاد الأكثر اتساعا في عملية تم توثيقها لأول مرة منذ عقود، ولا تزال صالحة في الكثير من المناطق الريفية اليوم.

يعد الاستثمار الزراعي كذلك حيويا للقضاء على الجوع من خلال الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي والغذوي، فيمكن للاستثمار في الزراعة والقطاعات الداعمة من جانب المزارعين والقطاع العام أن يزيد من توافر الأغذية في الأسواق، ويحافظ على الأسعار الاستهلاكية منخفضة، مما يجعل الأغذية في المتناول بالنسبة للمستهلكين الريفيين والحضرين، إن الأغذية الأساسية الرخيصة نسبيا تمكن المستهلكين من تحسين وجباتهم الغذائية بمجموعة أكثر تنوعا من الأغذية، مثل الخضار والفاكهة والبيض واللبن، مما يزيد الاستفادة من المغذيات الموجودة في الوجبات الغذائية. ويمكن أيضا للاستثمارات الزراعية أن تحد من تعرض الإمدادات الغذائية للصدمات، مما يشجع الاستقرار في الاستهلاك.

من الواضح أن للزراعة أهمية في القضاء على الجوع وأن زيادة الإنتاجية في الزراعة أمر ضروري لتحقيق الاستدامة البيئية، فالزراعة في العالم ينبغي أن تطعم عددا متوقعا من السكان يزيد عن 09 بلايين نسمة بحلول 2050 أي بما يزيد عن التعداد الحالي بحوالي 02 بليون نسمة،² وسوف تحدث معظم الزيادة السكانية في البلدان التي ينتشر فيها الجوع وتدهور الموارد الطبيعية انتشارا واسعا ولعل البلدان العربية خير مثال، وبهذا يجب على نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية أن تصبح أكثر كثافة إنتاجية من أجل مواجهة الطلب المتزايد، وإن كانت الضرورة تستدعي استخدام موارد طبيعية أقل وتحسين نوعية هذه الموارد، وعندها تكون النظم الإيكولوجية الزراعية أكثر إنتاجية فإن النظم الإيكولوجية الطبيعية يمكن حمايتها. وعندما يحصل المزارعون على دخل مغر مقابل خدمات النظام الإيكولوجي التي يقدمونها فيمكن عندها أن تصبح الزراعة أكثر إنتاجية وأكثر استدامة. إذا يمكن للزراعة العربية لو تم إعطاؤها الاهتمام اللازم من تمويل واستثمارات مختلفة للنهوض بالقطاع أن تساهم في التنمية الزراعية، من خلال ثلاث جوانب أساسية وهي تحقيق نمو اقتصادي والحد من الفقر، تحقيق أمن غذائي مع تحقيق استدامة بيئية.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012، مرجع سابق، ص 05.

² نفس المرجع، ص 06.

2.2.1. السياسات الزراعية في الوطن العربي

تختلف السياسات الزراعية من بلد عربي إلى أخرى، ومن مرحلة إلى أخرى وحتى داخل البلد الواحد نظرا للاختلافات المختلفة فيما بينها فيما يتعلق بالموارد الزراعية من أراضي ومياه وكذلك حسب الأهمية النسبية للقطاع الزراعي داخل كل بلد، لذلك سوف يتم التركيز على السياسات المشتركة بين البلدان العربية.

1.2.2.1. تعريف السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية والتي هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية، كما أن السياسة الاقتصادية تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان، إضافة إلى السياسة الزراعية تتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والخدماتية وغيرها.¹ وعليه يمكن تعريف السياسة الزراعية على أنها فرع رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:² تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية بالنسبة للهدف الأول، أما الهدف الثاني فيتضمن تحقيق الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد ممكن.

2.2.2.1. أنواع السياسات الزراعية

رغم الاختلافات الجزئية بين السياسات الزراعية فيما بين الدول إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:³

أولاً: سياسة التوجيه الزراعي: وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي وتسود الدول الرأسمالية، تنطلق من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولا تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، فقد أعطت هذه السياسة ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، التي يمكن استغلالها في القطاع الصناعي من أجل النهوض به.

ثانياً: سياسة الإصلاح الزراعي: وتتحدد أهم مبادئها في النقاط التالية:

- تحديد الملكية بسقف أعلى ومصادرة ما هو زائد، سواء بتعويض أو بدون تعويض؛

¹ علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتضات الزراعية العربية، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص304.

² فوزية غربي، مرجع سابق، ص109.

³ مطانيوس حبيب، المسألة الزراعية في سوريا: واقعها وآفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد2، 1998، ص77-81.

- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراضي؛
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

الهدف من سياسة الإصلاح الزراعي هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، العمل على الموازنة بين النشاط الزراعي والقطاع الزراعي في مجال الاستثمار، حيث سادت هذه السياسة الزراعية في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية.

ثالثا: السياسة الثورية الزراعية: إن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة.¹ فقد طبقت سياسة الثورة الزراعية تلك الدول التي كانت تبني التوجه الاشتراكي، بحيث كانت تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كامل الشعب. إلا أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى، ومهما تكن السياسة الزراعية فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

3.2.2.1. مضمون السياسات الزراعية في الوطن العربي

تختلف فاعلية السياسات الزراعية لتحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي في البلدان العربية باختلاف متضمناتها وأهدافها الاقتصادية، فإذا سعت هذه البلدان إلى تنامي الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية التي يتطلبها أفراد المجتمع لمواجهة احتياجاتهم الغذائية، فإن ذلك يعني في مضمونه توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية بعيدا عن فرصة تكاليفها البديلة بغرض تزايد إنتاج السلع الغذائية، مثل الحبوب لمواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة منه، في حين هناك سياسات أخرى تعمل في ظل أجواء ليبرالية تستهدف إعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية وفقا لتكاليف الفرصة البديلة دون النظر إلى الاكتفاء الذاتي النسبي من السلع الغذائية.²

تحكم كلا الاتجاهين متغيرات تختلف في مرجعيتها باختلاف الفلسفة الاقتصادية للبلد، ففي الوقت الذي تعمل فيه الفلسفة الاقتصادية الشمولية على تأمين قدر أكبر من الغذاء في ظل تقييد أسواقه المحلية، فإن نظيرتها الليبرالية تأخذ في عين الاعتبار مزايا السوق العالمية. وغالبا ما تصنف السياسات الزراعية في البلدان العربية وفقا للاتجاهين المذكورين بقدر أو بأخر، ويصعب تحديد أي من السياستين أكثر إيجابية اتجاه الأمن الغذائي، إذ يختلف نمط التأثير واتجاهه وفقا للمرحلة الزمنية التي تمر بها التنمية الزراعية، فقد تكون فاعلية الفلسفة الاقتصادية الشمولية أكبر على تحقيق الأمن الغذائي في مرحلة مبكرة من النمو والتنمية الزراعية، إلا أن ذلك التأثير يأخذ في التواضع في مراحل متقدمة من التنمية، إذ تحتاج المراحل المتقدمة إلى اقتصاديات الكفاءة الإنتاجية والتنافسية أكثر من حاجتها

¹ مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 24.

² سالم توفيق النحفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 90، 91.

إلى الاتجاهات الحاكمة في استخدام الموارد كما في المراحل المبكرة من التنمية. لذا قد نجد في الوقت نفسه أنماط مختلفة من السياسات الاقتصادية الزراعية في بلدان ذات مراحل متباينة في تنميتها الاقتصادية.

إن السياسات الزراعية مهما اختلفت فيما بينها إلا أنها تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية أهمها: السياسات المتعلقة بالأسعار وأخرى تتعلق بالتمويل والاستثمار وسياسات زراعية تتعلق بالتسويق الزراعي، كل هذه السياسات تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض مكونة سياسة زراعية متكاملة.

أولاً: السياسة السعرية الزراعية: ويقصد بها مجموعة من الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومن ثم في مستوى المعيشة، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى الاكتفاء الذاتي، والمستوى الغذائي للفرد، حيث تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة.

لقد اهتمت العديد من سياسات الأمن الغذائي في الربع الثالث من القرن الماضي بالسياسات السعرية الزراعية بوصفها محفزة لزيادة إنتاج الغذاء من جانب، وتعزيز القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من جانب آخر، فضلاً عن كونها إحدى الأدوات المهمة في توزيع الموارد بين إنتاج السلع الغذائية وغير الغذائية. فقد اعتمدت الدول العربية على مجموعتين من السياسات السعرية،¹ تشير الأولى إلى أكبر قدر من التحكم في تحديد أسعار الغذاء، وهو ما نجم عنه إعادة توزيع الموارد الزراعية وفقاً لأهداف محددة ترتب عليها تشوهات في سوق السلع والموارد ونتج منها أن أصبحت أسعار السلع الغذائية دون مستوياتها التوازنية، ولا سيما في كل من الجزائر والعراق ومصر وسورية، إلا أنها ساعدتها على تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، رافقتها أعباء بالنسبة إلى السياسة المالية بما يوازي قيمة دعم أسعار الغذاء سواء المدخلات أو المخرجات، وقد ترتب على السياسة السعرية الثانية اقتراب أسعار السلع الغذائية من آليات السوق مع بعض التعديلات في أسعار المستهلك مثلما حدث في تونس والمغرب، ولم تختلف باقي البلدان العربية عن المتضمنات المذكورة، فقد سعت في معظمها إلى حل مشكلة البدائل المحصولية المتنافسة على الموارد الأرضية المحدودة، وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي مقروناً باستقرار الأسعار والدخول المزرعية.

ثانياً: السياسة التسويقية والتمويلية الزراعية: ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي والأجنبي، في حين تمويل القطاع الزراعي يتعلق بمقدار الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي سواء كانت عامة أو خاصة. حيث ترتبط كفاءة توزيع الغذاء بالسياسات التنظيمية الداعمة مثل البنى التسويقية والتمويلية والتأمينية، ولا سيما أن هناك ارتباط بين مراكز الإنتاج ومراكز التوزيع والتصريف من الغذاء، بالنظر إلى أن السياسات التنظيمية تعمل على تحقيق التوازن المرغوب فيه بين عرض الغذاء والطلب عليه فإن عدم

¹ سالم توفيق النحفي، مرجع سابق، ص 92.

كفاءة السياسات التوزيعية قد يؤدي إلى تحقيق فائض في الطلب وهذا الأخير يقود إلى ارتفاع الأسعار. وقد تؤدي عدم كفاءة السياسات إلى تحقيق فائض في العرض من الغذاء ومن تم التخفيض من الأسعار، هذه التقلبات في أسعار الغذاء تنعكس باتجاهين غير مرغوب فيهما:¹ الأول يعمل على سيادة تقلبات في دخول المنتجين والثاني يؤثر في التقلبات في القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفضة والفقراء.

يعاني العديد من البلدان العربية قصورا في الأداء الوظيفي لوسائل النقل والتخزين والتمويل، مما يقود إلى حدوث الكثير من المشكلات في اقتصاديات الأمن الغذائي العربي، فضلا عما تسببه في ارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل الغذائية وما تعانيه الأجهزة الداعمة من حالات الفساد التي تعمل على خفض كفاءتها. وتتمثل أهداف السياسة التسويقية فيما يلي:²

- ضمان الاستقلال الوطني ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج؛
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، بتشجيع استخدام التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه؛
- السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتميز بكثافة استخدام عنصر العمل.

3.2.1. واقع الإنتاج الزراعي العربي

على الرغم من التحديات التي تواجه إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، إلا أن الحكومات العربية تتطلع لأن يحتل الإنتاج الزراعي العربي مكانة مهمة فيما يختص بإتاحة الغذاء ويساهم في الوقوف أمام ارتفاع فاتورة واردات الغذاء.

1.3.2.1. واقع الإنتاج النباتي

تمثل محاصيل القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة أهم المحاصيل ضمن مجموعة الحبوب، من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج. حيث قدرت المساحة المزروعة في 2016 حوالي 30.6 مليون هكتار وتمثل 60% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي، وهي تقل عن 2015 بنحو 8.8% أين بلغت 33.6 مليون هكتار. فيما قدر الإنتاج العربي من الحبوب لنفس العام 2016 حوالي 50.7 مليون طن بما يعادل 30% من إجمالي إنتاج السلع الغذائية النباتية مسجلا تراجعاً بنسبة 13% عن 2015، ويرجع هذا الانخفاض في الإنتاج إلى تراجع المساحة المزروعة رافق ذلك انخفاض إنتاجية وحدة المساحة.

¹ سالم توفيق النحفي، مرجع سابق، ص 94.

² محمود حسن حسني، السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، السنة 10، العدد 1، معهد التخطيط القومي، مصر، 2002، ص 8.

جدول رقم(1-1): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2016 (مليون طن)

محاصيل الحبوب	متوسط الإنتاج للفترة 2010-2014	الإنتاج 2015	الإنتاج 2016
القمح	26.87	27.63	23.2
الشعير	6.3	9.04	4.03
الذرة الشامية	7.57	7.16	7.73
الأرز	6.08	6.19	6.21
الذرة الرفيعة	5.9	4.17	8.12
إجمالي الحبوب	55.04	58.28	50.73

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص08.

إن الجزء الأكبر من المساحات المزروعة بالحبوب في الوطن العربي عبارة عن زراعات بعلية تعاني من شح وتذبذب الهطول المطري في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى غياب أو ضعف الحزم التقنية المطبقة في مثل هذه الحالات، ضعف نظم الإرشاد ونقل التكنولوجيا إضافة إلى الحروب والنزاعات الحاصلة في معظم البلدان العربية، عوامل إن اجتمعت تكون نتيجتها إنتاجية متدنية، ويجوز السودان على نحو 38% من المساحة المخصصة لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي يليه المغرب بنحو 15% ثم مصر 10% والعراق 9.5% ثم الجزائر بنحو 8.4% وأخيراً سوريا بنحو 8%، وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 89% من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الوطن العربي.

وتعتبر إنتاجية الحبوب متدنية بصفة عامة على المستوى العام في الوطن العربي، حيث بلغت نحو 1.7طن/للهكتار عام 2016، وهي تقل بكثير عن إنتاجية مجموعة الحبوب على المستوى العالمي والتي تقدر بنحو 3.8 طن/ للهكتار الواحد. يأتي محصول القمح في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة أين شكلت مساحته حوالي 33% فيما إنتاجه شكل 45.7% من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب في 2016، وقد تراجع إنتاجية القمح مقارنة ب 2015 نظراً إلى تراجع المساحة المزروعة بما المحصول. لقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح على مستوى الوطن العربي في 2016 نحو 42% وهي أقل من نظيرتها في 2015 بما يعادل 1.3%.

تأتي الذرة الشامية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للإنتاج من بين مجموعة محاصيل الحبوب عام 2016 حيث بلغ إنتاجها نحو 7.7 مليون طن بزيادة قدرها 8% عن إنتاج 2015، وتزرع الذرة الشامية في عدد من الدول العربية منها مصر والذي يشكل إنتاجها نحو 85% من إجمالي إنتاج المحصول في الوطن العربي، حيث تعد محصولاً ثنائي الاستعمال ففي الوقت الذي يستهلك من قبل الإنسان بأشكال متعددة فإنه يدخل في علف الحيوانات بصفته مكون أساسي من مكونات علف الدواجن، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه في 2016 نحو 30%.

بالنسبة للشعير يمثل أحد محاصيل الحبوب العربية الهامة خاصة في استخداماته العلفية، ويزرع على نطاق واسع في المغرب والجزائر وسوريا والعراق وتونس، حيث تشكل المساحة المزروعة منه في هذه الدول نحو 94.6% من إجمالي مساحة الشعير المزروعة في الوطن العربي ويشكل إنتاجه نحو 92% بمهذه الدول.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

أما محصول الأرز بلغ إنتاجه في الوطن العربي عام 2016 نحو 6.2 مليون طن محققا زيادة عما كان عليه خلال 2015 بمقدود 0.2% ويقابل هذا الإنتاج نحو 57% من الطلب المحلي العربي.

جدول رقم(1-2): تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح في بعض الدول العربية خلال الفترة 2008-2015

الدولة	المساحة(ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الإنتاجية (كغ/للهكتار)	2015	2014	2013	2012-2008	البيان
تونس	المساحة	665.00	755.83	650.70	721.00			
	الإنتاج	975.30	1304.65	912.36	1513.00			
	الإنتاجية	1467	1726	1402	2098			
الجزائر	المساحة	1727.24	1653.93	1814.72	1661.31			
	الإنتاج	3299.05	2634.33	2656.73	2436.20			
	الإنتاجية	1910	1593	1464	1475			
سوريا	المساحة	1360.00	1529.26	1287.89	1287.89			
	الإنتاج	3067.60	3278.32	2024.33	2024.33			
	الإنتاجية	2256	2144	1572	1572			
العراق	المساحة	1844.00	1489.50	1258.31	2132.00			
	الإنتاج	4178.00	2314.36	2645.00	5055.00			
	الإنتاجية	2260	1554	2102	2371			
مصر	المساحة	1419.46	1283.36	1457.53	1425.06			
	الإنتاج	9461.24	8167.02	9788.38	9279.8			
	الإنتاجية	6665	6364	67.16	6512			
المغرب	المساحة	3204.00	2843.64	4707.57	2986.2			
	الإنتاج	6933.8	4982.50	8064.92	5115.89			
	الإنتاجية	2164	1752	1713	1713			

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص38.

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بمحصول القمح على المستوى العربي في 2015 حوالي 11.7 مليون هكتار، تركزت بشكل رئيسي في مصر، والمغرب، الجزائر، العراق، وسوريا وتونس، وبلغ متوسط إنتاجية القمح على المستوى العربي 2.3 طن/هكتار، كما أن هناك زيادة في الإنتاج خلال 2015 مقارنة ب 2014 بحوالي 2.4%. يمكن أن تعزى الزيادة في الإنتاج للمعدلات المناسبة للهطول المطري وكذلك إلى البرامج والمشاريع التي تنفذها بعض الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مستهدفة تحسين إنتاجية الحبوب وبخاصة القمح، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر المشاريع المتعددة التي تبنتها وزارة الزراعة في العراق لتحسين إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، كالمشروع الوطني لتنمية زراعة الحنطة، ومشروع الري الحديث، والمبادرة الزراعية الشاملة بالعراق، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

تبذل في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في الجزائر، والحملات القومية للنهوض بمحصول القمح بمصر، ومشروعات تنمية المحاصيل الغذائية في إطار مخطط المغرب الأخضر بالمملكة المغربية.

جدول رقم (1-3): إنتاجية السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2016 (مليون طن)

السلع الغذائية	2014-2010	2015	2016
السكر المكرر	3.18	3.9	3.8
قصب السكر	23.42	22.75	24.41
الشمندر السكري	12.82	15.39	13.61
الزيوت النباتية	2.04	2.04	2.26
الخضر	52.59	52.89	56.05
الفاكهة (إضافة إلى التمور)	44.45	41.01	46.74
البقوليات	1.35	1.37	1.28
البطاطس	13.78	16.22	14.51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، صفحات متفرقة.

تعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الأقل انتشارا في الزراعة العربية حيث تكاد تقتصر زراعتها بصفة رئيسية على أربع دول وهي: مصر السودان المغرب وسوريا، كما تزرع في مساحات محدودة في البلدان العربية التالية: تونس لبنان الصومال وسلطنة عمان. فقد بلغ إنتاج السكر المكرر في 2016 نحو 3.8 مليون طن بتراجع قدره 1.7% عن حجم الإنتاج في 2015، وقد بلغت مساهمة مصر وحدها بنحو 63% يليها السودان 21%، لكن هذا المستوى من الإنتاج لا يغطي إلا 28% فقط من الاحتياجات العربية.

على الرغم من أن مجموعة محاصيل البذور الزيتية تشغل مساحة كبيرة نسبيا في الزراعات العربية إلا أن الإنتاج يعتبر متدنيا، تتم زراعتها بصفة رئيسية في السودان والمغرب وسوريا ومصر وتونس حيث شكلت المساحة المزروعة في هذه الدول مجتمعة حوالي 89% من إجمالي مساحة البذور الزيتية، ويشكل إنتاج تلك الدول الخمسة نحو 83.5% من إجمالي إنتاج الوطن العربي في 2016 وزيادة قدرها 16.8% عن إنتاج 2015. في حين تميزت مجموعة الخضر بانتشار زراعتها في جميع الدول العربية نظرا للطلب المتزايد عليها وملائمة الظروف المختلفة لإنتاجها تحت أنماط زراعية مختلفة تقليدية وحديثة، فقد بلغ الإنتاج الكلي منها في 2016 حوالي 6.05 مليون طن بزيادة نسبية قدرها 6% عن 2015. أما الفاكهة في تزرع على مساحات واسعة في الوطن العربي حيث بلغ الإنتاج العربي منها حوالي 41.06 مليون طن يتضمنها حوالي 5.69 مليون طن من التمر، ويتركز إنتاج الفاكهة في مصر بنسبة 30.2% تليها المغرب بنسبة 9.6%.

تتمثل أهم المحددات والصعوبات التي تواجه قطاع إنتاج الخضر والفاكهة في الوطن العربي في صعوبة حصول صغار المنتجين على مدخلات الإنتاج المناسبة خاصة البذور المحسنة والأسمدة، وغياب التمويل، والتأمين، وضعف خدمات ما بعد الحصاد، وغياب التصنيع الغذائي، لتعظيم القيمة المضافة والحد من الفاقد في إنتاج تلك المحاصيل.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

حيث أن العمل على إيجاد الحلول المناسبة لتلك المحددات والصعوبات سوف ينعكس إيجاباً على زيادة الصادرات من أجل زيادة حصيلة الدول من العملات الأجنبية.

كما شهدت مساحة زراعة البقوليات استقرار خلال الفترة 2010-2016 إذ تعتبر المغرب ومصر والسودان وسوريا من أهم الدول المنتجة الرئيسية للبقوليات على مستوى الوطن العربي، حيث تساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 68% من مساحة هذه المحاصيل وحوالي 65% من إجمالي الإنتاج، في حين بلغ إنتاج مجموعة البقوليات في 2016 بحدود 1.28 مليون طن بانخفاض قدره 7% عما كان عليه في 2015.

إن محصول البطاطس يزرع في معظم البلدان العربية حيث يعتبر ذو أهمية تصديرية لعدد من هذه الدول فضلاً عن أهميته الغذائية، فقد احتلت مصر الصدارة من حيث المساحة المزروعة بما يعادل 27%، تليها الجزائر بنحو 24% ثم المغرب بنحو 17% كما أن مساهمة كل بلد من البلدان الثلاثة في الإنتاج من هذا المحصول كانت كما يلي: 33%، 30% و 12% على الترتيب، وقد تراجع إنتاج محصول البطاطس في 2016 عنه في 2015 بحوالي 10.5%.

2.3.2.1. واقع الإنتاج الحيواني والسمكي

تقدر أعداد الثروة الحيوانية في البلدان العربية نحو 345 مليون رأس، تشكل الأبقار والجاموس حوالي 17.16% منها، والأغنام 52.11%، والماعز 26.03%، والإبل 4.70%، فعلى الرغم من الزيادات التي تحققت في كميات المنتجات الحيوانية، إلا أن نسب زيادة إنتاج اللحوم الحمراء والألبان تعتبر متدنية نسبياً.

جدول رقم (1-4): تطور إنتاج المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2016

(مليون طن)

المجموعة السلعية	2014-2010	2015	2016
جملة اللحوم	8.37	8.47	8.52
لحوم حمراء	4.70	4.14	4.16
لحوم دواجن	3.67	4.34	4.36
الأسماك	4.19	4.66	4285.023.2
البيض	1.73	1.79	1.80
الألبان ومنتجاتها	26.44	27.10	27.67

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، الخرطوم، 2013.

بلغ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء حوالي 8.52 مليون طن في 2016 بزيادة طفيفة عن 2015 بلغت هذه الزيادة حوالي 0.6% وبنحو 1.8% عن متوسط الفترة 2010-2014، وترجع إلى الزيادات التي تحققت في بعض البلدان العربية المنتجة الرئيسية مثل المغرب والسودان ومصر، وتساهم السودان بحوالي 40% من إجمالي الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، فهي قادرة على زيادة هذه النسبة نظراً لما لديها من ثروة حيوانية كبيرة وذلك في حالة وضع وتنفيذ خطة للنهوض بها تتضمن برامج ومشروعات محددة، النظر في جدوى إحداث جمعيات ومؤسسات فاعلة لمربي ومنتجي الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى برامج جادة لاستقطاب رؤوس أموال للاستثمار الآمن. كما أن هناك مصادر عربية مهمة أخرى للحوم تتمثل في الصومال وموريتانيا يجب العمل على وضع خطط إستراتيجية لتنميتها.

أما فيما يخص لحوم الدواجن فقد ارتفع الإنتاج ما بين 2015 و2016 بنحو 0.46% وتتصدر مصر الدول العربية في إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 28.5% تليها المغرب بنسبة 14%، فعلى الرغم من النمو في إنتاج لحوم الدواجن إلا أن صناعة الدواجن في الوطن العربي تعتمد على مواد تستورد بشكل كبير من الخارج مما يعتبر تهديدا حقيقيا لها، يستلزم معه بحث بدائل جادة من شأنها تقليص الواردات للمواد المستخدمة في هذه الصناعة.

في حين شهد الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطورا متزايدا نسبيا، انعكس بصورة واضحة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي والفائض التصديري بين 2015-2016، حيث بلغ حجم الإنتاج العربي من الأسماك نحو 5.02 مليون طن في 2016 بزيادة قدرها 7.7% عن إنتاج 2015، ومع ذلك فإن الإنتاج العربي لا يمثل سوى 2.9% فقط من الإنتاج العالمي البالغ 174.1 مليون طن، إذ يمثل إنتاج مصر والمغرب وموريتانيا في 2016 حوالي 75% من إجمالي الإنتاج العربي، ويشكل الإنتاج في مصر الحصة الأكبر من إجمالي الإنتاج السمكي العربي معظمه عن طريق الاستزراع السمكي. حيث ما زالت هناك إمكانيات كبيرة في الوطن العربي لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق الاستزراع السمكي في مياه البحر وكذلك في المياه العذبة، حيث أن معظم الإنتاج عن طريق الاستزراع السمكي نجده في مصر بكمية تقدر بحوالي مليون طن سنويا. وتوجد خطط في عدد من البلدان العربية كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق الاستزراع السمكي المستدام، تستهدف مستويات من الإنتاج تقدر بمئات الآلاف من الأطنان، وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد مسودة إستراتيجية عربية لتربية الأحياء المائية بغية النهوض بهذا القطاع ورفع نسبة مساهمته في الإنتاج السمكي العربي الذي لا يزيد حاليا على 25.7% ليصل إلى أكثر من 50%.

أما فيما يخص بيض المائدة فقد بلغ الإنتاج في الوطن العربي في 2016 حوالي 1.8 مليون طن ينتج منها الجزائر حوالي 18.6% ومصر 16.8% ثم المغرب والسعودية بنسبة 16% و13.1% على التوالي. من جهة أخرى تشهد صناعة الألبان ومنتجاتها في الوطن العربي تطورا مستمرا بفضل الجهود الجارية لتطوير نظم إنتاج تلك المجموعة من مجموعات السلع الغذائية، حيث ارتفع حجم إنتاجها من 24.4 مليون طن لمتوسط الفترة 2010-2014 إلى 27.7 مليون طن في 2016 بما يمثل 3.4% من الإنتاج العالمي خلال 2016، فعلى مستوى البلدان العربية تأتي كل من السودان ومصر والجزائر والمغرب وسوريا في مقدمة البلدان العربية المنتجة للألبان ومنتجاتها بنسب مئوية من الإنتاج العربي تمثل 22.7%، 20.4%، 14.9%، 9% و8.8% على الترتيب، وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 75% من الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها.

3.1. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية في ظل خصائص النشاط الزراعي العربي

إلى جانب الأوضاع الإقليمية تأثرت التجارة الخارجية العربية باتجاهات وتحولات التجارة العالمية، التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى التي بدأت عام 2008، فقد تراجعت الصادرات العربية من السلع والخدمات نتيجة التراجع النسبي في أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لمعظم البلدان العربية، في المقابل فقد ارتفع معدل نمو الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 5.6% في 2014 ليستمر هذا التراجع في تدفقات التجارة الخارجية العربية حتى الفترة 2015-2016. إن التجارة الخارجية لها دورها وأهميتها في ربط الاقتصاديات والمجتمعات ومساعدتها على النمو والتطور، إلى جانب تأثيراتها المتعددة على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي. وتبلغ قيمة تجارة السلع والخدمات العربية نحو 2561 مليار دولار بما نسبته 92% من الناتج المحلي الإجمالي العربي في 2014 والتراجع إلى ما دون 2149 مليار دولار في 2015 جراء انخفاض أسعار النفط وعائدات تصديره. وتصدر المنطقة العربية بنسبة ثلث طاقتها التصديرية بسبب تركيز التصدير في يد الشركات الصغيرة وضعف وجود شركات تجارية كبيرة قادرة على تعبئة طاقات التصدير، لذلك وجب الحث على الاستثمار في تنوع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب فرص العمل الجديدة لدى قياس مدى تنوع الصادرات ومساهمتها في سلاسل الإمداد.

1.3.1. تطور التجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية

تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وكذلك موردا لتعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تعتبر مؤشرا على قدرة الدول على الإنتاجية والمنافسة في الأسواق العربية، ونتيجة تنامي التحديات التي تواجه المنطقة العربية على الصعيد التجاري جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وتطور أوضاع المشهد السياسي والأمني في المنطقة العربية جعل هيكل وحجم تجارتها الخارجية في تطور مستمر صعودا وهبوطا.

1.1.3.1. الواردات

لقد أدى استمرار تزايد الطلب على السلع الغذائية وتوسع النمو في الإنتاج الزراعي وضعفه لأسباب عديدة، إضافة إلى الزيادة السكانية المطردة إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية الأساسية، جعل الاستيراد من السلع الغذائية في نمو مطرد، وتراجع الاستيراد أحيانا أخرى خاصة في البلدان العربية التي تعاني من الأحداث والصراعات الداخلية نظر لقلّة الموارد المالية وضعف القدرة الشرائية وانتشار المجاعات.

جدول رقم (1-5): تطور الواردات للسلع الزراعية للفترة 2008-2016 (مليار دولار)

البيان	2012-2008	2014	2015	2016
الواردات الكلية	631.478	808.045	766.835	816.63
الواردات الزراعية	75.684	108.705	98.341	104.63
الواردات الغذائية	62.120	60.072	57.209	57.56

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص 23.

من الجدول نلاحظ بأن إجمالي الاستيراد العربي في تغير مستمر من سنة لأخرى خلال الفترة 2008-2016، حيث ارتفع إجمالي الاستيراد ما بين الفترة 2012 إلى 2014 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 27.96% ليعاود الانخفاض خلال 2015، أما في 2016 فقد شهدت ارتفاعا في قيمة السلع المستوردة للوطن العربي بمعدل زيادة عن الفترة 2012 يقدر بحوالي 29.32% وهذا ما ينعكس على الواردات الزراعية والغذائية أيضا، إذ نجد أن الواردات الزراعية تمثل 12% من إجمالي الواردات وتمثل الواردات الغذائية منها 82.08% خلال الفترة 2012-2008، فقد ارتفعت الواردات الزراعية ما بين الفترة 2012 إلى 2016 بمعدل زيادة قدره 32.25%. هذا التدبب في الاستيراد الإجمالي واستيراد السلع الزراعية والغذائية راجع إلى الأزمة النفطية التي حدثت خلال الفترة المذكورة، حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستويات على مدار عقود من الزمن مما جعل الجباية البترولية تنخفض خاصة في البلدان العربية النفطية التي تعتمد على النفط كمورد أساسي للعملة الصعبة، مما جعل العديد من البلدان العربية تتنازل عن استيراد بعض السلع الزراعية، إضافة إلى الأزمة النفطية نجد المساعدات الغذائية الدولية للبلدان العربية التي تمثل بؤرا للتوتر مثل: اليمن، العراق، سوريا، السودان والصومال، لكن مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية سجلت نسب الاستيراد ارتفاعا جديدا.

جدول رقم (1-6): واردات أهم السلع الزراعية للفترة 2008-2015 (مليون دولار)

السلعة	2012-2008	2013	2014	2015
الحبوب والدقيق	22741.03	25076.92	24104.22	21942.88
البطاطس	442.74	542.64	624.41	513.62
سكر خام	4976.28	5582.23	5906.13	5242.61
بقوليات	1117.13	1152.08	1260.78	1344.66
البذور النباتية	2533.61	2750.79	2760.24	2334.22
الزيوت النباتية	5239.85	5362.79	4636.35	4646.09
خضار	1551.01	1193.31	1438.89	1353.22
فاكهة	3347.25	2844.53	3517.70	3658.76
لحوم حمراء	3315.45	3695.67	4667.37	4842.34
لحوم الدواجن	3446.14	3576.25	3675.52	3932.14

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

7340.59	7903.89	6941.96	6202.37	الألبان ومنتجاتها
396.72	468.07	310.71	274.77	البيض
1995.74	1868.77	2136.77	1679.61	الأسماك
2767.84	2684.70	2767.99	1303.13	التبغ
1455.97	1529.11	1486.85	424.71	الشاي
834.50	880.58	1187.65	778.93	الكاكاو
1083.96	1043.50	991.01	807.29	البن
1903.33	834.73	742.62	585.14	الألياف
4428.49	2928.45	2455.18	2014.63	علف الحيوانات
959.45	952.54	844.86	586.85	أبقار حية
1575.94	1505.91	1398.86	1047.72	أغنام وماعز حية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.

من الجدول نلاحظ بأن البلدان العربية تستورد جميع السلع الزراعية الأساسية، انطلاقاً من الحبوب والدقيق كسلعة أساسية لتلبية الطلب المحلي من الغذاء وصولاً إلى علف الحيوانات، لكن تختلف قيم ونسب الاستيراد من سنة لأخرى ومن بلد عربي لأخر، على اعتبار أن كل البلدان العربية لا تحقق اكتفاء ذاتي في السلع الزراعية الأساسية، إذ تحتل سلعة الحبوب والدقيق المرتبة الأولى من حيث الاستيراد على مدار الفترة 2008-2015 باعتبارها السلعة الغذائية الأساسية لتلبية الطلب المحلي علماً أن إنتاجها محلياً لا يلبي الطلب المحلي، لأنه ضعيف نظراً لتحكم العديد من العوامل في إنتاجه، تليها سلعة الألبان ومنتجاتها ثم سلعة الزيوت النباتية والسكر وغيرها من السلع الأساسية لأن نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع ضعيف، ويدخل جزء من الاستيراد الخاص بالسلع الزراعية الأساسية في إطار التجارة العربية البينية.

جدول رقم (1-7): استيراد سلعة القمح حسب كل بلد للفترة 2008-2015 (مليون دولار)

الدولة	2012-2008	2013	2014	2015
الأردن	275.05	275.47	337.01	211.02
الإمارات	254.93	238.08	634.24	258.69
البحرين	29.2	19.09	30.48	29.06
تونس	536.18	544.56	428.72	620.63
الجزائر	2218.00	1701.92	2060.63	2406.00
جيبوتي	39.67	24.23	72.80	24.23
السعودية	448.98	720.27	890.46	726.04
السودان	681.36	1027.08	605.34	659.29
سوريا	190.03	141.64	115.48	96.94
الصومال	15.00	15.00	0.01	0.37
العراق	347.04	130.68	382.79	122.11

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

عمان	88.67	133.56	179.91	135.59
فلسطين	26.96	45.40	37.04	37.33
قطر	42.96	17.41	33.20	63.49
الكويت	84.55	117.74	43.12	89.38
لبنان	149.63	200.70	162.26	150.44
ليبيا	375.72	420.71	376.91	233.25
مصر	2499.67	2650.03	2763.83	2569.18
المغرب	1191.55	978.33	1317.43	876.42
موريتانيا	87.55	82.18	90.60	82.18
اليمن	936.76	1052.07	1164.89	811.34
إجمالي الدول العربية	10519.46	10536.07	11643.89	10202.96

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.

من الجدول نجد أن إجمالي قيمة القمح المستورد بلغت حوالي 10.5 مليار دولار خلال الفترة 2008-2012، إذ تحتل كل من مصر 2.5 مليار دولار ثم الجزائر 2.2 مليار دولار ثم المغرب 1.2 مليار دولار المراتب الثلاث الأولى لاستيراد سلعة القمح، ليرتفع بعدها إجمالي قيمة القمح المستورد في 2014 إلى حوالي 11.6 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 10.4% أين احتلت مصر المرتبة الأولى 2.8 مليار دولار ثم الجزائر 2.06 مليار دولار إضافة إلى المغرب 1.3 مليار دولار وكذلك اليمن 1.2 مليار دولار، أما فيما يخص 2015 فقد انخفضت قيمة استيراد القمح إلى 10.2 مليار دولار لتحتل مصر المرتبة الأولى 2.5 مليار دولار بانخفاض قدره 0.3 مليار دولار ثم الجزائر في المرتبة الثانية بحوالي 2.4 مليار دولار بارتفاع قدره 0.4 عن 2014 تليهما المغرب واليمن.

إن إنتاج سلعة القمح في البلدان العربية تتحكم فيه مجموعة من العوامل أهمها الظروف المناخية على اعتبار معظم الزراعة العربية مطرية، ووقوع جل الأقطار العربية ضمن الحزام الجاف مما يجعل الزراعة المطرية ضعيفة الإنتاجية، في حين ندرة المياه تجعل الزراعة المروية غير واسعة الانتشار والمردود ضعيف، إضافة إلى العوائق التكنولوجية والتمويلية وهجرة اليد العاملة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في الريف، فأهمية هذه السلعة استراتيجيا وضعف إنتاجها محليا جعلها تستحوذ على النصيب الأكبر من الاستيراد العربي الخاص بالسلع الزراعية والغذائية، وتختلف نسب استيراد هذه السلعة وقيمة استيرادها من قطر عربي لأخر حسب الطلب عليها وكذا حسب الإنتاج المحلي الخاص بكل قطر عربي.

2.1.3.1. الصادرات

يعتبر نمط الزراعة السائد في معظم البلدان العربية العامل الرئيسي في تباين الغلة في الزراعة المطرية والمروية، نظرا للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية، كما تعتبر إنتاجية الأراضي في البلدان العربية باستثناء مصر ضعيفة في معظم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب بالمقارنة مع البلدان النامية، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة المحصولية التي تشغلها ومن حيث قيمتها الاقتصادية والغذائية وأهميتها الإستراتيجية، بالرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لبعض المحاصيل إلا أنها لا زالت منخفضة مع المستويات التي تحققت في البلدان الأخرى لهذا بقي قطاع التصدير الخاص بالمنتجات الزراعية ضعيفا.

جدول رقم(1-8): تطور الصادرات للسلع الزراعية للفترة 2008-2016 (مليار دولار)

البيان	2012-2008	2014	2015	2016
الصادرات الكلية	835.05	929.84	626.62	731.29
الصادرات الزراعية	23.46	23.08	26.98	31.01
الصادرات الغذائية	17.34	16.98	16.63	16.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص23.

بالنسبة لصادرات البلدان العربية الإجمالية هي الأخرى في تغير مستمر خلال الفترة 2008-2016، نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية وحتى المالية الحاصلة في العالم والوطن العربي خصوصا، حيث نلاحظ ارتفاعا في إجمالي الصادرات ما بين الفترة 2008-2012 و 2014 بنسبة تقدر بحوالي 11.35% ثم تنخفض بعد ذلك في 2015 بنسبة 24.96% عن الفترة 2008-2012 والسبب في ذلك راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف منتجي النفط الرئيسيين تخفيض تصدير النفط بعد انخفاض أسعاره إلى أدنى المستويات من أجل انتعاش أسعاره، باعتبار العديد من البلدان العربية هي بلدان ريعية مصدرة للنفط كسلعة تصديرية أساسية، بعدها يتقلص هذا الانخفاض إلى ما نسبته 12.42% بعد انتعاش أسعار النفط مع نهاية 2016. أما بالنسبة للصادرات من السلع الزراعية فهي تمثل نسبة ضئيلة جدا تقدر بحوالي 2.8% من إجمالي السلع المصدرة وتمثل السلع الغذائية المصدرة من السلع الزراعية حوالي 73.9% خلال الفترة 2008-2012، أما بالنسبة ل 2016 فإن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات ارتفعت إلى 4.2% وتمثل 53.53% منها صادرات غذائية مسجلة انخفاضا بذلك عن الفترة 2008-2012 بما نسبته 20.37% نظرا لتدهور قطاع الزراعة الغذائية في العديد من البلدان العربية في ظل الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية إضافة إلى المعوقات الخاصة بالقطاع الزراعي العربي.

جدول رقم (1-9): صادرات أهم السلع الزراعية للفترة 2008-2015 (مليون دولار)

السلعة	2012-2008	2013	2014	2015
الحبوب والدقيق	976.07	1055.35	494.22	821.77
البطاطس	288.89	330.37	448.27	353.02
سكر خام	1180.12	1272.51	1534.90	1349.39
بقوليات	217.49	239.67	387.47	271.76
البذور النباتية	449.78	914.65	837.51	906.09
الزيوت النباتية	1535.46	1818.68	1600.74	1866.31
خضضر	2507.10	2849.52	2977.69	2827.62
فاكهة	2887.74	3458.39	3588.61	3501.36
لحوم حمراء	185.30	248.55	130.60	221.01
لحوم الدواجن	173.71	242.23	139.33	251.69
الألبان ومنتجاتها	1886.08	2276.64	2598.65	2142.51
البيض	241.65	213.77	143.02	123.90
الأسمك	241.73	2791.85	2948.47	2907.53
البن	68.68	74.60	80.14	79.82
التبغ	159.32	203.76	193.23	187.47
الألياف	334.16	219.68	172.80	174.88
القطن	280.35	189.09	137.25	139.18
أبقار حية	36.90	47.56	64.72	58.76
أغنام وماعز حية	522.34	927.36	1001.68	993.94

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.

من الجدول نلاحظ بأن البلدان العربية تصدر العديد من السلع الزراعية الأساسية بنسب متفاوتة من سنة لأخرى ومن قطر عربي لأخر، لكن أهميتها النسبية ضعيفة مقارنة بالاستيراد إذ أن معظم السلع المصدرة قيمتها التصديرية ضعيفة ورمزية باستثناء بعض السلع مثل: السكر، الزيوت النباتية، الخضضر، الفاكهة والألياف، ويدخل تصدير هذه السلع في إطار التجارة الخارجية العربية البينية بالدرجة الأولى، فالمنتج العربي في معظم الأحيان لا يرقى إلى جودة المنتجات الزراعية العالمية، كما أنه لا يستطيع المنافسة في الأسواق الزراعية العالمية نظرا لارتفاع تكلفته مقارنة بالمنتجات الزراعية العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وأحيانا أخرى ارتفاع تكاليف النقل والتكاليف الجمركية التي تدخل في إطار السياسات الحمائية من طرف الدول المتقدمة لحماية منتجاتها من المنافسة. فضعف قطاع التصدير ومنه قلة المنتجات الزراعية والغذائية المصدرة يرجع إلى الفجوة الواسعة بين الإنتاجية الراهنة والإنتاجية الممكنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة، إذ أن هناك عدة عوامل تعيق تطوير الإنتاج والإنتاجية وتتمثل في ندرة موارد المياه، وضعف استخدام التقانة وحزم الخدمات الزراعية الحديثة إلا أن تحسين إنتاجية المحاصيل أمر أساسي وضروري

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

وخصوصا في مجموعة الحبوب، واستنادا إلى توقعات النمو السكاني الذي يمكن أن يصل إلى 503 مليون نسمة في 2030 وإلى 633 مليون نسمة في 2050 وإنتاج الحبوب البالغ 63 مليون طن ومعدل استهلاك الفرد البالغ 300 كغ فإن البلدان العربية بحاجة إلى زيادة الإنتاج بحوالي 101 ملون طن إضافي 2030 و140 مليون طن في 2050 من أجل تلبية الطلب المحلي.¹

جدول رقم (1-10): تجارة السلع الزراعية العربية ونسبة المنتجات الزراعية إلى إجمالي الصادرات والواردات في 2015 حسب كل بلد

البلد	إجمالي تجارة المنتجات الزراعية	الصادرات بالمليار دولار	% من الصادرات	الواردات بالمليار دولار	% من الواردات	الميزان التجاري بالمليار دولار
الأردن	5.69	1.57	20.2	4.12	21.4	2.55-
الإمارات	30.14	10.39	5.4	19.75	9.2	9.36-
البحرين	1.66	0.46	4.1	1.20	12.6	0.74-
تونس	4.74	2.09	14.9	2.65	13.01	0.56-
الجزائر	11.01	0.25	0.7	10.76	20.9	10.51-
السعودية	27.49	3.84	1.9	23.65	14.9	19.81-
سلطنة عمان	-	1.54	5.6	-	-	-
السودان	3.50	1.73	68.9	1.77	21.3	0.04-
العراق	-	0.01	00.0	-	-	-
قطر	3.60	0.17	0.2	3.44	10.7	3.27-
الكويت	5.80	0.56	1.0	5.24	16.8	4.68-
لبنان	4.05	0.67	28.0	3.38	20.3	2.72-
ليبيا	1.69	0.00	00.0	1.69	13.0	1.69-
مصر	20.06	4.94	26.0	15.11	23.2	10.17-
المغرب	9.48	4.59	21.0	4.89	13.1	0.31-
موريتانيا	1.03	0.62	48.0	0.41	21.9	0.2
اليمن	-	-	-	3.40	33.8	-
الإجمالي	129.9	33.4	4.6	101.5	14.7	66.2-
العالم	3.160.2	1.570.3	-	1.590.0	-	-
% من العالم	8.3	2.1	-	6.4	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، نشرة فصلية، السنة 35، العدد 02، الكويت، 2017، ص15.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الإمارات، 2016، ص89.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

لقد بلغت القيمة الإجمالية لتجارة المنتجات الزراعية بالبلدان العربية حوالي 129.9 مليار دولار مقارنة بالقيمة الإجمالية على المستوى العالمي البالغة 3.160.2 مليار دولار وهي تمثل ما نسبته 8.3% من إجمالي التجارة العالمية، لكن هذه النسبة لا تعكس مستويات معقولة من التبادل التجاري لأن النسبة الأكبر منها وهي 6.4% تمثل واردات البلدان العربية من المنتجات الزراعية والنسبة 2.1% فقط تمثل الصادرات مما يعني أن البلدان العربية تعتمد في الحصول على منتجاتها الزراعية من الاستيراد، ففيما يتعلق بأكبر المصدرين للمنتجات الزراعية من حيث القيمة فقد حلت كل من الإمارات، مصر، المغرب والسعودية في المراتب الأربع الأولى بالقيم: 10.39، 4.94، 4.59، 3.84 مليار دولار على الترتيب وبمحصنة تبلغ 71% من الإجمالي العربي، وتمثل نسبة الصادرات الزراعية العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية من السلع الزراعية 2.1% وهي نسبة ضئيلة جدا بمبلغ يقدر بحوالي 33.4 مليار دولار مقارنة بنظيرتها العالمية 1.570.2 مليار دولار، وهذا رغم الجهود المبذولة في سبيل تطوير القطاع الزراعي العربي. لكن تتفوق المعوقات والصعوبات في التأثير على القطاع إضافة إلى الحروب الأهلية والصراعات الطائفية في المنطقة العربية والتي أدت إلى هجرة اليد العاملة الزراعية وانحيار القطاع الزراعي بها خاصة في كل من سوريا، العراق، اليمن.

فيما يخص الواردات نجد أن نسبة الواردات الزراعية العربية تبلغ 6.4% من الواردات العالمية بما يعادل 101.5 مليار دولار مقارنة بحوالي 1.590.0 مليار دولار على المستوى العالمي، وأكبر المستوردين للمنتجات الزراعية من حيث القيمة فقد حلت كل من السعودية، الإمارات، مصر والجزائر في المراتب الأربع الأولى بقيم تبلغ: 23.65، 19.75، 15.11، 10.76 مليار دولار على الترتيب وبمحصنة تبلغ 68.25% من الإجمالي العربي.

تحقق الدول العربية عجزا في تجارة المنتجات الزراعية بقيمة إجمالية تبلغ 66.2 مليار دولار للعام 2015، ومن اللافت أن هذا العجز جاء نتيجة وجود عجز في موازين التجارة الزراعية لجميع البلدان العربية باستثناء موريتانيا أين بلغ أقصاه في السعودية بمبلغ 19.81 مليار دولار ثم الجزائر 10.51 مليار دولار ثم مصر 10.17 مليار دولار والإمارات 9.36 مليار دولار.

وتبلغ نسبة المنتجات الزراعية المصدرة إلى إجمالي المنتجات المصدرة أعلى نسبة في السودان 68.9% ثم موريتانيا 48% ومصر 20% وفي المرتبة الرابعة المغرب بنسبة 21%، حيث بلغت النسبة الإجمالية لتصدير المنتجات الزراعية العربية 4.6% من إجمالي تصدير السلع العربية، في حين بلغت أعلى نسب استيراد المنتجات الزراعية إلى إجمالي استيراد السلع في البلدان العربية في كل من اليمن 33%، مصر 23.2% الأردن 21.4%، الجزائر 20.9%، لبنان 20.3% ثم الكويت والسعودية حيث بلغت نسبة استيراد المنتجات الزراعية بالوطن العربي 14.7% من إجمالي الاستيراد من السلع الزراعية الوطن العربي.

باستثناء عدد قليل جدا من البلدان العربية فإن التجارة الخارجية لا تزال بعيدة عن كونها محركا رئيسيا للتنمية، وتعتبر الصادرات السلعية العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من المستوى المحقق لدى الدول الصاعدة والنامية، كما أن مستوى القيم المضافة في السلع المصدرة ضئيلة للغاية وتنامي ظاهرة الحماية التجارية التي تعتبر من

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

أبرز سلبيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كان لها التأثير السلبي والبالغ على البلدان العربية، كما أن الصادرات العربية أيضا تتأثر كثيرا بتصاعد الحماية التجارية في الدول التي تصدر إليها سلعتها، بينما تعاني من ثغرات بالنسبة للحماية من المنافسة غير المشروعة ولاسيما بسبب استمرار تفاوت النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة.

2.3.1. تطور التجارة العربية البينية للمنتجات الزراعية

تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نسبة ضئيلة جدا إذ لا تتجاوز عشر التجارة الإجمالية العربية في السلع الزراعية، وتباين البلدان العربية فيما بينها بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة الزراعية من إجمالي التجارة الكلية، ويرجع ذلك إلى العديد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية والاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها. وتلعب التجارة الزراعية العربية البينية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية زيادة في 2014 بنسبة 16.7% لتصل إلى 30.1 مليار دولار بعد أن كانت حوالي 25.8 مليار دولار في 2013، وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساهمتها في إجمالي التجارة الزراعية البينية بنسبة 24.5% تليها لبنان بنسبة 21.8% ثم مصر بنسبة 12.3% والأردن بنسبة 10.7%¹ وتشكل التجارة الغذائية البينية نحو 66.1% من إجمالي التجارة البينية الزراعية العربية، تتصدرها منتجات الألبان والحيوانات الحية، ثم مجموعة الفاكهة والخضر.

جدول رقم (1-11): قيمة التجارة الغذائية العربية البينية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2014-

2016 (مليار دولار)

% إجمالي قيمة التجارة البينية لعام 2016	الواردات			الصادرات			البيان
	2016	2015	2014	2016	2015	2014	
3.19	0.40	0.80	0.80	0.39	0.34	0.80	الحبوب
2.11	0.26	0.25	0.29	0.11	0.24	0.29	البطاطس
1.19	0.15	0.13	0.09	0.10	0.16	0.13	البقوليات
9.52	1.18	0.68	0.52	1.22	0.52	0.52	الخضر
9.67	1.20	1.29	0.82	1.20	1.29	0.82	الفاكهة
7.01	0.87	0.65	0.81	0.90	0.65	0.81	السكر المكرر
7.14	0.88	0.79	0.65	0.77	0.79	0.65	الزيوت والشحوم
6.44	0.80	0.31	0.60	0.79	0.34	0.60	اللحوم
2.96	0.37	0.39	0.34	0.31	0.40	0.34	الأسماك
0.51	0.06	0.06	0.07	0.02	0.03	0.03	البيض

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

16.71	2.07	1.86	2.27	2.13	1.86	2.27	الألبان ومنتجاتها
2.11	0.26	0.15	0.32	0.25	0.03	0.32	بذور زيتية
9.79	1.21	1.00	1.85	1.33	1.41	1.85	حيوانات حية
21.64	2.68	1.72	2.44	2.66	2.04	2.44	سلع غذائية أخرى
100	12.36	10.09	11.87	12.17	10.09	11.87	الجملة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص24.

من الجدول نلاحظ بأن هناك ارتفاع طفيف في قيمة التجارة الغذائية العربية البينية ما بين 2014 و 2016 بزيادة تقدر بنسبة 2.52% بالنسبة للصادرات وبنسبة 4.12% بالنسبة للواردات، وتتصدرها الألبان ومنتجاتها بنسبة 16.71% من إجمالي قيمة التجارة العربية الغذائية البينية تليها الحيوانات الحية ثم الفاكهة والخضر والزيوت والشحوم بنسبة 9.79%، 9.67%، 9.52%، و 7.14% على الترتيب وتتراوح بين 0.51% و 7.01% لباقي السلع الغذائية.

تعتبر السياسات الاقتصادية بشكل عام الإطار الذي يوجه مختلف الأنشطة الإنتاجية لتحقيق أهداف الدول والتجمعات الإقليمية في تعزيز النمو والنهضة الشاملة، ومن هذه السياسات نجد السياسات الزراعية والتي تركز عليها البلدان العربية، باعتبارها أهم الأدوات التي اعتمدها لتطوير أداء القطاع الزراعي والقطاعات المؤثرة في التنمية الزراعية ومن تم التجارة الخارجية ومنها التجارة الزراعية العربية البينية، بهدف استثمار الموارد الزراعية الموردية التي تزخر بها المنطقة العربية لمواجهة العجز الغذائي المتفاجم وتحقيق الأمن الغذائي العربي على أسس اقتصادية سليمة. فقد ركزت البلدان العربية على تطوير البنى الأساسية التي تشكل القاعدة الصلبة للتنمية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص، وإعطاء أولوية لمشروعات الريف كالكهرباء والطرق ووسائل النقل والاتصالات، كما عملت على إصدار تشريعات تسمح بتوفير الأراضي واستقطاب الاستثمارات الزراعية ومنح الإعفاءات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية وتحسين المواصفات واعتماد السلالات المتفوقة إنتاجياً لمواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية. لكن واجهت هذه السياسات العربية عقبات كثيرة حالت دون تحقيق أهدافها المخططة وأهمها: عدم توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج المنبثقة عن هذه السياسات وضعف البنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة كالنقل والتخزين وعدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي تناسب مساهمته في الناتج الإجمالي، ودوره في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي والسكاني، وتوفير مجالات واسعة لتنشيط القطاعات الأخرى. وتعثر السياسات الزراعية العربية بسبب توزع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بين البلدان العربية، دون أن يتم اتخاذ خطوات تكاملية للاستفادة من هذه الموارد على غرار المجموعة الأوروبية والتجمعات الإقليمية الأخرى، ويحدد نجاح السياسات الزراعية العربية في مدى قدرتها على الاستفادة من الموارد الطبيعية والاستثمار الرشيد لهذه الموارد ومواكبة التطورات الهائلة في مجالات البحوث الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية لمواجهة الأزمات الطارئة مناخية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية في إطار محددات التنمية الزراعية.

3.3.1. الفجوة الغذائية العربية في ظل أوضاع الإنتاج الزراعي العربي

إن قيمة الفجوة الغذائية العربية الإجمالية تتصاعد بنسب عالية جدا، فقد ازدادت قيمتها من حوالي 18 مليار دولار في 2005 إلى حوالي 29 مليار دولار في 2010 ثم 34 مليار دولار في 2014، لتتخفف بصورة طفيفة إلى 33.5 مليار دولار في 2015 ثم 32.81 مليار دولار في 2016. وبلغت نسبة زيادة الفجوة الغذائية بحوالي 88.8% ما بين 2005 إلى 2014، هذا يؤشر إلى عدم نجاعة خطط التنمية العربية التي تهدف إلى تقليص الفجوة الغذائية وهو أمر في متناول البلدان العربية وصولا إلى مستوى عال من الاكتفاء، وتحقيق الأمن الغذائي العربي في حال طبقت السياسات وخطط التكامل العربي واستثمرت الموارد الزراعية والمالية والبشرية بالشكل الأمثل.

جدول رقم (1-12): العجز في البلدان العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في 2016

البيان	سعرات حرارية: مليار كيلو كالوري	البروتين: مليون طن	الدهون: مليون طن
الاحتياجات الكلية للوطن العربي	425.67	11.94	12.25
المتاح من إنتاج الوطن العربي	286.45	10.13	4.50
نسبة الاكتفاء الذاتي%	67.29	84.88	36.76
العجز	139.22	1.81	7.74

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص 29.

ولحساب كمية الفجوة العربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون يتم احتساب إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، أين بلغت 425.67 مليار كيلو كالوري و11.94 مليون طن بروتين و12.25 مليون طن دهون ثم خصم ما يوفره الإنتاج العربي من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي من تلك المكونات الثلاث، وهذا خلال 2016، حيث قدر العجز 139.22 مليار كيلو كالوري من السعرات الحرارية، 1.81 مليون طن عجز في البروتين و7.74 مليون طن عجز في الدهون. وتعاني البلدان العربية عجزا في كافة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الخضار والفاكهة والسّمك، وهو عجز متراكم منذ 1990، وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز الغذائي العربي إلى ازدياد الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى الدخل لشرائح متزايدة من السكان وتوسع الحياة الحضرية، يقابل ذلك تدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن غلبة وسائل الإنتاج التقليدية وضعف مخرجات البحوث العلمية، عدم استخدام التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية بالقدر الكافي وضعف كفاءة الري إضافة إلى الأوضاع السياسية والمتمثلة في الصراعات الداخلية والإقليمية في المنطقة العربية.

جدول رقم (1-13): تطور الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2014-2016 في السلع الأساسية (مليار

دولار)

2016		2015		2014		المجموعة السلعية
%	العجز أو الفائض	%	العجز أو الفائض	%	العجز أو الفائض	
47.56	16.27	53.4	20.32	58.91	22.81	جملة الحبوب
11.55	3.95	14.45	5.49	15.08	5.84	القمح والدقيق
1.41	0.48	2.93	1.11	2.05	0.79	الذرة الشامية
2.57	0.88	2.09	0.80	1.79	0.69	الأرز
0.78	0.27	0.85	0.32	0.73	0.28	الشعير
31.26	10.69	33.15	12.60	39.26	15.20	الذرة الرفيعة
0.52	0.18	1.66	(0.07)	2.46	(0.11)	البطاطس
2.89	0.99	2.40	0.91	2.04	0.79	البقوليات
6.37	(0.09)	44.27	(2.00)	45.96	(2.06)	الخضر
4.77	1.63	25.06	(1.13)	19.90	(0.89)	الفاكهة
39.10	(0.55)	5.85	(0.26)	0.18	0.07	التمور والبلح
9.22	3.15	8.52	3.44	9.20	3.56	السكر المكرر
8.82	3.02	5.25	1.99	6.18	2.38	الزيوت والشحوم
18.61	6.36	21.02	7.99	17.72	6.86	جملة اللحوم
10.51	3.59	11.71	4.45	9.97	3.86	لحوم حمراء
8.10	2.77	9.32	3.54	7.75	3.00	لحوم بيضاء
54.53	(0.76)	29.02	(1.31)	31.68	(1.42)	الأسماك
0.44	0.15	0.55	0.21	0.67	0.26	البيض
7.16	2.45	8.74	3.34	5.31	2.06	الألبان ومنتجاتها
100	35.9	100	38.01	100	38.53	جملة العجز بدون التجارة البينية
100	(1.39)	100	(4.51)	100	(4.48)	جملة الفائض
	34.5		33.50		34.05	إجمالي الفجوة الغذائية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص 29.

من الجدول نلاحظ بأن قيمة الفجوة الغذائية تراوحت ما بين 34.05 مليار دولار في 2014 و 33.5 مليار دولار في 2015 ثم ارتفعت إلى 34.5 مليار دولار فس 2016، وبذلك فقد شهد متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية تدبدا هو الآخر، إذ بلغ المتوسط نحو 84.30 دولار في 2015 وحوالي 79.75 دولار في 2016.

أما فيما يخص مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز فنجد خلال الفترة 2014-2016 أن جملة الحبوب تساهم بالمركز الأول في قيمة العجز بما نسبته 58.91%، 53.46%، 47.56%

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.....

على التوالي تليها جملة اللحوم مساهمة في قيمة الفجوة خلال الفترة 2014-2016 بما نسبته 17.72%، 21.02%، 18.61% على التوالي ثم في المرتبة الثالثة السكر المكرر بما نسبته 9.20%، 8.52%، 9.22% تليها الألبان ومنتجاتها ثم الزيوت النباتية والشحوم، حيث كانت مساهمة هذه المجموعات الخمس في قيمة العجز خلال الفترة 2014-2016 مجتمعة كما يلي: 97.3%، 96.99% و 91.37% على التوالي.

الملاحظ أن هناك انخفاض في مساهمة هذه المجموعات السلعية الأساسية في قيمة العجز بما يعادل 5.93% ما بين 2014 و 2016 وبلغت قيمة هذا الانخفاض 1.24 مليار دولار، حيث أن كل مجموعة من هذه المجموعات السلعية ساهمت في الفجوة انخفاضا وارتفاعا أحيانا أخرى بنسب محددة، أين بلغت نسبة تخفيض الفجوة بالنسبة لمجموعة الحبوب حوالي 19.26% في حين شهدت جملة اللحوم والسكر المكرر زيادة في قيمة الفجوة الغذائية بالنسب التالية: 5.02%، 0.21%، وكذلك ساهمت لألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والشحوم زيادة في قيمة الفجوة بنسب ضئيلة جدا.

ويعود السبب في تدبب قيمة الفجوة انخفاضا وارتفاعا ما بين 2014-2016 إلى تغير إنتاج بعض أنواع الحبوب والمتمثل في الذرة الرفيعة إضافة إلى مجموعات سلعية أخرى كالخضر والفاكهة وتغير أعداد الثروة الحيوانية، يضاف إلى ذلك تقلب أسعار عدد من السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق العالمية كالقمح والأرز والبقوليات وتغير الكميات المستهلكة من الأغذية في عدد كبير من البلدان العربية التي تعاني من الأحداث الداخلية.

بالنسبة لمساهمة سلع الفائض في قيمة الفائض التصديري والتقليل من قيمة الفجوة نجد أن هذه السلع تختلف من سنة لأخرى خلال الفترة 2014-2016، نجد أن سلع الفائض في 2014 هي البطاطس، الخضر، الفاكهة والأسماك مساهمة بالنسب التالية: 2.46%، 45.96%، 19.90% و 31.68% على التوالي، أما في 2015 فنجد سلع الفائض هي البطاطس 1.66%، الخضر 44.27%، الفاكهة 25.06% وأخيرا الأسماك 29.02%، في حين في 2016 شهدت خروج كل من سلعتي البطاطس والفاكهة من سلع الفائض وانضمامهما لسلع العجز ومثلت سلع الفائض الأسماك 54.53%، التمور والبلح 39.19% وأخيرا الخضر 6.37% أين بلغ إجمالي قيمة الفائض 1.39 مليار دولار منخفضا بما نسبته 68.97% عن 2014 أين كانت قيمة الفائض تقدر بحوالي 4.48 مليار دولار.

جدول رقم(1-14): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2014-2016 (%)

الدولة	2014	2015	2016	متوسط الفترة 2014-2016
السعودية	24.49	24.73	18.58	22.60
الجزائر	17.02	16.97	13.24	15.74
مصر	16.01	18.93	12.09	15.68
الإمارات	5.18	5.23	15.2	8.54
الكويت	4.34	5.31	5.67	5.11
العراق	4.79	2.87	7.26	4.97
اليمن	5.55	4.59	3.95	4.70
قطر	3.63	4.18	3.06	3.62
الأردن	2.60	2.64	4.36	3.20
لبنان	3.32	2.75	3.13	3.07
ليبيا	3.00	2.49	2.78	2.76
السودان	2.65	3.19	2.46	2.77
عمان	2.43	2.75	2.62	2.60
البحرين	1.67	1.45	1.37	1.50
فلسطين	0.59	0.58	0.18	0.45
دول أخرى	2.73	1.34	4.04	2.71
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016، ص30.

من الجدول نلاحظ بأن هناك اختلاف ما بين الدول العربية في مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2014-2016 وهذا الاختلاف ناجم عن عدد السكان داخل كل قطر عربي، إضافة إلى مستويات الدخل والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، إلى جانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها في توفير السلع الغذائية، ويتضح من الجدول بأن هناك خمس دول عربية تساهم بما نسبته 67.67% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية كمتوسط للفترة 2014-2016 وهي: السعودية في المركز الأول تساهم بما نسبته 22.6% تليها كل من الجزائر ومصر بما نسبته 15.74% و15.68% على التوالي ثم الإمارات 8.54% والكويت 5.11%. ونجد بأن كل من السعودية والجزائر ومصر قد انخفضت نسبة مساهمتها في قيمة الفجوة ما بين 2014 و2016 أين نجد نسب الانخفاض كما يلي: 5.91% بالنسبة للسعودية، 3.78% بالنسبة للجزائر، 3.92% بالنسبة لمصر على عكس الإمارات التي ارتفعت نسبة مساهمتها في قيمة الفجوة بما نسبته 10.02% ما بين 2014-2016، وكذلك بالنسبة لدولة الكويت كانت زيادة مساهمتها في قيمة الفجوة بنسبة أقل وتقدر بحوالي 1.33%.

خلاصة الفصل

بالرغم من الأهمية الحيوية للقطاع الزراعي في البلدان العربية وما تحقق من أوجه التحسن خلال السنوات الماضية إلا أن ذلك محدودا وضئيلا في أهميته، نظرا لمجموعة من المشاكل التي تعيق نمو هذا القطاع تتمثل أهمها في قلة المساحة المزروعة، شح الموارد المائية، تدني كفاءة الري، وقلة مساحة الأراضي المروية، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم البلدان العربية من جهة أخرى، كل هذه العوامل جعلت القطاع الزراعي العربي لا يحقق النتائج المرجوة منه.

تباين خصائص القطاع الزراعي من دولة عربية على أخرى حسب الأهمية النسبية له مقارنة مع باقي القطاعات داخلها، إلا أنها تشترك في العديد من الخصائص والتي مثلت معوقات هيكلية جعلت من الاقتصاديات العربية تعتمد في حصولها على الغذاء من الأسواق العالمية بصفة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية التي تحقق فيها البلدان العربية معدلات اكتفاء ذاتي متدنية جدا، في حين يقتصر التصدير بالنسبة لها على المواد الأولية الخام كالبتروال والغاز، إذ تمثل السلع الزراعية نسبة تكاد تكون منعدمة بالرغم من الإمكانيات المتاحة لها.

هذه الوضعية التجارية للزراعة العربية عملت على توسيع الفجوة الغذائية حيث لا تزال تتأثر بالعوامل الديموغرافية كالنمو السكاني وتوزيعهم إضافة إلى النمط الاستهلاكي، والعوامل الطبيعية مثل محدودية الأراضي الزراعية، والتصحر والجفاف إضافة إلى العامل الدولي، ونتيجة لغياب الإستراتيجية الزراعية العلمية والعملية ما تزال الفجوة الغذائية العربية في اتساع متواصل.

الفصل الثاني

إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة

الأزمة الغذائية

الفصل الثاني: إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة الأزمة الغذائية

تمهيد

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي فعلى الرغم من الجهود المبذولة في القطاع الزراعي إلا أن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية حيث أصبحت البلدان العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وقد ازداد اهتمام البلدان العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في 2008. تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي، لكن توفير القدر الكافي من الغذاء وفي جميع الأوقات للأجيال الحالية مع ضمان نصيب الأجيال المستقبلية حقهم في الحصول على الغذاء يبقى مشكل يؤرق كل البلدان العربية على حد سواء.

إن عدم التوازن بين الطلب والعرض على الغذاء عمل على خلق أزمات غذائية لم تكن وليدة العصر الحالي بل تعود جذورها إلى السبعينات من القرن الماضي -أزمة 1972-، فإلى جانب الدول المتقدمة عانت البلدان العربية أيضا بشكل كبير من تبعات الأزمات الغذائية العالمية على اعتبارها طرفا مستوردا للغذاء في الأسواق العالمية، من جهة أخرى جاء توسيع تجارة المنتجات الزراعية عالميا كحل أمام الدول قصد تلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية المتزايدة من الغذاء في ظل التزايد السكاني السريع، إلا أن الاستفادة من هذا الإجراء يختلف ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة من السوق العالمي للغذاء.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام؛
- طبيعة المشكلة الغذائية في العالم والوطن العربي ومحدداتها؛
- تأثير توسيع تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام.

1.2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

لقد كثر استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينات للقرن العشرين، وأخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمية 1972-1974 التي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والبتترول أهم سلعتين إستراتيجيتين في الاقتصاد العالمي. إذ تتميز المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي بالمرونة والنسبية لما قد تحمله من مضامين فكرية وقناعات شخصية، وهنا سوف نقوم بتحديد مجموعة من المفاهيم التي تشكل مدخلا لمفهوم الأمن الغذائي المستدام.

1.1.2. مفهوم الأمن الغذائي المستدام

تم طرح العديد من التعاريف للأمن الغذائي إلا أنه تم الاقتصار على المفاهيم المستنبطة من الهيئات الدولية، لكن بعد بروز مفهوم التنمية المستدامة بدأ الحديث عن الأمن الغذائي المستدام.

1.1.1.2. تعريف منظمة الأغذية والزراعة

إن التعريف الشامل والمؤثر لمفهوم الأمن الغذائي حسب ما جاء في مؤتمر القمة العالمي للغذاء - روما 1996- الذي اتفقت عليه حكومات الدول المشاركة في القمة يؤكد على أن الأمن الغذائي "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"¹ الملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي وهو: مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان، يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، وأنه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج.² وارتبط بمصطلح الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفرادها.

2.1.1.2. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها، فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية، أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، فقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 08.

² عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مرآز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 15.

قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية¹. لكن شرط الميزة النسبية الذي اعتمده المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية، ذلك أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال إتباع سياسة زراعية تعتمد على زيادة الدعم للمزارعين، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة وإتباعها سياسة حمائية لسلعها الزراعية، ومن بين هذه الدول اليابان التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز إلا أنها أنتجتته حفاظا على أمنها السياسي كونه سلعة أساسية بالنسبة للمواطن الياباني.²

3.1.1.2. تعريف البنك الدولي

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"³ ويستند تعريف البنك الدولي إلى أربعة أسس هي:⁴

- الأساس الفيزيقي: والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.
- أساس الشمول: الذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية.
- الأساس الزمني: الذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.
- مصدر الحصول على الغذاء: في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدرا محليا أو دوليا للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، و نظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

ومن هنا يتم التمييز بين مستويين للأمن الغذائي أحدهما مطلق والآخر نسبي:

- الأمن الغذائي المطلق: إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو معادل للاكتفاء الذاتي الكامل لكن وجهت له انتقادات عديدة.

¹ إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص16.

² محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص75.

³ عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002، ص03.

⁴ نفس المرجع.

● الأمن الغذائي النسبي: قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

لكي يكون الأمن الغذائي مستداما يجب أن يشمل توفير القدر الكافي من الغذاء وفي جميع الأوقات للأجيال الحالية مع ضمان نصيب الأجيال المستقبلية حقهم في الحصول على الغذاء أيضا، مع ضمان احترام أبعاد التنمية المستدامة -في إطار تحقيق هذا الهدف-، المتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء. فالتنمية المستدامة تعرف على أنها: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء حاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية¹. وأنها تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

-الأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو: أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة الواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف أشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية للخارج مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة.² فقد تم تحديد أسس تحقيق أمن غذائي عالمي مستدام في مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمنعقد بروما في 13-17 نوفمبر 1996 على 07 محاور رئيسية هي:³

- 1) توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وبيئية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم؛
- 2) تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول -في جميع الأوقات- على أغذية كافية ووافية تغذويا؛
- 3) تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسلمية والحرجية والريفية في كل المناطق، وإتباع سياسات وممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة؛

¹دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مشروع ITA/006/SYR/ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (مصر) المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو والتعاون الايطالي، 2000، مصر، ص56.

² رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13، سطيف، 2015، ص51، 52.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية: 13-17 نوفمبر 1996، روما، ص10.

4) العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية والمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري علمي عادل؛

5) السعي لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان والسعي لمواجهتها؛

6) تشجيع تخصيص استخدام استثمارات القطاعين الخاص والعام من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسلمية والحرورية المستدامة والتنمية الريفية في كل المناطق؛

7) تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

لضمان أمن غذائي مستدام يتطلب اهتماما مطردا بتجديد الموارد الطبيعية وتناولا شاملا يركز على الأنظمة البيئية على الأربعة الوطنية والإقليمية والعالمية، مع استخدام الأرض استخداما منسقا والتخطيط الدقيق لاستخدام المياه واستغلال الغابات.¹

4.1.1.2. بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي

أولاً: الاكتفاء الذاتي: يعرف على أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل الاحتياجات الغذائية محلياً.² ويعبر عنه حسابياً بالنسبة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين حسب العلاقة التالية:³

$$A = P / D * 100$$

A: الاكتفاء الذاتي **P:** الإنتاج الغذائي المحلي **D:** الاستهلاك الغذائي المحلي

إلا أن هذا التعريف يحمل مجموعة من المميزات التي جعلت منه نسبياً وهي:

- الطابع الإيديولوجي إذ يعد هذا التعريف عاماً غير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد؛
- يتميز بالنسبية وتتضح في الغموض الذي يكتنف الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟. وهنا لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي للمجتمعات؛
- عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عملياً خاصة وأن تحقيقه مرتبط بالموارد المتاحة.

¹ اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص184.

² فوزية غربي، مرجع سابق، ص51.

³ Farid ABDOUCHE, Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les édition El Hikma, Algérie, 2000, p19.

لكن في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتحرير التبادل التجاري فإن هذا المفهوم يميل إلى الرفض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى.¹

من خلال تعريف الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي نجد أن مفهوم الأمن الغذائي أوسع ويتم تمييز ذلك من خلال نقطتين أساسيتين هو أن: مفهوم الأمن الغذائي يشمل في تعريفه عنصرين لا يظهران في تعريف الاكتفاء الذاتي هما الاستقرار في التموين وإمكانية الحصول على الغذاء، ويتمثل العامل الرئيسي للاختلاف من وجهة نظر اقتصادية وسياسية في شمول الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كأشكال ممكنة للتموين بالسلع الغذائية.²

ثانياً: انعدام الأمن الغذائي: يعبر عن الحالة التي لا يكون فيها الأفراد والأسر إكفاية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المذكور في تعريفات الأمن الغذائي.³ ويتخذ انعدام الأمن الغذائي شكلين أساسيين هما: انعدام أمن غذائي مزمن تستمر فيه حالة العجز في الحصول على الغذاء الكافي بسبب نقص الموارد الإنتاجية والمالية، وانعدام أمن غذائي مؤقت حيث تعرف الدولة أو المنطقة نقص في الإمدادات الغذائية وعدم القدرة على تأمين الغذاء الكافي لفترات محددة.⁴

إن انعدام الأمن الغذائي يعني غياب للأمن الغذائي الذي يقوم على أربعة محاور أساسية:⁵ التوفر الدائم للغذاء، إمكانية الحصول على كمية ونوعية كافية من الغذاء، استقرار تأمين الغذاء، الاستخدام الصحيح للغذاء في الأسرة. إذ تواجه بعض البلدان العربية الانعدام المزمن للأمن الغذائي والبعض الآخر الانعدام المؤقت له، فالانعدام المزمن للأمن الغذائي غالباً ما لا يعود إلى نمط السياسات الاقتصادية المعتمدة بقدر ما يعود إلى متغيرات مترابطة يتقدمها الآتي:⁶

- انخفاض إنتاجية وحدة الموارد الزراعية المستخدمة ولاسيما العمل والأرض بسبب القيود المؤسسية وتواضع مستوى التكنولوجيا المستخدمة؛
- ارتفاع التقلبات الإنتاجية ولاسيما للمحاصيل الأساسية (القمح) وذلك نتيجة لعدم القدرة على التحكم في استخدام الموارد المائية، إذ تعد معظم زراعات الحبوب مطرية؛
- عدم التنوع في إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية والاعتماد على مجموعة ضيقة من المحاصيل التقليدية التي تتعرض لتقلبات سعرية؛

¹ محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 86.

² Dillon Jean Claude et Azoulay Gerard, La sécurité alimentaire en Afrique, Kharthala, Paris, 1993, pp138- 139.

³ منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التأثيرات والدروس المستفادة، روما، 2009، ص 8.

⁴ زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 3، 4.

⁵ نوال نعمة، واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، الوقائع رقم 22، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006، ص 5.

⁶ سالم توفيق النحفي، مرجع سابق، ص 54.

- نقص الحوافز المؤدية إلى تحسين استدامة الموارد الزراعية، إذ تتعرض البعض منها إلى التصحر والتآكل والتردي نتيجة استنزاف استخدامها في الزراعة غير العقلانية.

كما تواجه بعض البلدان العربية الأخرى حالة من انعدام الأمن الغذائي المؤقت وذلك نتيجة عدم كفاءة الأداء الاقتصادي عموماً والزراعي بشكل خاص بسبب التشوهات في مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى التقلبات في إنتاجية أو في معدل الأسعار مما يعمل على تنامي حالة من انعدام الأمن الغذائي في المدى القصير.

ثالثاً: أمان الغذاء: إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة - من خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي.¹ فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل إنتاج الغذاء، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك، فسبقاً كان الاهتمام منصباً على الكم ثم تدريجياً بدأ الاهتمام بالجودة والتنوعية والموازنة بين الكم والكيف في السلع الحالية، وحالياً بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء وقد زاد الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما خلفاه من تخوف علمي.

رابعاً: التبعية الغذائية: تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، فتكون مرغمة بذلك على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج.²

خامساً: الفجوة الغذائية: تشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها من أسعار حرارية وبروتينات وغيرها. غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فجوة حقيقية فإنه يحتاج إلى كثير من الدقة في الدول العربية وخاصة النامية، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرة التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان، علماً أن سكان البلدان النامية وحتى في البلدان ذات الدخل المرتفعة لا يحصلون على الحاجة الحقيقية للغذاء والتي يمكن احتسابها على أساس 03 مستويات:³

● **الحد الأدنى:** هو متوسط الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

● **الحد المتوسط:** هو متوسط الاستهلاك العالمي للفرد سنوياً.

● **الحد الأمثل:** هو مستوى الاستهلاك للفرد في البلدان المتقدمة.

¹ محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 98-101.

² فوزية غربي، مرجع سابق، ص 54.

³ FAO, The State of Food Insecurity in the World, Addressing Food Insecurity Protracted Crises, Rome, 2010, p310.

بهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على هذه الأسس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية وكذلك الحال بالنسبة للاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها يعتبر اكتفاء ذاتي موضوعي، في حين أن الاكتفاء والفجوة المحسوبان على أساس الفرق بين الإنتاج والاستهلاك دون الأخذ بالحاجات الموضوعية فيمن اعتبارهما فجوة واكتفاء ظاهريان.

يختلف مفهوم انعدام الأمن الغذائي عن مفهوم الجوع بشكل طفيف على الرغم من أن كلاهما يتعاملان مع الطعام أكثر حاجات الإنسان أهمية في الحياة، يظهر الجوع بأشكال مختلفة: مزمن، انتقالي، نقص في الطاقة الغذائية وانعدام التوازن الغذائي. فالجوع من أهم نتائج الفقر كما أنه بنفس الوقت من أهم مسبباته وبالطبع يتواجد الجوع بالنسبة الأكبر في الدول الفقيرة، إذ يعتبر الشكل الأساسي من انعدام الأمن الغذائي الذي يعتبر مفهوم أشمل يضم المسببات المختلفة لتواجد الجوع. إن انعدام الأمن الغذائي هو غياب للأمن الغذائي الذي يقوم على أربعة محاور أساسية:¹ التوفر الدائم للغذاء، إمكانية الحصول على كمية ونوعية كافية من الغذاء، استقرار تأمين الغذاء، والاستخدام الصحيح للغذاء في الأسرة. وعدم توفر أحد هذه الشروط يؤدي حتما إلى انعدام الأمن الغذائي.

5.1.1.2. علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي

تستهلك الزراعة المروية نحو 85% من الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي،² مع أن قطاع الزراعة لا يحقق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي ولاسيما الحبوب، الزيوت والسكر، ويتم استثمار أكثر من 50% من الموارد المائية المتاحة، هذا في الواقع يعد مأساة كبيرة للأمن المائي. فالزراعة تشكل التحدي الأكبر الذي يواجه البلدان العربية في هدر مواردهم المائية من خلال استخدام الطرق القديمة غير الاقتصادية وغير المناسبة في الري، فيجب التوجه قبل كل شيء إلى الكيفية الواجب إتباعها للتقليل من هدر الموارد المائية وزيادة كفاءتها الاقتصادية، وتبين نسب استنزاف موارد المياه الداخلية والنسب المستخدمة في النشاط الزراعي على المستويين المحلي والعالمي بعض الحقائق يمكن تلخيصها في:³

- يتجاوز المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط المتجدد سنويا أو ما يعرف بالحد الآمن بنحو 4.27 مرة؛
- يفوق المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط العالمي بنحو 47.5 مرة؛
- إن بعض البلدان العربية التي ترتفع فيها نسبة المستنزف من مواردها الداخلية كمصر مثلاً لأنها لا تعتمد عليه أساساً، فارتفاع هذه النسبة يشكل مصدر قلق فعلي في المناطق التي لا تصل إليها مياه النيل كالوحدات الداخلية الغربية وسواحل البحر الأحمر ومعظم مناطق شبه جزيرة سيناء؛

¹ نوال نعمة، مرجع سابق، ص5.

² إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، البيئة العربية، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، 2015، ص29.

³ إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي -الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا- مجلة جامعة دمشق، كلية الآداب، المجلد 27، العدد3+4، دمشق، 2011، ص564.

- ترتفع نسبة استهلاك المياه في الدول النفطية بسبب متطلبات النهضة بها والاحتياجات الشديدة في مجال الخدمات والزراعة؛
- ارتفاع النسبة المستخدمة من المياه الداخلية في الزراعة في الوطن العربي عن النسبة العالمية بنحو 19%، وهذا عائد إلى الظروف المناخية المرتفعة الحرارة، وإلى استخدام الطرق الزراعية القديمة في الري مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المياه؛
- أن البلدان العربية الزراعية متقاربة في نسب المياه المستخدمة في الزراعة، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية لموارد المياه في القطاع الزراعي وما يحتويه من قضايا في هذا الإطار.
- تعاني المنطقة العربية من ندرة المياه فالنصيب السنوي للفرد من المياه المتجددة يبلغ نحو 800م³ مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ حوالي 7240م³، هذا المتوسط يخفي الفوارق الإقليمية القائمة لدى 13 بلدا عربيا مصنفا في فئة الندرة المائية الشديدة أقل من 500م³. بهذا تعتبر ندرة المياه العائق الحاسم للزراعة وسيتفاقم هذا الوضع خلال السنوات المقبلة مع ارتفاع عدد السكان والتأثيرات المحتملة لتغير المناخ، ويقل متوسط كفاءة الري في 19 بلدا عربيا عن نحو 46%¹.

كل تلك الحقائق سوف تؤدي حتما إلى بروز تحديين رئيسيين هما: تراجع الاحتياطي من المخزون المائي في الأحواض المائية الداخلية وكذلك تردي نوعية المياه وتراجع خصائصها.

إن استخدام طريقة الري بالرش في استثمار موارد المياه بالقطاع الزراعي يرفع الكفاءة المائية إلى 70% أي يوفر نحو 122 مليار م³ من المياه المستثمرة، فإذا أضيفت هذه الكمية إلى الكمية المستخدمة فعلا والمقدرة بنحو 185 مليار م³ تصبح 307 مليار م³ هذا المقدار من المياه كافي لتحقيق نحو 83% من حاجة العرب للمواد الغذائية. في حين إذا تم تطبيق طريقة الري بالتنقيط فإنه يمكن رفع الكفاءة المائية إلى 85% أي توفير 157 مليار م³، وبهذا تصبح كمية المياه المتاحة للاستثمار 342 مليار م³ وهو ما يحقق 105% من إنتاج الغذاء، مما يضمن تحقيق الأمن الغذائي وفي الوقت نفسه يوفر كميات كبيرة من المياه ويحافظ على التوازن البيئي والحيوي.²

تتدنى إنتاجية الموارد المائية المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي عن مثيلاتها العالمية بنحو 65% أي أن إنتاجية المياه تمثل 35% فقط من الإنتاجية العالمية للمياه. إن إنتاجية المياه العربية في الزراعة لا تفوق 9.2% من إنتاجيتها في القطاعات الأخرى، والتي تبلغ معدل عالمي قدر بنحو 11.6%، لأن إنتاجية المياه في القطاعات الأخرى أعلى منها في الزراعة بكثير وهو أمر طبيعي، فللزراعة ضرورتها الطبيعية والحيوية التي لا يمكن تجاوزها والتي لا بد منها طبيعيا واجتماعيا واقتصاديا، لكن مع ذلك فكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد عن 60% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى طرق الري التقليدية وأنظمتها في الزراعة، فتنطبق الإدارة المتكاملة للمياه العربية مهم جدا لأنه يحقق

¹ إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، مرجع سابق، ص 28، 29.

² إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق، ص 565.

العديد من الأهداف: الاستفادة المناسبة من الموارد المائية، زيادة كميات المياه المتوافرة أو المتاحة للاستثمار، تحسين نوعية المياه لأنها لا تتعرض للاستنزاف الذي يغير من خصائصها، ضمان استمرارها للأجيال المقبلة وهو المبدأ الرئيسي للتنمية المستدامة، زيادة إنتاجية موارد المياه ورفع كفاءتها المائية (الجدوى الاقتصادية منها). والجدول الموالي يبين العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي العربي.

جدول رقم (2-1): العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي العربي ما بين 2008-2030

الحالة		2008	2015	2025	2030
الأمن المائي	النقص	215- مليار م ³	245- مليار م ³	292- مليار م ³	378- مليار م ³
الأمن الغذائي	النسبة	%50	%45	%40	%35

المصدر: إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي - الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا - مجلة جامعة دمشق، كلية الآداب، المجلد 27، العدد 3+4، دمشق، 2011، ص 566.

يتضح من الجدول أن العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي تمثل حالة من التوافق حتى إن كانت من الناحية السلبية، إذ يؤدي النقص المتنامي في الأمن المائي إلى نقص متنامي كذلك في الأمن الغذائي، إلا أنه إذا ما تم استخدام الطرائق الحديثة في استثمار الموارد المائية في الزراعة العربية سوف يعمل على رفع كفاءتها، بالتالي يتحول النقص إلى زيادة بالنسبة للأمن المائي مما يعمل بصورة مطردة على رفع الأمن الغذائي، وبالتالي وضع استراتيجيات عربية مائة على الصعيدين الحوضي والإقليمي يمثلان السبل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي والغذائي والتنمية المستدامة.

يعتبر إنتاج مزيد من المنتجات الزراعية بكميات أقل من المياه خيارا ذو أهمية كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، من خلال استخدام طرق أكثر كفاءة للري مثل الري بالرش أو الري بالتنقيط، وأثبت تطبيق الري بالتنقيط في معظم أنحاء المنطقة أنه يجد من فاقد المياه ويزيد من الإنتاجية الزراعية، مثلا أدى تطبيقه في وادي الأردن لري 60% من الأراضي المزروعة إلى زيادة متوسط غلة الخضر ومضاعفة غلة الفاكهة.¹ إذ تزال غالبية المنطقة العربية تفتقر إلى الحوافز الاقتصادية والمالية على أساس استرداد التكاليف بهدف تحسين الري، لذلك ينبغي إعطاء أولوية عالية لتحسين إدارة الطلب على مياه الري، من خلال تشجيع المزارعين على الاستثمار في تقنيات حفظ المياه، وزراعة المحاصيل المنخفضة الطلب على المياه، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الري يمكن زيادة إنتاجية المياه سواء الإنتاجية الاقتصادية أو المادية، من خلال تخصيص المياه لمحاصيل ذات قيمة أعلى، أو من خلال تحقيق هدف "محصول أكبر لكل قطرة". يمكن رفع إنتاجية المياه عن طريق تحويل عائدات الاستهلاك إلى محاصيل تتطلب مياه أقل وتنطوي على قيمة غذائية مماثلة.

¹ إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، البيئة العربية، مرجع سابق، ص 29.

2.1.2. أبعاد الأمن الغذائي المستدام

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم اعتمد عليها، محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد إذ تتشابك في وجودها مجموعة من الأبعاد لكل واحد منها دلالاته التآثرية. إذ تعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة.

1.2.1.2. الأبعاد الاقتصادية

لا شك في أن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياستها الزراعية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة، مما يعني زيادة عجز ميزان مدفوعاتها.¹ كذلك فإن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان، بالإضافة إلى تعرضها إلى إعاقه مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع، لتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية يتم التطرق للعناصر التالية:²

أولاً: الانخفاض في كمية الإنتاج: إن مستوى الإنتاج وكذلك مستوى الغذاء المتاح في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعاً وكماً مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل، وإذا ما طبقنا ذلك على الوطن العربي لوجدنا أن الإنتاج يتميز بضالة المساحة المستغلة بما يعادل 78.3 مليون هكتار في 2013 والتي لا تزيد عن 5.8% من مساحة الأراضي الكلية المقدرة بحوالي 1.3 مليار هكتار، بالإضافة إلى الاعتماد على الزراعة المطرية بما نسبته 60% من مساحة الأراضي الزراعية مقابل 22% للأراضي المروية، هذا الاعتماد على الزراعة المطرية بكل مشكلاتها المتمثلة في عدم انتظام الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، إلى جانب أن معدل الزيادة السنوية في إنتاج الحبوب لا يتناسب مع الزيادة السنوية في عدد السكان والمقدر بحوالي 391 مليون نسمة في الدول العربية في 2014 وهذا العدد في تزايد.³ كما أنه بالنسبة للبلدان العربية فإن إنتاجية الحبوب (الطن للهكتار الواحد) في 2014 بلغت 1.82 طن/هكتار منخفضة مقارنة بما يقابلها عالمياً والمقدرة بحوالي 3.85 طن/هكتار مما يعني أن إن إنتاجية الأراضي للحبوب في البلدان العربية ضئيلة.⁴

ثانياً: مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائياً: يعتبر القطاع الزراعي المحور الأساسي في تأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية للشعوب، كما أنه يمثل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

¹ حوشين آمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 268.

² الصادق عوض بشير، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص 20.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 59-61.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 35، الخرطوم، 2015، ص 02.

والسياسي، ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة بشكل هائل واتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في ظل انخفاض المعروض منها وزيادة أسعارها، الذي قابله صعوبة بالغة في تديير السكان احتياجاتهم من السلع الغذائية .

ثالثا: تزايد معدلات الاستهلاك : لقد تزايد حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لبعض الفئات بمعدلات كبيرة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد، حيث تؤدي السياسات غير المخططة إلى ظهور فئة اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة وقدرات شراء عالية، وتستخدم هذه الفئة معظم إمكانياتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي بشكل كبير، وقد ترتب على ذلك انخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، لذلك وجب العمل على العدالة في توزيع الأجور والدخول حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة، كما يترتب على ذلك أيضا تفاقم الفجوة الغذائية.¹ والمشكلة تكمن أساسا في التوزيع أكثر من الاستهلاك لأن % 10 من سكان العالم أي الدول المتقدمة تستهلك %50 من الإنتاج العالمي للحبوب.

رابعا: التحديث الإنتاجي : إن تطوير الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية وكذلك الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة تمثل المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية زراعية تحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي، وبالنسبة للبلدان العربية فإنها تتمتع بإمكانات لا بأس بها من الموارد الطبيعية والبشرية، ولديها قاعدة غنية من التنوع الحيوي والأصول الوراثية التي لا تتوافر غيرها، لذا يجب البناء عليها والعمل من أجل تطويرها، كما أن مستقبل الزراعة في أي دولة أو إقليم مرتبط بإدخال نظم الري الحديثة والتركيز على زيادة مستوى الإنتاج وتحسين استخدام المدخلات اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي، دون إهمال أهمية الأسمدة بمختلف أنواعها في تطوير كفاءة استخدام موارد الأرض و المياه.²

خامسا: الأسعار ودرجة استقرارها : يتأثر الأمن الغذائي لأي دولة بتقلبات الأسعار ونجد أن الأمن الغذائي في الوطن العربي يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات الأسعار العالمية للقمح، حيث يستورد العالم العربي كميات كبيرة منه سنويا، وكلما زادت الأسعار كلما أدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات الصافية من القمح ونفس الأمر فيما يتعلق بالواردات من الذرة الشامية والأرز لكن بدرجة أقل من القمح.³

سادسا: الاستثمار الزراعي : يؤدي التركيز على تطوير قطاع الصناعة إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة، وبالتالي ضآلة معدل نمو المساحات المزروعة وكذا الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلة الفجوة الغذائية. ولقد ارتفعت الاستثمارات العربية البينية من نحو 2.9 مليار دولار في 2005 إلى 6.1 مليار دولار في 2013 ولكن لم تبلغ حصة القطاع الزراعي سوى 1.5% من هذه الاستثمارات مما يجعل القطاع الزراعي غير قادر على التطور.⁴

¹ صبيحي القاسم، الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله، عمان - الأردن، 1998، ص123.

² عزت ملوك قناوي، مرجع سابق، ص05.

³ أحمد قدرى مختار، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية و الأمن الغذائي المصري، المحلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2000، ص28.

⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص83.

سابعاً: إعادة تخصيص الموارد : يرى بعض الأخصائيين أن هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية (كالقمح) والسلع النقدية ومثلها (كالكطن)، وكلما كانت درجة عدم الرغبة في تحمل المخاطرة كبيرة كلما كان هناك توسع في إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل الزراعية.¹

2.2.1.2. الأبعاد الاجتماعية

أولاً: التزايد المستمر في عدد السكان : تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضيق الفجوة الغذائية، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال دائماً فمشكلة النمو السريع في عدد السكان -حيث بلغ في 2013 حوالي 381 مليون و645 ألف نسمة ليرتفع إلى 391 مليون و42 ألف نسمة في 2014 بمعدل زيادة سنوية تقدر بحوالي 2.46%² - يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة للفقير في آن واحد-، إذ أن نمو السكان السريع غالباً ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج ودخل الفرد بدون تحسن ملحوظ. كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات التعليمية والصحية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية، ومن هنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي.³

ثانياً: مستوى الدخل : يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وبالتالي فهم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية، ومما لا شك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على أسلوب التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام. ولقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية حوالي 2795955.94 مليون دولار أمريكي في 2014 وكان نصيب الإنتاج الزراعي الإجمالي 155243.96 مليون دولار بما نسبته 5.5% وهي نسبة ضئيلة،⁴ وبذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالبلدان العربية 399 دولار في حين يقدر دخل العامل الزراعي بين 25-30% من متوسط دخل العامل بالقطاعات الأخرى،⁵ وهو ما يجعل القدرة الشرائية لهذه الفئة متدهورة ومنه صعوبة الحصول على الاحتياجات اليومية في ظل ارتفاع الأسعار.

3.2.1.2. الأبعاد السياسية

إن تأمين الغذاء للدولة ما أو لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ وتربة وعمالة وغيره، ولكن يعتمد أيضاً على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ

¹ عزت ملوك قناوي، مرجع سابق، ص 06.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 35، مرجع سابق، ص 06.

³ محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 71-74.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 35، مرجع سابق، ص 10.

⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص 59.

ومدى تأثير السياسيين عليها.¹ لقد كشفت الدراسات أن العديد من الدول التي عانت من المجاعة والجفاف خاصة في إفريقيا كان في الوقت نفسه كميات كبيرة وهائلة متاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم تستغل لإنقاذ هذه المناطق. ومن هنا نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالمية حيث تعمد أحيانا إلى تأخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول والإضرار بها، مثلما فعلت مع بنغلادش والإتحاد السوفييتي سابقا. أما حاليا فنجد هذه الصورة تتمثل في رفض الو.م.أ تقديم المنحة الإضافية لمصر وربط هذه المنحة بقضايا داخلية مما يعني محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، بجانب ذلك تتعرض بعض البلدان العربية إلى ضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرض حصار اقتصادي على هذه الدول كما حدث مع (ليبيا - العراق - السودان) في التسعينات ما أدى إلى نقص في الغذاء، كما أن الارتباطات والاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو وتوفير الأمن الغذائي، فمشكلة الأمن الغذائي ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما عن مفهوم التحرير الاقتصادي، حيث أن تطبيق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات بنمطية واحدة يختلف عنه في القطاع الزراعي، وذلك لمراعاة وجود واستمرار الدعم السلمي والسعري للسلع ذات المزايا النسبية .

من جهة أخرى تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراد وفئاته دون استثناء، ويكون ذلك من خلال جملة من القرارات الصادرة عنها التي تجسدها إدارتها المسؤولة لتحقيق هدف الأمن الغذائي، والذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها، خاصة النقص الغذائي أو المجاعة.² لذلك فإن التكامل السبي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي - باعتبارها أبعاد اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وبجودة غذائية - من جهة، ومن جهة أخرى القرارات والإجراءات تؤدي إلى إزالة جميع المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة.

إن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل جوانبه بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي، وبالتالي تأمين كل احتياجات الشعب من جهة وإعطاء قيمة للأرض والعمل فيها والعامل بها من جهة ثانية، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني والمقبول والملائم للأمن الغذائي، بإجراء التحولات السياسية الجذرية من خلال تكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية، وفي طرق تنفيذها ومتابعتها كلما استدعى الوضع السياسي للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية. والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبينة فكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية.

¹ يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 70-76.

² سلاطية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2009، ص 14.

فالغذاء أصبح وسيلة ضغط على الدول النامية من طرف القوى الكبرى المنتجة للغذاء للتدخل في شؤونها الداخلية، وهي لا تستطيع توفير أدنى الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، ولعل أبرز مثال على ذلك استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الغذاء كسلاح في حصارها للعراق ومساومة النفط العراقي مقابل الغذاء.

4.2.1.2. الأبعاد البيئية

قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدهورا حادا نظرا لغياب الأبعاد البيئية عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها، وكمثال عن ذلك يرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية، ومحاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لا بد من¹:

- إدخال الأبعاد البيئية في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية؛
- إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة؛
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد؛
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

5.2.1.2. الأبعاد البيوتكنولوجية

لقد أدت التكنولوجيا إلى تسريع مجالات الحياة كلها كما أنها قدمت للبشرية خدمة كبيرة في مجال الغذاء، من خلال تقديم المزيد من الحلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات خاصة في رفع نسبة المنتجات الزراعية وتحسينها بشكليها النباتي والحيواني.²

أولاً: الجانب النباتي: تمت الاستفادة من القدرة التشخيصية القائمة على الأجسام المضادة لدحر الخطر المرضي الذي يعيق تحسين الإنتاج وازدياده، وتتفاوت هذه الاستفادة ما بين الدول، فالدول النامية لم تستطع مواكبة هذه التطورات، كما أنه ليس باستطاعتها تحمل التكاليف الباهظة لهذه التكنولوجيات في مجال البحث والتصنيع. كما استفادة المنتج النباتي من الهندسة الوراثية لإنتاج أصناف جديدة وإضافة عنصر المقاومة للأمراض الفيروسية ومكافحة الآفات وتربية أصناف تتحمل مبيدات الحشائش ومقاومة الأمراض الفطرية والبكتيرية. أما زراعة الخلايا والأنسجة فتعد من إنجازات التكنولوجيا الحية لما لها من ميزات وتكاليف قليلة وأيضا قدرة الدول النامية على شرائها لتنشيط إنتاجها الزراعي.

ثانياً: الجانب الحيواني: شهد تطور ملحوظ مع المبتكرات التكنولوجية الحيوية من ناحية الإخصاب والتكاثر اللاجنسي واستخدام هرمونات النمو في الأبقار، والتحسين الوراثي والتناسلي والحفاظ على صحة الحيوان وتحسين حالته الغذائية والتعديل في نسقه الوراثي وزراعة الأجنة ومكافحة أمراضه. ومن هنا تساهم المبتكرات التكنولوجية في

¹ يوسف عبد المجيد فايد، مرجع سابق، ص 48-50.

² سالم المعوش، الأبعاد التكنولوجية والبيولوجية للأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، العدد 10، غرداية، نوفمبر 2007، ص 16-18.

ازدياد الثروة الحيوانية في الدول النامي أيضا وتحسين التربية الحيوانية، نظرا لتدني أسعار الأدوية وإمكانية تلاشي الكثير من المشكلات البيئية التي تؤثر على تربية الحيوان.

3.1.2 مؤشرات الأمن الغذائي المستدام

الأمن الغذائي ظاهرة معقدة تتجلى في العديد من الحالات الجسدية الناجمة عن أسباب متعددة، قد أرسى مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 أربعة محاور للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستقرار والانتفاع. وعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013 مجموعة مؤشرات نظمت حول هذه المحاور الأربعة بغية التغلب على السلبات التي تنشأ عن الاعتماد على مؤشر مدى انتشار نقص التغذية وحده. وتقدم مجموعة المؤشرات عن طريق قياس الأمن الغذائي عبر محاوره الأربعة صورة أكثر شمولاً، ويمكن أن تساعد أيضا في توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها.

لا يشمل محور التوفر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية؛ ونسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات؛ ومتوسط إمدادات البروتينات؛ ومتوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني؛ ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي. يشمل محور الحصول مؤشرات على إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا والبنية التحتية مثل كثافة السكك الحديدية والطرق؛ والحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية؛ ومعدل انتشار نقص التغذية. وينقسم محور الاستقرار إلى مجموعتين: تضم الأولى منهما عوامل تقيس الانكشاف على مخاطر الأمن الغذائي بمجموعة متنوعة من المؤشرات مثل نسبة الاعتماد على الحبوب، والمساحة الخاضعة للري، وقيمة واردات الأغذية الأساسية كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع، وتركز المجموعة الثانية على مدى حدوث صدمات مثل تقلب أسعار الأغذية المحلية، والتقلبات في الإمدادات الغذائية المحلية، وعدم الاستقرار السياسي. كما ينقسم محور الانتفاع أيضا إلى مجموعتين: تشمل الأولى منهما المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية، وخصوصا مؤشرات الحصول على المياه والصرف الصحي، وتركز المجموعة الثانية على نتائج الانتفاع الضئيلة من الأغذية، أي القصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة، مثل الهزال والتقرن ونقص الوزن.

جدول رقم: (2-2): مؤشرات الأمن الغذائي المستدام

		مؤشرات الأمن الغذائي
العوامل المحددة	التوافر	متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية متوسط قيمة إنتاج الأغذية نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات متوسط الإمدادات من البروتينات
	الوصول المادي	متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر النسبة المئوية من الطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات كثافة الطرقات

الثابتة والمتحركة		كثافة السكك الحديدية
	الوصول الاقتصادي	المؤشر المحلي لأسعار الأغذية الوصول الاقتصادي
	الاستخدام	الوصول إلى مصادر المياه المحسنة الوصول إلى مرافق الإصحاح المحسنة الاستخدام
	التعرض للخطر	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع
	الصدمات	الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب تقلب الأسعار المحلية للأغذية تغير إنتاج الأغذية للفرد الواحد تغير الإمدادات الغذائية للفرد الواحد
النتائج	الوصول	انتشار نقص التغذية، نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء عمق العجز الغذائي معدل انتشار عدم كفاية الأغذية
	الاستخدام	النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص في الوزن النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من النقص في الوزن، معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة، معدل انتشار النقص في فيتامين "أ" معدل انتشار النقص في اليود

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة - روما، 2013،

ص16.

فقد أضيفت منذ إصدار 2013 من هذا التقرير، مؤشرات استفادة أخرى لنقص المغذيات الدقيقة: انتشار فقر الدم ونقص فيتامين A بين الأطفال دون سن الخامسة؛ وانتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل، تنقل مجموعة المؤشرات صورة أكثر شمولا وتفصيلا عن تحديات الأمن الغذائي والتغذية في بلد ما، كما توفر معلومات قيمة تساعد على تدخلات الأمن الغذائي والتغذية الهادفة؛ عموما تؤكد النتائج أن البلدان النامية أحرزت تقدما كبيرا في تحسين الأمن الغذائي والتغذية، إلا أن التقدم كان متفاوتا بين الأقاليم وفيما بين محاور الأمن الغذائي؛ يظل توفر الأغذية يشكل عنصرا رئيسيا لانعدام الأمن الغذائي في المناطق الأكثر فقرا في العالم، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا الجنوبية، حيث كان التقدم المحرز محدودا نسبيا؛ تحسنت إمكانية الحصول على الأغذية بسرعة وبشكل كبير في البلدان التي شهدت تقدما اقتصاديا شاملا وسريعا، وخصوصا في شرق وجنوب شرقي آسيا.

كما تحسنت إمكانية الحصول على الأغذية في آسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، ولكن فقط في البلدان التي لديها شبكات أمان مناسبة وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية.

على النقيض من ذلك لا تزال إمكانية الحصول على الأغذية تشكل تحدياً في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث كان نمو الدخل بطيئاً وظلت معدلات الفقر مرتفعة، لا تزال البنية التحتية الريفية محدودة وقد تدهورت في كثير من الأحيان؛ تظل مشاكل الانتفاع إحدى أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية، على الرغم من بعض التقدم الذي أحرز على مدى العقدين الماضيين. وقد أحرز هذا التقدم في معظم الأقاليم التي لديها بالفعل مستويات عالية نسبياً من الأمن الغذائي عموماً، مثل آسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية؛ لا يزال الاستقرار يشكل تحدياً في الأقاليم التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الدولية للأغذية لتوفير الإمدادات المحلية، وتلك التي لم تضمن إمكانية الحصول على الأغذية محلياً، أو هي معرضة للمخاطر بشكل خاص بسبب محدودية وهشاشة قاعدة مواردها الطبيعية. هذه الظروف ذات أهمية خاصة في إقليم أفريقيا الشمالية والشرق الأدنى ومنطقة البحر الكاريبي.¹

4.1.2. تحديات الأمن الغذائي العربي المستدام

إن البيئة المحيطة بسوء التغذية² آخذة في التغير والتحديات الناشئة غير المفهومة تماماً تؤدي إلى تحول النظم الغذائية والزراعية، وتثير تساؤلات حول كيفية تلبية احتياجات الغذاء والتغذية في العالم بطرق مستدامة. وتوجد مشاكل سوء التغذية في البلدان جميعها وفي الطبقات الاقتصادية والاجتماعية جميعها وفي البلدان الأفقر بصفة خاصة، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 167 مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية يعانون من سوء التغذية المزمن. وتشمل هذه التحديات العجز المائي العربي، التحولات التكنولوجية السريعة والتقدم العلمي، تمويل الاستثمار الزراعي، تحسين الأحوال المعيشية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية، تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين، تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

1.4.1.2. العجز المائي

بالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وجهت إلى تنمية الري، ما تزال الزراعة العربية بصفة عامة تعتمد بشكل أساسي على الأمطار، إذ تفتقر إلى القدرة التنافسية وتتراوح نسبة الأراضي المروية مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي المزروعة بين 7% و18% في البلدان العربية باستثناء مصر حيث تبلغ نسبة الأراضي المزروعة التي تروى من نهر النيل ما يقارب 95% وليبيا 50%، ولكن هذه النسبة متدنية في موريتانيا حيث بلغت 10.6% من الأراضي

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية - روما، 2014، ص17.

² سوء التغذية هو حالة فسيولوجية ناجمة عن عدم كفاية تناول من المغذيات الكلية (كربوهيدرات، بروتينات والدهون) والمغذيات الدقيقة (الفيتامينات والمعادن)، أو الإفراط أو عدم التوازن في تناولها، وتشمل أيضاً النقص في التغذية الوافية (نقص التغذية) وحالات نقص خاصة (أو زيادات) في المغذيات الدقيقة والإفراط في بعض المكونات الغذائية مثل الدهون والسكريات بالإفتران غالباً مع انخفاض النشاط البدني (زيادة في الوزن والسمنة أو الإفراط في التغذية).

الصالحة للزراعة والمروية فقط، لذا تعتبر محدودة الموارد المائية العربية وانخفاض كفاءة استخدامها من أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية في مسارها لتحقيق الأمن الغذائي.¹

2.4.1.2. تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

لا تزال التقانة العربية تتميز بالتقليدية وهي الصفة الغالبة لمعظم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، ولا تزال إنتاجية الوحدة الأرضية لمعظم المحاصيل الرئيسية وإنتاجية الوحدة الحيوانية في البلدان العربية تقل عن نظيرتها على المستوى العالمي، وتقل كثيرا عنها وذلك يعود لأسباب كثيرة منها:²

- نقص البذور المحسنة؛
- ضعف استخدام الأسمدة؛
- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.

لذا يستوجب تجاوز الفجوة التقنية بإحداث قفزات في الإنتاج والإنتاجية عن طريق الاهتمام بمجالات البحث الزراعي، وإنتاج وتوفير التقاوي المحسنة واستنباط السلالات عالية الإنتاجية، واستنباط الأصناف النباتية الأقل احتياجا للمياه، وتطوير نظم الصيد السمكي وأساليب الإنتاج، ونظم الري والتسويق والإرشاد الزراعي، وتوفير الكوادر البحثية المؤهلة في هذا المجال.

3.4.1.2. تمويل الاستثمار الزراعي

إن مصادر تمويل الاستثمارات الزراعية لا تزال قاصرة وعاجزة عن تعبئة الموارد الكافية، نظرا لضعف الادخار وسوء استغلال الفوائض النقدية والعوائد النفطية ولغلبة السلوك الاستهلاكي والإنفاق المظهري على السلوك الادخاري في جل البلدان العربية، وكذلك لعدم تجذر مفهوم المشاركة بين الأقطار العربية بالاستثمار في مشروعات زراعية مرحة، فنجد أنه من بين 6.1 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة البيئية العربية هناك ما نسبته 1.5% منها فقط للقطاع الزراعي في 2013،³ وهي نسبة ضئيلة جدا إذ لا تزال الاستثمارات العربية الزراعية المشتركة تقتصر على مجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها التقنيات المناسبة والبنى الأساسية اللازمة، كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية وبعض الصناعات الزراعية كالأعلاف والسكر، من الواضح أن هذه الاستثمارات لم تبلغ حتى الآن فرص الإنتاج الزراعي المتاحة من حيث توافر الموارد الطبيعية غير المستغلة أو ضعيفة الاستغلال،

¹ قوريش نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، أوراق عمل الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 08.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2012، الخرطوم، 2012، ص 50.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص 83.

وللهيوس بالاستثمار الزراعي يتطلب الأمر جهود عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي، ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات في كل البلدان العربية ما يلي:¹

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والقطري وتحسين أداء ما هو موجود منها؛
- تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزارعين المتعاملين معها، مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الزراعية؛
- العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار وذلك لتقوية قدرتها على منح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل؛
- الرفع من الكفاءة الإدارية للبنوك الزراعية للحد من تعقيد شروط الإقراض وارتفاع فوائده؛
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلدان العربية والعمل على استقرارها، وذلك بما يتطلبه الاستثمار من آجال طويلة تستلزم تنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل؛
- العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها؛
- العمل على تحرير أسعار السلع الزراعية والحد من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.

4.4.1.2. تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين

تتسم الزراعة العربية بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، والتي غالباً ما يفتقر أصحابها إلى الإمكانيات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، فهم يفتقرون إلى خدمات الإقراض والتمويل والإرشاد الزراعي والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج، مما يتطلب تطوير وتحديث المؤسسة التي تجمعهم بما يؤدي إلى حمايتهم وزيادة دخولهم وزيادة الإنتاج وتسويقه من خلال تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والعام، وتبادل التجارب والنماذج الناجحين والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات وحماية المزارعين الصغار.

5.4.1.2. تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي

إن التشتت الذي تعيشه البلدان العربية وغلبة النزعة القطرية في العلاقات التي تربطه بالتكتلات الاقتصادية العالمية، من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بين البلدان العربية وبين هذه التكتلات، إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو أشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين البلدان العربية والعالم الخارجي لا يقتصر فقط على الشكل البسيط، بل يتعداه ليشتمل على التنوع والتوازن فتتمية الإنتاج العربي يتطلب الاستيراد (مواد أولية، تكميلية...) الذي بدوره يؤدي إلى التصدير المتنوع، إن تطوير وتعميق التبادل التجاري مع

¹ قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 09.

العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغيير كبير في جميع جوانب الزراعة العربية وتحديثها وهو ما يتطلب التركيز على النقاط التالية:¹

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والعالمية، وهو ما يتطلب التحكم في كل ما من شأنه أن يزيد من فعالية وكفاءة الإنتاج الزراعي، كالتحكم في التكنولوجيا الزراعية وتحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الزراعي؛
- إقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على مصالح البلدان العربية في ظل التكتلات العالمية، وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة وتفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى عن طريق التقليل من العقبات التي تعترض طريقها والمتمثلة في: غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسية والاقتصادية والتجارية يشكل عنصراً أساسياً في عملية تنفيذ المنطقة، التمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المحلي والمنتجات المستوردة.

6.4.1.2 تحسين الأحوال المعيشية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية

تتسم المناطق الريفية في البلدان العربية بانخفاض مستويات الدخل فيها مقارنة بالمناطق الحضرية، والتدني النسبي لمستوى الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية وتعليمية وقلّة فرص العمل وانخفاض مستويات الأجور، مما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وهو ما أثر سلباً على إنتاج السلع الغذائية وتسبب في عدم استقرار المجتمعات، ومواجهة هذا التحدي يدعو إلى زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية وازدهار الريف، التخفيف من حدة الفقر، تعزيز دور المرأة الريفية ودعمها وكل المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية.²

2.2. طبيعة المشكلة الغذائية في العالم والوطن العربي ومحدداتها

إن الأمن الغذائي ظاهرة اجتماعية اعتمد عليها الإنسان منذ القدم محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد إذ تتشابك في وجودها مجموعة من الأبعاد لكل واحد منها دلالاته التأثيرية. كما تعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة، إذ يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي فعلى الرغم من توفر القاعدة الأساسية من الموارد الطبيعية البشرية، إلا أن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، فقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008.

¹ قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص10.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2012، مرجع سابق، ص51.

1.2.2. المشكلة الغذائية في العالم

إن عددا كبيرا من الناس لا يزالون يفتقرون على نحو غير مقبول إلى الأغذية التي يحتاجون إليها لعيش حياة صحية ونشطة، حيث سجل ارتفاع عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى ما يقدر بحوالي 815 مليون شخص في 2016 مقارنة بنحو 777 مليون شخص في 2015، لكنه لا يزال منخفضا مقارنة بنحو 900 مليون شخص في 2000، مع هذا فإن هذه الزيادة في أعداد الذين يعانون من قصور التغذية يشكل تحديا كبيرا أمام الالتزامات الدولية بإتهاء الجوع بحلول عام 2030، حيث أعلنت المجاعة عام 2017 في جنوب السودان وتم في نفس العام تحديد حالات انعدام الأمن الغذائي على مستوى أزمات معرضة لخطر التحول إلى مجاعات في العديد من البلدان الأخرى مثل نيجيريا والصومال واليمن.¹ ويعتبر مؤشر انتشار قصور التغذية الذي أصدر عام 1974 المؤشر الدولي لقياس الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وهو مؤشر مستمد من البيانات القطرية الرسمية عن الإمدادات الغذائية واستهلاك الأغذية والاحتياجات من الطاقة، مع مراعاة الخصائص الديموغرافية مثل العمر، النوع الاجتماعي، ومستويات النشاط البدني. والجدول الموالي يبين نسبة من يعانون قصور التغذية خلال الفترة 2000-2016.

جدول رقم (2-3): نسبة الذين يعانون من قصور التغذية خلال الفترة 2000-2016 (%)

الأقاليم	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العالم	14.7	14.2	11.5	11.2	11	10.8	10.7	10.6	11
إفريقيا	24.3	20.8	18.3	17.9	17.8	17.8	18.1	18.5	20
إفريقيا الشمالية	6.8	6.3	5.1	4.8	8.5	8.4	8.3	8.3	8.3
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	28.1	23.7	20.6	20.2	20	20	20.4	20.8	22.7
شرق إفريقيا	39.3	34.3	30.9	30.2	30.6	30.6	30.9	31.1	33.9
إفريقيا الوسطى	37.4	29.4	23.8	23.1	22.5	22.3	24	24.4	25.8
إفريقيا الجنوبية	7.1	6.4	6.7	6.3	6.2	6.2	6.5	6.6	8
إفريقيا الغربية	15.1	12	10	9.9	9.9	9.8	9.8	10.4	11.5
آسيا	16.7	17.0	13.2	12.8	12.5	12.2	11.9	11.6	11.7
آسيا الوسطى والجنوبية	17.6	20.1	15.7	15.7	15.6	15.4	15.1	14.7	14.2
آسيا الوسطى	15.7	14.2	10.6	9.9	9.1	8.4	8.2	8.2	8.4
آسيا الجنوبية	17.7	20.4	15.9	15.9	15.9	15.7	15.3	14.9	14.4
آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا	16.6	15.2	11.6	10.9	10.4	9.9	9.6	9.1	9
آسيا الشرقية	14.6	14.1	11.3	10.7	10.3	9.9	9.5	9.1	9
جنوب شرقي آسيا	22	18.1	12.4	11.3	10.7	10	9.7	9.4	11.5

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي في العالم، روما، 2017، ص 02.

10.6	9.3	8.9	8.7	8.9	9.1	9.4	10.5	11.3	آسيا الغربية
6.6	6.3	6.3	6.3	6.4	6.6	6.8	9.1	12	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5.9	5.5	5.4	5.4	5.5	5.7	5.9	8	11	أمريكا اللاتينية
6.5	6.7	6.9	7.1	7.1	7.2	7.1	8.3	8.1	أمريكا الوسطى
5.6	5	4.8	4.7	4.8	5.1	5.4	7.9	12.2	أمريكا الجنوبية
17.7	18.4	18.9	19.2	19.4	19.3	19.9	23.3	23.8	البحر الكاريبي
6.8	6.4	6	5.7	5.3	5.2	5	5.3	5.3	أوسيانيا
2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	أمريكا الشمالية وأوروبا
8.9	8.8	8.6	8.5	8.7	7.3	7.6	8.7	9.3	مجموعة البلدان الأخرى آسيا الغربية وإفريقيا الشمالية

Source: FAO, The State of Food Security And Nutrition In The World , Rome, 2017, p06.

على الرغم من النمو السكاني الكبير انخفضت نسبة الذين يعانون من قصور التغذية في العالم من 14.7% عام 2000، إلى حوالي 10.8% عام 2013 غير أن هذا الانخفاض تباطأ بشكل كبير مؤحراً، حيث توقف بشكل فعلي عامي 2013-2015، وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2016 إلى أن انتشار قصور التغذية في العالم قد فاق 11% مما يعني العودة إلى المستوى المسجل عام 2012 مع احتمال تصاعد قصور التغذية في العالم للسنوات المقبلة. لقد بدأ العدد المطلق للمتضررين من قصور التغذية في الارتفاع منذ عام 2014 فقد ارتفع من 775 مليون شخص إلى 777 مليون شخص عام 2015 ثم إلى 815 مليون شخص عام 2016

من الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد الذين يعانون من قصور التغذية بالنسبة المئوية خلال الفترة 2013-2015 في معظم الأقاليم، ويرجع ذلك الارتفاع في المتوسط العالمي لانتشار قصور التغذية خلال هذه الفترة إلى ازدياد نسبة الذين يعانون من قصور التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واستمرار الانخفاض في آسيا في الفترة نفسها، غير أنه في عام 2016 ازدادت نسبة انتشار قصور التغذية في معظم الأقاليم. لا تزال إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تضم أعلى معدل لانتشار قصور التغذية مما يؤثر على نسبة كبيرة تصل إلى 22.7% من السكان عام 2016، كما أن الوضع متدهور في إفريقيا الشرقية حيث أن ثلث السكان يعانون من قصور التغذية، وقد زاد معدل انتشار قصور التغذية فيها من 31.1% عام 2015 إلى 33.9% عام 2016، أما منطقة البحر الكاريبي فتمثل النسبة 17.7% وآسيا 11.7% فإنهما لا تزالان تظهران نسبة عالية لانتشار قصور التغذية، ففي آسيا كان الارتفاع الأبرز في نسبة انتشار قصور التغذية في جنوب شرق آسيا حيث ارتفعت من 9.4% إلى 11.5% في الفترة 2015-2016 لتعود إلى مستويات قريبة من العام 2011، وفي المقابل لا تزال المستويات منخفضة في أمريكا اللاتينية رغم وجود دلائل تشير إلى أن الوضع قد يكون آخذاً في التدهور ولاسيما في أمريكا الجنوبية حيث ارتفعت نسبة قصور التغذية من 5% إلى 5.6% خلال الفترة 2015-2016.

يتواجد أكبر عدد من الذين يعانون من قصور التغذية في آسيا في عام 2016، فإن 520 مليون شخص في آسيا، و243 مليون شخص في إفريقيا وأكثر من 42 مليون شخص في كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لم

يتمكنوا من الحصول على الطاقة الغذائية الكافية، وترجع الزيادة الأخيرة في مستويات انتشار قصور التغذية إلى مجموعة متنوعة من العوامل تتمثل في الانخفاضات الحاصلة في توفر الغذاء، والزيادات في أسعار الغذاء في المناطق المتأثرة بالظروف المناخية وخاصة إفريقيا الشرقية والجنوبية - حالات الجفاف والفيضانات - وفي جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى ازدياد عدد النزاعات خاصة البلدان التي تواجه بالفعل مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، إذ تؤثر أعمال العنف على المناطق الريفية ولها أثر سلبي على إنتاج الأغذية وتوافرها.

جدول رقم (2-4): عدد الذين يعانون من قصور التغذية خلال الفترة 2005-2016

الأقاليم	2007-2005		2012-2010		2016-2014	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العالم	942.3	14.3	820.7	11.8	793.6	10.9
الأقاليم المتقدمة	15.4	أقل من 5	15.7	أقل من 5	14.7	أقل من 5
الأقاليم النامية	926.9	17.3	805	14.1	779.9	12.9

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2015، ص08.

إن عدد الذين يعانون من أشد أنواع الجوع انخفض على الصعيد العالمي من أكثر من مليار شخص في الفترة 1990-1992 أي 18.9% من سكان العالم إلى 842 مليون شخص في الفترة 2011-2013 أي 12% من سكان العالم.¹ ثم انخفض إلى 793.6 مليون شخص في الفترة 2014-2016 بما يعادل 11% من سكان العالم.² غير أن هذه الأرقام لا تشمل نقص التغذية على المدى القصير لأنها تركز على متوسطات سنوية، وتغفل أوجه عدم المساواة في توزيع الغذاء داخل الأسرة المعيشية، لأن الحسابات والتقديرات تستند إلى متطلبات منخفضة من الطاقة اليومية فإنها توحى بنمط حياة خامل في حين أن الكثير من الفقراء يقومون بأنشطة مجهدّة جسدياً.³ كما لا تكفي السعرات الحرارية لوحدها لتحديد الحالة التغذوية ونقص رعاية الرضع أو عدم ملائمة الممارسات الغذائية المتبعة حيالهم وتدني الرعاية الصحية، نوعية المياه أو الصرف الصحي كلها تؤدي دوراً رئيساً أيضاً في الحالة التغذوية للأشخاص، إذ يمكن أن تؤدي الوجبات الغذائية غير المناسبة حتى عندما يكون مقدارها كافياً إلى حالات نقص في المغذيات الدقيقة، ومنها حالات نقص اليودين أو الفيتامين "أ" أو الحديد. وعلى صعيد العالم يعاني أكثر من 165 مليون طفل من توقف النمو - فهم يعانون من نقص التغذية إلى حد يتعذر عليهم تحقيق إمكاناتهم الجسدية والمعرفية تحقيقاً كاملاً -، ويعاني ملياران من نقص الفيتامينات والمعادن اللازمة للتمتع بصحة جيدة.⁴ إلى جانب ذلك تساهم الوجبات الغذائية غير المناسبة مساهمة كبيرة في زيادة الأمراض غير المعدية والتي باتت تنتشر في جميع أنحاء

¹ FAO, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme, The State of Food Insecurity in the World, 2013, The Multiple Dimensions of Food Security, Rome, 2013, p8.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما، 2015، ص08.

³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء على إحداث التغيير، روما، 2014، ص05.

⁴ نفس المرجع.

العالم، فقد تضاءل انتشار السمنة بين عامي 1980-2008 وبحلول عام 2008 كان حوالي 1.4 مليار شخص يعانون من الوزن المفرط بمن فيهم 400 مليون يعانون من السمنة، ويزداد من تم بشكل كبير خطر إصابتهم بداء السكري من نوع 2 أو الأمراض القلبية أو السرطانات المعدية والمعوية.¹

جدول رقم(2-5): التوزيع المتغير للجوع في العالم: العدد والنسبة المئوية لمن يعانون قصور التغذية حسب الإقليم بين (1990-1992) و(2014-2016)

الإقليم	العدد بالملايين		النسبة المئوية	
	1992-1990	2014-2016	1992-1990	2014-2016
الأقاليم المتقدمة	20	15	2	1.8
آسيا الجنوبية	291	281	28.8	35.4
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	176	220	17.4	27.7
آسيا الشرقية	295	145	29.2	18.3
جنوب شرقي آسيا	138	61	13.6	7.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	66	34	6.5	4.3
آسيا الغربية	8	19	0.8	2.4
شمال إفريقيا	6	4	0.6	0.5
القوقاز وآسيا الوسطى	10	6	0.9	0.7
أوسيانيا	1	1	0.1	0.2
المجموع	1011	795	100	100

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2015، ص10.

لا يزال التقدم المحقق باتجاه تحقيق الأمن الغذائي متفاوتا على مستوى الأقاليم، فقد حققت بعض الأقاليم على نحو ملحوظ تقدما سريعا في الحد من الجوع لاسيما القوقاز وآسيا الوسطى وآسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا الشمالية، كما خفضت أقاليم أخرى بما في ذلك البحر الكاريبي وأوسيانيا وآسيا الغربية معدل سوء التغذية لديها إنما بوتيرة أبطأ، ولكن التقدم متفاوتا ما بين الأقاليم مما خلف فجوة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان.

وفي إقليمي آسيا الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان التقدم بطيئا بالإجمال، فيما تبلغ بعض البلدان عن نجاحات في مجال الحد من الجوع لا يزال نقص التغذية وأشكال أخرى من نقص التغذية في مستويات مرتفعة إجمالا في تلك الأقاليم، المعدلات المختلفة للتقدم في محاربة الجوع على مستوى الأقاليم تعمل على تغييرات في التوزيع الجغرافي للجوع منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وقد ارتفعت حصة آسيا الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء من نقص التغذية العالمي ارتفاعا كبيرا والسبب في ذلك الحروب والصراعات التي تشهدها هذه الأقاليم.

¹ World Health Organization, World Health Statistics, 2012, P36.

لقد وضعت مؤخرًا منظمة الأغذية والزراعة أداة جديدة لتكملة المعلومات التي يوفرها مؤشر انتشار قصور التغذية هو مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، هذا استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها مباشرة من عينات تمثل الأفراد من 150 بلدًا في جميع أنحاء العالم، وتقيس هذه الأداة قدرة الناس في الحصول على الغذاء الكافي، ويشير إلى محدودية فرص الحصول على الغذاء على مستوى الأفراد والأسر بسبب النقص في المال والمواد الأخرى، ويضم انعدام الأمن الغذائي الحاد¹، المعتدل والخفيف². ويتعلق الأمر هنا بمؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد وسط السكان والذي يمس أولئك الذين يعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي حيث أنهم أمضوا أيامًا كاملة دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى، على عكس انعدام الأمن الغذائي الخفيف الذي يتعلق بقلق السكان فقط حيال القدرة على الحصول على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي المعتدل الذي يعني تراجع في نوعية الأغذية وتنوعها وكذلك خفض الكميات وتقويت الوجبات.

جدول رقم (2-6): انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد (المعاناة من الجوع لأيام) وسط السكان خلال

الفترة 2014-2016

انعدام الأمن الغذائي الحاد بالملايين نسمة			انعدام الأمن الغذائي الحاد %			الأقاليم/ السنوات
2016	2015	2014	2016	2015	2014	
688.5	645.1	665.9	9.3	8.8	9.2	العالم
333.2	298	289.5	27.4	25.1	25	إفريقيا ومنها:
315.6	284.5	273.6	31	28.7	28.3	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
309.9	306.7	337	7	7	7.7	آسيا ومنها:
211.9	233.1	268.7	11.1	12.3	14.4	آسيا الوسطى والجنوبية
70.5	48.1	44.7	3.1	2.1	2	آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا
38.3	28.1	27.7	6.4	4.8	4.7	أمريكا اللاتينية
13	17.1	15.6	1.2	1.6	1.4	أمريكا الشمالية وأوروبا
57.9	50.7	50.3	11.8	10.5	10.7	آسيا الغربية وإفريقيا الشمالية

Source: FAO, The State of Food Security And Nutrition In The World , Rome, 2017, p09.

من الجدول نلاحظ بأن هناك 689 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المعاناة من الجوع لأيام) أي حوالي شخص واحد من كل 10 أشخاص بما نسبته 9.3% من سكان العالم، ويلاحظ وجود اختلافات واضحة في انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد عبر القارات يوازي إلى حد كبير مؤشر انتشار قصور التغذية،

¹ ويتم الإبلاغ عن انعدام الأمن الغذائي الحاد من خلال مؤشرين: النسبة المئوية للانتشار عند الأفراد في المجموعات السكانية الذين يعيشون في الأسر التي وجد فيها شخص بالغ على الأقل يعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد، والمؤشر الثاني وهو العدد المقدر للأفراد في المجموعات السكانية الذين يعيشون في الأسر التي وجد فيها شخص بالغ على الأقل يعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي في العالم، مرجع سابق، ص05.

فقد شكلت إفريقيا أعلى مستويات لانعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث أثرت على 27.4% من السكان وهي واحدة من المناطق يشهد فيها انعدام الأمن الغذائي ارتفاعا خاصة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بزيادة قدرها 2.3% ما بين عامي 2014-2016، كما أن هناك ارتفاع أيضا في انعدام الأمن الغذائي الحاد في أمريكا اللاتينية خلال فترة ثلاث 2014-2016 حيث ارتفعت من نسبة 4.7% إلى 6.4% بزيادة قدرها 1.7%، وانخفض انتشار الأمن الغذائي الحاد بشكل طفيف في آسيا بين عامي 2014-2016 من 7.7% إلى 7% بشكل عام ويرجع ذلك إلى الانخفاض الذي لوحظ في آسيا الوسطى وجنوب آسيا.

من جهة أخرى جاء في تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي في تقرير مجلس الأمن أن حالة انعدام الأمن الغذائي في الدول التي تعاني النزاعات تواصل تدهورها، مما يعني أن الجهود الإنسانية لتزويد المجتمعات المتضررة من هذه النزاعات بالمساعدات الغذائية ودعم سبل العيش لا تزال مهمة للغاية، حيث أن ربع سكان هذه المناطق أو أكثر يواجهون الجوع عند مستوى الأزمة أو الطوارئ.

جدول رقم (2-7): الدول التي يواجه أكثر من ربع سكانها من الجوع الحاد لسنة 2017

الدول	نسبة المتضررين %	عدد المتضررين بالمليون
اليمن	60	17
جنوب السودان	45	4.8
سوريا	أكثر من 33	أكثر من 6.5
لبنان(بسبب اللاجئين السوريين)	33	1.9
جمهورية إفريقيا الوسطى	30	1.1
أوكرانيا	26	1.2
أفغانستان	25	7.6
الصومال	25	3.1

Source : FAO, WFP, Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situation, Issue N03, Rome, 2018, P07.

من الجدول نلاحظ بأن هناك خمس بلدان عربية تعاني من أزمات حوالي ربع سكانها يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد للعام 2017، وهي اليمن، جنوب السودان، سوريا، الصومال ولبنان حيث أن أكبر نسبة توجد في اليمن الذي يعاني حوالي 60% من سكانه من الجوع بما يعادل حوالي 17 مليون والعدد في تزايد، كما أن الوضع في سوريا أكثر تعقيدا مما تبرزه التقارير الدولية حيث أن الأزمة تزداد حدة من عام لآخر وعدد الذين يعانون من الجوع في تزايد مستمر رغم الجهود الدولية المتمثلة في المساعدات الدولية. في حين لبنان بسبب اللاجئين السوريين يعاني هو الآخر حوالي 33% من سكانه من انعدام الأمن الغذائي الحاد، إضافة إلى البلدان العربية هناك مجموعة من البلدان الأخرى كجمهورية إفريقيا الوسطى، أوكرانيا وأفغانستان والتي تعاني من أزمات مما جعل ربع سكانها يعانون من انعدام

الأمن الغذائي الحاد وهذه البلدان ليست الوحيدة التي يثير الوضع فيها القلق فعلى سبيل المثال فإن الوضع يتدهور أكثر فأكثر وبشكل سريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

2.2.2. الأزمة الغذائية العربية

إن الوطن العربي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر دول العالم التي تعاني من سوء التغذية، في حين دول أخرى من أكثر الدول ثراء، وعموماً فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في الوطن العربي لا يزال يتفاقم على نحو مقلق، إذ حوالي 10% من السكان يعانون من سوء التغذية بما يعادل 46 مليون نسمة منهم 25% من الأطفال حتى العام 2013.¹ فقد كان موضوع الأمن الغذائي أحد الأسباب الجوهرية للصراعات الجارية في المنطقة العربية والتي انفجرت في العديد من الأقطار بسبب انعدام الأمن الغذائي على المستوى المحلي والأسري، من ناحية أخرى التقلبات المناخية الحادة لاسيما الجفاف في المنطقة عمل على مضاعفة المخاطر في مجال الاضطرابات المدنية المرتبطة بالأمن الغذائي. ويبين الجدول الموالي المؤشرات المتوفرة بشأن سوء التغذية في الوطن العربي، أين ترتفع أكثر في بعض الأقطار العربية مثل الصومال، جيبوتي، اليمن، موريتانيا، العراق وسوريا.

جدول رقم (2-8): سوء التغذية في الوطن العربي خلال الفترة 1990-1992 و 2010-2013 و 2014-2016

البلد	الوحدة: مليون		الوحدة: %	
	1992-1990	2013-2010	1992-1990	2013-2010
الصومال	4.7	-	71.9	-
جيبوتي	0.4	0.2	70.2	20.5
اليمن	3.7	7.4	29.2	28.8
موريتانيا	0.3	0.3	12.9	7.8
العراق	1.8	8.8	10	26.2
المغرب	1.7	1.6	6.7	5
الأردن	0.2	-	6.1	5<
الجزائر	1.4	-	5.5	5<
سوريا	0.6	1.3	4.7	6
لبنان	0.1	-	3.5	5<
السعودية	0.5	-	3.1	5<
مصر	1.3	-	2.3	5<
الإمارات	0	-	1.1	5<
ليبيا	0	-	0.9	5<
تونس	0.1	-	0.9	5<
الكويت	0.8	-	-	5<

¹ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقارنة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2014، ص 04.

الفصل الثاني: إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة الأزمة الغذائية.....

السودان	0	-	0	-	25.6
البحرين	0	-	0	-	-
عمان	0	-	0	-	6.2
قطر	0	-	0	-	-
المجموع	16.7	46	-	-	-
البلدان النامية الأقل نمواً	995.5	-	23.6	22.9	24.4
البلدان المتقدمة	19.8	-	أقل من 5	أقل من 5	أقل من 5
العالم	1015.3	842.3	18.9	12	10.7

المصدر: - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقارنة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، 2014، ص 06. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن، روما، 2017، ص ص 76-80.

من الجدول نلاحظ أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية قد ارتفع من الفترة 1990-1992 أين كان يقدر بحوالي 16.7 مليون نسمة إلى 46 مليون نسمة خلال الفترة 2010-2013، حيث أن البلدان التي تعاني من الحروب والفترات الانتقالية هي الأشد معاناة من سوء التغذية، خاصة اليمن، العراق، سوريا ومصر. ففي مصر مثلاً خلال الفترة الانتقالية كان هناك حوالي 21 مليون شخص يعانون من الفقر المدقع وسوء التغذية، أي بحوالي 25.2% من إجمالي عدد السكان. كما ترتفع النسب لأعلى من ذلك في اليمن حيث تبلغ النسبة 44% مقارنة مع 32% سنة 2009، ويعتبر اليمن في أعلى المراتب بالنسبة لمستويات سوء التغذية في العالم بين الأطفال والذين يقارب عددهم نصف عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات أي نحو المليونين، كما يعاني 06 مليون شخص في سوريا من الجوع وسوء التغذية والتشرد حتى العام 2014. وقد ارتفع معدل الذين يعانون في البلدان النامية الأقل نمواً بنسبة 6.55% في الفترة 2014-2016 مقارنة بالفترة 2010-2013 بسبب الأوضاع المناخية السائدة إضافة إلى أن معظم هذه الدول تعاني من صراعات وحروب مما جعل القطاع الزراعي فيها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية من الغذاء مع ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية.

يمنع الفقر أسراً كثيرة من تحسين تغذيتها وأمنها الغذائي، ويعاني الفقراء في مختلف البلدان العربية من أشد درجات انعدام الأمن الغذائي، فهم لا يملكون الموارد الكافية لشراء الأغذية المتاحة ويواجهون تحديات في الوصول إلى شبكات الأمان. والفقراء هم أيضاً أشد المتضررين من ارتفاع أسعار الأغذية واستجابة لذلك فإنهم غالباً ما يخفضون استهلاكهم العام للأغذية أو يستهلكون أغذية تحتوي على عناصر مغذية أقل. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب 2.6 مليون شخص آخرين دخلوا دائرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وأن 04 ملايين شخص آخرين باتوا يعانون نقص التغذية أعقاب أزمة 2008¹ لكن بسبب الصراعات والحروب الداخلية في بعض الأقطار العربية تفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي فيها خاصة اليمن، سوريا، ليبيا، العراق حتى العام 2016.

¹ برنامج الأغذية العالمي، معهد التنمية الخارجية للغذاء، الغذاء في مستقبل غير مضمون، لندن، 2015، ص 18.

- في سوريا: يتعرض حوالي 8.7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي فقدت سوريا نصف ثروتها الحيوانية وانخفض إنتاج الحبوب فيها بشكل مطرد عام بعد عام، حيث قل في الفترة 2014-2015 إلى 40% عن مستويات ما قبل الأزمة،¹ نتيجة لنقص الزراعة وظروف الجفاف بحيث دمر العنف والحرب البنية التحتية الزراعية وأدى إلى نزوح المزارعين وتعطيل التجارة الإقليمية للغذاء ومدخلات الزراعة، فالكثير من المزارعين لا يستطيعون الوصول إلى المدخلات الزراعية التي كانت مدعومة في الماضي والتي ارتفعت أسعارها بشكل كبير، كما يفتقد الرعاة إلى العلف الحيواني أما الخدمات البيطرية فقد ضعفت بدرجة كبيرة، ونتيجة لذلك فإن نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية غير محصنة مما يعرض البلدان المجاورة إلى انتقال الأمراض إليها، ويؤدي الإنتاج المحدود والمكلف إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- أما في ليبيا: يوجد ما يقارب 1.3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية، حيث يشمل 210 ألف من الأشخاص الأكثر ضعفا للعام 2017. وتزايد انعدام الأمن الغذائي في ليبيا نتيجة للاضطراب الحاد في المسارات المستخدمة لتوصيل الإمدادات والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية للأسواق ومحدودية توافر السيولة وارتفاع الأسعار، كما ارتفع انعدام الأمن الغذائي فيما بين النازحين بنسبة 11% في الفترة ما بين 2015-2016.²

- في العراق: يوجد ما يقارب 3.4 مليون شخص متشرد داخليا في العراق والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وهم في حاجة ماسة إلى مساعدات غذائية إلى غاية 2016، بسبب النزاعات والحروب الدائرة في المنطقة.³ ويقدر برنامج الأغذية العالمي بأن الاستهلاك الغذائي للأسر غير كافي فيما بين السكان في العراق الذين شملهم المسح قد زاد من 3% إلى 10% في ظرف 06 أشهر، كما أن هناك تدهور حاد لاستهلاك الغذاء للنازحين داخليا بما يقارب 31% مقارنة بـ 8% في ظرف 06 أشهر من العام 2016.⁴

- في اليمن: تشير التقديرات إلى أن حوالي من 07 إلى 10 مليون شخص في اليمن يواجهون تحديات تتعلق بالوفاء باحتياجات الغذاء الأساسية، فهم في حاجة ماسة جدا إلى مساعدات غذائية عاجلة من بين 21.2 مليون شخص ممن يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية العاجلة من صحة، تعليم وغيرها. كما أن ما يقارب 02 مليون طفل في اليمن يعانون من سوء التغذية بما فيهم 370 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 05 سنوات وأقل معرضين لخطر سوء التغذية،⁵ وهذا بسبب النزاعات والحروب الداخلية بالبلاد التي أثرت سلبا على القطاع الزراعي ونزوح السكان من المناطق الزراعية المتوترة، مما عمل على تدهور وتحطيم القطاع الزراعي والبنية التحتية الزراعية للبلاد.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، استجابة منظمة الأغذية والزراعة لأزمة سوريا، روما، 2016، ص03.

² الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية لليبيا، العدد 08، 2016، ص04.

³ مكتب الو.م.أ للمساعدة الخارجية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، صحيفة الوقائع رقم 05، العراق حالات الطوارئ المعقدة، 2016، ص01.

⁴ نفس المرجع، ص03.

⁵ مكتب الو.م.أ للمساعدة الخارجية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، صحيفة الوقائع رقم 17، اليمن حالات الطوارئ المعقدة، 2016، ص ص

01، 02.

فقد أخفقت البلدان العربية عموماً في تحقيق الأمن الغذائي حيث أن التقارير تشير إلى أن هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم التي تشهد زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، فعلى المستوى الوطني تعتبر البلدان ذات الموارد المالية التي يتيح لها شراء الغذاء عن طريق الواردات مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر أماناً غذائياً في بعض الأحيان من البلدان ذات الإنتاج الزراعي المحدود، والبنية التحتية الهشة والتنمية الاقتصادية الضعيفة. لكن لم يكن ضمان توافر الغذاء من حيث الطاقة الملائمة كافياً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في هذه البلدان الغنية بالموارد لأن نقص المغذيات الدقيقة كالفيتامينات والمعادن لا يزال مشكلة في هذه البلدان. والجدول الموالي يبين تصنيف البلدان العربية حسب فئات الانتقال التغذوي المعدة من طرف منظمة الصحة العالمية.

جدول رقم (2-9): تصنيف البلدان العربية حسب فئات الانتقال التغذوي المعدة من طرف منظمة الصحة العالمية.

الفئة	الخصائص	البلدان
بلدان في مرحلة انتقال تغذوي متقدمة	- مستويات مرتفعة من زيادة الوزن والبدانة - مستويات معتدلة من سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة من فيتامينات ومعادن لدى بعض المجموعات الفرعية من السكان	بلدان مجلس التعاون الخليجي تونس
بلدان في مرحلة انتقال تغذوي مبكرة	- مستويات معتدلة من زيادة الوزن والبدانة - مستويات معتدلة من نقص التغذية لدى فئات عمرية وسكانية محددة - انتشار واسع لنقص المغذيات الدقيقة من فيتامينات ومعادن	مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، الجزائر
بلدان تعاني من نقص حاد في التغذية	- مستويات عالية جداً من سوء التغذية الحاد والمزمن لدى الأطفال - انتشار واسع لنقص المغذيات الدقيقة من فيتامينات ومعادن - بروز زيادة الوزن والبدانة وسوء التغذية رغم الوفرة في بعض المجموعات الفرعية الاجتماعية والاقتصادية	جيبوتي، العراق، اليمن، مجموعة سكانية فرعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فلسطين (غزة)، تونس
بلدان في حالة طارئة	- نقص تغذية حاد لدى الأطفال والأمهات - انتشار واسع لنقص المغذيات الدقيقة من فيتامينات ومعادن	الصومال، السودان

المصدر: إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية، المنتدى العربي للتنمية، 2015، البيئية العربية 08، لبنان، 2015، ص 140.

لقد صنفت منظمة الصحة العالمية البلدان العربية في أربع فئات، من حيث مراحل الانتقال التغذوي ومشاكل التغذية السائدة وعوامل الخطر الرئيسية والأسباب الأساسية للأمراض المزمنة. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية الغنية مثل دول الخليج معرضة نسبياً أيضاً للعبء الثلاثي والذي يعني به اجتماع نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة من فيتامينات ومعادن وزيادة الوزن والبدانة لدى السكان وأحياناً ضمن الأسرة الواحدة، ويظهر انتشار سوء التغذية بازدياد عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية في المنطقة العربية وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي تعرف ارتفاعاً مطلقاً ونسبياً معاً في سوء التغذية. وتفيد التقارير حالات من تأخر النمو وزيادة الوزن والبدانة ونقص

المغذيات الدقيقة من فيتامينات ومعادن، مما يجعل هذه الدول مصنفة في مراحل متقدمة من الانتقال التغذوي المعد من طرف منظمة الصحة العالمية.

3.2.2. محددات المشكلة الغذائية

إن الأزمة الغذائية لا يمكن اعتبارها مجرد نتيجة لعوامل مسببة حديثة العهد نسبيا، فهي أيضا ناتجة عن سنوات من الإخفاقات البنيوية لاستراتيجيات التنمية على جبهات عديدة، لم تحدث هذه الإخفاقات على صعيد سياسات التنمية الوطنية فحسب وإنما على الصعيد الدولي أيضا. وبما أن الأزمة الغذائية العالمية ناجمة عن تفاعل تراكمي لمجموعة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل، فمن المحتمل أن تتواصل إلى أجل غير محدد، رغم تنفيذ تدابير قصيرة الأجل ما لم تعالج بطريقة مناسبة وشاملة للعوامل الهيكلية الكامنة وراءها، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.¹

1.3.2.2. المحددات الداخلية

والمقصود بالمحددات الداخلية المحددة للمشكلة الغذائية في العالم هي العوامل ذات المنشأ المحلي وترجع لأسباب محلية ذات تأثير مباشر ويمكن تلخيصها في:

أولا: المعدل المرتفع لزيادة عدد السكان: لعل من أهم العوامل المؤثرة على الأزمة الغذائية العالمية هو العامل السكاني، ومعدلات النمو السكاني التي أصبحت تفوق زيادة معدلات الإنتاج الغذائي، خاصة في الدول النامية والتي شهدت في العقود الأخيرة تدنيا واضحا في إنتاجها من الغذاء، ففي عام 1974 قدر سكان العالم بنحو 3900 مليون نسمة أي بزيادة 1100 مليون نسمة عن عام 1957.² كما أن الزيادة السكانية كان لها نتائج غير مباشرة حيث تعمل على الضغط على الأراضي خاصة الزراعية منها، والتي تلزم لإقامة المباني وشق الطرق وبناء المصانع والمرافق العمومية والخدمات المختلفة وأكثر الأراضي تضررا هي تلك المحيطة بالمدن والتي كانت تزود المناطق الحضرية بحاجتها من الخضروات والفواكه، وكلما زاد ضغط الإنسان على الأراضي انكمشت الزراعة وتراجعت إلى المناطق الهامشية ذات التربة القليلة الخصوبة والتي تتطلب الكثير من الجهد والمال من أجل استصلاحها وزراعتها.³

لقد وصل تعداد السكان حاليا إلى 07 مليارات نسمة، وأن هذا العدد سوف يصل إلى 09 مليارات نسمة عام 2050 ومن المتوقع أن يفوق 09.5 مليار نسمة بعد 2050، وإذا استمر هذا التزايد في عدد السكان فإنه سوف يفوق 12 مليار نسمة سنة 2100.⁴

¹ عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص24.

² محمد علي الفراء، مرجع سابق، ص22.

³ نفس المرجع، ص26.

⁴ جيف سيمونز، من أجل مستقبل ينعم بالأمن الغذائي، على الموقع: www.enoughmovement.com

جدول رقم (2-10): عدد سكان العالم لسنة 2014 ومعدل النمو السنوي خلال الفترة (2000-2015)

المنطقة	عدد السكان لسنة 2014 (مليون)	توقع عدد السكان لسنة 2030 (مليون)	معدل النمو السكاني 2005-2000	معدل النمو السكاني 2015-2010
البلدان العربية	373.1	481.3	2.2	2.0
آسيا الشرقية والمحيط الهادي	2.051.5	2.211.9	0.8	0.8
أوروبا وآسيا الوسطى	234.9	251.0	0.4	0.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	618	711.1	1.3	1.1
جنوب آسيا	1.771.5	2.085.5	1.6	1.3
إفريقيا جنوب الصحراء	911.9	1.348.9	2.6	2.7
العالم	7.243.8	8.424.9	1.2	1.1

Source : Human Development Report 2015, Work for Human Development, U.N.D.P, New York, 2015, p237.

إن الزيادة السكانية بمعدلات لا تتناسب ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، لها انعكاسات كثيرة على ميادين مختلفة منها الغذاء والإسكان... وأن هذه الزيادة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أثناء وضع استراتيجيات وخطط التنمية بما يتناسب معها، والتي يكون لها تأثير سلبي على كل القطاعات. فموضوع النمو السكاني مرتبط بصورة مباشرة بمستويات استهلاك المواد وبالخصوص المواد الغذائية منها، إذ أن هناك ما يقارب 01.5 بليون من السكان في العالم ينتمون إلى طبقة المستهلكين. ومما لا شك فيه أن النمو السكاني يعتبر من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء، فكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء من أجل استمرارية العيش.

ثانياً: الهجرة الداخلية: تعتبر الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أحد المعوقات الجوهرية أمام تطور النشاط الزراعي في الدول النامية، حيث تتزايد باستمرار معدلات الهجرة نظراً لضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي، من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية. لقد ارتفعت نسبة سكان المدن من 02% من سكان العالم سنة 1800م إلى 37% سنة 1970م لتصل إلى 50% في نهاية القرن الحادي والعشرين، وبما يعادل 75% في الدول المتقدمة وما لا يزيد عن 35% في البلدان النامية بعدما كانت تقدر بحوالي 31% سنة 1985م، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة في الدول النامية بحلول 2025م ما يقارب 57% أي حوالي 04 مليار نسمة.¹ وتبلغ حالياً نسبة سكان الحضر 53.5% من سكان العالم. والجدول الموالي يبين نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان لسنة 2014م

¹ عبد السلام محمد السيد، مرجع سابق، ص 25.

جدول رقم(2-11): نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان حسب المناطق لسنة 2014

المنطقة	عدد السكان لسنة 2014 (مليون)	نسبة السكان الحضر لسنة 2014 (%)
البلدان العربية	373.1	58.1
آسيا الشرقية والمحيط الهادي	2.051.5	51.8
أوروبا وآسيا الوسطى	234.9	60.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	618	79.8
جنوب آسيا	1.771.5	33.7
إفريقيا جنوب الصحراء	911.9	37.8
العالم	7.243.8	53.5

Source: Human Development Report 2015, Work for human Development, U.N.D.P, New York, 2015, p237.

نلاحظ بأن سكان الحضر يمثلون نسب عالية في معظم المناطق خاصة أمريكا اللاتينية والكاريبي تليها أوروبا وآسيا الوسطى، نظرا لخصوصية هذه المناطق على اعتبارها مناطق ذات دول متقدمة تعتمد اقتصادياتها على القطاع الصناعي، في حين القطاع الزراعي فيها يتميز بقلّة اليد العاملة وتكنولوجيا عالية في مجال المكننة الزراعية. أما بالنسبة للبلدان العربية فإن ما نسبته 58.1% من سكانها يمثلون سكان الحضر ومنه فالقطاع الزراعي سوف يفقد الكثير من اليد العاملة الزراعية، خاصة في البلدان العربية التي تعتمد على القطاع الزراعي كأحد مصادر الغذاء الرئيسية. ففي البلدان العربية لا تتجاوز نسبة السكان الريفيون الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب وعلى الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي عن 50% و60% و30% على التوالي،¹ هذا إلى جانب تديني فرص العمل في الوسط الريفي نظرا لتركز المشاريع التنموية في الوسط الحضري وضعف مستوى الأجور والمعيشة. وتسهم الهجرة غير المدروسة من الريف إلى المدن في إحداث تغيرات جذرية كارتفاع كبير في أجور الأيدي العاملة الزراعية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع الاستثمارات الزراعية وتديني مستوى الإنتاجية ومن هنا تظهر حدة تأثير العامل الديمغرافي في ارتفاع مستوى الطلب على الغذاء، حيث تؤدي إلى تزايد كبير في عدد سكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة. فالهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي إذا لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين وهو ما يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا: تكاليف الطاقة والوقود الإحيائي: لقد جعلت أسعار الطاقة قبل الأزمة الغذائية 2008 عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوزيعها أكثر كلفة نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات، مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع. فبينما تبلغ حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل 04% في البلدان المتقدمة فإنها تبلغ على سبيل المثال 08% و20% في بعض البلدان النامية الأكبر

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص 69.

حجما مثل البرازيل والهند والصين، وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادات كبيرة في تكلفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية.¹

كما أدت صناعة الوقود الإحيائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق السلع وأسعار الطاقة والسلع الزراعية، فقد أدى الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الإحيائي وبالتالي ارتفاع أسعاره، وقد أدى هذا بشكل مباشر إلى تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الإحيائي، كذلك تزايد الطلب على محاصيل أخرى تتنافس مع هذه المواد الأولية والمحاصيل من السلع الغذائية الأخرى المشتراة كمواد بديلة مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي كنتيجة لكل ما سبق.

لقد شكل الطلب على الوقود الإحيائي عاملا قويا لتزايد الطلب على السلع الزراعية على الصعيد العالمي، فمثلا يستعمل الاتحاد الأوروبي ما نسبته 01.4% من القمح لإنتاج الوقود الإحيائي، وتبلغ هذه النسبة 0.6% على الصعيد العالمي.² أما في الو.م. أ فإنها تستخدم ما مقداره 09 مليار غالون في عام 2008م من الوقود الإحيائي في قطاع النقل، ليتوقع أن ترتفع إلى 36 مليار غالون عام 2022م، وأن استخدام الذرة لإنتاج الإيثانول قد تضاعف بين الفترة (2006-2005) و(2008-2007) إذ يخصص ما مقداره 38% من الإنتاج المحلي للذرة في الو.م. أ لإنتاج الوقود الإحيائي.³

رابعا: تحسن مستوى الدخل الفردي: يتأثر الطلب على المواد الغذائية بالدخل غير أن الارتباط بينهما ليس ثابتا في المعدل والاتجاه وإنما يتغير تبعا لاختلاف مستوى الدخل، إذ ينفق القسم الأكبر من الدخل المنخفض على الغذاء بينما تنخفض النسبة المخصصة من الدخل المرتفع للإنفاق على الغذاء. إن أي زيادة في دخول أفراد البلدان النامية ذات الشرائح الاجتماعية الواسعة المتدنية الدخل والقريب من حد الكفاف سوف تكون مصحوبة بارتفاع مرونة الطلب على الغذاء.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص08.

² نفس المرجع، ص09.

³ Simone PFUDERER and Maria DEL CASTILLO, The Impact of Biofuels on Commodity Prices, DEFRA, Economie Group, 2008, p15.

جدول رقم(2-12): نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2013-2014) حسب المناطق (الدولار)

المنطقة	نصيب الفرد من الناتج القومي لسنة 2013	نصيب الفرد من الناتج القومي لسنة 2014
البلدان العربية	15.817	15.722
آسيا الشرقية والمحيط الهادي	10.499	11.449
أوروبا وآسيا الوسطى	12.415	12.791
أمريكا اللاتينية والكاريبي	13.767	14.242
جنوب آسيا	5.195	5.605
إفريقيا جنوب الصحراء	3.152	3.363
العالم	13.723	14.301

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم بناء المنفعة لدرء المخاطر، نيويورك، 2014، ص161.

-UNDP , Human development Report 2015, Work for Human Development, New York, 2015, P211.

من الجدول نلاحظ الفرق في نصيب الفرد من الناتج القومي بين مناطق العالم لسنة للفترة 2013-2014، حيث أن أدنى متوسط سجل بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء تليها منطقة جنوب آسيا. هذا التدني في نصيب الفرد من الناتج القومي سوف يؤدي زيادته مستقبلا إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وخصوصا على الغذاء، على اعتبار أن أي زيادة في الدخل المتدنية سوف توجه إلى الاستهلاك الغذائي بالدرجة الأولى. وتتراوح الزيادة الملموسة في دخل الفرد بين 5.3% و 6.1% سنويا بالأسعار الجارية، في حين تتراوح مرونة طلب الدخل على الغذاء ما بين 60% و 80% في البلدان النامية كما أن الزيادة في الطلب على المواد الغذائية بسبب ارتفاع الدخل تتراوح بين 1.8% و 4% في الدول النامية.¹

خامسا: قصور الإنتاج الغذائي: توجد أسباب هيكلية طويلة الأجل أقل وضوحا للأزمة الغذائية العالمية تتسم بنفس القدر من الأهمية، وقد أدت إلى حدوث تأثير خطير على مدى توافر الأغذية. هذه العوامل الهيكلية تمس أساسا جانب العرض خاصة الصعوبات التي تواجهها العديد من البلدان النامية عند محاولة زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين لتلبية الاستهلاك الغذائي المحلي ومن أجل التجارة الدولية، ولأسباب هذه الأزمة في الإنتاج آثار عميقة على الأمن الغذائي من حيث الإنتاج والاستهلاك والتجارة في البلدان النامية. وتنبع هذه المشاكل إلى حد كبير من التوترات المتأصلة التي يكمن سببها في النظر إلى قطاعي الزراعة والأغذية نظرة تعتبر أحما يختلفان عن أي قطاع اقتصادي آخر، وتثير هذه التوترات مشاكل مهمة على صعيد السياسات العامة، وهي مشاكل ينبغي معالجتها بطريقة متوازنة حتى يتسنى معالجة العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة الغذائية، وذلك خدمة لمصلحة جميع المتضررين وتمثل هذه المشاكل في العوامل الموالية.

¹ عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص28.

1- عوامل طبيعية: تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكما كبيرا في العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ومنها البلدان العربية وتشمل العوامل الطبيعية مجموعة من العوامل تتمثل في:

أ- الأراضي الصالحة للزراعة: تعتبر ظاهرة تصحر الأراضي مشكلة علمية تعاني منها الكثير من البلدان في كافة أنحاء العالم، فقد بلغ مجموع الأراضي المتصحرة في العالم 46 مليون كلم² منها حوالي 13 مليون كلم² في البلدان العربية أي حوالي 28% من مجموع المناطق المتصحرة في العالم. وتتصف أراضي البلدان العربية عموما بخصائص مناخية جافة أو شبه جافة، ومصادر محدودة من المياه والغطاء النباتي إضافة لانخفاض الهطول المطري وعدم انتظامه، وتمتد عبر الوطن العربي أكبر رقعة صحراوية في العالم لدى تعاني البلدان العربية من ظاهرة التصحر.¹

ففي البلدان العربية مثلا تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 14.1% من المساحة الكلية، وتمثل مساحة الأراضي المزروعة فعلا 35% فقط من الأراضي القابلة للزراعة، حيث بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة نحو 69.8 مليون هكتار، ليلعب نصيب الفرد منها نحو 0.19 هكتار. لقد قدر معدل النمو السنوي للمساحة الزراعية الكلية العربية نحو 0.54% فقط للفترة 2000-2012 مقابل نمو علمي يقدر بنحو 2.3%، إضافة إلى اعتماد 90% من هذا النمو المحقق للمساحة المزروعة على 08 دول عربية فقط وهي: السودان، المغرب، الجزائر، مصر، العراق، تونس، سوريا والسعودية.² حيث إذا استمرت نفس الوتيرة في الاستخدام العربي للطاقت والموارد الزراعية فإن فرص التوسع المستقبلي في مساحة الأراضي الزراعية في معظم الدول العربية سوف تكون محدودة باستثناء السودان.

ب- الموارد المائية والظروف المناخية: يعاني الإنتاج الزراعي في العديد من الأقاليم من الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة وازدياد التقلبات في درجات الحرارة والتغيرات في مستويات التساقط من الأمطار وتواترها، وازدياد موجات الجفاف والفيضانات وازدياد كثافة الظروف المناخية المتطرفة وارتفاع مستويات البحار وتملح الأراضي القابلة للزراعة والمياه العذبة، ومع تكثف تأثيرات تغير المناخ على الزراعة سيصبح من الصعب أكثر فأكثر زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وإدارة الغابات وصيد الأسماك بالطرق ذاتها وفي الأماكن ذاتها كما في الماضي. وتختلف آثار تغير المناخ على الزراعة بشكل كبير ما بين الأقاليم والمحاصيل، حيث ستصبح مواسم الزراعة أطول وأن المرتفعات العليا تشهد خسائر في الغلات وتراجع غلات الذرة في معظم الأقاليم، حيث ستزيد الخسائر تدريجيا في ظل الأحوال المناخية الأكثر تطرفا، في حين أن الآثار على غلات القمح منخفضة فهي ملحوظة أكثر في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.³ ومن تم سوف يترك تغير المناخ من خلال تأثيراته على الزراعة آثار سلبية على الأمن الغذائي بجميع أبعاده، فقد يزيد تغير المناخ ذات التأثير العالمي من العدد المتوقع للفقراء بحلول عام 2030 ليلعب 122 مليون شخص، كما أن هناك 50 مليون شخص إضافي معرض لخطر نقص التغذية بسبب تغير المناخ بحلول 2050م.⁴

¹ مكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة، الظواهر الطبيعية نحو ثقافة الوقاية من كوارثها في البلدان العربية، مصر، 2009، ص52.

² المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الكويت، 2015، ص80.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، روما، 2016، ص06.

⁴ نفس المرجع، ص08.

تشير بعض الدراسات إلى أن الجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية الرئيسية قد تتأثر بفعل تغير المناخ حيث تشير التقديرات إلى أن حبوب القمح عندما تزرع في ظل مستويات عالية من ثاني أكسيد الكربون المتوقعة بحلول عام 2050 تحتوي على نسبة 9% أقل من الزنك و5% أقل من الحديد و6% أقل من البروتينات، حيث تبلغ خسائر الأرز منها 3% و5% و8% على التوالي، وقد تعاني الذرة من خسائر مماثلة في المغذيات. وقد تتعرض سلامة الغذاء للخطر بفعل زيادة في العوامل المرضية التي تنقلها الأغذية وكذلك التلوث أو التغيرات الكيميائية التي تزيد من انتشار المركبات السامة في الأغذية.¹ كما أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي في البلدان الإفريقية والآسيوية خسائر معتبرة تصل إلى 40% من إنتاجها الزراعي الغذائي.²

أما فيما يخص المياه فيعد نقص الماء وسوء استغلال ما هو متاح في أغلب الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي الغذائي، إذ تعرف الدول النامية عجزاً في تسخير التكنولوجيا للحفاظ على الموارد المائية من التلوث والتبخّر وحسن الاستغلال إما للشرب أو الري وخاصة في الوطن العربي، حيث تعتبر مشكلة المياه ذات أبعاد كثيرة فالوطن العربي يقع في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وهو من أقل بقاع العالم تلقياً للهطول المطري بمساحته التي تصل نسبتها إلى 10.6% من مساحة اليابسة إلا أن كمية الهطول المطري فيه لا تزيد عن 0.74% من نسبة الهطول المطري العالمي، أي أنها أقل من المتوسط العالمي على وحدة المساحة بحوالي 14.3 مرة، وتقدر الموارد المائية المتاحة للاستثمار في الوطن العربي بحوالي 458.8 مليار م³ وتمثل 0.9% فقط من الكميات العالمية المتاحة والمقدرة بحوالي 52970.8 مليار م³.³

تشكل موارد المياه الجارية الأساس الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه في التنمية المستدامة لأنها قادرة على تأمين الاحتياجات المطلوبة لمجمل النشاطات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي، وتقدر كمية المياه الجارية في الوطن العربي بنحو 194.8 مليار م³، لكن هذه الكمية ليست بأغلبها من الوطن العربي، بل هناك 60% منها قادمة من خارج الوطن العربي مما يجعلها تحت رحمة الظروف الدولية والإقليمية وقوانين الابتزاز السياسي والأمني.⁴ إن إنتاجية المياه في الزراعة لا تتجاوز 9.2% من إنتاجيتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي تبلغ عالمياً نحو 11.6% وكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد على 60% وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى طرائق الري وأنظمتها في الزراعة.⁵ وتبلغ مساحة الوطن العربي 14 مليون كلم² منها 87% صحاري شديدة الجفاف إذ يبلغ متوسط كمية الأمطار في المنطقة العربية حوالي 2148 كلم³ سنوياً يهطل 50% منها في السودان وحده، ويتم خسارة أكثر من 90% من مياه الأمطار التي تهطل في الأراضي الجافة والهامشية من خلال التبخر، وتقدر مصادر المياه المتجددة

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2016، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 09.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص 33.

³ إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3 و4، 2011، ص 560.

⁴ نفس المرجع، ص 561.

⁵ نفس المرجع، ص 566.

في الوطن العربي بنحو 335 كلم³ سنويا أكبر من نصفها من خارج المنطقة العربية، ويبلغ نصيب الفرد العربي من مصادر المياه المتجددة بنحو 1100 م³ سنويا بالمقارنة مع المتوسط العالمي للفرد الذي يبلغ 8900 م³ سنويا، ويتوقع أن ينخفض هذا المؤشر في الوطن العربي إلى 547 م³ سنويا للفرد بحلول عام 2050، كما أن هناك 15 دولة عربية مصنفة من بين 20 دولة في العالم تعتبر من الأقل في مصادر المياه المحلية العذبة المتجددة، ويتجاوز حجم الطلب على المياه في الوطن العربي 200 كلم³ منها 60% من المصادر المتجددة بوثيرة متصاعدة، في المقابل يبلغ إجمالي العرض المحلي من المياه بنحو 16.7 كلم³ ومن المنتظر أن يزداد لمواكبة الطلب إلى 27.6 كلم³ بحلول عام 2025.¹

تعتبر الزراعة في الأراضي المطرية محدودة جدا في الدول العربية بسبب انخفاض رطوبة التربة على العكس في باقي دول العالم، حيث 80% من الزراعة تكون في الأراضي المطرية وتمثل أكثر من 60% من الإنتاج العالمي للغذاء، لذلك تعتمد زراعة المحاصيل في الوطن العربي إلى حد كبير على الري المتمركز على الأنهار والآبار الجوفية إلى جانب الاعتماد المتنامي على المياه الهامشية ومياه الصرف والمعالجة، والزراعة هي المستهلك الأساسي الأول للمياه في الوطن العربي بمعدل سنوي يقدر بنحو 146 كلم³ سنويا بما يوازي 83% من إجمالي المياه العذبة المتاحة.²

كما سبق يمكن القول بأن التغيرات المناخية بالإضافة إلى نقص المياه تحدث آثارا كبيرة على نمو الإنتاج الزراعي الغذائي وعلى حياة المزارعين وعلى الأمن الغذائي سواء على مستوى الفرد أو على المستوى القومي.

2- عوامل تكنولوجية: يواجه المزارعون في البلدان النامية تحديات كثيرة في تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية في الزراعة، إذ يمكن التصدي لبعض هذه التحديات جزئيا من خلال تطوير التكنولوجيات الحديثة للزراعة، ويمكن إيجاد حل لتدني خصوبة التربة من خلال التسميد إما بالسماد الكيماوي أو العضوي لكن البلدان النامية تعاني من نقص التكنولوجيات الحديثة في القطاع الزراعي، هناك نقص واضح في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية والكفاءة مقارنة مع المعايير العالمية، وبالموازاة هناك ضعف أيضا في الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني مما أدى إلى تقليل القيمة المضافة للإنتاج ومن ثم العائد على الاستثمار، وتتمثل أهم النقاط المتعلقة بالجانب التكنولوجي في:

- استعمال محدود للأسمدة والآلات الزراعية: يعكس مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي لمستويات التكنولوجية المطبقة والمستخدم في الزراعة، خاصة على مستوى استخدام الأسمدة الكيماوية أو الآلات الزراعية، حيث لا تزال الأساليب التقليدية في الإنتاج تحتل مكانة كبيرة في الزراعة العربية مقابل استخدام محدود للمبتكرات البيولوجية الميكانيكية ذات الدور المهم في زيادة الإنتاجية. فقد بلغ على سبيل المثال معدل استخدام الجرارات الزراعية حوالي 11 جرار لكل ألف هكتار في الوقت الذي يصل فيه إلى 20 جرار على المستوى العالمي، من جهة أخرى لا يزال

¹ الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تراحم التحولات والمتغيرات، الخرطوم، 2015، ص36.

² نفس المرجع، ص37.

استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضا على المستوى العربي إذ يقدر بحوالي 54 كلغ للهكتار، في حين يصل المتوسط العالمي إلى حوالي 96 كلغ للهكتار الواحد باستثناء كل من: مصر، الأردن، سلطنة عمان، الإمارات، السعودية، الكويت والعراق والتي يفوق فيها استخدام الأسمدة المعدلات العالمية.¹ وتتمثل أهم تحديات استخدام الآلات الميكانيكية والمواد البيولوجية في الوطن العربي إما في الجهل بوجودها أو عدم توفرها بالكميات الكافية، فضلا عن الارتفاع المتواصل في أسعارها وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة وكيفية استعمالها، ويمثل هذا أهم الأسباب وراء الضعف الحاصل في إنتاجية وتنوع المزروعات ومن تم تحقيق الأمن الغذائي.

- **البحث الزراعي: ضعف في الكوادر العلمية والتقنية:** يلعب البحث العلمي دورا مهما في تطوير وتنوع الزراعة وتحسين الإنتاجية، فحسب بعض الدراسات أجرتها "الفاو" بلغ عائد الاستثمارات التي أنفقت على البحوث الزراعية مستويات عالية في بعض الدول، فقد قدر سنويا بنحو 35% في اليابان و65% في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل البحوث الزراعية عدة ميادين كتقانات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل مثل الهندسة الوراثية ومعالجة ونقل الشفرت الوراثية لإنتاج سلالات جيدة من الثروة الحيوانية، كما تتضمن تقانات نظم الري وكذلك نظم الزراعة الحديثة كالزراعة المحمية والطبيعية. وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية في هذا المجال في السنوات الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات الفنية والتقنية فإنها إما غير كافية أو أن معظمها يفتقر إلى الكوادر العلمية والفنية ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية المتطورة، وهكذا يبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45% من مستواها في الدول النامية وحوالي 10% من مستواها في الدول المتقدمة.² من جهة أخرى يوجد فرق شاسع بين الدول العربية والمتقدمة فيما يخص الدعم المالي للبحث العلمي في الزراعة، وبالفعل تتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي في هذا القطاع بين 2% و3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في حين لا يتجاوز 0.2% في الدول العربية.³

3- **عوامل اقتصادية:** تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا مباشرا على كفاءة وتشغيل عناصر الإنتاج من أراضي ومياه وأيدي عاملة، وهي تشمل جميع السياسات الاقتصادية والتنظيمية والسياسات السعرية وأجهزة وأنظمة التسويق، وتتميز بمرونتها عن العوامل الطبيعية وذلك بقابليتها للتغيير من وقت لآخر وكذا تأثيرها بالتغيرات الدولية. وتتميز المحددات الاقتصادية في الدول النامية بضعف طرق وأساليب التسويق وانخفاض كفاءة القنوات والمسالك التسويقية، وكذلك ضعف الإنتاجية مقارنة بالدول المتقدمة، ومن هذه المحددات نجد:

- **السياسات السعرية:** إن سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية في أغلب الدول النامية تكون بصورة جبرية دون الاعتماد على الأسس الاقتصادية، كتكاليف الإنتاج وأخطار الزراعة والعائد المناسب لتعويض جهود المزارعين مع محدودية الدعم في تعويض المزارعين مقابل فروق تخفيض الأسعار، مما أثر سلبا على المعروض من الإنتاج الزراعي والغذائي وخاصة وأن هذه السياسة ليست شاملة بل جزئية تأخذ في الاعتبار العلاقات التشابكية بين مكونات

¹ المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، العدد 121، السنة 13، الكويت، 2015، ص16.

² المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص17.

³ نفس المرجع.

القطاع الزراعي نفسه أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية والعالم الخارجي.¹ أما فيما يخص الدول العربية فقد مارست العديد من أنماط السياسات السعرية الهادفة إلى إنشاء المناخ المناسب لقطاع الإنتاج، وتقليل التقلبات التي تعترى الأسعار والدخول المزرعية في حالة ما إذا كانت الأسعار طليقة. وقد اتبعت العديد من الدول العربية على غرار الدول النامية سياسة التحديد الجبري لأسعار السلع الغذائية خاصة الأساسية منها في محاولة للحد من آثار التضخم على القطاعات الاستهلاكية، لكن عملية تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية أدت إلى الإضرار بها وبالتالي التخلف عن زراعتها.

- **أجهزة التسويق:** إن التسويق الزراعي في الدول النامية يتميز بصورته البدائية إذ أنه يعاني من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، ومن تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية ودراسات الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المؤهلة مما يؤدي إلى عدم بناء قدرات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية، أو أسواق التصدير وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم المعرفة الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تعبئة وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في المجال الزراعي. وتتميز ملامح النظام التسويقي الزراعي في الدول العربية بالمواصفات التالية:²

- عدم القدرة على شراء واستخدام القدر الكافي من التكنولوجيا الزراعية الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسينها نظرا لضخامة تكاليفها؛
- لا تزال الخدمات المرافقة للتسويق الزراعي العربي غير مكتملة أو أنها حديثة بسبب التكاليف الكبيرة التي لا تستطيع المؤسسات الزراعية لكل دولة منفردة أو حتى القطاع الخاص على تحمل نتائجها وتكاليفها الاقتصادية والإدارية؛
- كما أن حجم التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية منخفض جدا وهو ما ينعكس سلبا على حجم الاستثمارات الزراعية التي يمكن التفكير في تنفيذها من طرف المهتمين بالشأن الزراعي.

4- **عوامل متعلقة بالاستثمار والتمويل الزراعيين:** إن عنصر الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي هما من العوامل الهامة في هذا المجال، كون القطاع الزراعي يتميز إلى حد بعيد بمخاطر عالية، فالمزارعون عند ممارسة نشاطاتهم الزراعية يقيدون بقيود طبيعية لا يمكن التخلص منها، إذ يقومون بالإنفاق على الإنتاج الزراعي ويحرمون فترة من الزمن إلى حين جني المحصول وبيعه. لذلك لا بد من تمكين المزارعين في الدول النامية من الحصول على الأموال اللازمة والكافية لزراعتهم انتظارا لبيع المحصول، وتتميز كثير من الدول النامية بضعف قدرات الاقتراض والتمويل وسوء تخصيص وتوزيع ما هو متوفر منها. ففي البلدان العربية مثلا: نجد بأن الشركات العربية العاملة في مجال الزراعة الغذائية بشكل خاص تعاني بصورة كبيرة في فترة الأحداث في الدول التي شهدت التغيير كما أنها عانت بشكل غير مباشر في

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الإستراتيجية في الوطن العربي، الخرطوم، 1982، ص 48.

² عبيدات محمد، التسويق الزراعي، ط1، دار وائل للنشر، 2000، ص ص 21، 22.

الدول العربية الأخرى. إذ يواجه الاستثمار الخاص في القطاعات الزراعية وقطاعات التصنيع الغذائي في الدول العربية عدداً من المعوقات وخاصة في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية الخصبة، وبصورة عامة يمكن تحديد أبرز الصعوبات والتي تعتبر كمحددات للأمن الغذائي في¹:

- **المخاطبة في السياسات والنظم الضريبية:** وهذا لمصلحة النشاطات الاقتصادية الريفية في ظل نقص التشريعات والقوانين اللازمة لتوفير الأرضية التشريعية المناسبة، وهناك تفاوت كبير في هذا المجال بين الدول العربية حيث تعتبر الإمارات من الدول التي توفر البيئة الاستثمارية والتجارية المناسبة للقطاع الخاص لاسيما في قطاع الصناعات الغذائية.

- **ضعف البنى المؤسسية والداعمة:** وقصور الإرشاد الزراعي في ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة، والافتقار إلى الدعم المناسب في مجال الجودة والمعايير والمختبرات والاعتماد والمطابقة، فعملية الوفاء بالاختبارات والمعايير هي عملية مكلفة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليفها، فعلى سبيل المثال فإن دراسة أعدتها الأسكوا عام 2005 بينت أن تكلفة إقامة مختبر للحليب ومشتقاته في لبنان تبلغ 1.5 مليون دولار.

- **العقبات المالية:** من جراء قصور التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيود المالية على الاستثمارات الزراعية، وعلى عمليات التحويل وهوامش التكلفة المرتفعة بسبب تعدد الضرائب والرشوة.

- **عدم تأهيل القوانين التجارية الوطنية لتحرير التجارة العربية البينية أمام الشركات الزراعية:** إن الشركات العربية العاملة في القطاع الزراعي والمعنية بالتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ترصد العديد من المعوقات والتي تقف عوائق ومحددات أمام تصدير منتجاتها الزراعية وتتمثل في:²

- طول مدة العبور: 52.81%.
- ارتفاع كلفة النقل في بلد المنشأ: 51.69%.
- صعوبة سمات الدخول: 47.19%.
- القيود الفنية: 46.07%.
- القيود المالية: 44.94%.
- عدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل: 38.20%.
- قيود التراخيص: 32.58%.
- السيطرة على الأسعار: 24.72%.
- الاحتكار: 21.35%.
- مراقبة الكميات: 20.22%.

¹ الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقارنة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص 17.

² نفس المرجع، ص 69.

• رسوم مماثلة: 16.85%.

تمثل النسب الواردة أعلاه الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية كأحد المحددات الهامة في مجال تمويل وتسهيل عمل المؤسسات العاملة في المجال الزراعي والمعنية بالتجارة العربية البينية، وهي تمثل نسبة الردود السلبية للشركات العربية الزراعية والتي تتباين وتختلف أهميتها النسبية من بلد عربي لآخر ومن شركة لأخرى.

5- **عوامل بشرية:** تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية وهي في نفس الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي، ومن ثم فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي وإنما تتجاوزها إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج. يقدر عدد سكان الوطن العربي عام 2016 بحوالي 412 مليون نسمة منهم حوالي 169.86 مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو 41.23% من إجمالي السكان، وتعتبر معدلات النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعة نسبياً وتشكل إحدى التحديات التي تواجه جهود التنمية لتحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام، إذ يقدر المعدل السنوي لنمو السكان في الوطن العربي خلال الفترة 2001-2016 نحو 2.2% مقارنة بحوالي 1.25% على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك فإن الإحصائيات تشير إلى أن أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي السكان بدأت في التناقص منذ منتصف السبعينات، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية كما أنه انخفضت اليد العاملة في مجال الإنتاج الزراعي بشكل ملموس نتيجة للأسباب السالفة الذكر، وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي عدد العاملين في الدول العربية إذ تصل تلك النسبة إلى حوالي 72.7% و67.9% و49.6% و48.6% في كل من جيبوتي، القمر، موريتانيا والسودان على التوالي. في حين تتراوح تلك النسبة بين 35.7% و18.7% في اليمن، عمان، المغرب، مصر، الجزائر، تونس، وسوريا، وتتراوح بين 5.6% و0.6% في الأردن، العراق، السعودية، الإمارات، ليبيا، لبنان، الكويت، قطر والبحرين¹ ولقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي 20.6% عام 2013 مقابل 26.4% عام 2005، ويعود سبب هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة في الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لتدني دخل العامل الزراعي بالمقارنة مع مستويات الدخل في الأنشطة الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3-5 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي².

6- **عوامل سياسية:** إن العوامل السياسية كالتنازعات العنيفة وانعدام الأمن والاستقرار السياسي لها تأثير مباشر على تحقيق الأمن الغذائي، حيث يمكن أن يكون لانعدام الأمن الغذائي نتيجة مباشرة لهذه الأسباب السياسية حيث يعد من بين العوامل التي تتسبب بنزاع سياسي أو تعمقه. فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الزيادات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار الأغذية، أو خفض أو إلغاء الإعانات للمواد الغذائية الأساسية عاملاً محفزاً لاضطرابات أهلية وسياسية. على غرار النقمة الاجتماعية والعنف السياسي الذين اتسم بهما الربيع العربي منذ 2011 حين خفضت حكومات في

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص 68.

² نفس المرجع.

الشرق الأدنى الدعم المخصص للخبز، من جهة أخرى يمكن أن تفوق الوفيات الناجمة عن النزاعات بفعل انعدام الأمن الغذائي والمجاعة تلك الناتجة عن العنف، وتعطل النزاعات السياسية السبل المعيشية في المناطق الريفية والحضرية وتؤثر على الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وهي عامل مسبب للجوع كما أنها تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية بأشكال عدة. ولقد اتسمت جميع حالات انعدام الأمن الغذائي الشديد والمجاعة في القرن الإفريقي منذ ثمانينات القرن الماضي ببعض أشكال النزاعات حيث تحولت أزمات الأمن الغذائي إلى مجاعات ساحقة، وعلى الصعيد العالمي خسر نحو 55 ألف حياتهم بصورة سنوية بين عامي 2004 و2009 كنتيجة مباشرة للنزاعات.¹ وتؤثر الأزمات السياسية على الأمن الغذائي والتغذية من خلال توافر الأغذية والوصول إليها واستخدامها ويمكن لتعطيل إنتاج المحاصيل الزراعية وتربية الماشية والتجارة أن ينعكس سلبي على توافر الأغذية، وخلال الأزمات تتأثر كثيرا إمكانية وصول السكان إلى الغذاء بسبب النزوح وتعطيل سبل كسب العيش أو حين تسلب الأراضي، كما يمكن أن يتأثر استخدام الأغذية بالتغيرات داخل الأسر وفي العلاقات المجتمعية وديناميكيات السلطة من جراء تقديم الخدمات بصورة غير منصفة.

2.3.2.2. المحددات الخارجية

إن العوامل الخارجية لمشكلة الغذاء في الدول النامية من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي بالمكاسب التي ينطوي عليها اقتصاد علمي أكثر ترابط، وقد أبدت بلدان نامية عديدة التزامها باعتماد أساليب جديدة في عالم العولمة وذلك عن طريق اندماجها السريع في النظام متعدد الأطراف متكبدة في ذلك تكاليف باهظة في كثير من الأحيان.² ولكن الفوائد التي جنتها هذه البلدان حتى الآن لم تكن في مستوى توقعاتها وبالخصوص الأسباب ذات الصلة بالمشكلة الغذائية التي تعاني منها الدول النامية، فيتطلب تصحيح الاختلال الموجود وقيام البلدان المتقدمة ببذل المزيد من الجهود لإتاحة إمكانية التخفيف من حدة استيراد المواد الغذائية وهذا لمساعدتها على التكيف مع المقتضيات الصارمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويمكن حصر هذه العوامل في:

أولاً: احتكار الشركات الغذائية العالمية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم: تلعب الشركات العابرة للقارات (متعددة الجنسيات) دورا هاما في تعميق مشكلة الغذاء التي تعاني منها جل الدول النامية، حيث تستحوذ 100 شركة فلاحية غذائية عابرة للقارات على نحو 50% من الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي وهو ما يعادل ثلثي رقم المبيعات العامة في الأسواق العالمية، وهي بذلك تتحكم في مدخلات الإنتاج الزراعي ومخرجاته في آن واحد.³ وتمارس الشركات العابرة للقارات تأثيرها على الزراعة وإنتاج الغذاء من خلال دعمها لتغلغل الرأسمال الأجنبي وتحويل الهياكل الزراعية التي تستثمر بها نحو احتياجات الدول الرأسمالية وشركاتها العملاقة، كما تقوم هذه الشركات باحتكار وتسويق

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، مرجع سابق، ص38.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص39.

³ عبد القادر الطرابلسي، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، 1991، ص09.

وتوزيع المنتجات الزراعية الأولية الغذائية كالمطاط والقمح، كما عملت على استبدال العديد من المنتجات الغذائية التي يحتاجها السوق المحلي بمنتجات وسلع تجارية تنتج للسوق العالمي بعيدا عن السلع الغذائية الأساسية.

ثانيا: انعكاسات المعونات الغذائية على الأمن الغذائي في الدول النامية: إن المعونات الغذائية في الإطار العالمي الراهن الذي تشقه التناقضات وتتحكم فيه المصالح يجعلها هدية مسمومة،¹ وذلك خلافا للطبيعة الإنسانية التي قد تترأى إذا ما اقتصرنا على الجوانب الظاهرة لمثل هذه المعونات أو إلى ما قد يحاول أن يضيفه عليها أصحابها من شعارات ملغومة كشعار "غذاء السلام"، وتخفف في بعض الحالات هذه المعونات من حدة النقص في إنتاج الحبوب وتسهل تقديم مساعدة عاجلة للسكان الذين يعانون من المجاعة بفعل الكوارث الطبيعية والحروب، وتتيح توفير جزء من الأموال الضرورية لسائر فروع الاقتصاد غير أن لها عواقب سلبية في الأمد الطويل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية. إن الهدف الرئيسي لتقديم المعونات الغذائية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو السوق الأوروبية المشتركة إلى دول العالم الثالث هو تنشيط صادراتها من المنتجات الغذائية وغير الغذائية مقابل تكريسها تبعية الدول المتلقية لها، وتتجلى التبعية من خلال خلق المعونة الغذائية طلبات جديدة لا تلبى إلا من طرف الدول المانحة لها وتشكل أحد المسالك التي تتراكم عبره الديون الخارجية، وتعمل على تغيير العادات الاستهلاكية والأذواق لصالح المواد الغذائية الممنوحة.²

ثالثا: تغير دور المنظمات الدولية: لقد حدث تغير أساسي في دور المنظمات والمؤسسات الدولية ووظائفها في ظل أحداث العولمة السائدة، فدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإئتماء والتعمير والمسمى حاليا البنك العالمي الذين برزا بشكل مقبول في دعم سياسات التنمية في البلدان النامية منذ نشأتهما وحتى عقد السبعينات من القرن الماضي أخذوا في الترويج إلى سياسات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات، هذا إضافة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كبديل لاتفاقية الجات وخضوع الزراعة إلى أحكامها في إطار اتفاق الزراعة، ولقد هدفت برامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف هذه المنظمات الدولية إلى تدعيم القطاع الخاص ورفع الأسعار عند الإنتاج، وتخفيض الدعم على المدخلات الزراعية وتخفيض المساعدات الغذائية والدعم على أسعار الاستهلاك، كما أن المنتجات الزراعية لا تتمتع بأي شكل من أشكال الحماية القانونية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، كل هذا أثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية، حيث أدت - الأسباب السالفة الذكر - بالمزارعين إلى التخلي تدريجيا عن الاستعمال الواسع لمدخلات الإنتاج الزراعي مما أثر على مستوى الإنتاج والإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد.³

¹ بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر-دراسة تحليلية وسياسات علاجها- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص57.

² نفس المرجع، ص ص59، 60.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 1996، الخرطوم، 1996، ص118.

3.2. تأثير توسيع تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام

إن التجارة العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية قد نمت بسرعة خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت البلدان تشارك أكثر فأكثر في هذه التجارة سواء من جانب التصدير أو من جانب الاستيراد، حيث جعل التجارة تعمل لصالح الأمن الغذائي بشكل تحديا رئيسيا أمام الدول. فالانفتاح في التجارة كفيل بزيادة توافر الغذاء في البلدان المستوردة ويفرض ضغطا لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية من جهة، ولكنه من جهة أخرى يمكن للاعتماد على الأسواق الدولية أن يجعل البلدان عرضة لصدمات السوق قصير الأجل مما يؤدي إلى تقليص إمدادات الغذاء وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ومن تم الإخلال بالأمن الغذائي. ومن تم تؤثر التجارة الدولية والسياسات التجارية على أسعار السلع وتوافر هذه السلع محليا، وعلى توافر عناصر الإنتاج كاليد العاملة ولها انعكاسات على إمكانية الحصول على الأغذية، ويمكن أن تؤثر أيضا على هيكل السوق والإنتاجية واستدامة الموارد والتغذية ومجموعات السكان المتعددة بأشكال مختلفة، إلا أن تقييم أثرها على الأمن الغذائي معقد جدا. والانفتاح التجاري له تأثير على الدول المستوردة من خلال التأثير على القطاع الإنتاجي الزراعي المحلي المنافس للاستيراد خاصة في المراحل الأولى للتحويل الزراعي، كما أن له تأثير أيضا على البلدان المصدرة إذ أنه مع ازدياد مستويات التصدير فإنه سوف يعمل على انهيار الأسعار وبهذا يمكن أن تكون التجارة العالمية للسلع الزراعية مفيدة أو مضرّة للأمن الغذائي.

1.3.2. اتجاهات التجارة الدولية في السلع الزراعية

لقد نمت قيمة التجارة العالمية للأغذية بشكل متسارع خلال العقد الماضي، ومن المتوقع لمعدلات النمو أن تواصل ارتفاعها مع تحول بعض الأقاليم أكثر فأكثر إلى أقاليم مصدرة صافية للأغذية، فيما تتحول أقاليم أخرى بصورة متزايدة إلى أقاليم مستوردة صافية للغذاء، ويختلف هيكل التجارة اختلافا كبيرا بحسب السلعة والإقليم. ولقد واصلت التجارة بالمنتجات الزراعية توسعها مدفوعة بالطلب المرتفع لاسيما في الاقتصاديات الناشئة وكادت قيمة الصادرات الزراعية أن تزيد عن الثلاث أضعاف بين العامين 2000-2012، فيما زادت الصادرات الزراعية حوالي 60% من حيث الحجم خلال الفترة نفسها¹ ومع توقع ثبات استمرار الطلب العالمي على المنتجات الزراعية في العقود المستقبلية يتوقع لهذا النمو أن يتواصل أيضا، وتشير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في تبعات التفاعل بين العرض والطلب بأن التباعد المتنامي في اتجاهات صافي التجارة بالمنتجات الزراعية بحسب الأقاليم منذ عام 2000 أن يتزايد من الآن وحتى العام 2023.

ففي الدول النامية لا تزال تمثل مجموعة مستوردة للسلع الغذائية بالدرجة الأولى رغم ما حققته بعض الأقاليم من نمو في صافي التجارة في السلع الزراعية، حيث برز إقليم أمريكا الجنوبية كقوة غذائية جديدة مسجلا نمو في صافي الصادرات الغذائية بمعدل سنوي متوسط قدر بحوالي 15% خلال الفترة 2005-2011 ليصل عام 2011 إلى 26%، ومن المتوقع أن يسجل هذا الإقليم توسعا كبيرا ومستمرًا في التجارة الصافية للغذاء، ويرجع هذا النمو بالدرجة

¹ FAO, Trade and Development, Trends and the Role of WTO, Recent, Rome, 2014, p10.

الفصل الثاني: إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة الأزمة الغذائية.....

الأولى إلى زيادة الفائض من الأغذية لدى كل من البرازيل والأرجنتين واللتان سجلت معدل نمو في الصادرات الغذائية ما بين 2005-2011 معدل سنوي متوسط قدر بحوالي 17% و15% على التوالي، في حين تواصل الواردات الصافية لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نمو تدريجياً لكون النمو لسكاني المرتفع لديها يتخطى إمدادات الأغذية المحلية، حيث يعد إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا مستوردا صافيا بسرعة متزايدة لأن الإنتاج الزراعي فيها لا يجاري الطلب.¹

من المتوقع لأقاليم كثيرة أن تزيد من اعتمادها على التجارة إما كمستوردة صافية للغذاء أو كمصدرة صافية للغذاء، وقد كانت آسيا أسرع المستوردين الصافين نمواً مع تسجيل زيادة حادة بعد عام 2007، مدفوعة بشكل خاص ببلوغ الصين مصاف المستوردين الصافين فيما يخص العديد من السلع الزراعية، أما أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى ففي طور الانتقال من الاستيراد الصافي إلى التصدير الصافي.

جدول رقم (2-13): توقعات الميزان التجاري من حيث الحجم لمجموعة من السلع الأساسية حسب الأقاليم للعام 2023 (الألف طن)

السلعة/الإقليم	إفريقيا	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	بلدان متقدمة في أوقيانوسيا	بلدان متقدمة أخرى
القمح	44987-	49963-	45788	7074-	46206	18329	8299-
الأرز	18053-	21083	1368-	1192-	2419	299	2637-
الحبوب الخشنة	22851-	63999-	30402	21795	53574	4154	19595-
البذور الزيتية	2493-	98449-	11469-	57748	58323	2921	5185-
دقيق البروتينات	4461-	27206-	19586-	49715	8963	2669-	4912-
لحم البقر	877-	2105-	1110-	3341	42	2224	1147-
لحم الأغنام	53	790-	140-	9	71-	1032	40-
الدواجن	2192-	5234-	-877	3677	4710	57	1729-
الأسمك	3323-	9625	1822-	2015	3406-	220-	2769-
مسحوق السمك	43	1418-	7-	1398	125	28-	112-
زيت السمك	56	124-	189-	296	4	12-	30-
الزبدة	161-	413-	80	22-	98	476	39-
الجبن	219-	633-	879	284-	318	518	365-
الحليب خالي الدسم	387-	1241-	640	367-	826	642	95-
الحليب كامل الدسم	618-	1372-	379	46-	4	1656	21-
الزيوت النباتية	8775-	5447	2366-	8362	235	386-	2279-
السكر	11684-	17342-	591-	38337	4511-	3636	4475-
القطن	1620	7164-	48	927	2562	1035	741

Source: FAO, The state of Agricultural Commodity Markets 2015-2016, Rome, 2015, P07.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012، مرجع سابق، ص 113.

من الجدول نلاحظ بأن التباينات كبيرة ما بين الأقاليم ففي إفريقيا نجد أن كل السلع الأساسية في حالة من الاستيراد الصافي عدا بعض المنتجات غير الأساسية مثل لحم الغنم ومسحوق السمك وزيت السمك، ومن المتوقع لهذه الحالة -حالة الاستيراد- أن تزداد حدة في العقد المقبل وخاصة بالنسبة للمنتجات الأعلى قيمة، وبالمقابل في أمريكا اللاتينية معظم السلع الأساسية في حالة من التصدير الصافي خصوصا الحبوب الخشنة والسكر، في حين تعد آسيا أكبر الأقاليم من حيث الاستهلاك لكافة السلع الغذائية باستثناء الأسماك التي تتسم بمسار تجاري أكثر اتزاناً، حيث تبقى معظم السلع في حالة استيراد صافي عدا بعض المنتجات التي تتميز بفائض طفيف مثل الأرز والزيوت النباتية. ومن المتوقع للاقتصادات الآسيوية السريعة النمو أن تستمر في تمثيل الحصة الأكبر من الزيادة في الاستهلاك الإجمالي العالمي للغذاء، أما في إفريقيا سيؤدي النمو السكاني إلى زيادات ملحوظة في الاستهلاك الإجمالي على الرغم من أن نصيب الفرد في الإقليم أقل بكثير مما هو عليه عالمياً. وتتركز الصادرات من السلع الزراعية عموماً في حفنة من البلدان والأقاليم بينما الواردات تتوزع على كبير من الدول، ويتوقع للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبرازيل البقاء في صف كبار المصدرين، مع تركيز بعض الصادرات بنسب كبيرة في بلد دون الآخر كما في حال السكر في البرازيل الذي يشكل أكثر من نصف صادرات السكر حول العالم، أو الحبوب الخشنة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشكل ثلث الصادرات العالمية، وتتحول كل من كازاخستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى دول مصدرة بصورة كبيرة للحبوب خاصة القمح، ويتوقع لحصة البلدان الثلاث بلوغ نسبة 22% من مجمل صادرات القمح في العالم عام 2023.¹ وللتجارة الدولية في السلع الزراعية أهمية حيوية في تخفيف المخاطر المرتبطة بعقبات الإمداد التي قد تنتج عن الاعتماد على الإنتاج المحلي دون سواه، لكن التركيز على عدد قليل من الموردين قد يتسبب بأنواع أخرى من المخاطر مثل تلك الناجمة عن التنبؤ المفاجئ وغير المتوقع لإجراءات تجارية.

من السمات الأخرى للأسواق العالمية تقسيمها إلى شرائح في أحيان كثيرة إذ لا تتأثر أنماط التجارة العالمية فقط بالعوامل الأساسية للسوق والقواعد التجارية الدولية، وإنما تتأثر أيضاً بدرجة متزايدة بعوامل أخرى أقل بروزاً، فهناك حصة متزايدة من التجارة الدولية تمارس من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، وقد توسع عدد الترتيبات التجارية من أقل من 20 ترتيب في عام 1990 إلى أكثر من 262 في الوقت الحاضر.² ومن الترتيبات الإقليمية الكبرى نجد شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي المعقود بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبين شركاء إقليميين آخرين إذ تمثل أكثر من ثلاث أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلثي التجارة العالمية عبر الحد من عدد الأطراف المعنيين والتركيز على مجالات الاهتمام الإستراتيجية للأطراف ذات الشراكة. وتميل الترتيبات التجارية الإقليمية إلى إرساء أحكام التكامل التجاري والاقتصادي أعمق من الاتفاقيات الأخرى فتستمد منافع كبيرة من إزالة الحواجز غير الجمركية وموائمة المعايير وتيسير التجارة، بدلا من خفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز الرسمية التي تعترض دخول السوق.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام، روما، 2015، ص 07.

² FAO, The state of Agricultural Commodity Markets 2015-2016, Rome, 2015, p08.

2.3.2. الخلفية النظرية لعلاقة الأمن الغذائي بالتجارة الدولية

إن تنوع التعاريف والمؤشرات المحتملة التي تخص كل من الأمن الغذائي والتجارة تعكس الصعوبات في الربط بين المفهوم متعدد الأبعاد للتجارة وبين مفهوم الأمن الغذائي الذي ينطوي على مزيد من الأبعاد، وفي السنوات الأخيرة اتجهت الآراء المتعلقة بالإستراتيجية المنبثقة من التجارة الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي ينقسم تدريجياً إلى فريقين متناقضين، إذ كان يعتبر البعض التجارة في السلع الزراعية خطراً على الأمن الغذائي للدول فيما يعتبرها البعض فرصة. وفكرة التجارة في السلع الزراعية كفرصة تبرز بشكل رئيسي في الأوساط الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة وترتكز على تحقيق الأرباح من التجارة التي توقعها نظرية التجارة، مستعينة بمفهوم الميزة النسبية وتدعو هذه الفرضية إلى الانفتاح التجاري كسبيل لتخفيف الانحرافات وتعزيز الكفاءات، والاستقرار في القطاع مقابل التكاليف الناجمة عن حماية التجارة، وتعتبر هذه الفرضية أن الأمن الغذائي يعتمد على قوى السوق من أجل تحفيز تخصيص الأكثر كفاءة للموارد وبالتالي زيادة الكفاءة في إنتاج الغذاء الذي يؤثر على النمو الاقتصادي والمداحيل والمزيد من فرص العمل، فيحسن من توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. ويمكن تلخيص فكرة التجارة كفرصة لتحقيق الأمن الغذائي في النقاط الأساسية التالية:

- الاقتصاد المنتج يحفز المنافسة على أساس الميزة النسبية؛
- التخصص يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية؛
- الكفاءة تزيد إنتاج الأغذية وتعزز النمو الاقتصادي؛
- زيادة إمداد الأغذية المتداولة تجارياً بحرية تؤدي إلى انخفاض الأسعار وزيادة فرص الحصول على الأغذية؛
- النمو الاقتصادي يرفع الدخل كما يحسن فرص الحصول على الأغذية.

أما فكرة التجارة في السلع الزراعية كخطر على تحقيق الأمن الغذائي فتنشأ من مجموعة من التخصصات العلمية الاجتماعية الأخرى وعن العلوم الزراعية الأيكولوجية، وهي تركز على أن الزراعة ليست مجرد قطاع اقتصادي وإنما أيضاً مزود للسلع العامة التي تعجز الأسواق وحدها عن توفيرها، وتطرح هذه الفرضية نظرة بديلة إلى الأمن الغذائي مبنية على الطبيعة متعددة الوظائف التي تتسم بها الزراعة في المجتمع، والقيم المتعددة التي ترتبط بتلك الوظائف المتنوعة ما يؤدي إلى أخذ تكاليف تحرير التجارة بعين الاعتبار، فتكون النتيجة تركيزاً كبيراً على زراعة أكثر محلية وعلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ونظم الزراعة ذات التنوع البيولوجي. ومؤيدو هذه الفكرة يدعون إلى تخفيض جذري للاعتماد على التجارة الدولية من أجل تلبية احتياجات الأمن الغذائي دون القضاء عليها بالكامل. وينطوي هذين المنهجين على حجج مقنعة ولكن هناك أيضاً نقاط ضعف وتناقضات.

جدول رقم (2-14): المكونات الرئيسية والقيود المتعلقة بفرضيات التجارة نسبة إلى الأمن الغذائي المستدام

نقاط الضعف	المكونات الرئيسية	الفرضية
<p>- تستند نظرية الميزة النسبية على افتراضات غير مثبتة في الاقتصاد العالمي اليوم: أي رأس المال واليد العاملة يتسمان بقدرة كبيرة على التنقل بين البلدان من خلال سلاسل القيمة العالمية.</p> <p>● ولكن غالبا ما تتميز الشركات غير الوطنية بدرجة عالية من التركيز؛</p> <p>● القطاع الزراعي غير مرن كما أن تنقل اليد العاملة الزراعية ورأس المال متدني؛</p> <p>● العوامل الخارجية بما فيها التأثيرات البيئية للزراعة المتخصصة لا تنعكس في أسعار الأغذية؛</p> <p>● الميزة النسبية تمنح الأولوية للظروف على المدى القصير بدلا من التحول الهيكلي على المدى الطويل؛</p> <p>● تمنح الأولوية لمكاسب الكفاءة بدلا من الأهداف الاجتماعية.</p>	<p>- الاستناد إلى النظرية الكلاسيكية للتجارة المتمثلة في الميزة النسبية، التي تدل على أن زيادات الكفاءة من خلال انفتاح التجارة تزيد من الإمدادات الغذائية عالميا ووطنيا على حد سواء، ما يفضي إلى مزيد من توافر الغذاء وبأسعار مقبولة.</p> <p>- اعتبار التجار بأشبه بحزام للنقل يساعد على توزيع النقص والفائض بالتساوي عبر البلدان.</p> <p>- الإشارة إلى كيفية التأثير السلبي للقيود التجارية على الأمن الغذائي.</p>	<p>التجارة باعتبارها فرصة للأمن الغذائي</p>
<p>- الاكتفاء الذاتي ليس ممكنا لجميع البلدان؛</p> <p>- قد تكون لتدابير الحماية تأثيرات خارج أراضي البلد المعني كقنبلة بالإحلال بالأمن الغذائي للآخرين؛</p> <p>- حق المزارعين بالاختيار يتضمن أيضا خيار إنتاج وتصدير محاصيل ريعية؛</p> <p>- التحديات التي تضمن أن تنتج الزراعة صغيرة النطاق غذاء كافيا للجميع في عالم أخذ أكثر فأكثر نحو التحضر؛</p> <p>- عدم المعالجة الجيدة لمسائل التوزيع والتغذية ففي غياب المنافسة الخارجية تميل أسعار الأغذية إلى الارتفاع فتضر بالفقراء؛</p> <p>- قد تكون الإمدادات أكثر تقلبا مع عدم التعويض على التراجع في الإنتاج المحلي بواسطة الإمدادات الخارجية.</p>	<p>- الإشارة إلى السيادة وحقوق الدول والمجتمعات بتقرير شكل نظمها الغذائية الخاصة بها وسياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي؛</p> <p>- الإشارة إلى الوظائف المتعددة المرتبطة بقطاع الزراعة التي تشكل سلعا عامة؛</p> <p>- الإشارة إلى المخاطر المرتبطة بالتجارة المحررة من القيود في الزراعة، لاسيما في حالة التحرير غير المتساوي للتجارة عبر البلدان المختلفة.</p>	<p>التجارة باعتبارها خطر على الأمن الغذائي</p>

Source: FAO, The State of Agricultural Commodity Markets 2015-2016, Rome, 2015, P21.

توجد بعض العناصر المشتركة بين الاتجاهين والتي يمكن العمل على تشجيعها لتكون أكثر ايجابية على الأمن الغذائي، على سبيل المثال يركز الاتجاهان - اعتبار التجارة فرصة للأمن الغذائي، واعتبارها خطرا على الأمن الغذائي - على أهمية الاعتماد على الذات في الإنتاج الزراعي ومنه تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الخلاف بينهما يتمثل في درجة الاعتماد على التجارة الخارجية للسلع الزراعية، وإلى أي مدى يجب على السياسات الغذائية المحلية للدولة أن تتضمن تدابير كفيلة بتقييد التجارة.

إن التأثيرات المباشرة للتجارة على مؤشرات الأمن الغذائي تكون من خلال ثلاث عوامل متداخلة رئيسية وهي الإمداد الإجمالي من الأغذية، ومدخول الأسرة وخدمات الحكومة، ويشكل الإنتاج وصافي التجارة جزءا لا يتجزأ من الإمدادات الغذائية المحلية التي بدورها تحدد ما يعرف بتوافر الغذاء. فضلا عن الآثار المباشرة للتجارة يتأثر موردو الأغذية أيضا بالتغيرات الحاصلة على مستوى الإنتاجية وبتكوين المحاصيل الزراعية وبنية السوق التي قد تنتج كلها عن التغيرات في الأنماط التجارية، أما أسعار الأغذية ومدخول الأسرة التي تقوم في معظمها على ريع الأنشطة المعنية مثل الزراعة والأجور والتحويلات فتحدد القوة الشرائية للمستهلكين، وهو ما يحدد قدرتهم على الحصول على الغذاء، تتأثر تلك المكونات جميعها بالتجارة إذ تؤثر في إعادة تخصيص الموارد عبر الأنشطة الإنتاجية والعائدات إلى عوامل الإنتاج، وتحدد العائدات الحكومية والقدرات المؤسسية إتاحة الموارد وآليات التنفيذ الضرورية لتطبيق برامج الأمن الغذائي بما فيها تلك الموجهة للمستهلكين- أي الحماية الاجتماعية والتعليم....- وتلك الموجهة إلى المنتجين- المشتريات الحكومية، الخدمات الإرشادية، تكوين المخزونات الغذائية....- وللقطاع العام دور محوري في رعاية التنمية الزراعية ومعالجة الفقر من خلال إعادة توزيع الدخل مما يؤثر على توافر الأغذية كما في قدرة الحصول عليها، ويستوجب استقرار الإمدادات الغذائية أداء مستداما لمؤشرات التوافر والحصول والاستفادة من الغذاء على أفق زمني أطول.

3.3.2. علاقة التجارة الدولية للسلع الزراعية بمحاور الأمن الغذائي المستدام

تعتبر العلاقة بين التجارة الخارجية للسلع الزراعية والأمن الغذائي معقدة نظرا لتعدد الآثار المحتملة للتجارة سواء كانت ايجابية أو سلبية على كافة محاور الأمن الغذائي، وعمليا تزداد العلاقة تعقيدا نتيجة لبعض العوامل في الأسواق المحلية والتي تحول دون نقل التغيرات من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية. يتحكم في التجارة الخارجية والأمن الغذائي مجموعة من العوامل، إذ يمكن أن يحفز حظر صادرات الحبوب الإمدادات المحلية وأن يخفض في الأسعار على المدى القصير ويعود ذلك بالنفع على المستهلكين، ولكن يترتب عنه تبعات سلبية على المزارعين الذين ينتجون لأجل التصدير. كما تؤثر القيود المفروضة على الصادرات أو الواردات إلى إحداث تقلبات في الأسعار على المستوى العالمي، كما يؤدي تقليص رسوم الاستيراد إلى خفض أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين ولكن يمكن أن يضغط ذلك على دخل المزارعين الذين ينافسون في الواردات والذين قد يتأثر أمنهم الغذائي بصورة سلبية.

1.3.3.2. تأثير تحرير التجارة الخارجية في السلع الزراعية على المحاور الأربعة للأمن الغذائي المستدام

إن الآثار الممكنة لتوسيع وتحرير التجارة الخارجية في السلع الزراعية على المحاور الأربعة للأمن الغذائي، يمكن تفسيرها في النقاط الموالية.

أولا: توافر الأغذية: ويكون من خلال تأثير التجارة في الإنتاج الزراعي والغذائي وتحدد مدى توافر الغذاء على المستوى المحلي، وتؤثر التجارة أيضا في كيفية توزيع الإمدادات الغذائية على المستوى الدولي، وهنا يجب التفريق ما إذا

كانت الواردات الغذائية تساهم في تنحية الإنتاج المحلي أم استكمالها، ففي حال أدت التجارة الخارجية في السلع الزراعية إلى تنحية الإنتاج المحلي فإن ذلك يعمل على تقليل توافر الغذاء بصورة عامة، كما أن الواردات الغذائية قد تكمل توافر الغذاء محليا دون تنحية الإنتاج المحلي فتستجيب للطلب المتزايد حين يرتفع الدخل، وتتيح للمستهلكين إمدادات إضافية لا تكون متوافرة محليا. ومع تزايد انفتاح البلدان على التجارة الدولية للسلع الزراعية تصبح أكثر عرضة للتغيرات المفاجئة في الأسواق الزراعية العالمية، كما أن الاعتماد على كميات كبيرة من الاستيراد سوف يعرقل تطور القطاع الزراعي في البلدان النامية في حال كان القطاع معرض بشكل متكرر لمستويات متقلبة من الواردات. وحتى لو كان الارتفاع في الصادرات مؤقتا بطبيعته فهو قد يعرقل الإنتاج المحلي في حال لم يكن المنتجون مجهزون تجهيزا مناسباً لتحمل مخاطر السوق، ويمكن لتنامي عائدات التصدير أن تمكن المنتجين من شراء كميات أكبر من المنتجات الغذائية أكثر تنوعا، إضافة إلى أنه على المستوى المحلي يوسع العائدات الناتجة عن تصدير المحاصيل الربعية أن تساعد على التعويض عن الآثار السلبية لارتفاع فاتورة استيراد الأغذية في فترات ارتفاع أسعارها.

ثانيا: الحصول على الغذاء: إن الحصول على الغذاء الذي تحدده بالدرجة الأولى القدرة الشرائية للمستهلكين يتأثر بالتجارة الدولية في السلع الزراعية من خلال تأثيرها على مستويات النمو والدخل والأسعار والفقير، ومن شأن الفرص الكبيرة للعمل وتحقيق الدخل إلى جانب أسعار الأغذية المناسبة وقلة التضخم الغذائي أن تيسر الحصول على الغذاء، فالحصول على الغذاء يعتمد كثيرا على مستوى استقرار معدل النمو الناتج عن التجارة الموسعة. ويمكن تحليل الحصول المستقر على الغذاء على المستوى المحلي وعلى مستوى الأسرة والفرد، فعلى المستوى المحلي يعتمد الحصول على الغذاء على متغيرات مثل الدخل المحلي والناتج الإجمالي المحلي والتمويل الخارجي من التجارة، والاحتياطي الأجنبي، أما على مستوى الأسرة والفرد فيعتمد الحصول على الغذاء على العلاقة بين دخل الأسرة والفرد وتكلفة الاحتياجات بالحد الأدنى للأسرة والفرد. وتؤدي الأسعار دورا مهما على وجه الخصوص في تحديد قدرة الحصول على الغذاء فهي تميل إلى أن تكون أكثر تقلبا من الدخل، وبوسع التغيرات المفاجئة في الأسعار أن تؤدي إلى تداعيات حادة على قدرة الأسر على تغذية أنفسهم، والتجارة الخارجية في السلع الزراعية هي أحد العوامل المحددة للأسعار فيما أن العوامل الأخرى مثل تدابير التسويق المحلية، النقل، توافر التخزين وبالأخص الظروف المناخية المحلية أن تؤثر في الغلال، فهي تستطيع أن تمارس آثار مهمة على الأسعار التي يدفعها المستهلكون أو يتلقاها المنتجون.

ثالثا: الاستفادة من الغذاء: وتعلق الاستفادة من الغذاء هنا بجوانب التغذية إذ أن التنوع الغذائي يرتبط بنواتج التغذية المحسنة والتي تحسب من خلال القياسات البشرية مثل التقرم والهزال، ولقد ساهمت التجارة الخارجية في السلع الزراعية في تعظيم توافر الأغذية بل أنها زادت التنوع في إمدادات الغذاء المتاحة للاستهلاك، فالإنتاج الغذائي في كثير من الدول النامية أقل تنوعا من توافر الأغذية بما يشمل الواردات أيضا، ولذلك يمكن اعتبار أن التجارة الخارجية في السلع الزراعية تؤدي في المتوسط إلى نظم غذائية أكثر تنوعا ولكن ترتبط هذه التجارة بالعادات الاستهلاكية التي تمارس تبعات كبرى على الصحة في البلدان النامية. فالتجارة تؤدي دورا مهما من خلال تخفيض الأسعار وزيادة توافر مجموعة متنوعة من الأغذية غير الصحية وكذلك الغنية بالسعرات الحرارية وقليلة المغذيات والتي تزخر بالدهون المشبعة

والأملاح مقارنة بالأغذية الصحية، ويتعلق الأمر بالدول الأقل دخلا أين تكون أكثر عرضة إلى نظم غذائية غير صحية مع انخفاض في أسعار الغذاء. فمثلا في البرازيل والصين والهند أدت زيادة إنتاج واستهلاك الزيوت النباتية والتغيرات المرتبطة بإصلاح السوق إلى إدراج البلدان الثلاث في السوق العالمية لزيت فول الصويا، فهو إضافة إلى استعماله في الطبخ يستعمل أيضا في الأغذية المجهزة من خلال المهدرجة وهي عملية تولد الدهون المتقابلة التي تزيد من خطر الإصابة بأمراض الشريان التاجي للقلب.¹ وبإمكان التجارة أن تؤثر أيضا في سلامة المنتجات المخصصة للاستهلاك البشري إذ تزيد من مخاطر دخول الأغذية الملوثة إلى الأسواق المحلية عبر الواردات، الأمر الذي جعل المنظمات العالمية والمنظمات غير الحكومية تعمل على فرض ضوابط أكثر صرامة على سلامة الغذاء من خلال وضع معايير للجودة وللصحة والسلامة تخص المنتجات الغذائية، مما يجعل التجارة الخارجية في السلع الزراعية تعمل في الاتجاه الإيجابي.

رابعا: استقرار الإمدادات من الغذاء: يرتبط استقرار الإمدادات من الغذاء ارتباطا وثيقا بالتقلب في الأسواق الزراعية العالمية، وحتى لو أدت التجارة الخارجية في السلع الزراعية إلى تسريع وثيرة النمو فقد يعاني الفقراء في حال ارتبط النمو بمزيد من التقلب، وفي حال زاد احتمال وقوع الأزمات مع التأثيرات السلبية لذلك على دخل الفقراء والتوظيف واستراتيجيات سبل المعيشة، ويمكن للإنتاج المحلي في بعض البلدان أن يكون أكثر تقلبا مما هو في معظم البلدان عالميا، وهنا يمكن للتجارة الخارجية في السلع الزراعية أن تتيح تجميع المخاطر المرتبطة بعثرات الإنتاج سواء تعلق الأمر بالظروف المناخية أو النزاعات أو من السياسات عبر مختلف الموردين، ويمكن للتجارة الخارجية في السلع الزراعية أن تلعب دورا إيجابيا في استقرار الغذاء من خلال تأمين هامش الإمداد الضروري لتحقيق الاستقرار في أسعار الأغذية وكمياتها في حال إنتاج البلدان محليا لجزء من الأغذية المستهلكة. وعموما يمكن تلخيص أهم الآثار المحتملة الإيجابية والسلبية للتجارة الخارجية في السلع الزراعية على المحاور الأربعة للأمن الغذائي في الجدول الموالي.

جدول رقم (2-15): الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية للسلع الزراعية على محاور الأمن الغذائي المستدام

المحاور	الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
توافر الغذاء	<ul style="list-style-type: none"> - تحفز التجارة الواردات وتزيد من كمية الغذاء المتاح ومن تنوعه أيضا؛ - يمكن للتخصص الناتج أن يؤدي إلى زيادة إنتاج الأغذية من خلال المكاسب في الكفاءة؛ - المنافسة الخارجية يمكن أن تؤدي إلى التحسينات في الإنتاجية من خلال تحسين الاستثمار والبحوث والتطوير وتداعيات التكنولوجيا. 	<ul style="list-style-type: none"> - بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية للغذاء فإن الأسعار الأعلى في الأسواق الدولية تحول جزء من الإنتاج كان متاح سابقا للاستهلاك المحلي إلى الصادرات فتتخفف من توافر الأغذية على الصعيد المحلي. - بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء فإنه قد يميل المنتجون المحليون غير القادرين على منافسة الواردات إلى خفض إنتاجهم المحلي مما سيقلل من الإمداد المحلي والتخلي عن آثار مضاعفة مهمة للأنشطة الزراعية في المناطق الريفية

¹ FAO, The state of Agricultural Commodity Markets 2015-2016, Rome, 2015, p 30.

<p>- بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية للغذاء فإنه قد ترتفع الأسعار المحلية للمنتجات القابلة للتصدير؛</p> <p>- العمالة والمداخيل في منافسة حساسة مع الواردات فقد تتراجع القطاعات مع انتقال بعض المنتجين إلى خارج قطاع الزراعة؛</p> <p>- قد يحصل توزيع غير متساو للمكاسب من خلال تطورات محدودة في محاصيل التصدير على حساب الإنتاج الخاص بأصحاب الحيازات الصغيرة للمحاصيل الغذائية.</p>	<p>- بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء تتراجع أسعار الأغذية حين تخف الحماية على الحدود؛</p> <p>- من الممكن أن تتراجع أسعار الأغذية المستوردة وأسعار المدخلات الزراعية أيضا؛</p> <p>- في القطاعات التنافسية من الممكن أن ترتفع المداخيل نتيجة وصول أكبر للصادرات إلى الأسواق العالمية؛</p> <p>- منافع توسيع التجارة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال نمو الصادرات والتدفق الوارد للاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم النمو وارتفاع معدلات العمالة ومنه تحفيز المداخيل.</p>	<p>الحصول على الغذاء</p>
<p>- كثيرا ما يرتبط الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة بزيادة استهلاك الأغذية الأرخص ثمنا والأكثر تجهيزا، أين تكون عالية السرعات الحرارية وقليلة القيمة التغذوية؛</p> <p>- من شأن منح الأولوية للسلع المصدرة أن يحول الأراضي والموارد المنتجة للأغذية التقليدية والأصيلة التي تكون أفضل عادة من وجهة النظر التغذوية إلى أغذية موجهة للتصدير أقل قيمة غذائية.</p>	<p>- بوسع زيادة تنوع لأغذية المتوافرة بفضل الاستيراد أن تعزز نظاما غذائيا أكثر اتزاناً وأن ترضي الأذواق والتفضيلات المختلفة؛</p> <p>- قد تتحسن سلامة الأغذية وجودتها في حال كانت للمصدرين نظم رقابة وطنية أكثر تقدما أو في حال طبقت المعايير الدولية بشكل صارم.</p>	<p>الاستفادة من الغذاء</p>
<p>- من شأن قطع الالتزامات بخصوص السياسات التجارية أن يضيق الحيز السياسي الرامي إلى التعاطي مع صدمات الأسواق قصيرة الأجل؛</p> <p>- ضعف المصدرين إزاء التغيرات في السياسات التجارية لحظر التصدير؛</p> <p>- القطاعات في المراحل الأولى من التنمية تكون حساسة لصدمات الأسعار والارتفاعات الحادة في الاستيراد.</p>	<p>- تخفف الواردات من التأثير الموسمي على توافر الأغذية وأسعارها بالنسبة للمستهلكين؛</p> <p>- تخفف الواردات من احتمال قصور في الإمداد ناتج عن مخاطر الإنتاج المحلية؛</p> <p>- أسواق سطحية بدلا أسواق عميقة إذ أن الأسواق العالمية أقل عرضة للصدمات الناتجة عن السياسات والمناخ.</p>	<p>استقرار الإمداد من الغذاء</p>

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما، 2015، ص34.

يلخص الجدول أعلاه الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي، فدعاة تحرير التجارة يرون أن التجارة وتحريرها يعد أحد الأسلحة الهامة لمحاربة الجوع، ولها أهميتها من خلال توفير طعام رخيص في البلدان التي تأخذ بالحماية، وتعزيز الاقتصاد العالمي والمساعدة في انتشار ملايين البشر من الجوع.¹ ووفقا لهذا الاتجاه فإن الحواجز التجارية التعريفات الجمركية والإعانات تقيّد بوجه عام مجموعة صغيرة قوية محمية على حساب الكثيرين،

¹ جون ناش، دونالد ميشيل، كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، 2005، ص34.

في حين يحقق الحد منها استخدام الموارد استخداما أكثر كفاءة، وزيادة الكفاءة معناه أن تتمكن المجتمعات من إنتاج مزيد من السلع التي يريدها المستهلكين في إطار مواردهم المحدودة، مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية أين يستطيع الفقراء تحسين تغذيتهم وصحتهم. من جهة أخرى يرى نقاد تحرير التجارة بأن النموذج المؤيد لتحرير التجارة لا يراعي بدرجة كافية نقائص السوق وعدم الإنصاف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض متعدد الأطراف، إذ يقولون أنه يلحق الضرر بالأمن الغذائي لأن تحرير التجارة الدولية لا يفيد إلا كبار المزارعين الأكثر توجهها إلى التصدير ويؤدي إلى عرقلة الإنتاج المحلي واسع النطاق، وتركيز حجمه وتهميش صغار المزارعين وخلق حالات من البطالة والفقر، كما يرون أن تحرير التجارة لا ينطوي على أي ضمان لاستفادة الجميع حتى على المدى الطويل، قائلين أن أشد أفراد المجتمع فقرا وضعفا هم الذين يعانون في الواقع من اختلال السوق الناتج عن عملية تحرير التجارة.¹

من الأمثلة على أن تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وتوسيعها أعطى نتائج وآثار إيجابية نجد أن تحرير التجارة الزراعية في الصين أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للنمو، والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وأدت التجارة التي استثمرت في النمو بوتيرة سريعة دورا مهما في ذلك، وفي نيجيريا أيضا ساهمت الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة في تحسين الحوافز المقدمة إلى منتجي السلع الزراعية، إذ ارتفع متناول الفرد من الأسعار الحرارية بصورة كبيرة، كما أن الانفتاح التجاري أدى إلى تحفيز النمو الزراعي والنمو الاقتصادي الشامل على حد سواء، والانتقال من محاصيل تقليدية إلى منتجات أكثر ربحية للتصدير في الشيلي، ومثال من البيرو أيضا أين أعطى تحرير التجارة نتائج إيجابية على الأمن الغذائي من خلال التحولات المؤسسية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص تحت غطاء الانفتاح التجاري. في المقابل ظهرت نواتج تحرير وتوسيع التجارة في المنتجات الزراعية سلبية ومخيبة للآمال في غواتيمالا وكينيا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، ففي غواتيمالا رغم أن إجراءات الانفتاح أدت إلى إنتاج متنوع لمحاصيل أكثر ربحية إلا أن عوامل خارجية -انخفاض سعر البن- أثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي، وفي كينيا أدى التنسيق المحدود في ترتيب السياسات التجارية إلى إبطاء عملية التقدم في مجال القضاء على الجوع، أما في السنغال أدت نتائج توسيع التجارة في السلع الزراعية إلى نتائج مختلطة، فعلى الرغم من تراجع معدل انتشار نقص التغذية بالإجمال إلا أن الأسر التي تعيلها نساء أصبحت أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، حيث أن القيود التي تواجهها هذه النساء في الريف من حيث عدم إمكانية الوصول إلى عناصر الإنتاج وما إلى ذلك أن تؤدي إلى عدم قدرتهن على امتلاك التكنولوجيا الجديدة، أو الاستفادة من وفرة الحجم أن تحسن من تنافسيتهن وهو ما يؤدي بهن إلى التخلي عن مزارعهن أو بيعها في العديد من البلدان النامية ما يمكن أن يساهم بدوره في انعدام أمنهن الغذائي.²

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر، روما، 2005، ص 03.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، مرجع سابق، ص 34.

2.3.3.2. محددات العلاقة بين تحرير التجارة والأمن الغذائي المستدام

يمكن لانفتاح التجارة أن يسهم في تحسين الأمن الغذائي لدول ما كما أنه قد تكون تكاليفه مرتفعة بالنسبة لدول أخرى مما يؤثر على أمنها الغذائي، إذ ليس من السهل في الواقع العملي تحديد حجم واتجاه العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية الخاصة بالسلع الزراعية والأوضاع الخاصة لحالات انعدام الأمن الغذائي في الدول النامية، فالتحديد الدقيق للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي في الدول النامية يتوقف على الظروف الخاصة لكل بلد، وتحكمه مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

أولاً: العوامل الداخلية: ويمكن تلخيصها في:¹

- مدى امتلاك الدولة مزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الإنتاج الذي يدخل في التجارة الخارجية خصوصاً قطاع الإنتاج الزراعي، ومدى تمكنها من تقنيات التغليف والتعبئة والإعلان والترويج وغير ذلك من الوسائل الضرورية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية؛
- درجة التطور الاقتصادي للدولة وخاصة درجة التصنيع التي أحرزتها وانعكاسه على مستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الزراعي؛
- مدى انفتاح الاقتصاد المحلي ومن تم درجة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، وخصوصاً درجة الاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية للدول، وما إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الزراعية والغذائية أو أنها مصدر صافي لبعض المنتجات، ويتصل ذلك بمدى لجوء الدول إلى فرض تعريفات جمركية أو قيود أخرى للحد من الواردات؛
- الإمكانيات الاقتصادية للدولة ومن تم قدرتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق، وغير ذلك من الاستثمارات الضرورية لتحويل الفرص المحتملة للاستفادة من تحرير التجارة الدولية إلى فرص فعلية؛
- مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغيير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.

ثانياً: العوامل الخارجية: ويمكن إيجازها في العوامل التالية:²

- موقف الدول المشاركة في الغات أو المنظمة العالمية للتجارة، فالدول الأعضاء تتمتع ببعض المزايا مثل الانتفاع من التخفيضات الجمركية، وإزالة القيود على التجارة والتعرض لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية، أما الدول غير

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 135، 136.

² إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 136، 137.

الأعضاء فهي وإن كانت غير ملزمة بما ورد في الاتفاقيات إلا أنها تعاني من بعض الآثار السلبية كارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات؛

- عضوية الدولة في ترتيبات تجارية وإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وغيرها من الترتيبات التي تتيح للدولة مزايا لا تتمتع بها الدول غير الأعضاء؛
- مدى التعديلات المطلوب إدخالها على هيكل التعريفات الجمركية والترتيبات التجارية القائمة، وكذلك بعض النواحي الأخرى كالدعم وتحرير الأسعار الداخلية وتحرير أسواق الصرف وما إلى ذلك.

خلاصة الفصل

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير شاع استخدامه منذ بداية السبعينات من القرن الماضي عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية عام 1972 وبرزها على الساحة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل، ونتيجة لذلك أخذت الدول المنتجة للغذاء من الإفراط في استنزاف الموارد الطبيعية من أجل توفير الغذاء لسكان العالم الآخذ في التزايد بصورة كبيرة، فكان لا بد من التفكير في حق الأجيال المستقبلية من الغذاء من طرف المنظمات الدولية فظهر مفهوم جديد على المستوى الدولي ألا وهو الأمن الغذائي المستدام الذي يهتم بحق الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء في آن واحد.

إن عدم كفاية الإنتاج الغذائي بالدول الرئيسية المنتجة للغذاء قصد تلبية الاحتياجات الداخلية وتصدير الفائض من الغذاء خاصة المواد الغذائية الأساسية، نتيجة العديد من العوامل إذ يمثل التغير المناخي أهمها؛ تسبب في حدوث أزمات غذائية عالمية مثل أزمة الغذاء لسنة 2008 و2011، ما جعل الدول النامية خاصة في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية تتعرض إلى العجز الغذائي الحاد إما بنقص الكميات من الغذاء، أو بنقص التغذية من المغذيات الدقيقة الضرورية لنمو الإنسان.

تتحكم في المشكلة الغذائية العالمية العديد من العوامل منها ما هو داخلي يمكن التحكم فيه جزئياً ومنها ما هو خارجي لا يمكن التحكم فيه إلا بتضافر الجهود الدولية، ويمثل عامل تغير المناخ من حفاف وفيضانات أهم المحددات التي لا يمكن التحكم فيها، إضافة إلى العامل الأمني على المستوى الداخلي والإقليمي والذي كان بليغ الأثر على أشكال سوء التغذية خاصة بالمناطق الفقيرة محدودة الدخل.

الفصل الثالث

آثار التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية
الأساسية على البلدان العربية

الفصل الثالث: آثار التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية

تمهيد

لقد تسببت الأزمات الغذائية في آثار عميقة على البلدان المعتمدة على الواردات، وتباينت الآثار المتوقعة لصددمات أسعار الغذاء على عدد ناقصي التغذية تباينا ملحوظا بين مختلف الأقاليم وفرادى البلدان، وتأثرت البلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء أكثر من غيرها نتيجة لتأرجح الأسعار في الأسواق الدولية، فهذه البلدان لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطات وليس لديها من موارد الميزانية ما يكفي لشراء الأغذية بأسعار مرتفعة، ولم يكن أمامها سوى تحمل تبعات الأزمة الغذائية، وظهرت عموما ثلاث مجموعات رئيسية من البلدان تميزت بقدرتها على الحد من صدمة الأسعار أو التخفيف من آثارها أو تحمل تبعاتها، فالمجموعة الأولى من البلدان استخدمت جملة من التدابير شملت فرض قيود على التجارة وإنشاء شبكات أمان وتخزين المخزون، وسمح ذلك لبلدان هذه المجموعة بحماية أسواقها الغذائية من الاضطرابات الدولية في الأسعار. أما المجموعة الثانية من البلدان فقد استفادت من ارتفاع الأسعار بالنظر إلى أغلبية الفقراء في تلك البلدان هم بائعون صافون للغذاء، أما المجموعة الثالثة فتتألف من بلدان تعتمد على الواردات في حصولها على الغذاء مثل البلدان العربية عموما، حيث تأثرت هذه البلدان بصورة متفاوتة بارتفاع أسعار الغذاء العالمية إذ لم يكن لديها مخزونات كافية ولم تمتلك موارد مالية تمكنها من توفير حماية كافية للأمن الغذائي للفقراء.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية؛
- الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛
- الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية؛
- انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في البلدان العربية.

1.3. تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية

لقد كان الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء بمثابة صدمة وذلك راجع جزئياً إلى أن المستهلكين في مختلف أنحاء العالم كانوا قد أصبحوا معتادين على فكرة الغذاء الرخيص، حيث أن القفزة الحادة في أسعار السلع الغذائية بالدولار الأمريكي التي بلغت ذروتها في النصف الأول من 2008، يمكن أن توصف بأنها أهم ارتفاع حاد للأسعار منذ سبعينات القرن الماضي، فقد كان سبب هذا التطور اختلال التوازن بين العرض والطلب في كثير من أسواق السلع الغذائية الرئيسية لاسيما الحبوب والبنور الزيتية، كما يمكن إيجاد تفسيرات أخرى معقولة للارتفاع الحاد في أسعار الغذاء إلى جانب الطلب بالدرجة الأولى، إذ أن القوى المحركة الرئيسية لزيادة أسعار الأغذية من جانب العرض تكون عادة قصيرة الأمد، وتتعلق بأوجه النقص في الإنتاج وبتدابير السياسات مثل سياسات تقييد الصادرات التي يتبعها المتعاملون الرئيسيون. والبلدان العربية كغيرها من الدول النامية تأثرت كثيراً بالتقلبات في أسعار الأغذية خلال الصدمتين 2008 و2011.

1.1.3. الاتجاهات العالمية لأسعار المواد الغذائية الأساسية

لقد انخفضت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية انخفاضاً كبيراً منذ مطلع ستينات القرن الماضي - فيما عدا ذروة بلغت في السبعينات - وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي، عندما تدنت إلى أدنى مستوى لها ثم ازدادت بوتيرة بطيئة منذ 2003 وحتى 2006، بعدها اتجهت إلى الصعود منذ 2006 وحتى منتصف 2008 قبيل هبوطها في النصف الثاني من تلك السنة لتعاود الارتفاع ما بين 2010-2011 لتتخفف بعدها تدريجياً بالنسبة لمعظم السلع الغذائية، في 2017 أخذت الكثير من أسعار السلع الغذائية الاتجاه التصاعدي الأمر الذي أدى إلى ازدياد القلق بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص، هذه الاضطرابات في أسعار الغذاء تحكمها العديد من العوامل وخاصة ما تعلق بارتفاع الأسعار.

1.1.1.3. أزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي

في العقد الذي سبق أزمة سبعينات القرن الماضي ارتفع إنتاج الحبوب في البلدان النامية بنسبة قدرها 80%، وأدت الثورة الخضراء إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية وحدثت زيادة في مساحات الأراضي التي جرى حصد محاصيلها، ولكن في 1972 أصاب الطقس السيئ المحاصيل في مختلف أنحاء المعمورة وانخفض إنتاج الأغذية العالمي لأول مرة منذ 20 عاماً، حيث انخفض بمقدار 33 مليون طن في الوقت الذي كان يحتاج فيه العالم إلى 24 مليون طن إضافية لتلبية احتياجات السكان الذين كانت أعدادهم تتزايد بسرعة.¹ في السنة التالية لعبت هزة جديدة على صعيد العرض دورها في إشعال ارتفاع أسعار السلع الغذائية، فقد ارتفعت أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف ما شكل تهديداً حقيقياً للثورة الخضراء التي كان نجاحها يعتمد كثيراً على مبيدات الآفات، مبيدات الأعشاب واستخدامات

¹ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية 2009، روما، 2009، ص 11.

الأسمدة التي يمثل النيتروجين أساسها حيث أنها مشتقة من النفط، ولم تجد بلدان نامية كثيرة بعد تسديد فواتير وارداتها من الغذاء من النفط إلا القليل لشراء المواد الكيميائية والمغذيات التي كانت تستلزمها الزراعة المكثفة والعالية الغلة فيها، وفي عام 1974 انتظر العالم بقلق حصاد محاصيل وفيرة تشتد الحاجة إليها كثيرا في البلدان الغنية من أجل تحديد المخزونات ونزع فتيل أزمة الأسعار المتنامية، غير أن كندا والإتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية وقطاعا كبيرا من آسيا لم يحصد إلا محاصيل ضئيلة نتيجة سوء الطقس. في نهاية تلك السنة كانت احتياجات العالم من الحبوب قد بلغت أدنى مستوى لها في غضون 22 عاما، حيث كانت تعادل ما يكفي من إمدادات حوالي 26 يوما فقط مقارنة بما كان يكفي لمدة 95 يوما عام 1961¹، وما عقد الوضع أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حظرت تصدير 10 ملايين طن من البذور الغذائية معظمها إلى الإتحاد السوفياتي سابقا خوفا من أن يؤدي هذا البيع الضخم إلى تفاقم تضخم أسعار الأغذية محليا، وقد ظلت أسعار معظم المواد الغذائية بعد الذروة التي بلغت في عام 1974 مرتفعة باستمرار حتى أوائل ثمانينات القرن الماضي، حيث لم توضع تقديرات رسمية لعدد الوفيات التي حدثت كنتيجة مباشرة للأزمة الغذائية العالمية في السبعينات بحيث تشير التقديرات غير الرسمية بما يبلغ 05 ملايين شخص.

من جهة أخرى أخذت أزمة الغذاء لعام 1974 الاتجاه الاقتصادي وحتى السياسي إضافة إلى الاجتماعي وذلك إثر النقص الكبير في المحاصيل الزراعية خلال الفترة 1972-1974 بسبب تزايد السكان بمعدلات عالية ما أدى إلى تزايد الطلب على الغذاء من جهة وانخفاض المعروض منه عالميا من جهة أخرى، ففي الفترة 1960-1975 ارتفع عدد سكان العالم من 03 بليون نسمة إلى 04 بليون نسمة أي بنسبة الثلث ليرتفع لاحقا سنة 1987 إلى 05 بليون نسمة في حين لم يزد الإنتاج العالمي من الغذاء خلال تلك الفترة عن 05%² فلقد انخفض محصول القمح بنسبة 02% والأرز بنسبة 05%، في 1973 ازداد إنتاج السلع الغذائية نوعا ما ولكنه عاد ليتردى من جديد فيما بعد في 1974، فقد تغيرت الحالة بشكل حاد في الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية في بداية 1972، كان القمح المستورد من النوعيات العالية الجودة يباع بحوالي 64 دولار للطن وبحلول شهر فبراير 1974 قفز السعر إلى 237 دولار للطن وتأثرت أسعار السلع الغذائية الأساسية على نحو متماثل، وارتفع الرقم القياسي العام للمنتجات الغذائية في التجارة من 1971 إلى 1974 بنسبة 19%، كما انخفض المخزون المدور من القمح لدى المصدرين الأساسيين من الدول المتقدمة بشكل كبير من 62 مليون طن سنة 1970 إلى 21 مليون طن سنة 1974، أما مجموع المخزون المدور من الحبوب تقلص من 131 مليون طن إلى 70 مليون طن.³ وتدهور الوضع إلى أقصى حد ممكن في إفريقيا والبلدان كثيفة السكان وجنوب شرقي آسيا، وازداد استيراد الحبوب في البلدان النامية من 346 مليون طن في 1972 إلى 488 مليون طن في 1974.

¹ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية 2009، مرجع سابق، ص 11.

² عبد القادر رزيق محادمي، مرجع سابق، ص 28.

³ علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 364، 365.

تميزت أزمة الغذاء العالمية لسنة 1972-1974 بمجموعة من الأبعاد تمثلت في البعد الاجتماعي للأزمة ويتميز البعد الاجتماعي للموارد في الأزمة الغذائية بظاهرة الاستقطاب العالمي من ناحية إمكانيات تلبية الحاجات الغذائية للبشرية، وذلك بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية. حيث يلاحظ وجود فائض من الموارد الغذائية لدى المجموعة الأولى وعجز هائل لدى البلدان النامية، وتتسع هذه الفجوة مع مرور الزمن.

كما أن مشروع الثورة الخضراء في الدول النامية فإنه لم يلبي الآمال المعول عليها إلى حد كبير، حيث أظهرت الأزمة الغذائية ضيق وعدم متانة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للثورة الخضراء وضعف القاعدة المادية التقنية والتبعية إزاء استيراد التكنولوجيا والأسمدة من الدول الرأسمالية. أما في مجال البعد المالي فقد أدى احتدام وتأزم المشكلة الغذائية إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الغذائية، حيث ارتفعت أسعار الغذاء في السوق الرأسمالية العالمية إلى ما يزيد عن 40% خلال الفترة 1970-1974. ويتلخص البعد السياسي الأساسي لتفاقم المشكلة الغذائية في الاستخدام المتعاضد لإمدادات الغذاء كوسيلة للضغط السياسي على البلدان النامية، ولعل ميثاق Credo السياسي للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة الغذائية كوسيلة للضغط يتجلى في التصريح التالي لوزير الزراعة الأمريكي الأسبق أربل باتس: "لا يوجد في العالم المعاصر إلا نوعان من السلطة، هما سلطة النفط وسلطة الغذاء التي هي أكثر جبروتا من سلطة النفط، ولهذا السبب بالذات يصبح الغذاء أكثر أهمية في تعاملنا مع ثلثي سكان المعمورة".¹ فقد كانت الأزمة الغذائية لسنة 1974 سببا لانعقاد أول مؤتمر عالمي حول التغذية، وبعد 10 أيام فقط من الذكرى الثانية عشر من انعقاده أي في 16 أكتوبر 1986 تم إثبات الفشل التام الذي آلت إليه كل الأهداف التي أجمعت عليه المجموعة الدولية، والتي تمحورت أساسا حول رفع الإنتاج الغذائي بمقدار 04% سنويا وتحديد سنة 1985 للتخلص نهائيا من شبح المجاعة في العالم لكن النتيجة أنه في 1986 أصابت المجاعة حوالي 800 مليون شخص معظمهم في إفريقيا.

2.1.1.3. تقلبات أسعار الغذاء خلال الفترة 2000-2017

من خلال الجدول الموالي سيتم استعراض مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء من سنة 2000 إلى غاية 2017، والذي يتضمن 05 مؤشرات جزئية وهي:²

- مؤشر أسعار اللحوم: يتم حسابه من متوسط أسعار 04 أنواع من اللحوم وهي الدواجن، البقر، الغنم والخنزير؛
- مؤشر أسعار منتجات الألبان: ويتكون من تسعيرة الزبد واللبن المجفف كامل الدسم، اللبن المجفف منزوع الدسم والجبن؛

¹ علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، النماذج الاقتصادية العالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 34-36.

² <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>

- مؤشر أسعار الحبوب: يحتسب هذا المؤشر من تسعيرة صادرات الذرة، و16 تسعيرة أرز حيث تجمع في أربع تسعيرات ومؤشر سعر القمح الصادر من المجلس الدولي للحبوب؛
- مؤشر أسعار الزيوت النباتية: ويتكون من تسعيرة 10 زيوت نباتية مختلفة؛
- مؤشر أسعار السكر: مؤشر مصاغ من أسعار اتفاقية السعر الدولية.

مع العلم أن هذه المؤشرات كلها مرجحة بالصادرات العالمية من هذه السلع للفترة 2002-2004 واعتبارها كسنة أساس يتم مقارنة التقلب في الأسعار من هذه السلع بما جاء فيها.

جدول رقم: (3-1) مؤشر منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة لأسعار الأغذية خلال الفترة 2000-2017

السنة	مؤشر أسعار الأغذية	مؤشر أسعار اللحوم	مؤشر أسعار منتجات الألبان	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الزيوت والدهون	مؤشر أسعار السكر
2000	91.1	96.5	95.3	85.8	69.5	116.1
2001	94.6	100.1	105.5	86.8	67.2	122.6
2002	89.6	89.9	80.9	93.7	87.4	97.8
2003	97.7	95.9	95.6	99.2	100.6	100.6
2004	112.7	114.2	123.5	107.1	111.9	101.7
2005	118	123.7	135.2	101.3	102.7	140.3
2006	127.2	120.9	129.7	118.9	112.7	209.6
2007	161.4	130.8	219.1	163.4	172	143
2008	201.4	160.7	223.1	232.1	227.1	181.6
2009	160.3	141.3	148.6	170.2	152.8	257.3
2010	188	158.3	206.6	179.2	197.4	302
2011	229.9	183.3	229.5	240.9	254.5	368.9
2012	213.3	182	193.6	236.1	223.9	305.7
2013	209.8	184.1	242.7	219.3	193	251
2014	201.8	198.3	224.1	191.9	181.1	241.2
2015	164	168.1	160.3	162.4	147	190.7
2016	154.9	151.4	136.1	150.3	156.9	230.9
2017	174.6	170.1	202.2	151.6	168.8	227.3

Source : <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>

إن مؤشر أسعار الأغذية بدأ في الارتفاع من 2003-2004 إلى أن بلغ أقصاه في 2008 بزيادة قدرها 88.7 نقطة مقارنة ب 2004، أي بنسبة 78.7% عن 2004 ثم بدأ في الانخفاض في أواخر 2008 و2009 ليعاود الارتفاع في 2011-2012 إلى 230 نقطة بزيادة قدرها 28.6 نقطة عن 2008 وبنسبة 14.2%، رغم أن مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء أخذ في الانخفاض بدءاً من 2012 إلا أن هذا الانخفاض في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الأغذية لم يكن كافياً للقضاء على الآثار السلبية لصدمة ارتفاع أسعار الغذاء إلى غاية 2015، أين خفضت الأسعار بحوالي 66 نقطة أي بما نسبته 28.7% عن 2011، لتواصل الأسعار انخفاضها بدءاً من 2015.

- **مؤشر أسعار اللحوم المتضمن 04 أنواع من اللحوم** هو الآخر شهد صدمتين لارتفاع الأسعار حيث سجلت 2008 حوالي 160.7 نقطة أي بزيادة قدرها 46 نقطة عن 2004 وبما نسبته 40% عن 2004، لينخفض أواخر 2008 و2009 ليرتفع مؤشر أسعار اللحوم مرة أخرى خلال الفترة 2011-2012 بحوالي 23 نقطة أي بما نسبته 14.37% عن صدمة الأسعار في 2008 ولكن يواصل السعر الارتفاع حتى 2014 ثم بعدها يبدأ المؤشر في الانخفاض.

- **مؤشر أسعار الألبان ومنتجاتها:** بدأ هذا المؤشر في الارتفاع بدءاً من 2004 ليبلغ قيمة عظمى في 2008 بحوالي 99.5 نقطة مقارنة ب 2004 أي بزيادة نسبتها 80% في قيمة المؤشر، لينخفض أواخر 2008 و2009 ويعاود الارتفاع بدءاً من 2010 ليبلغ أقصاه في 2011 بزيادة قدرها 6 نقاط عن 2008 ثم لينخفض في 2012 ويعاود الارتفاع في 2013 بزيادة قدرها 19.2 نقطة مقارنة ب 2008 و13.2 نقطة مقارنة ب 2011 لينخفض المؤشر انطلاقاً من 2015.

- **مؤشر أسعار الحبوب:** شهد هو الآخر صدمتي ارتفاع الأسعار خلال 2008 و2011 ولكن صدمة 2011 كانت الأقوى مثل باقي المؤشرات، حيث بدأ مؤشر أسعار الحبوب في الارتفاع انطلاقاً من 2004 ليبلغ قيمة عظمى في 2008 بزيادة قدرها 125 نقطة عن 2004، أي بما نسبته 116.7% عن 2004 ثم يبدأ المؤشر في الانخفاض في أواخر 2008 و2009 ليعاود الارتفاع بصورة أكبر خلال صدمة الأسعار 2011 بزيادة قدرها 08 نقاط عن 2008 أي بما نسبته 3.45% عن 2008، وبعد 2011 يبدأ المؤشر في الانخفاض تدريجياً من سنة لأخرى إلى غاية 2017.

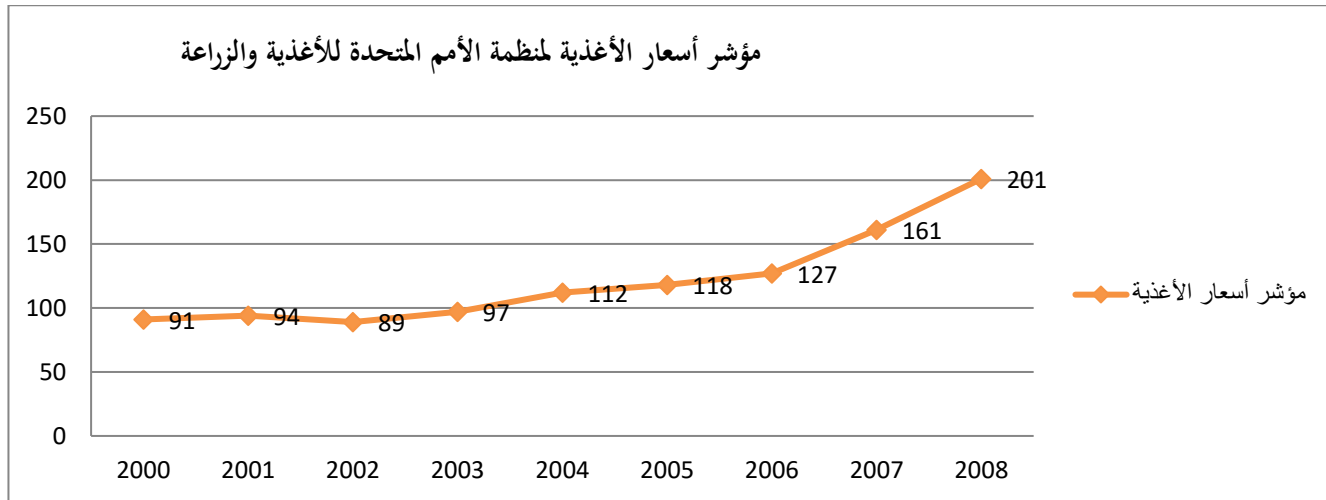
- **مؤشر أسعار الزيوت والدهون:** بدأ مؤشر أسعار الزيوت والدهون في الارتفاع انطلاقاً من 2004 ليبلغ أقصاه في 2008 بزيادة قدرها 115 نقطة مقارنة ب 2004، أي بما نسبته 102.7% ثم يبدأ في الانخفاض في أواخر 2008 ثم ليبلغ قيمة أكبر حوالي 254.5 نقطة في 2011 بزيادة قدرها 27 نقطة عن 2008 أي بما نسبته 11.9% عن صدمة 2008، وبعد 2011 يبدأ المؤشر في الانخفاض تدريجياً.

- **مؤشر أسعار السكر:** شهد هو الآخر ارتفاعاً في قيمته بدءاً من 2004 ليبلغ حوالي 209.6 نقطة في 2006 ثم ينخفض بعدها ليواصل ارتفاعه في 2008 ثم ليبلغ أقصاه في 2011 بحوالي 368.9 نقطة أي بزيادة قدرها 159.3 نقطة عن 2006، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 76% عن 2006، وبعد 2011 بدأ المؤشر في الانخفاض الطفيف من سنة لأخرى إلى أن انخفض إلى 190.7 نقطة في 2015.

من الجدول الخاص بمؤشرات أسعار الغذاء العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نلاحظ بأن هناك أزميتين لارتفاع أسعار المواد الغذائية هما أزمة 2008 وأزمة 2011 إضافة إلى الزيادة الطفيفة في 2017، وعليه سوف يتم التعرض إلى كل حالة على حدة مع الملاحظة أن أزمة 2011 كانت الأقوى من حيث ارتفاع أسعار المؤشرات وآثارها أقصى على الاقتصاديات النامية.

أولاً: تحليل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء لسنة 2008: لقد تصاعد ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية في سنة 2008 بحيث تحول إلى طفرة تضخم في مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأدى إلى احتجاجات عنيفة بل وأدى إلى تزايد المخاوف بشأن الأمن الدولي، وربما كانت إفريقيا هي الأشد تعرضاً لذلك ولكن المشكلة كانت عالمية. ولقد ارتفع مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بنسبة قدرها 7% في عام 2006 وبنسبة قدرها 27% في عام 2007 واستمرت تلك الزيادة وتسارعت في النصف الأول من سنة 2008، ومنذ ذلك الحين انخفضت أسعار السلع الغذائية باطراد ولكنها ما زالت في أعلى مستوياتها، ف فيما يتعلق بعام 2008 ظل مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أعلى بنسبة 24% عما كان عليه سنة 2007 وأعلى بنسبة 57% عما كان عليه عام 2006.¹

شكل رقم (3-1): مؤشر منظمة الأمم المتحدة لأسعار الغذاء خلال الفترة 1961-2008

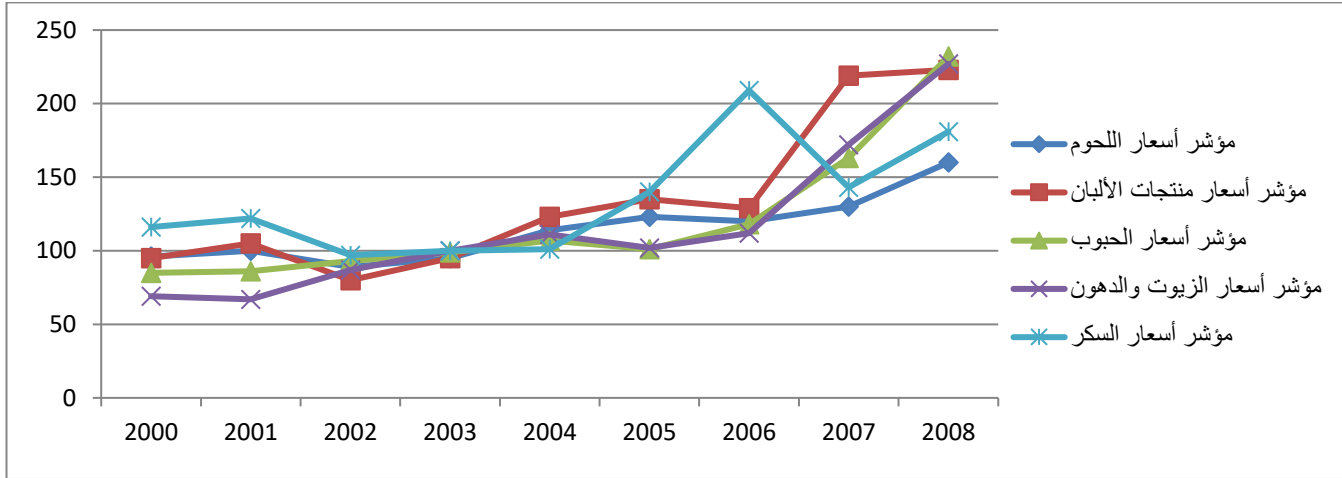


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-1)

لقد ازدادت الأسعار بوتيرة بطيئة منذ 2003 وحتى 2006 ثم اتجهت بعد ذلك إلى الصعود منذ 2006 وحتى منتصف 2008، قبيل هبوطها في النصف الثاني من السنة نفسها. فقد قدرت نسب الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من 2008 بنحو 97% للزيوت النباتية والدهون و87% للحبوب و58% للألبان ومنتجاتها كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل، وتعتبر سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية والدهون من السلع التي شهدت ارتفاعاً مستمراً في أسعارها نسبياً منذ أواخر 2006.

¹ FAO, The State of Food Insecurity in the World, How Does International Price Volatility Affect Domestic Economies and Food Security ? 2011, Rome, 2011, p12.

شكل رقم (3-2): التغيرات في مؤشرات أسعار السلع الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال الفترة 2008-2000.



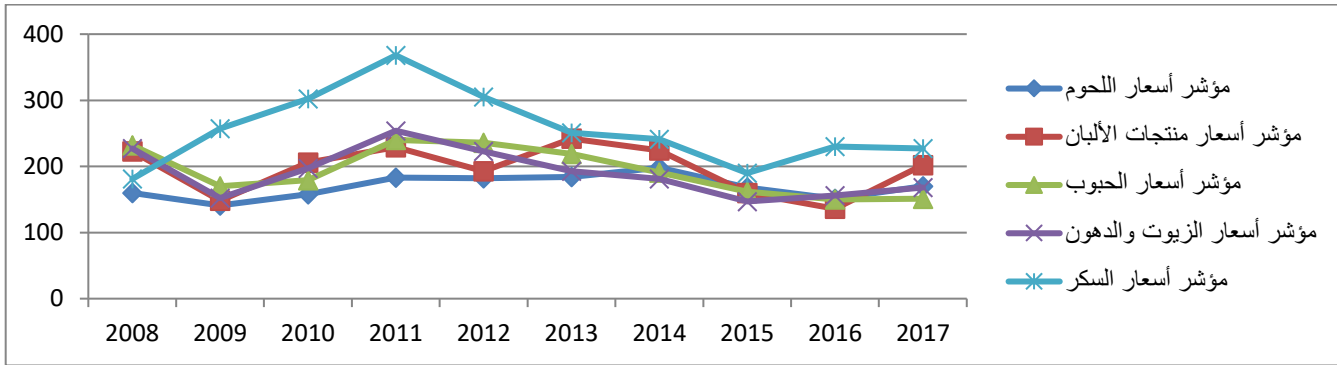
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-1)

ففي 2007 ارتفعت الأسعار بمجلس شيكاغو للتجارة - وهي أسعار القياس العالمية للقمح والأرز وفول الصويا - حيث ازدادت أسعار القمح بنسبة 90% وأسعار فول الصويا بنسبة 80%¹، كما سجلت أسعار الألبان ومنتجاتها زيادة كبيرة خلال 2008 مقارنة ب 2007 وتراوحت تلك الزيادة ما بين 80% و 200% بسبب زيادة أسعار العلف، كما ترتب على ذلك رفع تكلفة الإنتاج الحيواني وهو ما نجم عنه ارتفاع أسعار الماشية، وسجلت أسعار الدواجن زيادة أيضا مقدارها 10%. ولقد سجلت أسعار القمح ارتفاعا قدر بنحو 181% على مدى ثلاث أعوام 2006-2007-2008، ويقدر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بصفة عامة بنحو 83% خلال ذات الفترة، في حين كان متوقع لفاتورة استيراد الغذاء للبلدان التي تعاني عجز غذائي نحو 169 مليار دولار في 2008 وبتزايد قدرها 40% عن قيمتها في 2007.² ولقد تباين معدل الزيادة في أسعار السلع الغذائية تباينا كبيرا من سلعة لأخرى، فقد زادت على وجه الخصوص الأسعار الدولية للسلع الأساسية كالحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان والسكر واللحوم زيادة أكبر بكثير من زيادة أسعار المنتجات الاستوائية كالبن والكافا والمواد الخام كالقطن والمطاط، لذلك وجدت البلدان النامية المعتمدة على صادرات هذه المنتجات الاستوائية إيراداتها صادراتها قد أخذت في التزايد ولكن بمعدل أبداً بكثير من تزايد كلفة وارداتها من المواد الغذائية الأساسية.

¹ جامعة الدول العربية، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الخرطوم، 2009، ص 02.

² نفس المرجع.

ثانياً: تحليل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء لسنة 2011: لقد ارتفعت أسعار السلع الزراعية ارتفاعاً حاداً مرة أخرى بداية من 2010، لتبلغ أقصاها في 2011 حيث ارتفعت أسعار جميع السلع أكبر مما كانت عليه في 2008. شكل رقم (3-3): تطور مؤشرات أسعار لسلع الغذائية الأساسية خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-1)

لم يكن إنتاج المحاصيل الزراعية كافياً في مناطق الإنتاج الرئيسية، وأدى تدني مستويات المخزون إلى نقص الإمدادات المتاحة حيث أن تعافي وتنامي النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية كان معزواً للطلب على الغذاء. هناك علامات تشير إلى زيادة تكلفة الإنتاج وتباطؤ نمو الإنتاجية، فقد ارتفعت تكلفة الطاقة في هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً ما صاحبه ارتفاع في تكلفة العلف الحيواني المستخدم لها، كما تزداد ضغوط الموارد خاصة تلك المتعلقة بالمياه والأراضي، في حين تتناقص الأراضي الزراعية في العديد من مناطق الإنتاج. فقد شهد حجم الإنتاج والمعروض تغيرات في ظل تنامي الاقتصاديات النامية وازدياد الطلب على الغذاء كنتيجة للزيادة السكانية على المستوى العالمي.

جدول رقم: (3-2): حجم الإنتاج والمعروض عالمياً من الحبوب خلال الفترة 2009-2014 (مليون طن)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب						
الإنتاج	2259.9	2248	2341.2	2294.3	2523.9	2570.17
المعروض	2795.3	2821.4	2889.2	2862.9	3085.4	3208.4
القمح						
الإنتاج	684.4	650.6	698.1	656.7	713	732.2
المعروض	864.4	860.2	903.6	860.6	896.1	929.2
البذور الخشنة						
الإنتاج	1121.9	1130.9	1159.8	1149	1316.5	1313.7
المعروض	1361.9	1373.8	1375.4	1371.2	1538	1618.8
الأرز						
الإنتاج	453.6	466.9	483.4	488.7	494.5	494.3
المعروض	569	587.5	610.3	631.2	651.3	660.6

Source : <http://statistics.amis-outlook.org/data/index.html>.

من الجدول نلاحظ أن الإنتاج من الحبوب عامة شهد انخفاضا محسوسا ما بين سنتي 2009-2010 و2011-2012، حيث انخفض خلال سنة 2012 بما نسبته 2% عن سنة 2011، وكذلك الحال بالنسبة للمعروض من الحبوب انخفض هو الآخر ما بين سنتي 2011-2012 بما نسبته 0.9%. ومن الجدول نجد أن المعروض من الحبوب يفوق الإنتاج منه خلال الفترة 2009-2014 مما يعني بأنه يتم تدعيم الإنتاج من الحبوب عند العرض من المخزون في البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب، وبالتالي فإن المخزون من الحبوب في تناقص مستمر هو الآخر. أما بالنسبة للقمح باعتباره عنصر مهم من الحبوب فقد شهد تراجعاً في الإنتاج كذلك ما بين سنتي 2011-2012 بما نسبته 5.9%، وعلى الرغم من تدعيم الإنتاج بالمخزون من القمح عند عرضه في الأسواق العالمية إلا أن المعروض منه تراجع خلال نفس الفترة بما نسبته 4.75%. كما أن الحبوب الخشنة شهدت تراجعاً في الإنتاج والمعروض منها خلال سنتي 2011-2012 بما نسبته 0.93% و0.3% على التوالي، وعلى العكس من سلعتي القمح والبنور الخشنة فإن الأرز شهد ارتفاعاً طفيفاً في الإنتاج من الكمية 483.4 مليون طن إلى 488.7 مليون طن وهو ما جعل المعروض منه يعرف ارتفاعاً هو الآخر من 610.3 مليون طن إلى 631.2 مليون طن أي بما نسبته 3.4% مع استخدام جزء منه من المخزون من الأرز.

يرجع سبب انخفاض مؤشر أسعار الغذاء بعد سنة 2011 إلى انخفاض أسعار الحبوب والسكر والزيوت بسبب وفرة المحصول مع قلة الطلب، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي ولكن رغم الانخفاض في الأسعار العالمية بالنسبة للعديد من السلع الغذائية الأساسية فإن الشكوك التي ما تزال تغلف الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والعملات تلقي بظلالها على المستقبل، لهذا كان الانخفاض في مؤشرات أسعار السلع الغذائية الأساسية طفيفاً بعد سنة 2011.¹ كما انخفضت أسعار جميع السلع الأساسية تقريباً إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 2008، وذلك نتيجة لاستمرار التحسن في الغلات المتوقعة والمخزون الوفير للأغذية، ولقد ساهم تراجع أسعار النفط في وفرة إمدادات المعروض العالمي من الغذاء لسنة 2014 وكذلك وفرة المحصول من القمح والذرة والأرز عام 2015، وهي كلها عوامل تساعد على الهبوط الحاد لأسعار السلع الغذائية العالمية، وما زال قطاع الزراعة والغذاء يستفيد من تراجع تكاليف الأسمدة الكيماوية والوقود والنقل والذي كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط في سنة 2014 مع بقاء أسعار الغذاء مستقرة على الرغم من الزيادات التي طرأت في الآونة الأخيرة على أسعار النفط. ففي الفترة 2012-2015 نزلت أسعار القمح 18% وتراجعت أسعار الأرز 14% وكذلك أسعار الذرة 6% إلا أن وصول ظاهرة النينو وارتفاع قيمة الدولار والزيادة في أسعار النفط أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء خلال سنة 2017، ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى التأثير على أسعار الغذاء الطلب على الذرة من أجل صناعة الوقود الحيوي والتطورات في سياسات دعم أسعار الأرز.²

¹ الموقع الرسمي للأمم المتحدة <https://news.un.org>

² الموقع الرسمي للبنك العالمي: www.albankadawali.org

فقد أخذت جميع مؤشرات أسعار الغذاء العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الارتفاع وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل خاصة بكل مؤشر، بالنسبة لمؤشر أسعار الحبوب فلقد اكتسبت أسعار كل من القمح والحبوب الخشنة والأرز زخما كبيرا خلال الأشهر الأخيرة بسبب المخاطر المتصلة بالأحوال الجوية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والمبادلات التجارية القوية على دعم الأسعار، في حين استمرت التوقعات بشأن انخفاض المزروعات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تراجع الإنتاج جراء الجفاف في الأرجنتين في دفع أسعار الذرة الدولية نحو الارتفاع، ومن جهة ارتفعت أسعار الأرز عقب جولة جديدة من المشتريات العامة من قبل أندونيسيا وإطلاق مناقصة استيراد حكومية من جانب الفلبين. والجدول الموالي يبين حجم الإنتاج من خلال الفترة 2014-2018 حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

جدول رقم (3-3): حجم الإنتاج والمعروض من الحبوب خلال الفترة 2014-2018 (مليون طن)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
السوق العالمية للحبوب					
الإنتاج	2570.2	2543.8	2614.9	2650.7	2610.02
المعروض	3208.5	3258.2	3358.7	3433.5	3426.58
السوق العالمية للقمح					
الإنتاج	732.2	734.4	759.7	757.2	754.1
المعروض	929.2	951.2	996.3	1015.7	1031.6
السوق العالمية للحبوب الخشنة					
الإنتاج	1343.7	1317.7	1354	1388.9	1344.6
المعروض	1618.8	1646.4	1693.7	1744.1	1712.4

Source : <http://statistics.amis-outlook.org/data/index.html>

تشير التقديرات إلى أن حجم إنتاج الحبوب قد بلغ 2650.7 مليون طن عام 2017 مقارنة بحوالي 2614.9 مليون طن عام 2016، وهذه الزيادة راجعة إلى الأرجنتين وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أدى تحسن الأحوال الجوية إلى تعزيز التوقعات بالنسبة لمحاصيل الشتاء والربيع على التوالي، وتشير التقديرات الرسمية من الهند إلى أن محصولها كان أعلى مما كان متوقعا. في حين أن محصول القمح قد انخفض من 759.7 مليون طن إلى 757.2 مليون طن أي بحوالي 2.5 مليون طن وعلى العكس من ذلك تشير التقديرات إلى أن المحصول العالمي من الحبوب الخشنة قد بلغ 1388.4 مليون طن عام 2017 مقارنة 1354 مليون طن عام 2016، ويتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة سنة 2018 إلى 1344.6 مليون طن بسبب خفض إنتاج الذرة الرفيعة في كل من السودان والولايات المتحدة الأمريكية، وقد جرى خفض الإنتاج العالمي من الذرة الرفيعة خلال النصف الأول من العام 2018 بشكل طفيف ليصل إلى 1046 مليون طن مع إجراء مراجعات كبرى بالنسبة للصين، وهو ما يعكس تقلص المساحات في ظل تحول المزارعين إلى محاصيل مربحة أكثر، وفي البرازيل حيث من المتوقع أن يؤدي استمرار

الطقس الجاف إلى كبح المساحات المزروعة والغلال لمحاصيل الموسم الثاني من العام 2018 ومن المتوقع أن يعوض هذا التراجع بعض الشيء تحسن توقعات الغلال في الإتحاد الروسي وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للأرز فبعد الانخفاض في الإنتاج لسنة 2017 يتوقع أن يرتفع الإنتاج بنسبة 1.3% أي إلى حوالي 511.3 مليون طن عالميا، وتعكس هذه الزيادة بشكل أساسي تحسن التوقعات بالنسبة إلى الهند وزيادة طفيفة في توقعات الإنتاج في البرازيل لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

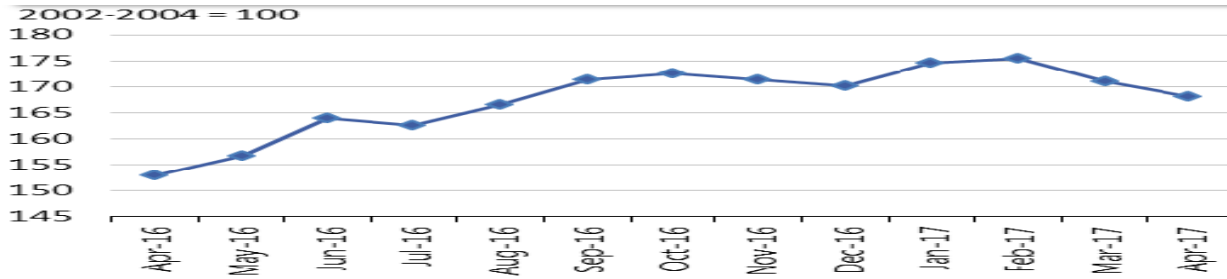
أما بالنسبة لمؤشر أسعار الزيوت النباتية فيعود ارتفاعه خلال العام 2017 إلى التطورات المسجلة في أسواق زيوت النخيل والصويا ودوار الشمس، وتراجعت عروض الأسعار الدولية لزيوت النخيل جراء تباطؤ الطلب مع تحقيق مكاسب إنتاج موسمية في جنوب شرق آسيا، في غضون ذلك استمر انخفاض إنتاج زيت الصويا وعلى العكس من ذلك استقرت أسعار دوار الشمس جراء تقلص إمدادات التصدير مما عمل على الارتفاع الطفيف في مؤشر أسعار الزيوت والدهون.

كما شهد مؤشر أسعار الألبان ومنتجاتها ارتفاعا لسنة 2017 بسبب الطلب القوي على الواردات بالنسبة إلى جميع منتجات الألبان جنبا إلى جنبا مع مخاوف الأسواق الدولية بشأن الكميات المتاحة للتصدير في نيوزيلاندا عقب تسجيل انخفاض أكبر مما كان متوقعا.

وسجل مؤشر أسعار اللحوم ارتفاعا طفيفا بسبب ارتفاع أسعار لحوم الأبقار والخنزير بصورة طفيفة بينما ظلت أسعار الأغنام والدواجن مستقرة، كما أنه أدى انخفاض الصادرات من اللحوم من الأمريكيتين إلى ارتفاع أسعار لحوم الأبقار بشكل طفيف. وعلى العكس من باقي المؤشرات التي شهدت ارتفاعات طفيفة في قيمها لسنة 2017 فإن مؤشر سعر السكر شهد انخفاضا طفيفا في قيمته مقارنة بسنة 2016، وهذا بسبب وفرة الإمدادات في سوق السكر خاصة بالنسبة إلى مستوى الإنتاج القياسي في تايلندا والهند. كما تسبب تراجع قيمة العملة البرازيلية (الريال) مقابل الدولار الأمريكي مع تدابير دعم حكومية في الهند وباكستان إلى تعزيز صادرات السكر وبالتالي إحداث ضغوط إضافية أدت إلى انخفاض سعره في الأسواق العالمية.

في ظل هذا التذبذب في الإنتاج العالمي للحبوب ارتفاعا وانخفاضا وكذلك الحال بالنسبة لباقي السلع الغذائية ومع الزيادة السكانية وتزايد الطلب على الغذاء، عوامل كلها أدت إلى زيادة طفيفة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية لسنة 2017 مقارنة بالانخفاض في الأسعار للسنوات 2015-2016.

شكل رقم (3-4): مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لأسعار الغذاء خلال الفترة 2016-2017



La source : AMIS Market Monitor, FAO and All, No 48, 2017, P09

نلاحظ من الشكل البياني بأن مؤشر أسعار الغذاء قد ارتفع إلى أقصى قيمة له خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وذلك بسبب ارتفاع أسعار القمح على المستوى العالمي حيث وصل معدل سعر طن القمح الأمريكي إلى 250 دولاراً، هذا الارتفاع كان نتيجة تدهور التوقعات حيال المحصول في البلدان المنتجة الرئيسية، لا سيما في الاتحاد الأوروبي بفعل الطقس الجاف والحار، كما تسببت التقارير بإمكانية كبح الاتحاد الروسي لصادرات القمح مما ساهم في دعم ارتفاع الأسعار أكثر. غير أن أسعار التصدير تراجعت بشكل كبير بسبب ضغط الحصاد الموسمي وكذلك بسبب رفض الاتحاد الروسي رسمياً فرض قيود على صادرات القمح خلال الوقت الراهن. وسجلت أسعار الذرة على المستوى الدولي ارتفاعاً في 2017 حيث قفز سعر الذرة المرجعية الأمريكية بأكثر من 3%، ووصل معدل سعر طن الذرة الأمريكية إلى 162 دولاراً.¹ ففي البداية أسفرت المخاوف المتعلقة بالطقس الجاف في المناطق الزراعية الرئيسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع عروض أسعار القمح عن دعم ارتفاع الأسعار، إلا أن الطلب القوي في وجه تباطؤ المبيعات من الأرجنتين والبرازيل أسهمت في هذه الزيادة أيضاً، إلى جانب ارتفاع عروض الأسعار من منطقة البحر الأسود متبعة بذلك أسعار التصدير الأمريكية.

2.1.3 اتجاهات أسعار المواد الغذائية الأساسية في البلدان العربية

تؤثر الأسعار بصورة مباشرة على إمكانية حصول الفرد على الغذاء وبخاصة عند الفئة ذات الدخل المحدود، وتشير الإحصائيات إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد على المستوى العربي كما هو الحال على المستوى العالمي، فقد تأثرت أسعار السلع الغذائية بالبلدان العربية بمختلف الزيادات والتقلبات التي شهدتها الأسعار العالمية منذ العام 2008.

<http://www.fao.org/giews/food-prices/international-prices/detail/ar/c/1153588/>¹

جدول رقم (3-4): الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2008-2017

المجموعات السلعية	2008	2009	2010-2015	2016	2017
الحبوب	114	101	200	146	151.6
الزيوت النباتية	122	108	192.8	163.8	168.8
السكر	138	138	273.8	256	227.3
الألبان	135	126	200.8	153.8	202.2
اللحوم الحمراء	199	205	186.4	172.5	199
اللحوم البيضاء	211	233	168	156	169
الأسماك	189	179	144.9	146	154

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، الخرطوم، ص25.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الخرطوم، ص70.

من الجدول نلاحظ بأن أسعار معظم السلع الغذائية الرئيسية قد انخفضت سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 أثناء أزمة الغذاء، هذا الانخفاض جاء جراء انخفاض الأسعار على المستوى العالمي بسبب الإجراءات المتخذة على المستويين العالمي والعربي للتخفيف من حدة الأزمة الغذائية، عدا سلعة اللحوم بنوعيهما الحمراء والبيضاء فقد شهدت أسعارها ارتفاعا طفيفا سنة 2009، حيث ارتفع سعر اللحوم الحمراء بنسبة 3% أما اللحوم البيضاء فقد ارتفعت بنسبة 10.42%، غير أنه ما لبثت أن عادت الأسعار للارتفاع بدءا من سنة 2010 حيث ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية كنتيجة لارتفاع الأسعار عالميا ونقص المخزون منها كمحصلة لمجموعة من العوامل، وخاصة الظروف المناخية غير المناسبة في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، وكذلك ارتفاع الطلب على الغذاء نتيجة للزيادة السكانية المتلاحقة وتغير أنماط الاستهلاك، ورفع الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية الدعم عن الصادرات منها أو حظر التصدير في بعض الحالات خوفا من عدم تلبية الطلب المحلي.

ونظرا لتراجع الأسعار لمعظم السلع الغذائية الرئيسية تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي بنحو 174.6% في سنة 2016 مقارنة بنحو 195.3% لمتوسط الفترة 2010-2015، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو 10.6% وذلك بسبب تراجع الأرقام القياسية لأسعار الحبوب، السكر، الزيوت واللحوم. إلا أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالوطن العربي قد ارتفع بنحو 146.03% إلى 198.19% أي بنسبة ارتفاع بنحو 35.72% نتيجة ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب، الزيوت النباتية، الألبان، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء والأسماك بنسبة 3.83%، 3.05%، 31.46%، 15.36%، 8.3% و 5.47% على الترتيب، على عكس ما هو حاصل على المستوى العالمي. والجدول الموالي يبين الرقم القياسي لأسعار الغذاء المستهلك في البلدان العربية خلال الفترة 2010-2017.

جدول رقم (3-5): الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالبلدان العربية خلال الفترة 2010-2017.

الدولة	متوسط الفترة 2015-2010	2016	2017
الأردن	109.34	111.24	110.78
سوريا	440.33	807.27	951.35
العراق	112.29	112.83	97.03
فلسطين	104.34	111.35	105.17
لبنان	94.81	98.94	102.55
الإمارات	95.09	102.29	103.48
البحرين	142.06	153.63	155.18
السعودية	135.6	146.75	143.13
عمان	100.41	102.48	103.04
قطر	97.58	99.19	101.11
الكويت	96.67	107.95	107.62
تونس	117.05	138.51	146.2
الجزائر	168.63	207.4	217.7
المغرب	118.95	126.77	126.78
موريتانيا	90.07	103.98	107.18
جزر القمر	150.17	162.8	165.96
جيبوتي	103.78	112.4	114.49
السودان	347.1	501.49	514.03
مصر	150.29	226.38	313.89
الوطن العربي	146.03	185.92	198.19

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الخرطوم، ص71.

والموقع الرسمي للبنك العالمي: www.worldbank.org

من الجدول نلاحظ بأن الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك -الذي أصبح مؤشراً يعتمد عليه في قياس مستويات غلاء المعيشة ومستويات التضخم وبالتالي مقدرة المواطنين في الحصول على الغذاء- بالوطن العربي لسنة 2017 قد ارتفع مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2015، من نحو 146.03% إلى 198.19% أي بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 35.72% وذلك على الرغم من انخفاضه على المستوى العالمي خلال نفس الفترة من نحو 195.3% إلى 174.6%، بينما على مستوى الدول العربية فقد ارتفع هذا المؤشر بنسب تراوحت ما بين 0.8% في فلسطين و116.05% في سوريا، في حين انخفض في العراق بنسبة 13.59%. فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك سنة 2017 أقصاه في سوريا ثم السودان ثم مصر بنحو 951.35%، و514.03% و313.89% على الترتيب، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية والنقدية التي اتخذتها كل من السودان ومصر مثل تحرير سعر الصرف بالإضافة إلى الوضع الأمني الراهن في سوريا. كما أن هناك استقرار في المؤشر في العديد من الدول العربية مثل العراق،

قطر، لبنان، عمان، الإمارات، فلسطين، موريتانيا والكويت حيث تراوح الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك لهذه الدول ما بين 97.03% و107.62%.

ورغم انخفاض أسعار الأغذية بعد ارتفاعها سنتي 2008 و2011 إلا أن العديد من العوامل الأساسية الكامنة وراء ارتفاع الأسعار لا تزال قائمة، ويمكن للعوامل الهيكلية مثل النمو السكاني وزيادة الدخل وارتفاع حجم الطلب على الوقود الحيوي دون انخفاض الأسعار أن يحول الأسعار إلى معدلاتها التاريخية - أزمة الغذاء في السبعينات-، كما يؤدي ثبات ارتفاع الأسعار وزيادة التقلبات إلى تعريض البلدان العربية للمخاطر، نظرا لاعتمادها الشديد على الأسواق الدولية للسلع من أجل الحصول على الغذاء، حيث هناك عوامل أخرى تتلاءم مع خصوصية الوطن العربي، التي تؤدي إلى تعميق تقلب الأسعار وارتفاعها فيها ومنها:¹

● تعد البلدان العربية عرضة لتقلبات أسواق السلع الدولية، نظرا لاعتماده الكبير على الأغذية المستوردة، وتعتبر البلدان العربية أكبر مستوردي الحبوب في العالم وتستورد معظم تلك البلدان 50% على الأقل من السعرات الحرارية التي تستهلكها.

● يثير الاعتماد الكبير من طرف البلدان العربية على واردات الأغذية مخاوف بشأن الأمن الغذائي حيث يؤدي الاعتماد على أسواق السلع الدولية إلى زيادة المخاوف بشأن كل من الأسعار والإمدادات، وفيما يتعلق بالسعر يمارس ارتفاع أسعار الأغذية ضغوطا هائلة على الأسرة وعلى الموازنات القطرية، ومن ناحية الإمدادات تمثل خمسة جهات مصدرة - الأرجنتين وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - 73% من حركة التجارة العالمية في الحبوب، بما يؤدي إلى أن الحصول على الحبوب المستوردة أصبح يعتمد إلى حد كبير على الأحداث الجارية في هذه البلدان وعلاقات البلدان العربية بها.

● يتم فهم عوامل العرض والطلب التي تساهم في الزيادة الأخيرة المفاجئة في الأسعار من خلال الجوانب الهيكلية والدورية، وتتمثل في القوى الهيكلية والدورية التي تخلق نظاما حساسا للغاية تجاه نقص الإمدادات وزيادة حجم الطلب، بما يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادات مستقبلية مفاجئة في الأسعار والسرعة غير المتوقعة التي يمكن أن تزداد بها أسعار الأغذية تعتبر مشكلة كبيرة نظرا لعدم المرونة في كل من العرض والطلب. ولا تستطيع الأسر العربية وبصفة خاصة الفقيرة منها أن تغير بسرعة استهلاكها الغذائي أو تحفضه استجابة للأسعار المرتفعة، وبدلا من ذلك فإنهم يقومون بعمل تضحيات أخرى في ميزانيتهم، ولا يستطيع المنتجون الزراعيون زيادة إنتاجهم بسرعة استجابة للأسعار المرتفعة نظرا للفترات الزمنية الموسمية للإنتاج الزراعي وبطء تطور التكنولوجيا الزراعية.

● إن أسواق الحبوب العالمية تستقبل قدرا ضئيلا من الإنتاج العالمي ولذلك فإن أي تغير ضئيل نسبيا في العرض أو الطلب سوف يؤدي إلى تقلبات هائلة في الأسعار، حيث يتم تصدير 18% فقط من الإنتاج العالمي من القمح و6% فقط من الإنتاج العالمي من الأرز،² بينما يتم استهلاك النسبة المتبقية على المستوى المحلي. ولقد قامت بعض البلدان الرئيسية المصدرة للقمح والأرز، في ذروة الارتفاع في الأسعار لسنة 2008 بحظر الصادرات خشية ألا تتمكن من توفير

¹ The World Bank, FAO, IFAD, Improving Food Security in Arab Countries, New York, 2009, pp1, 6.

² البنك العالمي وآخرون، تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، نيويورك، 2009، ص02.

الغذاء لمواطنيها، وساهمت عمليات الحظر في سرعة ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية. إن عمليات الحظر أثرت على البلدان العربية نظرا لاستيرادها كميات كبيرة من الغذاء، حيث زادت تكاليف الحظر من ارتفاع أسعار الغذاء محليا، فكلما كان السوق يحظى بقدر أقل من الإنتاج العالمي كلما ازدادت حدة التذبذبات في الأسعار العالمية وارتفعت إمكانية حدوث صدمات مستقبلية في الأسعار.

● يؤدي انخفاض معدلات المخزون عالميا وعربيا إلى حساسية الأسعار لتقلبات العرض والطلب، حيث أدى إصلاح السياسات بالبلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، مثل استبدال دعم الأسعار بتقديم مدفوعات مباشرة إلى المزارعين، إلى انخفاض حجم المخزون ويساهم انخفاض معدلات المخزون إلى جانب انخفاض حجم الإنتاج العالمي الذي يصل إلى أسواق الحبوب الدولية والزيادة المتواصلة في حجم الطلب، في إيجاد سوق سلع فورية أكثر عرضة للتقلبات والاختلال. ورغم زيادة المخزون العالمي، تظل إمكانية حدوث ارتفاع مفاجئ في الأسعار قائمة حينما ينخفض حجم المخزون إلى أقل من معدل 25 إلى 30%.

● سوف يساهم تغير المناخ في انخفاض نصيب الأسواق من الإنتاج العالمي وعدم استقرارها عن طريق زيادة تقلبات إنتاجية الحبوب وإمكانية انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب. وتتوقع النماذج العالمية لتغير المناخ تزايد إمكانية تعرض أقاليم العالم للجفاف والفيضانات، وتتمثل إحدى المخاوف التي يواجهها البلدان العربية في مدى تكرار تعرض الأقاليم الرئيسية المصدرة للحبوب للجفاف والفيضانات. ولا تعتبر البحوث التي يتم إجراؤها حول تأثير الاحتباس الحراري على متوسط إنتاج الحبوب بحثا نهائية؛ ومع ذلك فهناك أدلة على إمكانية حدوث زيادة في متوسط الإنتاج.

● تتغير أسعار السلع الغذائية من الناحية التاريخية مع تغير أسعار البترول إذ يعد البترول بمثابة المكون الرئيسي للديزل والأسمدة، اللذين يمثلان عنصرين أساسيين من عناصر المدخلات الزراعية. وتزداد تكلفة نقل الأغذية أيضا مع ارتفاع سعر الوقود، ومع ذلك تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه عند ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 50 دولار للبرميل فإن أسعار البترول والسلع الغذائية تتحرك سويا وعندما ينخفض سعر برميل البترول إلى أقل من 50 دولار، تنقطع العلاقة بين أسعار البترول والأغذية، ومن ثم سوف يصبح منتج البترول في معظم الظروف، بمعزل عن الزيادات التي تحدث في أسعار السلع الغذائية. ومع ذلك إذا ما انخفضت أسعار البترول وارتفعت أسعار السلع الغذائية، سوف تصبح الدول المنتجة للبترول خاصة الدول العربية أقل قدرة على تمويل أي ارتفاع مستقبلي في الأسعار، مثلما يكون الحال حينما تنخفض أسعار البترول ويصاب الإقليم بالجفاف الشديد، ويمكن أن تؤثر أسعار البترول المتزايدة أيضا على أسعار السلع من خلال زيادة حجم الطلب على الوقود الحيوي، الذي يؤدي إلى تحويل الحبوب والسكر من مواد غذائية إلى وقود.

● يمكن أن تحد الأزمة المالية أيضا من إمكانية حصول بعض البلدان على الائتمان، بما يحد من قدرتها على استيراد الأغذية سواء كانت الأزمة المالية تحد من إنتاج الغذاء أم لا، فإنها سوف تبطل من حركة تجارة الأغذية وخاصة في البلدان النامية. وحيث تقوم شركات الأغذية الدولية والبلدان المصدرة للأغذية بتقييد الائتمان، سوف تواجه بعض

- البلدان العربية ذات الموارد المالية المحدودة صعوبة في تمويل واردات الحبوب من خلال الدين. ويعد ذلك أحد المخاوف الخطيرة، حيث أنه من المتوقع أن تعتمد البلدان العربية بصورة متزايدة على الواردات في المستقبل.
- تزيد عوامل العرض والطلب من مخاطر الأمن الغذائي للبلدان العربية، تعد معدلات النمو السكاني والتحضر والنمو في الدخل قوية نسبيا في البلدان العربية، وسوف تزيد من حجم الطلب على الأغذية. وتعد قيود العرض أيضا قيودا ملزمة في معظم البلدان العربية والعالم العربي بصورة أكبر من أي مكان آخر، نتيجة للمنافسة الشديدة على كميات محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، بما يحد من قدرة هذه البلدان على زيادة إنتاجها من الحبوب. سوف يؤدي انخفاض نصيب الأسواق الدولية من الإنتاج العالمي للحبوب وتغير المناخ إلى زيادة حساسية الأسعار للتقلبات في عوامل العرض والطلب. وقد يؤدي الانقطاع المحتمل في العلاقة بين أسعار البترول والسلع الغذائية إلى حدوث تدهور في التوازن المالي للبلدان المنتجة للبترول، والحد من قدرتها على مسايرة الزيادات المستقبلية المفاجئة في الأسعار، وليس معروفا ما إذا كانت الأسعار العالمية للأغذية ستكون مرتفعة أو منخفضة؛ ولكن من المؤكد أن البلدان العربية ستظل عرضة لتقلبات أسعار وكميات الأغذية في المستقبل.
 - تزداد العوامل الهيكلية التي تدفع حجم الطلب على الأغذية في البلدان العربية بصورة أسرع من بقية بلدان العالم، إذ يقدر معدل النمو السكاني في كل البلدان العربية بنسبة 1.7% للفترة التي سبقت أزمة الغذاء 2008؛ وهو معدل أكبر كثيرا من المعدل العالمي البالغ 1.1% لنفس الفترة، ولا يزداد تعداد السكان في البلدان العربية بصورة أسرع من أي مكان آخر فحسب، بل تزداد قوتهم الشرائية أيضا، ويتجاوز معدل نمو الدخل في البلدان العربية المتوسط العالمي بنسبة 3.4% مقابل 3% في نفس الفترة، ويزداد معدل التحضر أيضا في البلدان العربية حيث ازداد سكان الحضر بنسبة 3% في الفترة 2006 – 1990، بما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 2.2%.
 - تمثل قيود المياه والأراضي تحديا خاصا أمام الزراعة في البلدان العربية حيث يتم الحصول على نحو 75% من موارد المياه المتجددة القابلة للاستغلال من خلال النظام الطبيعي، كما يتم استغلالها مقارنة بنسبة تتراوح بين 1 إلى 30% في الأقاليم الأخرى، ففي بعض المناطق يتم استغلال مصادر غير متجددة مثل المياه الجوفية القديمة. ومن ثم لا يكاد يوجد أي إمكانية لزيادة استخدام المياه في معظم البلدان العربية. ويعد التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة أكثر بطئا في البلدان العربية عنه على المستوى العالمي، وباستثناء السودان فقد ازدادت مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المحاصيل بصفة دائمة بمعدل 1.7% سنويا و 6.7% فيما بين عامي 1995 و 2005 في حالة السودان. وعلى المستوى العالمي ازدادت مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المحاصيل بنسبة 2.3% وبالإضافة إلى قيود المياه والأراضي، كان معدل النمو في غلات الحبوب أكثر بطئا في البلدان العربية عنه في بقية أنحاء العالم، وقد ازداد متوسط غلات الحبوب فيما بين عامي 1990 و 2007 بنسبة 14.5% في المنطقة العربية، مقارنة بنسبة 21.5% على المستوى العالمي.

2.3. الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية

إن التقلبات في أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي كان نتيجة لأسباب كثيرة ومتداخلة أدت مجتمعة إلى اختلال العرض والطلب على الغذاء، إضافة إلى الظواهر قصيرة الأجل كالأحوال المناخية وعمليات المضاربة وإنتاج الوقود الحيوي وغيرها، فإن هناك ظواهر أخرى طويلة الأجل ناجمة عن تغير الأنماط الديموغرافية وأنماط الاستهلاك وعن سنوات من الإخفاقات البنيوية لاستراتيجيات التنمية على جهات متعددة والتي كان لها نتائج عميقة، هذه الإخفاقات لم تحدث على صعيد سياسات التنمية الوطنية فحسب بل على الصعيد الدولي أيضا. بما أن هذه التقلبات ناجمة عن تفاعل تراكمي لمجموعة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل فمن المحتمل أن تتواصل إلى أجل غير محدد، ويمكن تقسيم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقلبات أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي إلى أسباب تتعلق بالطلب على الغذاء، أسباب تتعلق بالعرض عليه وأسباب إضافية أخرى.

1.2.3. الأسباب الرئيسية من جانب الطلب

تتسم هذه العوامل والتي ساهمت في ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بأنها قليلة وبطيئة الحدوث كما أنها متوقعة في معظم الأحيان، وهي عوامل هيكلية طويلة الأجل ومنها النمو الاقتصادي الجيد لبعض الدول، النمو السكاني المتزايد والتحول الاستهلاكي في بعض الدول النامية.

1.1.2.3. النمو الاقتصادي الجيد

لقد شهدت دول عديدة في العالم نمو اقتصادي لا بأس به خلال السنوات الأخيرة في آسيا، حيث حققت كل من الصين والهند معدلات نمو اقتصادية لم يسبق لها مثيل حيث زاد الناتج المحلي الحقيقي لكل منهما بمعدل قدره 9% سنويا، كما تمتعت دول جنوب الصحراء الإفريقية بمعدل نمو قدره 6% سنويا، وحققت 22 دولة من بين 34 دولة نموا يتراوح ما بين 5% إلى 16%¹. ويرجع هذا النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى السياسات الاقتصادية التي تبنتها وإلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري في هذه الدول، وحجم استفادتها من أحكام والتزامات منظمة التجارة العالمية، ولا شك أن النمو الاقتصادي الجيد في مثل هذه الدول قد ترتب عنه زيادة في الدخل الوطني مما انعكس إيجابا على معدلات دخول الأفراد فزادت قدرتهم الشرائية مما يعني زيادة الطلب على السلع الغذائية وهو عامل من عوامل ارتفاع أسعارها، حيث تتصف مرونة الدخل على هذه السلع بالارتفاع في هذه الدول.²

¹ OCDE, La hausse des Alimentaires, Causes et Conséquences, p09. Disponible sur : <http://www.ocde.org/dataocde/11/57/40926060.pdf>

² عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، أسباب الأزمة الغذائية العالمية ودورها في تعميق العجز في التجارة، الزراعة العربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، 2011، ص14.

2.1.2.3. النمو السكاني المتزايد

يزداد عدد سكان العالم بمعدلات متسارعة نظرا لتحسن المستوى المعيشي والصحي للسكان في العديد من الدول، فبينما لم يتجاوز عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة عام 1950 وصل هذا العدد إلى 6.1 مليار نسمة عام 2000، ثم إلى 6.3 مليار نسمة في عام 2007 ولقد وصل تعداد السكان حاليا إلى 7 مليارات نسمة ومن المتوقع أن يبلغ 9 مليارات نسمة عام 2050 وأن يفوق 9.5 مليار بعد 2050، وإذا استمر هذا التزايد في السكان فإنه سوف يفوق 12 مليار نسمة عام 2100¹. ولا شك فيه أن هناك علاقة طردية بين عدد السكان وحجم الطلب على الغذاء، ومن جانب آخر تشهد كثير من دول العالم ارتفاعا سنة بعد أخرى في نسبة التحضر والتي تعني مواصلة مسيرة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية والزراعية إلى المناطق الحضرية والمدن، حيث يتوقع أن يعيش 61% من سكان العالم في المدن والمناطق الحضرية حتى سنة 2030، وارتفاع نسبة التحضر تعني في كثير من الحالات تحسن مستوى الدخل والمستوى المعيشي والصحي، انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب هجرة اليد العاملة الزراعية، وزيادة الطلب على الغذاء وهو ما يعمل على رفع أسعارها.²

3.1.2.3. التحول الاستهلاكي في بعض الدول النامية

إن ارتفاع الإيرادات الأسرية يؤدي إلى تنوع أكبر في النمط الغذائي، وعلى مستوى الإيرادات المرتفعة تأتي حصة متزايدة من النظام الغذائي الأسري من الأغذية غير الأساسية مثل المنتجات الحيوانية المصدر، الزيوت النباتية، الفاكهة، الخضار والأطعمة الجاهزة التي تحتوي على مستويات عالية من الدهون والسكر والملح، ويرتفع استهلاك اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان ارتفاعا قويا بالاقتران بارتفاع الدخل، فمثلا بالنسبة للبلدان الآسيوية والإفريقية فإن أكثر من 50% في المناطق الريفية، وأكثر من 60% في المناطق الحضرية من سكانها ينفقون حصة كبيرة من ميزانيتهم الخاصة على الأغذية غير الأساسية.³ في شمال الصين ومعظم أنحاء إفريقيا حيث يعتبر الدخن والذرة الرفيعة من الحبوب التقليدية المستهلكة، تحول الإنتاج والاستهلاك إلى الأرز والقمح في شمال الصين وجزئيا إلى القمح في شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، وإلى الأرز والقمح في غرب إفريقيا. وبالنسبة للحوم والأسماك ومنتجات الألبان والزيوت الصالحة للأكل والفاكهة والخضار فقد ارتفع الاستهلاك اليومي للفرد من البروتينات من مصادر حيوانية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من 09 غرامات في عام 1961 إلى 20 غراما عام 2011، ومن المتوقع أن يبلغ 22 غراما عام 2030 و25 غراما بحلول عام 2050 كما أنه من المتوقع أن يزيد استهلاك الفاكهة والخضار في هذه

¹ جيف سيمونز، من أجل مستقبل ينعم بالأمن الغذائي، مقال متوفر على الموقع: <http://www.enoughmovement.com>.

² عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سابق، ص12.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، روما، 2017، ص ص30-

البلدان ولكن بنسب أقل.¹ هذا التحول في النمط الغذائي في كثير من الدول جعل الطلب يزداد على هذه المواد الغذائية نتيجة لتحسن الدخل وهو ما يعمل على رفع أسعارها.

2.2.3. الأسباب الرئيسية من جانب العرض

تتسم هذه العوامل بأنها سريعة الحدوث وتكون على المدى القصير كما أنها غير متوقعة الحدوث، حيث تساهم في ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية ومنها: التغيرات المناخية، استخدام المحاصيل الزراعية والغذائية في إنتاج الوقود الحيوي وتناقص المخزون من السلع الغذائية الرئيسية.

1.2.2.3. التغيرات المناخية

إن التغير المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض، بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخرا بسبب نشاطات الإنسان المختلفة.² ولقد أدى التطور الصناعي في العقود المنصرمة إلى استخراج وحرقت مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، ونجم عن ذلك انبعاث غازات الاحتباس الحراري مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وهو الغاز الرئيس في تغير المناخ، وقد تمكنت الكميات الهائلة من هذه الغازات من رفع حرارة الأرض إلى 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.³

فلقد تضاعف عدد الظواهر المناخية القصوى بما فيها الحرارة الشديدة والجفاف والفيضانات والعواصف منذ أوائل التسعينات، إذ بلغ متوسط عدد تلك الظواهر 213 ظاهرة كل سنة خلال الفترة 1990-2016، حيث أدت التغيرات المناخية بالفعل إلى تقويض إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقمح الأرز والذرة في المناطق المدارية والمعتدلة ومن المتوقع أن يتفاقم ذلك في ظل درجات الحرارة المتزايدة الأكثر تطرفا،⁴ وأصبحت الكوارث المتصلة بالمناخ تهيمن على مشهد المخاطر إلى الحد الذي باتت تشكل فيه الآن أكثر من 80% من جميع هذه الكوارث الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها دوليا، ومن بين جميع الأخطار الطبيعية تؤثر الفيضانات وحالات الجفاف والعواصف الاستوائية على إنتاج الأغذية أشد تأثير.⁵ وبالنظر إلى تعرض البلدان للأحوال المناخية القصوى تشير الأدلة إلى أن عدد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المعرضة للأحوال المناخية القصوى قد ازداد من 83% من البلدان خلال الفترة 1996-2000 إلى 96% في الفترة 2011-2016، وأبرز ما يلفت الانتباه هو تواتر التعرض وشدته للأحوال المناخية

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، مرجع سابق، ص 33، 34.

² الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مركز العمل التنموي معاً، تغير المناخ، ط1، غزة، 2009، ص04.

³ نفس المرجع.

⁴ الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ، جنيف، 2015، ص03.

⁵ Centre for Research on The Epidemiology of Disasters, The Human Cost of Natural Disaster, Bruxelles, 2015, p08.

القصوى، كما ازداد أيضا عدد السنوات التي يحدث فيها التعرض للأحوال المناخية خلال 05 سنوات والأنواع المتعددة من الأحوال المناخية، فلقد ازداد تعرض البلدان بأكثر من 30% ما بين الفترة 1996-2000 و2011-2016، ومن حيث ازدياد شدة التعرض للأحوال المناخية فإن 36% من البلدان تتعرض لثلاثة أو أربعة من الأحوال المناخية القصوى مثل الحرارة الشديدة، الجفاف، الفيضانات والعواصف في الفترة 2011-2016 مقارنة بحوالي 18% في الفترة 1996-2000، وبعبارة أخرى تضاعف العدد خلال العشرين سنة الأخيرة، وبالنظر إلى المستوى الإقليمي يظهر التحليل حدوث زيادات أكبر في شدة الأحوال المناخية القصوى مقارنة بالمتوسطات العالمية، ومن أمثلة ذلك ازدياد ثلاثة أنواع أو أكثر من الأحوال المناخية القصوى بنسبة 160% بالنسبة إلى بلدان إفريقيا، ومن 10% في الفترة 1996-2000 إلى 25% في الفترة 2011-2016، وبالمثل ازدادت النسبة المئوية للبلدان الآسيوية التي واجهت صدمات متعددة بأكثر من الضعف إلى 51% في الفترة 2011-2016 مقارنة بنحو 23% في الفترة 1996-2000، وازدادت شدة الأحوال المناخية الأمريكية القصوى في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من الضعف من نحو 26% في الفترة 1996-2000 إلى 56.5% في الفترة 2011-2016.¹

يعتبر المناخ أحد المدخلات الأساسية في الإنتاج الزراعي وأن التحولات في مستويات متوسط درجات الحرارة وهطول الأمطار لها حتما تأثير على الإنتاجية الزراعية ودخل المزارع والأسعار، ويؤثر المناخ في الزراعة من خلال قنوات متعددة حيث يمكن أن تكون لارتفاع درجات الحرارة تأثيرات كبيرة على نمو المحاصيل، حيث ينتج عن ذلك نمو سريع في المحاصيل ومرحلة قصير لامتلاء الحبوب وانخفاض الغلات، كما يمكن أن تكون لارتفاع درجات الحرارة أضرار على خلايا النباتات، وتزيد الحرارة الشديدة خلال مرحلة الازدهار من معدلات العقم، ولها تأثير على الثروة الحيوانية أيضا من خلال التأثير على العلف المتناول وعلى نمو الماشية وزيادة وزنها ومنتجات الألبان حيث سترتفع معدلات الأمراض والطفيليات وكذلك معدلات النفوق، كذلك فإن تغير المناخ يمكنه من خلال تغييره لمعدل نمو المراعي أن يؤثر بصورة غير مباشرة على إنتاجية المجترات والألبان، هذه التأثيرات السلبية سوف تزداد حدة كلما ارتفعت درجات الحرارة.² ومن المرجح أن تواجه أغلب المناطق المدارية خسائر في الإنتاج بسبب ارتفاع درجات الحرارة، كما أنه من المتوقع أن يستفيد الإنتاج في المناطق المعتدلة من المناخ الأكثر دفئا ومواسم النمو الأطول، وقد يصبح الإنتاج الزراعي مربحا مثل إنتاج الحبوب في المناطق الهامشية في فنلندا.³

إن البلدان النامية هي الأكثر تعرضا للأخطار المناخية فارتفاع درجات الحرارة بواقع درجتين مئويتين يمكن أن يسفر عنه تخفيض دائم بواقع 4 إلى 5% من الاستهلاك السنوي بالنسبة للفرد في إفريقيا وجنوب آسيا، مقارنة بخسائر ضئيلة في البلدان العالية الدخل، وانخفاض متوسط الاستهلاك العالمي بما يعادل 1% من إجمالي الناتج المحلي العالمي،

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، 2018، ص ص 52، 53.

² J.R.Porter, IPCC, Climate Change : Impacts Adaptation and Vulnerability, Report of Intergovernmental Panel on Climate Change, NewYork, 2014, p530.

³ FAO, The State of Agricultural Commodity Markets 2018, Trade of Agricultural Productions, Climate Changes and Food Security, Rome, 2018, p14.

وستنجم هذه الخسائر عن الأثر في قطاع الزراعة وهو قطاع هام لاقتصاديات بلدان إفريقيا وجنوب آسيا، وتفيد التقديرات بأن البلدان النامية ستتحمل معظم تكاليف الأضرار الناجمة حوالي 75% إلى 80%، فالبلدان النامية تعتمد على نحو خاص على خدمات المنظومة الإيكولوجية ورأس المال الطبيعي من أجل الإنتاج في قطاعات تتسم بالحساسية اتجاهها، حيث يعيش الكثير من سكانها في مواقع مكشوفة طبيعياً.¹

فالزراعة والإنتاج الغذائي في جميع أنحاء العالم يتعرضان بشدة للآثار السلبية لتغير المناخ، وتتسم هذه التأثيرات في المخاطر على مختلف مراحل سلسلة الإنتاج الزراعي بدءاً من الإنتاج ومروراً بالتخزين وانتهاءً بالتوزيع.² وتشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ قد يؤثر على جميع جوانب الأمن الغذائي بما في ذلك الوصول إليه والاستفادة منه واستقرار الأسعار، حيث سيؤثر سلبيًا على إنتاج المحاصيل الرئيسية ومنها القمح والأرز والذرة في المناطق الاستوائية والمعتدلة وسوف يسهم في زيادة أسعار الغذاء في العقود المقبلة، وبالتبعية فإنه يزيد أيضاً من حدة مخاطر الجوع وسوء التغذية.³

كما أن القطاعات الزراعية مسؤولة على نحو 70% من الاستخدام العالمي للمياه، وتؤثر بصورة كبيرة على صحة التربة والغابات وخدمات النظم الإيكولوجية، حيث تتسبب أيضاً في نحو 20 إلى 25% من الانبعاث العالمي لغازات الاحتباس الحراري،⁴ وتقدر المنظمة أنه ينبغي زيادة الإنتاج الزراعي (المحاصيل، الإنتاج الحيواني، مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية) بنسبة قدرها 60% بحلول 2050 من أجل إطعام سكان العالم المتزايد، بالتوازي مع ذلك من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تخفيض غلات المحاصيل الغذائية الأساسية، حيث تشير التقديرات أنه بحلول عام 2100 قد تنخفض غلات الذرة بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 45%، وغلات القمح بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 50% وغلات الأرز بنسبة 20% إلى 30% وغلات فول الصويا بنسبة 30% إلى 60%.⁵

وتكون تأثيرات تغير المناخ مباشرة أو غير مباشر، والتي تحدث بصور مختلفة ولفترات زمنية متباينة حيث تتدفق آثار المناخ عبر قنوات مختلفة مما يؤثر سلبيًا على الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ومن الآليات التي يؤثر بها المناخ على الأمن الغذائي نجد أن التأثير المباشر يحدث عندما يقوض الجفاف غلات المحاصيل والذي ينتج عنه فيما بعد انخفاض في إنتاج الأغذية، ومن ناحية أخرى يمكن لحالات خسارة المحاصيل أن تقلل بشكل غير مباشر من إمكانية الحصول على الأغذية إذا ارتفعت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً كبيراً، كما يمكن للفيضانات والأعاصير أن تحد من إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي الكافي، كذلك تعمل على

¹ البنك العالمي، التنمية وتغير المناخ، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2010، ص 5، 6.

² ماري لومي، أوجه التضافر بين الأهداف العالمية للأمن الغذائي وتغير المناخ، التوصيات لدول الخليج العربي في مجالات التجارة الخارجية والاستثمار والمعونات، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات، 2017، ص 01.

³ J.R. Porter and All, Food Security and Food Production Systems, New York, 2014, pp 488, 489.

⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المناخ يتغير، الأغذية والزراعة أيضاً، روما، 2016، ص 6، 7.

⁵ نفس المرجع، ص 11.

إتلاف المحاصيل الزراعية مما يؤثر بشكل غير مباشر في استخدام الأغذية نتيجة لتراجع جودة الأغذية وسلامتها وتفشي الأمراض.

تشير الدراسات إلى إجهاد حراري ومائي كبير يؤدي إلى تقلبات عالمية كبيرة في غلات القمح والذرة في ما بين السنوات، ويقدر أن ما يقرب من الثلث من تقلبات الغلات الملحوظة للذرة والأرز والقمح وفول الصويا يرجع إلى العوامل المناخية.¹ ويبين تحليل تقلبات غلات المحاصيل في العالم في الفترة 1961-2014 عن انخفاض كبير في غلات الذرة وفول الصويا والقمح بسبب الحرارة والجفاف على الرغم من أن التأثيرات على الأرز لم تكن كبيرة، ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سجلت فيها أقل المستويات في غلات المحاصيل على مستوى العالم، فلقد أدى ارتفاع درجات الحرارة بها إلى انخفاض غلات الذرة والذرة الرفيعة والفول السوداني، كما أن ازدياد عدد الأيام الحارة خلال الموسم الزراعي في المناطق الريفية بالهند أدى إلى انخفاض غلات المحاصيل، كما أن العوامل المناخية في العديد من البلدان مسؤولة على الأقل جزئياً عن تباين وانخفاض إنتاج الحبوب في العالم، ويعتمد إنتاج الحبوب لاسيما في الأقاليم شبه القاحلة مثل آسيا الوسطى والشرق الأدنى وشمال إفريقيا اعتماداً كبيراً على تقلبات المناخ حيث أن 80% أو أكثر من تقلبات إنتاج الحبوب بين السنوات ناتج عن تقلبات المناخ.²

يمكن أن يشكل عامل المناخ عاملاً حاسماً بالنسبة للأمن الغذائي في بعض المناطق، وتتجلى بعض آثاره على الأمن الغذائي في:³

- من حيث التوافر: من المتوقع أن ينخفض متوسط المحاصيل الزراعية من الأرز والذرة والقمح بنسبة تتراوح ما بين 3% إلى 10% لكل درجة واحدة من درجات الحرارة، كما يمكن أن يكون له تأثيرات على الثروة الحيوانية من خلال تقليل كمية ونوعية الأعلاف وانتشار الآفات والأمراض والإجهاد البدني وإنتاج اللحوم والبيض الحليب وتراجع الجودة، كما يعمل على تخفيض كمية مفايد الأسمك بين 5% و10% في النظم الإيكولوجية البحرية المدارية.
- من حيث إمكانية الوصول: يمكن أن يكون تأثير تغير المناخ على ارتفاع أسعار الأغذية عالمياً، وعلى نقل الإنتاج مع تأثيرات على التجارة والوصول إلى الأغذية.
- من حيث الاستخدام: يؤثر المناخ على سلامة الغذاء أين ستخفض سلامة الغذاء بسبب ارتفاع معدلات نمو الميكروبات في درجات الحرارة المتزايدة، وانخفاض الجودة التغذوية للمحاصيل بسبب النقص في نيتروجين الأوراق والحبوب والبروتينات، وتركيز البروتينات والمغذيات الدقيقة المرتبطة بزيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون والمناخ الأكثر تقلباً ودفعاً.

¹ A. Toreti, Yield Loss at Tributary to Heat Waves, Drought and Water Excess at The Global, National and Subnational Scales, Environmental Research Letters, 2017, P19.

² J.R.Porter, IPCC, Climate Change : Impacts Adaptation and Vulnerability, op cit, P533.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018، ص16.

- من حيث الاستقرار: فالأحداث المناخية القصوى كموجات الجفاف والحر والفيضانات والعواصف تلحق أضرار بالمحاصيل الزراعية وسبل العيش، كما أن الاضطرابات القصيرة الأجل تلحق أضرار بالتجارة من خلال التأثير على أنظمة النقل.

لقد بذلت جهود كبيرة لربط تأثيرات المناخ على غلات المحاصيل والأسعار والدخل والتجارة، حيث هناك أدلة قوية على أن أسعار السلع الغذائية في المجتمعات المحلية المتأثرة بالفيضانات وموجات الجفاف أو الأعاصير تكون أعلى منها في المجتمعات الأخرى، حيث يمكن أن يستمر التأثير إلى 09 أشهر -دورة المحصول-، وعلى الرغم من أن أسعار الأغذية عالمياً تعتمد على عوامل كثيرة إلا أن هناك أدلة مستمدة من تحليل الارتباط بين التغيرات المناخية والأسعار تثبت أن ارتفاع متوسط درجات الحرارة تزامن معه ارتفاع أسعار الذرة في بعض البلدان، مثل إثيوبيا، إريتريا، بنغلادش، البنين، الطوغو، مالاوي، نيكاراغواي واليمن، كما أن التأثير يبرز أيضاً في بعض الدول المنتجة للقمح في البلدان الاستوائية مثل إثيوبيا، إريتريا، السودان واليمن.¹

تأثر التقلبات في الصدمات المناخية على تقلبات الأسعار العالمية للذرة حيث تزداد حدة أثناء مرحلة النينو - التيار الهوائي الساخن في الربيع والصيف- كما أن أسعار فول الصويا ينخفض قليلاً في الخريف والشتاء ليعاود الارتفاع أثناء الربيع والصيف، وغالباً ما تتبع زيادات الأسعار العالمية للأغذية الأحوال المناخية القصوى في البلدان الرئيسية حيث تقل غلات أحد البلدان الخمسة الرئيسية في العالم بنسبة 25% عن الاتجاه السائد خلال الفترة 1990-2016، وتساهم الصدمات المناخية التي تتعرض لها البلدان المنتجة الرئيسية في رفع الأسعار وتقلبها غير أن هناك عوامل أخرى تساهم بدور قوي مما يجعل تقدير التأثير صعب نوعاً ما.

يمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية الناجم عن تغير المناخ إلى إضعاف تنوع الأغذية المستهلكة وذلك بتقويض القدرة الشرائية للأسر الفقيرة، وتجد الأسر الفقيرة مشقة في الابتعاد عن الأغذية الأساسية حتى عندما ترتفع أسعارها، لأنها تعتمد على محتواها الذي يتميز باحتوائه على سعرات حرارية عالية كمصدر رئيسي لاحتياجات الطاقة، ويكون هذا على حساب استهلاك منتجات أقل من الخضار والبروتينات التي تميل إلى أن يكون سعرها أعلى، وأجبرت الزيادات في أسعار الأغذية بسبب موجات الجفاف بين عامي 2012-2013 في إثيوبيا الأسر على خفض عدد الوجبات في اليوم والتحول إلى المواد الغذائية الأقل تفضيلاً، وفي المناطق الريفية من تنزانيا حيث ارتبطت الزيادات في أسعار الذرة بانخفاض الطلب على المغذيات الأخرى مما أثر على مستويات نقص الحديد والفيتامين "ألف".²

¹ C.Holleman, The Impact of Climate Variability and Extremes on Agriculture and Food Security, FAO, Rome, 2018, P03.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، مرجع سابق، ص15.

2.2.2.3. استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي

لقد ازداد إنتاج الوقود الحيوي من السلع الزراعية الأساسية بسرعة خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط ومشاكل التلوث البيئي وتزايد الانبعاث الحراري. ويعرف الوقود الحيوي بأنه الوقود المستخرج من الكتلة الحيوية سواء للنقل أو لأغراض الحرق، ويمكن أن ينتج من المنتجات الزراعية والحرجية أو حتى النفايات والمخلفات الصناعية.¹

عموماً يأخذ الوقود الحيوي عدة أشكال لعل أهمها ثلاثة، إما صلب يتمثل في مخلفات النباتات كافة، أو سائل مثل الإيثانول والديزل والزيوت النباتية، أو غازي ويتمثل في غاز الميثان المستخرج من تحلل النباتات والمخلفات وروث الحيوانات.² حيث يتم استخدام محاصيل مختلفة لإنتاج الإيثانول -قصب السكر، الكسافا، الأرز وبنجر السكر-، أما الديزل الحيوي فينتج من مواد وسيطة وتتمثل في بذور اللفت، فول الصويا، النخيل، جوز الهند والخروع، حيث أن زيادة الطلب على هذه المنتجات أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولا يزال الوقود الحيوي التقليدي يساهم بحوالي 95% من احتياجات الطاقة في دول العالم النامي -حرق الحطب والمخلفات العضوية- أي أنها تعتبر مصدر طاقة لنحو 2.4 مليار شخص في العالم.³

يستعمل في البرازيل نصف كميات قصب السكر لإنتاج الإيثانول والتي تقدر بحوالي 10% من الإنتاج العالمي، وخلال سنة 2012 أنتجت نحو 22.5 مليون لتر وهو ما يمثل حوالي 29% من الإنتاج العالمي، وتسعى البرازيل إلى تزويد السوق المحلية والحفاظ على حصتها الحالية من إنتاج السكر والإيثانول الحيوي في السوق العالمية من العرض بحوالي 50% من أسطول المركبات وتوريد الكميات المطلوبة التي يحددها الولايات المتحدة الأمريكية من الوقود المتجدد عام 2020.⁴ وسيواجه العالم حياض إنتاج الوقود الحيوي تحول الأراضي الخصبة إلى أراضي منتجة لمحاصيل غذائية تحرق من أجل الوقود الحيوي وليس من أجل غذاء الإنسان، كما أن إنتاج الوقود الحيوي سيزيد من ارتفاع عدد جياح العالم، فإنتاج 13 لتر من الإيثانول يحتاج إلى حوالي 231 كغ من الذرة، في حين أن هذه الكمية تكفي لإطعام طفل جائع في إحدى الدول الفقيرة لمدة عام كامل.⁵

¹ Annie Du Fey, Biofuels Production, Trade And Sustainable Development : Emerging Issues Environmentable Economics Programme, Sustainable Markets Group, UK, 2006, P03.

² IEA, International Energy Agency, Energy Essentials Biofuel Production, 2007, pp1, 2.

³ نحلة أحمد أبو العز، صناعة الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، 2015، ص63.

⁴ Sergio Narros, USDA Foreign Agricultural Service, Global Agricultural Information Network, Biofuels Annual, 2012, Brazil, 2012, Available on : www.gain.fas.usda.org.

⁵ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، 2009، ص94.

جدول رقم (3-6): الاحتياجات من الأراضي لإنتاج محاصيل تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي عبر العالم خلال الفترة 2030-2004

السنة	2004	2020	2030
الدول	%	من الأراضي الصالحة للزراعة	
إفريقيا والشرق الأدنى	-	0.2	0.4
الدول النامية في آسيا	-	3.5	2.8
الإتحاد الأوروبي	1.2	14.5	15.7
أمريكا اللاتينية	0.9	3.9	2.4
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمحيط الهادي	-	3.1	2
الدول التي تمر بمرحلة تحول	-	1	1
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	1.9	9.2	10.2
العالم	1	3.8	4.3

Source : IEA, International Energy Agency, World Energy, outlook, Paris, 2006,pp414,416.

تتراوح تقديرات الطلب لأغراض إنتاج الوقود الحيوي من 03% إلى 30% من المنتجات الزراعية عالميا، ففي الإتحاد الأوروبي يستعمل القمح بنسبة 70% لإنتاج الإيثانول، يليه الشعير بنسبة 15% ثم الذرة بنسبة 10% أما لإنتاج الديزل فتستعمل الذرة بنسبة 79% يليه فول الصويا بنسبة 18%.¹ أما في الولايات المتحدة الأمريكية ينتج الإيثانول الحيوي بنسبة 97% من الذرة، أما الديزل الحيوي فينتج من فول الصويا بنسبة 8.2%.² ولقد شهدت الفترة 2006-2008 زيادة حادة في إنتاج الوقود الحيوي حيث بلغت نحو 20 مليار لتر سنويا، تزامنت هذه الزيادة من الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية - مثل ما تم عرضه سابقا-، ويرتبط ملف الوقود الحيوي ارتباطا وثيقا بملف الغذاء فإنتاج الوقود الحيوي يستهلك كميات هائلة من المحاصيل الزراعية التي كان يفترض أن توجه لتغذية البشر، فبحلول عام 2021 سيستخدم ما لا يقل عن 13% من الإنتاج العالمي للحبوب الحشنة وأكثر من 15% من إنتاج الزيوت النباتية ونحو 30% من الإنتاج العالمي من قصب السكر في إنتاج الوقود الحيوي.³

فالتحول من استخدام المنتجات الزراعية للغذاء إلى إنتاج الوقود الحيوي أدى إلى ارتفاع الطلب عليها من جهة وانخفاض المعروض منها للاستهلاك من جهة أخرى، إذ تشير تقديرات 2007 أنه تم تحويل 93 مليون طن من القمح والحبوب الحشنة إلى إنتاج الإيثانول الحيوي بما يعادل ضعف ما تم تحويله سنة 2005، وحظيت الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر من الذرة الموجهة لصناعة الإيثانول الحيوي التي قدرت آنذاك بنحو 81 مليون طن

¹ Amela Ajanovic, Biofuel Versus Food Production : Does Biofuels Production Increase Food Prices? 2010, p02.

² حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2018، ص44.

³ نور الدين جوادي وعمر عزوي، الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية -دراسة للإستراتيجية الدولية للفترة بين عامي 2000-2030، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص183.

سنة 2007¹. وهناك تزامن بين إطلاق برامج التوسع في إنتاج الوقود الحيوي ودخولها حيز التنفيذ في الأسواق الرئيسية وبين ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، بالنظر إلى تطورات مؤشرات أسعار السلع الغذائية الأساسية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي نجد أن ارتفاع سعر السكر بدأ مع سنة 2000 وهي الفترة التي شهدت إصلاح سياسة إنتاج الإيثانول البرازيلية المعتمدة على قصب السكر وانتعاشها، وشهدت الزيوت النباتية حركة ارتفاع في أسعارها في سنة 2004 وهو ما يتناسب مع برامج إنتاج الديزل الحيوي في دول الإتحاد الأوروبي من خلال دخول التعليمات الأوروبية المتعلقة بتنمية الوقود الحيوي حيز التنفيذ، بينما تزامن الارتفاع في أسعار الحبوب مع انطلاق برنامج توسع الإيثانول الحيوي الأمريكي بصدور قانون للإيثانول في العالم عام 2007².

ينعكس استخدام الوقود الحيوي على العلاقة بين العرض والطلب على السلع الغذائية الأساسية نظرا لتنامي الحجم المستخدم من هذه السلع في إنتاج الوقود الحيوي، هذا الطلب المتزايد يمكن أن يؤثر في أسواق السلع الزراعية عبر ثلاثة آليات حيث يمكن أن يؤدي مباشرة إلى رفع أسعار السلع الزراعية المستخدمة لإنتاج الوقود نتيجة لزيادة الطلب عليها، كما يمكن أن يكون هذا التأثير بصورة غير مباشرة من خلال ارتفاع الطلب على السلع البديلة ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤثر إنتاج الوقود الحيوي في أسعار السلع الزراعية من خلال إعادة تخصيص الأراضي الزراعية، حيث ارتفاع أسعار مواد إنتاج الوقود الحيوي يؤدي بالمزارعين إلى زيادة المساحة المزروعة من هذه المواد وإحلالها محل زراعات أخرى مما يؤدي إلى رفع أسعارها نتيجة لانخفاض إنتاجها. ففي سنة 2007 أدى التوسع في المساحة المخصصة لزراعة الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23% إلى تخفيض المساحة المخصصة لفول الصويا بنسبة 16% وهو ما انعكس على انخفاض حجم الإنتاج وارتفاع سعر فول الصويا بنسبة 75%³.

3.2.2.3. تناقص المخزون من السلع الغذائية الرئيسية

لقد كان الانخفاض في إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية بدءا من العام 2005 واستمراره في عام 2006 عاملا أوليا بالغ الأهمية من عوامل الارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء، فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة بلغت 4% و7% على التوالي في هذين السنتين، وتلعب المخزونات دورا رئيسيا في تحقيق توازن الأسواق والتخفيف من تباينات الأسعار، فإذا كانت المخزونات منخفضة بالنسبة للاستخدام تكون الأسواق الدولية للسلع الغذائية أقل قدرة على التأقلم مع هزات العرض والطلب، ولقد انخفضت هذه النسبة انخفاضا حادا من عام 2006 فصاعدا، حيث بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2008، ولقد انخفضت مستويات المخزونات العالمية بنسبة بلغت في المتوسط 3.4% كل سنة بعد سنة 1995، ومن الأسباب المساعدة على خفض المخزونات في البلدان الرئيسية المنتجة نجد: حجم الاحتياطي الموجودة في حوزة المؤسسات العامة، ارتفاع تكلفة تخزين المنتجات القابلة للتلف، استنباط أدوات

¹ Govinda Timilsina and Ashish Shrestha, Biofuels Markets, Targets and Impacts, The World Bank Policy research working paper, N°5364, 2008, pp18,19.

² فاتح بن نونة، أثر التوسع في إنتاج واستخدام الوقود الحيوي في قطاع النقل عالميا على التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2016، ص196.

³ سهاد أبو زكي، أزمة الغذاء العالمية: كيف يتعامل العرب مع تداعياتها؟ مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 396، بيروت، 2012، ص26.

أخرى أقل تكلفة لإدارة المخاطر، حدوث زيادات في عدد البلدان القادرة على التصدير وإدخال تحسينات في تكنولوجيات المعلومات والنقل، وعند حدوث حالات نقص في الإنتاج سنوات متتالية في البلدان المصدرة الرئيسية في ظل هذه الظروف تصبح الأسواق الدولية عادة أكثر شحاً ويزداد تقلب الأسعار.¹ وحسب تقارير الفاو فإن كميات المخزون من الحبوب قد انخفضت بمقدار 420 مليون طن في عام 2007 وهي أكبر كمية انخفاض منذ عام 1983، وعلى مستوى السلع الرئيسية فقد انخفض مخزون الأرز بنسبة 26% والقمح بنسبة 22% وهي أدنى المستويات العالمية في 23 عاما الماضية مقارنة بالعام 2007. والجدول الموالي يبين تطور المخزونات العالمية من الحبوب خلال الفترة 2009-2018.

جدول رقم(3-7): تطور المخزونات العالمية من الحبوب خلال الفترة 2009-2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوحدة: مليون طن										
الحبوب	573.1	548	568.6	561.4	638.3	714.4	743.8	782.8	816.6	772.1
القمح	209.5	205.5	203.9	183.1	197	216.8	236.5	258.6	277.4	283.4
البذور الخشنة	243	215.6	222.2	221.4	275.1	328.6	339.8	355.2	367.8	314.9
الأرز	120.6	126.9	142.5	156.9	166.2	168.9	167.5	169.1	171.3	173.8

Source : <http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/>

من الجدول نلاحظ انخفاض المخزونات من القمح والحبوب الخشنة على خلاف الأرز الذي كانت المخزونات منه مستقرة إلى حد ما بدءاً من العام 2013 أين كانت الزيادة والانخفاض في المخزون من الأرز طفيفة جداً بسبب استقرار إنتاجه في الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة له وهي الهند وباكستان وتايلند والولايات المتحدة وفيتنام. ولقد بلغت نسبة الانخفاض في منتجات الحبوب عموماً والقمح والحبوب الخشنة خصوصاً 4.88%، و1.9% و11.28% على التوالي ما بين سنتي 2009-2010، وهذا نتيجة لانخفاض الإنتاج في البلدان الخمسة الرئيسية المنتجة للحبوب وهي: الأرجنتين، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، هذا النقص في المخزونات قابله ارتفاع في أسعار هذه السلع مسبباً صدمة أسعار الغذاء لسنة 2011. غير أن المخزونات من هذه السلع الغذائية الرئيسية قد شهدت تحسناً خلال الفترة 2012-2017 حيث ارتفعت المخزونات من الحبوب ممثلة في القمح والحبوب الخشنة سنة 2017 مقارنة بسنة 2010 بما نسبته 48.9%، و34.99% و70.6% على التوالي وهي الفترة التي شهدت تراجع نسبي في أسعار هذه السلع الغذائية، غير أنه بسبب انخفاض الإنتاج في البلدان الخمس المصدرة الرئيسية لهذه السلع فقد انخفض المخزون مرة أخرى عام 2018 من سلعة البذور الخشنة وبالموازاة مع هذا فقد شهدت أسعارها ارتفاعاً طفيفاً.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية 2009، مرجع سابق، ص17.

3.2.3. أسباب رئيسية أخرى

إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر توجد أسباب أخرى تساهم ولو جزئيا في ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية ومنها نجد السياسات الزراعية في الدول المتقدمة، انخفاض قيمة الدولار، ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، ارتفاع أسعار البترول، المضاربة التجارية، الحروب والنزاعات وبناء مخزون استراتيجي من بعض السلع من طرف بعض البلدان النامية.

1.3.2.3. السياسات الزراعية في الدول المتقدمة

لا تزال حتى الآن كثير من الدول المتقدمة تقدم أنواع مختلفة من سياسات وبرامج الدعم والحماية للقطاع الزراعي، مما أثر سلبا على محاولات وجهود تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية والدول الفقيرة وجعل منتجاتها في وضع تنافسي صعب جدا، فمثلا سياسة دعم إنتاج القطن في أمريكا والتي يصل حجم الإنفاق السنوي عليها إلى 04 مليارات دولار تسبب في زيادة إنتاج القطن في أمريكا وتصدير أكثر من 70% منه إلى الأسواق الخارجية وبأسعار زهيدة جعلت كثيرا من منتجي القطن في وسط إفريقيا يرفضون إنتاجه لعدم قدرتهم على الإنتاج والتسويق بأسعار منافسة¹. إضافة إلى أنواع مختلفة من سياسات الدعم الزراعي والحماية والتي أدت إلى عرقلة الدول النامية والفقيرة من زيادة إنتاجها الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول، جعل الدول المتقدمة تتحكم في الإنتاج والأسعار فزيادة الطلب على هذه السلع سوف ترتفع أسعارها ولو بصفة جزئية في الأسواق الدولية.

2.3.2.3. انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى

يمكن أن ترجع نسبة من هذه الزيادات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي تقوم به عادة الأسعار الدولية، والعلاقة بين العملة وأسعار السلع هي عامل معقد فيما يتعلق بتقييم الزيادات في أسعار السلع الغذائية، ولهذه التغيرات في قيمة الدولار أيضا انعكاسات على الكيفية التي تتأثر بها البلدان المختلفة، ومدى تحول الزيادات في الأسعار الدولية إلى زيادات في أسعار السلع الغذائية بالنسبة للمستهلكين والمنتجين المحليين في البلدان المختلفة يتوقف على سعر صرف الدولار الأمريكي في تلك البلدان.

بالنظر إلى أن أغلبية أسعار السلع يعبر عنها بالدولار الأمريكي فإن حدوث انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي يقلل من تكلفة السلع للبلدان التي تكون عملاتها أقوى من الدولار الأمريكي مما ينتج عنه التخفيف من أثر زيادات الأسعار بدرجة أكبر، ولكن بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها المحلية مربوطة بالدولار الأمريكي أو تكون أضعف منه سيؤدي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في هذه الحالة إلى زيادة تكلفة شراء الأغذية، وفي أزمة الغذاء 2008 فإن أكثر من 30 بلدا ناميا تربط عملاتها بالدولار الأمريكي. وبهذا تتسبب تحركات أسعار الصرف في إحداث أثرين مختلفين الأول هو أن تغير أسعار الصرف يتسبب في تغير الأسعار العالمية المقومة بالدولار الأمريكي،

¹ عبد الله بن عبد الله العبيد، تشخيص أزمة الأمن الغذائي وأسبابها، ندوة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون ودول الخليج العربي، التحديات والحلول، 2008، ص53.

مثلا إن تدهور قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى يعني أن السعر العالمي لسلعة ما بالدولار الأمريكي سوف ينخفض بتلك العملات الأخرى، ويؤدي انخفاض أسعار العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي إلى زيادة الطلب وتقليص العرض وبهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المعلنة بالدولار الأمريكي.¹ وثانيا يمكن لتغير أسعار الصرف أن يعوض تغيرات الأسعار المحلية المعلنة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، ويساعده ذلك على الحد من انتقال تغيرات الأسعار إلى الأسواق المحلية ولم يمنع انتقال صدمات الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى الأسعار المحلية خلال أزمة الغذاء لسنة 2008 و2011، ومثال على ذلك أن السعر العالمي للأرز ازداد ما بين جانفي 2003 وديسمبر 2010 بنسبة بلغت 169% بالقيمة الاسمية بالدولار الأمريكي، وبنسبة لم تتجاوز 116% بالقيمة الاسمية لفرنك الجماعة المالية الإفريقية وكان الفرق راجعا إلى ازدياد قيمة اليورو الذي يرتبط به فرنك الجماعة المالية الإفريقية مقابل انخفاض قيمة الدولار.²

3.3.2.3 .. ارتفاع أسعار البترول

لقد ارتفعت أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة في عام 2008 حيث فاقت أسعار البترول حدود 140 دولار للبرميل، أدى هذا إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الغذائية بصورة مباشرة حيث أن عمليات إنتاج هذه السلع تتطلب استخدام الطاقة وخاصة في أساليب الإنتاج الحديثة المستخدمة، وكذلك بصورة غير مباشرة أدى ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع تكاليف النقل مما أثر على السعر النهائي للسلع الغذائية بالزيادة.³

4.3.2.3. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي

لقد جعلت أسعار الطاقة المرتفعة عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوزيعها أكثر كلفة نتيجة لارتفاع بعض المدخلات، كالأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل والتصنيع، فبينما تبلغ حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل 4% في معظم الدول المتقدمة فإنها تبلغ على سبيل المثال ما بين 8% و20% في الدول النامية الأكبر حجما مثل البرازيل والصين والهند، وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادات كبيرة في تكلفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية ومن تم ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.⁴

5.3.2.3. المضاربة التجارية

تلعب المضاربة وربط السلع الزراعية بالأسواق المستقبلية دورا مؤثرا في حركة أسعار هذه السلع وتذبذبها، وقد كان لحركة المضاربة التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 دور مهم في الارتفاع الكبير الذي

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن، مرجع سابق، ص24.

² نفس المرجع، ص25.

³ عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010-2011، ص10.

⁴ الأمم المتحدة، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص08.

شهدته أسعار السلع الزراعية الغذائية، فمع انخيار التعامل بالأوراق المالية القائمة على رهون العقارية انتقل وكلاء المضاربة وصناديق التحوط إلى المضاربة في العقود المستقبلية للسلع الأولية ومنها السلع الزراعية، مما تسبب في زيادة كبيرة في المبادلات والعقود في ظل تراجع المعروض من هذه السلع.¹

رغم أنه لا توجد معلومات دقيقة أو تحليل بشأن أثر الأموال المضاربة على أسعار الأغذية، فإن زيادات أسعار بعض المحاصيل الأساسية تعزى إلى حد كبير إلى مضاربة الأطراف الفاعلة المختلفة في أسواق السلع الغذائية التي تأجج ارتفاع الأسعار، إذ أن هناك علاقة بين طفرة الأسعار الغذائية العالمية والتقلب والاضطراب اللذين شهدتهما الأسواق العالمية للتمويل والرهونات العقارية والسكن واللذين تسبب فيها الانخيار الحاصل في سوق الرهونات العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، فقد حول المضاربون -الباحثون عن أصول تزداد أسعارها- محافظهم الاستثمارية نحو شراء أصول السلع الغذائية -مؤشرات السلع الغذائية الأساسية، عقود الصفقات الآجلة وخيارات البيع والشراء-، حيث يقدر المبلغ المالي الذي استثمرته الصناديق في مؤشرات السلع الغذائية الأساسية نحو 170 مليار دولار، كما ارتفع حجم ما شملته المبادلات عالميا من الصفقات الآجلة مع خيارات البيع والشراء فيما يتعلق بالحبوب بنسبة 32% عام 2008 مقارنة مع العام 2007.²

فقد تزامنت الزيادة في حصص المتعاملين غير التجاريين في أسواق الذرة والقمح وفول الصويا مع الزيادة في أسعار هذه السلع في الأسواق الفعلية، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأسعار المرتفعة للسلع الزراعية الغذائية كانت تشجع بوجه عام تدفقات الأموال الاستثمارية إلى أسواق العقود الآجلة الخاصة بالسلع الزراعية، ويمكن أن توفر التدفقات الكبيرة من الأموال استمرار ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة ثقلها.³

6.3.2.3. النزاعات والحروب

تحدد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حاليا 19 بلدا على أنها تعاني من أزمات ممتدة، حيث يوجد 11 بلدا منها في إفريقيا وتشكل هذه الأزمات سياقات تكون فيها نسبة كبيرة من السكان شديدة التعرض للمرض والموت ولاقطاع سبل كسب عيشها على مدى فترات طويلة، فلقد أفادت التقارير بأنه في عام 2016 واجه أكثر من 100 مليون شخصا انعداماً في الأمن الغذائي بسبب الأزمات بعد أن كان عددهم 80 مليون شخص سنة 2015.⁴ وتكون تأثير النزاعات على الأمن الغذائي بصورة مباشرة مثل حركات السكان القسرية وتدمير المخزون من الغذاء والأصول الإنتاجية، وغير مباشرة كالأضطرابات في النظم الغذائية والأسواق مما يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية أو انخفاض القوة الشرائية للأسر.

¹ والدين بيلو ومارا بافيرا، حروب الغذاء، ترجمة إنصاف الباير، مجلة الثقافة العلمية، العدد 162، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011، ص ص 38، 39.

² الأمم المتحدة، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، مرجع سابق، ص 07.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية 2009، مرجع سابق، ص 22.

⁴ Global Report on Food crises 2017. Available on : www.fao.org/3/arb323e.pdf.

تؤثر النزاعات سلبا على كل جانب تقريبا من جوانب الزراعة والنظم الغذائية بدءا من الزراعة، الحصاد ومرورا بالتجهيز والنقل وصولا إلى الإمداد بالمدخلات والتمويل والتسويق ومن ثم أسعار المواد الغذائية، ورغم عدم توفر تقديرات عالمية شاملة وحديثة لتأثير النزاعات على النظم الزراعية والغذائية إلا أن هناك بعض التقييمات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات تبين الآثار الملحوظة التي تخلفها هذه النزاعات على الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية، وتظهر الآثار المباشرة فورا وتكون كبيرة خاصة فيما يتعلق بتدمير الأصول الزراعية مثل الأراضي والثروة الحيوانية ومحاصيل ومخزونات الحبوب، في حين تظهر الآثار غير المباشرة على المدى الطويل وتمثل في الصدمات على أسعار الغذاء والصدمات على الاقتصاد الكلي.

فلقد تكبد قطاع الزراعة بسبب 06 سنوات من الحرب الأهلية في سوريا خسائر ضخمة قدرت بمبلغ 16 مليار دولار خلال الفترة 2011-2016، بما في ذلك تدمير الأصول والبنية التحتية،¹ حيث يسجل اليوم الإنتاج الزراعي أدنى مستوياته علما أن نصف السكان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية، كل هذا أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية.

في اليمن أدت الأزمة إلى اعتماده على الواردات في أكثر من 90% من السلع الغذائية الأساسية مما تسبب في ارتفاع حاد في الأسعار منذ تصاعد النزاع في مارس 2015، كذلك ارتفع معدل التضخم السنوي إلى أكثر من 30% وارتفع متوسط أسعار الغذاء للمستهلكين بنسبة 70% فوق المستوى الذي كان سائدا قبل الأزمة، وتقلصت القوة الشرائية إلى حد كبير لدى كثير من الأفراد، ونظرا إلى أن المجتمعات الحضرية والريفية تعتمد على الأسواق بشكل يومي فإن الزيادات في تكلفة الأغذية ووقود الطهي تعرقل إمكانية الحصول على الغذاء واستخدامه.²

كما يقوم النزاع وانعدام الأمن المدني بعرقلة التجارة وحركات السلع والخدمات وفرض قيود شديدة عليها يخلف ذلك آثارا سلبية على توافر الغذاء، وعلى ممارسة ضغوط تصاعديّة على أسعار السلع الغذائية مما يؤثر بدوره سلبا على الحصول على الغذاء، كذلك تعيق النزاعات تدفق الأغذية وغيرها من المواد الأساسية عبر الأسواق وتولد نقصا فيها وتساهم بذلك في ارتفاع حاد في الأسعار مما يلحق الضرر بأداء السوق.

7.3.2.3. قيام بعض الدول النامية ببناء مخزون استراتيجي لبعض السلع الغذائية

رغم قيام كثير من الدول من الاستفادة من مخزونها الإستراتيجية لبعض السلع الغذائية لمواجهة أزمة الغذاء وهو ما أدى إلى إنقاص المخزون العالمي في هذه السلع إلا أن دولا أخرى تعاملت مع هذه الأزمة ببناء مخزون إستراتيجي لبعض السلع الغذائية الرئيسية تحسبا لأي ظروف مستقبلية أشد صعوبة، ومن ذلك ما قامت به إيران من بناء مخزون

¹ FAO, Counting The Cost : Agriculture in Syria After Six Years of Crisis, Rome, 2017. Available on : www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/FAO_SYRIADamageandLossReport.pdf

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2017، روما، ص45.

إستراتيجي لسلسلة الأرز خوفا من تداعيات الحصار الاقتصادي المتوقع عليها، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على الأرز ومن تم ارتفاع أسعاره.

3.3. الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية

لقد سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على أمنها الغذائي عن طريق تبني السياسات الملائمة، حيث أن الآثار السلبية التي خلفها ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية جعل العديد من الدول تستجيب للحد من هذه الآثار، وذلك من خلال إتباع إجراءات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتباينت الاستجابات من حيث طابعها وفعاليتها على حد سواء، وتستهدف هذه الإجراءات الاستهلاك، التجارة والإنتاج على المدى القصير والمتوسط والطويل.

1.3.3. الإجراءات على المستوى العالمي للحد من تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية

يمثل الحد من تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية محليا الشغل الشاغل للكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر نجد:¹

1.1.3.3. منع تقلب الأسعار المحلية في الأجل القصير: سياسات التجارة والمخزون الاحتياطي

تجمع البلدان النامية في العادة بين ضوابط التجارة والمخزون الاحتياطي لتحقيق هدف الحد من تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، حيث تعتبر التجارة من أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتثبيت الأسعار المحلية في وجه الصدمات التي تحيط بالعرض المحلي من السلع الغذائية، كما أنه يمكن أن يكون للمخزون الاحتياطي دور في الحد من تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية من خلال التأثير على العرض، ولقد اعتمدت بعض الدول الآسيوية المنتجة للأرز على جملة من التدابير جمعت بين التجارة والمخزون الاحتياطي واحتكار الاستيراد أو التصدير والشراء المحلي لتثبيت الأسعار، وحفزت في بعض الحالات النمو الاقتصادي، في حين كانت تجربة تثبيت الأسعار في سوق الذرة في إفريقيا أقل نجاحا حيث تعذر في كثير من الأحيان التنبؤ بالتدخلات التي كانت أقل دعما للدور القوي للقطاع الخاص في أنشطة التسويق، واضطر تجار القطاع الخاص إلى مواجهة عدم اليقين الذي كان يحيط بتجارهم بما في ذلك إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير. وتؤدي جوانب عدم اليقين في مجملها إلى زيادة كبيرة في مخاطر السوق وتثبيط الاستثمارات الخاصة الأساسية للأسواق جيدة الأداء.

تترك الكثير من الاقتصاديات معرضة لنقص الأغذية وارتفاع أسعارها، حيث يجب أن تكون مختلف السياسات والإجراءات الحكومية شفافة ويمكن التنبؤ بها حتى يتسنى للقطاع الخاص نقل الإمدادات من المناطق التي لديها فائض إلى المناطق التي تعاني من نقص الأغذية، وتخزين الإمدادات في الفترة بين الحصاد وموسم الجذب، إضافة إلى ذلك لا بد أن تعمل السياسات الحكومية على تخفيض التكاليف قدر المستطاع لضمان استخدام الميزانيات الزراعية أساسا

¹ FAO, The State of Food Insecurity in the World, How Does International Price Volatility Affect Domestic Economies and Food Security ? op cit, pp34-42

في الاستثمار في البحوث والسلع العامة الأخرى التي يمكن أن توفر حلول طويلة الأجل لتقلب الأسعار.¹ تؤدي التجارة الدولية دورا رئيسيا في الحد من تقلب الأسعار المحلية، لكن ضعف قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن حواجز التصدير مقارنة بالحواجز المفروضة على الاستيراد يشكل عقبة كبيرة أمام زيادة الثقة في الأسواق الدولية، حيث أن القيود على التصدير أدت إلى مفاقمة تقلب الأسعار في الأسواق الدولية، وتحتاج بلدان الاستيراد الصافي للغذاء إلى ضمانات أقوى بكثير من شركائها التجاريين إذا أرادت الاعتماد على التجارة الدولية كمصدر للغذاء.²

2.1.3.3. التصدي لتقلب الأسعار المحتملة في المستقبل: إدارة المخاطر

إن المزارعون يواجهون مخاطر تتعلق بالأسعار إذ يجب النظر إلى مصادر المخاطر خاصة أن بعض أنواع المخاطر تعوض بعضها البعض في بعض الظروف، وتؤدي الظروف الجوية المعاكسة مثل الجفاف والفيضانات وكذلك الآفات والأمراض الخاصة بالإنتاج الزراعي إلى تخفيض الدخل الزراعي وهو ما ينتج عنه تقلب في الإنتاج ومنه الأسعار، ويمكن للكثير من التكنولوجيات مثل إدخال الأنواع المقاومة للأمراض أو الإجهاد أو إنشاء نظم الري والصرف أن تحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون، ومن الطرق أيضا للحد من المخاطر التي تواجه المزارعين استخدام تكنولوجيات التخزين الصغيرة المحسنة التي يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين تحمل نفقاتها،³ ومن شأن هذه التكنولوجيات أن تقلل خسائر ما بعد الحصاد وتقي أيضا من صدمات الأسعار وتحد بالتالي من زيادة الطلب المدفوع بحالات الهلع والخوف، هذه التكنولوجيات وغيرها هي أهم طريقة للحد من المخاطر التي تواجه المزارعين والبلدان ولا بد من دعمها بقوة من جانب الحكومات والمانحين لها، وتقليل المخاطر التي يواجهها المزارعون يمكن أن تشجعهم في الأجل الطويل على الاستثمار في التكنولوجيات الأكثر ربحية التي ترفع من مستوى إنتاجيتهم ودخلهم، ويمكن للحكومات أن تمنح إعانات للتأمين حتى وإن كانت باهظة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث ينبغي موازنة الإعانات المقدمة مع تكاليف وفوائد الإنفاق على البحوث الزراعية والري، وأحد تلك التأمينات هو تأمين المحاصيل القائمة على مؤشر الطقس، وفي هذا الإطار يعرف تعويض المزارعين عندما تتخطى عوامل جوية معينة مثل الأمطار والحرارة عتبات محددة يمكن أن ينشأ عنها هبوط كبير في غلة المحاصيل، على أن يكون التأمين القائم على مؤشر الطقس يتطلب عددا من الشروط منها:⁴

- يجب أن يكون المؤشر المختار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالغللات المحلية؛
- أن يكون هناك بنية أساسية كافية مثل وجود شبكة من محطات الأرصاد أو الخيارات المتاحة للاستشعار عن بعد، والبيئة القانونية والتنظيمية الملائمة؛

¹FAO, The State of Food Insecurity in the World, How Does International Price Volatility Affect Domestic Economies and Food Security ? op cit , p35.

² Ibid, p36.

³ P.Vilers and M.Gummert, Seal of Approval: Hermetic Se of Rice is Becoming Increasingly Popular Across Assia, 2009, pp36,37.

⁴ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي؟، روما، 2011، ص 37.

- لا بد أن يكون لدى المزارعين صورة واضحة عن كيفية عمل التأمين وأن يكونوا قادرين على سداد تكاليفه؛
- لكي يكون التأمين القائم على المؤشرات فعالا لا بد أن يرتبط بالخدمات المالية الأخرى في إطار مجموعة أكبر من حلول إدارة المخاطر.

ولقد استخدم التأمين القائم على مؤشر الطقس لأول مرة في إثيوبيا في عام 2006 وفي مالواي عام 2008 لإدارة مخاطر الإنتاج، التي تعمل على زيادة العرض من المواد الغذائية الأساسية خاصة من أجل التحكم في ارتفاع أسعارها محليا.

3.1.3.3. التكيف مع تقلب الأسعار بعد وقوعها من خلال شبكات الأمان الموجهة

إن تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية يخلف آثار قصيرة وطوية الأجل خاصة على الفقراء، وهو ما يشكل أساسا منطقيًا لتبرير إنشاء شبكات أمان للتخفيف من حدة أثر الصدمات الغذائية. فاعتماد برامج التغذية المدرسية يمكن أن تساعد على الحيلولة دون انقطاع التلاميذ عن الدراسة خلال الأزمات الغذائية، وبالتالي الحد من الأثر البعيد المدى لصدمة الأسعار على الرأس المال البشري، كما أن شبكات الأمان القائمة للمستهلكين والفقراء يمكن أن تكون خيارا فعالا من خلال إضافة مستفيدين جدد عن طريق زيادة التحويلات المقدمة، وتتطلب شبكات الأمان الكثير من الموارد وهو ما يفرض عقبات أمام الدول النامية المنخفضة الدخل التي لا يمكن لها تحمل تلك النفقات أثناء الأزمات، كما أن الكثير من هذه البلدان لا تملك آليات لشبكات الأمان أصلا،¹ ومن المهم تصميم آليات شبكات أمان مسبقا حتى ولو لم تتوفر أموال كافية لتنفيذها في بادئ الأمر، وبعد تحديد الأشخاص الضعفاء لاسيما النساء الحوامل والمرضعات والأطفال يمكن تفعيل شبكات الأمان أو احتياطات أغذية الطوارئ باستخدام أموال من المجتمع الدولي، أما في حالة ما إذا قدمت شبكات أمان قائمة على الغذاء بدلا من الأموال النقدية فسوف يتطلب ذلك احتياطات الطوارئ قبل وصول المعونة الغذائية بما في ذلك الأغذية المخصصة للأطفال، ويمكن ربط تلك الاحتياطات بنظم المعلومات والإنذار المبكر الفعالة، وينبغي أن يكون لها وضع إستراتيجي يراعى فيه التوازن بين تكاليف زيادة الرصد في حالة تفتت الاحتياطي أكثر من اللازم والتكاليف الأعلى التي ينطوي عليها تخزينه بالكامل في مناطق العجز الغذائي، والحاجة إلى مدة استجابة أطول في حالة تخزينه بالكامل في مناطق الفائض الغذائي، حيث ينبغي أن يكفي لمدة تتراوح ما بين شهر وشهرين تبعا للمدة التي يستغرقها تجديد الإمدادات،² كما ينبغي أن يكفي لتلبية المتطلبات الغذائية للضعفاء فحسب بدون تقديم إعانات عامة للجميع، كل هذه الإجراءات تؤدي إلى التحكم في الأسعار بعد حدوث صدمات تقلب الأسعار.

¹ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي؟، مرجع سابق، ص 39.

² نفس المرجع.

4.1.3.3. منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل من خلال زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها

إن الطلب على الغذاء يزداد عقد بعد آخر وذلك لاستمرار النمو السكاني حيث سيؤدي تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية إلى فرض تحديات في جانب العرض سواء من حيث متوسط الإنتاج أو تقلبه، وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن الإنتاج العالمي سيحتاج إلى نمو بنسبة 70% فيما بين 2005-2007 و عام 2050، وبنسبة 100% في البلدان النامية من أجل إطعام سكان يزيد عددهم على 09 مليارات نسمة في عام 2050، وسوف يؤدي عدم كفاية النمو في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار وازدياد تقلبها،¹ والاستثمار من أجل إيجاد قطاع زراعي أكثر إنتاجية وكفاءة يتيح الغذاء للفقراء بتكلفة أقل وسيحد من تقلب الأسعار، وسوف يؤدي زيادة الاستثمار الزراعي إلى نمو زراعي بوتيرة أسرع وهو ما يؤثر إيجاباً على دخل الفقراء أكثر من النمو خارج الزراعة،² ومن شأن زيادة دخل الفقراء أن يقلل من تأثير الأسر بتقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية وتقلص من خطر الوقوع في الفقر. هناك ثلاث أنواع من الاستثمارات العامة تتمثل فيما يلي:

- الاستثمارات المباشرة في البحث والتطوير الزراعي لزيادة الإنتاجية وتعزيز قدرة النظم الزراعية وبخاصة الحيازات الصغيرة للتصدي لتغير المناخ وندرة الموارد؛
- استثمارات لربط القطاع الزراعي الأولي بمصادر الطلب بما في ذلك المؤسسات الزراعية وخدمات الإرشاد والطرق الريفية والموانئ ونظم التخزين والري؛
- الاستثمار غير الزراعي لتعزيز البيئة المؤسسية الريفية وتحسين رفاه الإنسان وتشمل تلك الاستثمارات التعليم والصحة وإمدادات المياه النظيفة؛

يمكن للاستثمار من أجل زيادة إنتاجية ومرونة الزراعة في البلدان النامية أن يساهم في تحسين الأمن الغذائي بطرق متعددة، ويمكن أن يحد من تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين الإدارة الفنية للإنتاج والمخاطر وخاصة في مواجهة تغير المناخ، كما يمكن أن يساعد المزارعين والأسر على التكيف بصورة أفضل مع آثار التقلبات في أسعار الأغذية بمجرد وقوعها، كما يمكن أن يجعل الغذاء متاحاً بتكلفة ميسورة أكثر للمستهلكين الفقراء ويرفع من دخل المزارعين الفقراء.

2.3.3. أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية للحد من تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية

إن الدول العربية عملت على وضع سياسات سعرية تهدف إلى استقرار المستوى العام لأسعار السلع الغذائية، إضافة إلى التخفيف من الأضرار الناجمة عن ارتفاع الأسعار خاصة عامي 2008 و 2011، حيث أن ارتفاع

¹ FAO, The State of Food Insecurity in the World, How Does International Price Volatility Affect Domestic Economies and Food Security ? op cit, t, p42.

² E.Ligon, Estimating the Effects of Aggregate Agricultural Growth on the Distribution of Expenditures, Available on : <http://siteresources.worldbank.org/INTWDR.pdf>.

- الأسعار أثر سلبي على أوضاع الأمن الغذائي العربي وبخاصة في الدول العربية التي ينخفض فيها دخل الأفراد والتي تعاني من توترات داخلية وإقليمية، وعموما تتمحور الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يلي:¹
- تخفيض الرسوم الجمركية وتعريفه استيراد سلع الحبوب وبخاصة القمح إلى أدنى مستوياتها بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية؛
 - تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومواجهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل؛
 - زيادة رواتب العاملين بالقطاعات الخاص والعام؛
 - زيادة المخزون الاحتياطي من السلع الأساسية وزيادة السعات التخزينية لصوامع الحبوب؛
 - دعم إنتاج بعض السلع الأساسية بما فيها القمح والحليب بما يمكن المستهلكين من الحصول عليها بأسعار مناسبة؛
 - تخفيض رسوم الحماية الجمركية على السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك ويشمل مشتقات القمح التي وصلت لحد الإعفاء في بعض الدول العربية، وقد شملت هذه السلع الدواجن والبيض والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية؛
 - اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة مثل مراقبة الأسعار وإصدار قوانين لدعم الإنتاج الزراعي، إجراءات وقف تصدير السلع الزراعية التي ارتفعت أسعارها المحلية، تنشيط المؤسسات الاستهلاكية الحكومية وفتح الأسواق الشعبية لتوفير السلع الغذائية بأسعار منافسة إضافة إلى تنشيط جمعيات حماية المستهلك.
 - من جانب سياسات الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الملائمة سعت الدول العربية إلى تحسين مستويات الإنتاجية في المشاريع الزراعية القائمة بجانب التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية، وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال في المشاريع المشتركة بين السودان والأردن وسوريا والسعودية ومصر.

بصفة عامة فقد سعت الدول العربية في اتجاهين فيما يتصل بسياسات استقرار أسعار السلع الغذائية حيث يعمل الاتجاه الأول على دعم سلع الغذاء مباشرة والآخر يعمل على دعم مدخلات الإنتاج بهدف زيادة المعروض من السلع الغذائية سواء من خلال تحسين الإنتاجية أو زيادة الرقعة المزروعة، ومن أمثلة الإجراءات على المستوى القطري بالدول العربية نجد:² بأنه تم إلغاء الرسوم الجمركية على مواد غذائية أساسية في الأردن في سبيل العمل على استقرار الأسعار حيث ألغيت الرسوم الجمركية على اللحوم الحمراء والبيضاء المستوردة، كما وضعت الدولة سياسات الشراء المستقبلية لبعض السلع الغذائية لمدة عام كامل تحوطا لارتفاع أسعار هذه السلع.

في حين في مملكة البحرين وضعت الدولة إجراءات وسياسات سعرية وبرامج دعم الإنتاج من بعض السلع الغذائية حتى تضمن استقرار الأسعار وبالتالي ضمان حصول المواطن على المواد الغذائية، حيث تشمل برامج دعم

¹ جامعة الدول العربية، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سابق، ص 17.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، الخرطوم، 2008، ص ص 62، 63.

الأسعار شراء محصول الأرز من المزارعين بأسعار تشجيعية وطرحه في السوق بأسعار منخفضة، وكذلك تم استيراد القمح بالسعر العالمي ويطرح في الأسواق المحلية بأسعار منخفضة، وقامت الدولة بتنفيذ برامج دعم لعناصر الإنتاج وبلغت نسبة الدعم حوالي 85% لخدمات المكننة الزراعية ونحو 40% و50% للمبيدات الحشرية واللقاحات الحيوانية.

في السعودية أيضا عملت الدولة على شراء القمح بأسعار تشجيعية طرحته في الأسواق المحلية بأسعار ثابتة ومناسبة، وفي تونس قامت الدولة بدعم الخبز والزيت النباتي وتحملت الدولة الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار المدعومة، أما في سوريا قامت الدولة خلال صدمتي الأسعار لسنة 2008 و2011 بنشاط كبير في مجال سياسات وبرامج دعم أسعار السوق ودعم الصادرات، إضافة إلى دعم المستهلكين بهدف استقرار أسعار السلع الغذائية، وتم تقديم القيم الأكبر من الدعم الزراعي في سوريا قبل النكسة الأمنية في صورة دعم لأسعار السوق من خلال برامج الشراء الحكومية لسلع القمح والقطن والشمندر السكري، وتم استخدام نظام الحصص لسلع السكر والأرز وتقدر نسبة الدعم لهذه السلع بنسبة 60% مقارنة بالأسعار المحلية،¹ وتشمل برامج دعم الأسعار بيع الأسمدة المحلية المستوردة والفوائد على القروض الزراعية وبذور القمح والشتول الغابية والرعيوية والأشجار المثمرة.

كما قامت دولة العراق بدعم المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والشعير وذلك بطرح الأسمدة الكيماوية والمبيدات بنسبة دعم 50% من أسعارها الحقيقية، ورغم انضمام سلطنة عمان إلى منظمة التجارة العالمية إلا أنها رفعت من قيمة الدعم من حوالي 2.8 مليون دولار إلى 7.5 مليون دولار بعد الانضمام، حيث عملت الدولة على تلافي آثار الزيادة في أسعار القمح بدعم أسعاره بالرغم من أن السياسة الزراعية المتبعة هي سياسة السوق الحر للمنتجات الزراعية، أم في مصر فقد تم دعم أسعار السلع الغذائية بما يعادل 10.1 مليار دولار خلال العام 2008 حيث قدر الدعم المقدم للخبز وحده بما يعادل 1.3 مليار دولار سنويا.²

أما في إطار التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار تم إعداد البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والذي تم إطلاقه سنة 2009، وتمثلت أهدافه فيما يلي:³

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية والمتمثلة في الحبوب، السكر، الزيوت، التمور والمنتجات الحيوانية؛
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع الغذائية؛
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة، والأنشطة المكتملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة؛

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، الخرطوم، 2008، مرجع سابق، ص 63.

² نفس المرجع.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، مرجع سابق، ص 45، 46.

- توفير فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية.

فقد تمحورت مكواته حول تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة، استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري، إضافة إلى المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة المشروع، كما تضمن المشروع المجموعات السلعية الممثلة في مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة، المحاصيل السكرية، محاصيل البذور الزيتية، التمور والمنتجات الحيوانية. ويشمل البرنامج في الجانب الإنتاجي كل من الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا وسلطنة عمان.¹ ولقد اشتملت إنجازات دول الإطار الجغرافي السالفة الذكر للبرنامج على تنفيذ 1989 مشروعاً منها 1881 مشروع بلغ إجمالي تكاليفها الاستثمارية حوالي 31.93 مليار دولار.²

4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في البلدان العربية

ينتج عن عدم استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في البلدان العربية آثار سلبية أكثر منها إيجابية لأن السلع الغذائية الأساسية مهمة بالنسبة للمستهلكين والمزارعين، ولارتفاع الأسعار آثار عديدة على المدى المتوسط والطويل والتي ترتبط بصفة أساسية بالمعرض من السلع الغذائية وتخصيص الموارد والتراكيب المحصولية، أما الآثار على المدى القريب فهي تتعلق بالطلب وحجم الاستهلاك والإنفاق على الغذاء ونوعية الغذاء وغيرها، ولا تقتصر الآثار على قطاع الزراعة والأغذية فحسب بل تتعدى لتشمل الاقتصاد الكلي وبالنسبة للبلدان العربية التي يمثل استيراد الأغذية فيها كبيراً جداً فإنه ينجم عن ارتفاع فواتير الواردات زيادة الضغط التضخمي، إذ يمثل الغذاء أهمية بالغة في سلة سلع المستهلكين، وتتباين هذه الآثار والانعكاسات بين البلدان العربية تبعاً لاختلاف هيكلها الاقتصادية ومستويات الدخل العامة والفردية وكذلك الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالنسبة لكل دولة مقارنة مع باقي القطاعات.

1.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والاستهلاك الزراعي العربي

يمكن أن يتيح ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية فرصة بالنسبة للبلدان العربية لزيادة إنتاجيتها ورفع الدخل، كما يمكن أن يستجيب القطاع الزراعي لهذه الارتفاعات في الأسعار بطريقة سلبية، وفي هذه الحالة زيادات الأسعار العالمية لا تكفي بمفردها لزيادة الإنتاجية والعرض من السلع الغذائية الأساسية، وعموماً يتفاوت الوضع ما بين البلدان العربية في كيفية استجابة القطاع الزراعي لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية لتلبية الطلب المحلي.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، مرجع سابق، ص46.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مرجع سابق، ص39.

1.1.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج الزراعي العربي

إن تطورات التنمية الزراعية والاقتصادية عادة ما يصاحبها تحسن في الإمدادات الغذائية والقضاء التدريجي على النقص الغذائي، والتالي تحسن الإنتاج والوضع التغذوي العام للسكان هذا إلى جانب إحداث تغيرات نوعية في إنتاج وتصنيع وتوزيع وتسويق المواد الغذائية الأساسية، وهذا بدوره يؤدي إلى تغيرات في العادات الغذائية وأنماط الحياة للأفراد. لكن هذا الوضع يقابله الارتفاعات المستمرة لأسعار المواد الغذائية الأساسية والتي كانت بليغة الأثر على البلدان العربية. على الرغم من أن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى معيشة الفقراء الذين يعتبر معظمهم من المشتريين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية إلا أن كثير من صغار المنتجين الذين يعتبرون بائعين صافين لهذه المحاصيل سوف يستفيدون من ارتفاع الأسعار، مما يشجع على زيادة الإنتاج نفسه وما لذلك من انعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار، كما يمكن أن ينعكس ارتفاع الأسعار على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية واستخدامها في إنتاج المحاصيل الغذائية مرتفعة الأسعار مثل الحبوب والبدور الزيتية. والإنتاج الزراعي العربي يغلب عليه صفة التذبذب نظرا لارتباطه بالظروف المناخية، وكميات هطول الأمطار وأسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، وحجم الاستهلاك والطلب حيث أن مسار التنمية الزراعية يتجه نحو الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بناء على معدلات الاكتفاء الذاتي منها وهي: مجموعة السلع التي تنخفض معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي مما يعني أن الحجم الأكبر منها يتم تأمينه عن طريق الاستيراد من الخارج وتضم تلك السلع: الحبوب، السكر والزيوت النباتية، كما أن هناك مجموعة السلع التي تعتبر معدلات الاكتفاء الذاتي منها متوسطة وتشمل: البقوليات والألبان واللحوم، أما المجموعة الثالثة من السلع فهي التي ترتفع نسب الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي إلى حدود الاكتفاء الكامل مثل: الذرناات، الفاكهة أو مجموعات الفواض التصديرية كما هو الحال بالنسبة للخضر والأسماك.

بالنظر إلى استخدامات الموارد الزراعية في إنتاج المحاصيل الغذائية بقطاع الزراعة في الوطن العربي نجد أن محاصيل الحبوب خلال الفترة 2007-2017 تأتي في مقدمة المحاصيل التي تزرع على مساحته، وتبلغ مساحة المحاصيل الزراعية بالوطن العربي حوالي 72.36 مليون هكتار عام 2017 من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي 220.13 مليون هكتار إذ تمثل حوالي 32.78%، في حين تقدر المساحة المزروعة بالحبوب حوالي 28.73 مليون هكتار.¹

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الخرطوم، 2017، ص 13.

جدول رقم(3-8): تطورات إنتاج السلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2017

(مليون طن)

2017	2016	2014	2012	2011	2009	2008	2007	السلع	المجموعات
47.95	45.05	54.9	52.7	53	54.93	46.76	49.75	الحبوب	مجموعة السلع
2.4	1.9	1.8	2.02	1.7	1.6	1.78	1.62	الزيوت والدهون	منخفضة الاكتفاء
2.1	2.02	3.1	3.24	2.81	2.68	2.9	2.89	السكر	الذاتي
1.38	1.29	1.4	1.39	1.3	1.4	1.14	1.29	البقوليات	مجموعة السلع
28	27.6	27.6	26.14	26.64	25.7	25.18	24.59	الألبان ومنتجاتها	متوسطة الاكتفاء
9.78	8.55	8.1	8.6	8.3	7.9	7.41	7.26	اللحوم	الذاتي
13.62	13.8	15	14.17	12.3	11.2	11.06	9.36	البطاطس	مجموعة السلع
37.1	35	34.6	33.1	31.6	29.7	29.8	28.3	الفاكهة	ذات الاكتفاء
59.03	57.9	51.9	53.43	57.6	55.1	51.6	48	الخضار	الذاتي الكامل
5.2	4.9	4.6	4.18	4.24	3.9	3.88	3.5	الأسمك	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011، 2012، 2015، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

بالنظر إلى مجموعات السلع الغذائية نجد أن مجموعة السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض -الحبوب، الزيوت والدهون والسكر- هي المعنية بصورة مباشرة بتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، لأن الجزء الكبير من هذه السلع الأساسية تلجأ الدول العربية إلى تلبية احتياجاتها منها عن طريق الاستيراد، في حين تأتي المجموعة الثانية وهي مجموعة السلع الغذائية المتوسطة الاكتفاء الذاتي في الدرجة الثانية من حيث تأثير الأسعار العالمية على إنتاجها لأن نسبة الاكتفاء الذاتي منها متوسطة نوعاً ما، ويكاد ينعدم أثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المجموعة الثالثة والتي تحقق فيها الدول العربية اكتفاء ذاتي كامل ولو عملت هذه الدول العربية على زيادة إنتاجها منها وتوجيه الفائض نحو التصدير لاستفادت بصورة واضحة من ارتفاع الأسعار العالمية منها.

من الجدول نلاحظ بأن المجموعة الأولى والمتمثلة في الحبوب والزيوت النباتية والسكر والتي تعنى بانخفاض الاكتفاء الذاتي منها فإن حجم الإنتاج يتميز بالاستقرار نوعاً ما على مدار الفترة 2007-2017، بالنسبة للحبوب بمختلف أنواعها نجد بأنها تمثل أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح، الشعير، الذرة الشامية، الأرز والذرة الرفيعة، وهناك انخفاض بين عامي 2007-2008 في كمية الحبوب المنتجة بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 6.2% ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم والتي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي بالوطن العربي على اعتبار أن الدول العربية تعتمد على الزراعات المطرية بصورة رئيسية في إنتاجها من الحبوب، كما هو الحال في سوريا والتي تعتبر إحدى الدول الرئيسية المنتجة لمجموعة الحبوب في

المنطقة خلال تلك الفترة، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي تعرضت لها دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر.

أما في العام 2009 فقد ارتفع الإنتاج من الحبوب إلى 54.93 مليون طن ويعود السبب في زيادة الإنتاج من الحبوب إلى تحسن الظروف المناخية من جهة وكذلك تقليل من الاستيراد لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية بسبب الأزمة الغذائية العالمية لعام 2008، وبهذا عملت ارتفاع أسعار هذه المجموعة على تحسين الإنتاج في الوطن العربي حيث بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج حوالي 17.69% ما بين عامي 2008-2009، في حين تميزت الفترة 2010-2014 بتذبذب طفيف في الإنتاج وبتقاربه حيث قدر في المتوسط 53.34 مليون طن والملاحظ على هذه الفترة أن الإنتاج العربي من الحبوب لم يستفد من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والتي بلغت أقصاها سنة 2011 بحوالي 240.9 نقطة، ورغم تراجع أسعار الحبوب للسنوات المتتالية لسنة 2011 إلا أنها بقيت مرتفعة إلى غاية 2015 والدول العربية لم تستطع أن ترفع من إنتاجها بما يكفي لتلبية احتياجاتها المحلية وتجنب تأثير ارتفاع الأسعار العالمية في الأسواق الدولية، كما أن البلدان العربية لم تستفد من ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة إنتاجها لتصديره والاستفادة من الأسعار المرتفعة في الأسواق.

في حين في سنة 2015 تم تسجيل ارتفاع في الإنتاج مقارنة بسنة 2014 بما نسبته 6.4% سببها الارتفاع في إنتاج القمح والذرة الرفيعة والذرة الشامية نتيجة لزيادة المساحات المزروعة من هذه المحاصيل في إطار المشاريع المسطرة للنهوض بإنتاج الحبوب، لكن ما تزال إنتاجية الحبوب في الوطن العربي متدنية فهي تبلغ 1.9 طن في الهكتار بينما تقدر في المتوسط العالمي 3.8 طن للهكتار¹ ويرجع هذا التدني إلى عدة عوامل ومن بينها الفجوة التقنية وهو أمر يستدعي النظر بشكل جاد في منظومة البحوث والتطوير لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي على المستوى الوطني والقومي للوقوف على هذا الإخفاق في إنتاجية الحبوب في المناطق البعلية، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج إلى اتجاه العديد من الدول العربية إلى الاستيراد نظرا لانخفاض أسعارها عالميا في الأسواق الدولية هذه السنة، بينما سجل إنتاج الحبوب انخفاض حاد في سنة 2016 وسنة 2017 حيث قدرت نسبة الانخفاض حوالي 22.85% لسنة 2016، ليعود ويرتفع نوعا ما سنة 2017 ويعود السبب في انخفاض الإنتاج إلى الفجوة التقنية إضافة إلى الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية المنتجة للحبوب خاصة سوريا وهو ما جعل إنتاجية الحبوب في الوطن العربي تتدنى لتصل إلى 1.67 طن للهكتار مقابل 3.97 طن للهكتار عالميا.

بالموازاة مع ذلك نجد أن أسعار الحبوب لسنة 2016 بلغت أدنى مستوى لها منذ العام 2007 مما جعل العديد من الدول العربية تلجأ إلى تلبية احتياجاتها من الحبوب من الأسواق الدولية لانخفاض تكلفتها مقارنة بتكلفة الإنتاج المحلية. أما الإنتاج العربي من جملة الزيوت والدهون النباتية فقد شهد ارتفاعا نسبيا بين عامي 2007 و2008 بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 10.1% ليتراجع الإنتاج عام 2009 بانخفاض نسبي قدره 7.6%، ليسجل الإنتاج ارتفاعا

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، الخرطوم، 2015، ص 01.

سنتي 2012 و 2017 بما نسبته 18.82% و 26.3% مقارنة بسنتي 2011 و 2016 على التوالي، بالموازاة مع ذلك شهدت سنتي 2011 و 2012 ارتفاعا حاد في الأسعار العالمية لهذه السلعة، تليهما في ذلك سنة 2017 الذي بدأ يسجل ارتفاعا في الأسعار بعد انخفاضها خلال الفترة 2014-2016، وتمثل كل من المغرب، سوريا، مصر، السودان وتونس بالإضافة إلى ليبيا والجزائر بدرجة أقل الدول الرئيسة المنتجة لهذه السلعة.

على الرغم من أن محاصيل الزيوت والدهون النباتية تشغل مساحة هامة في الزراعة العربية إلا أن إنتاجها يعتبر ضئيلا خلال الفترة 2007-2017 وهذا لتدني إنتاجيتها، الأمر الذي جعلها ضمن مجموعة السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفض على مستوى الوطن العربي وبهذا يتم تلبية معظم احتياجاته منها عن طريق الاستيراد من الأسواق العالمية، مما سبق نستنتج أن إنتاج الزيوت والدهون النباتية لم يستفد من عامل ارتفاع أسعارها عالميا حيث لم يتم زيادة الإنتاج بالقدر الذي يسمح بتلبية الطلب المحلي وإحداث فوائض للتصدير وزيادة المداخيل رغم الزيادات الطفيفة سنوات 2008، 2012، 2017.

بالنسبة لسلعة السكر فقد شهد إنتاجه تحسنا نسبيا حيث ارتفع من نحو 2.89 مليون طن عام 2007 إلى نحو 2.9 مليون طن عام 2008، ليواصل ارتفاعه إلى نحو 2.99 مليون طن عام 2009 بارتفاع نسبي قدره 3%، ثم ارتفع إنتاج السكر سنة 2012 إلى نحو 3.24 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 15.65% واستقر هذا الإنتاج حتى سنة 2015 ليعاود الانخفاض سنة 2016 و 2017 بنسبة انخفاض قدرها 37.65% مقارنة بسنة 2012، وتمثل كل من مصر، السودان، المغرب وسوريا الدول الرئيسة المنتجة للسكر بالإضافة إلى دول أخرى تزرع تلك المحاصيل على مساحات محدودة نسبيا وهي تونس، لبنان، الصومال وسلطنة عمان، وتعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الأقل انتشارا في الزراعة العربية، نلاحظ بأنه خلال الأزميتين الغذائية 2008 و 2011 قد زاد إنتاج الوطن العربي من سلعة السكر محاولا بذلك تجنب آثار ارتفاع أسعاره عالميا رغم أنها لا تلي سوى جزء بسيط من الاحتياجات العربية منه، إلا أن هذه الزيادة ساهمت في بعض الدول العربية المنتجة لهذه السلعة مثل مصر والسودان من تجنب آثار ارتفاع أسعاره عالميا، كما أن الدول العربية الأخرى عملت على دعم أسعار هذه السلعة محاولة في ذلك التقليل من ارتفاع أسعاره محليا، رغم زيادة الدول العربية إنتاج سلعة السكر خلال الأزميتين إلا أنها لم تلي سوى جزء طفيف من احتياجاتها نظرا لضعف المشاريع في هذا القطاع بسبب ضعف التمويل أو صعوبة الحصول عليه.

من الجدول نلاحظ أيضا بأن المجموعة الثانية والثالثة كمية الإنتاج بالنسبة لجميع المنتجات في تطور إيجابي خلال الفترة 2007-2017 نظرا لانتشار زراعتها وإنتاجها في جميع الدول العربية، وهذا بسبب الطلب المتزايد عليها وملائمة الظروف المختلف لإنتاجها تحت أنماط زراعية مختلفة منها التقليدي والحديث، وتعتبر مصر، المغرب، السودان وسوريا هي الدول الرئيسة المنتجة للبقوليات، في حين كل من مصر والجزائر والمغرب تمثل الدول الرئيسة المنتجة للبطاطس، ونلاحظ تحسن في إنتاج البطاطس خلال الفترة 2011-2015 وهي المرحلة التابعة للأزمة الغذائية لسنة 2011 وارتفاع الأسعار، هذا التحسن في الإنتاج كان هدفة تلبية الطلب المحلي وتصدير الفائض للاستفادة من

أسعارها المرتفعة عالميا، ليتم انخفاض الإنتاج منها بدءا من سنة 2016 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة في إقليمي المغرب العربي والإقليم الأوسط وكذلك الظروف الأمنية السائدة، علما أن إنتاجية البطاطس في الوطن العربي تزيد عن المستوى العالمي بحوالي 33.81%، إذ تبلغ عالميا 19.58 مليون طن للهكتار الواحد وتبلغ عربيا نحو 26.2 مليون طن للهكتار الواحد وتتفاوت هذه الإنتاجية بين الدول العربية إذ تبلغ أقصاها في فلسطين وأدناها في موريتانيا، كما تعتبر مصر والسودان والمغرب الدول الرئيسية المنتجة للخضر والفاكهة، حيث تلي هذه الدول طلبها المحلي من هذه السلع وتوجيه الفائض نحو التصدير وبهذا تستفيد الدول المصدرة من عامل ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق العالمي.

بالنسبة للحوم يمثل الإنتاج العربي حوالي 4.3% من الإنتاج العالمي البالغ حوالي 197.7 مليون طن، كما أن كمية التجارة العربية تغطي ما نسبته 26.6% من مجمل المتاح للاستهلاك العربي من اللحوم الحمراء والبيضاء.¹ وتمثل كل من مصر، السودان والمغرب البلدان العربية الرئيسية المنتجة للحوم الحمراء في حين تمثل كل من الإمارات والسعودية والسودان الدول الرئيسية المعيدة لتصدير اللحوم الحمراء، وتتصدر مصر المغرب البلدان المنتجة للحوم البيضاء، من جهة أخرى تمثل كل من السعودية، الإمارات، الكويت، قطر وسلطنة عمان الدول الرئيسية المستوردة للحوم البيضاء، وبالنسبة لصناعة الألبان ومنتجاتها فقد عرفت هي الأخرى تطورا مستمرا في الوطن العربي بفضل الجهود الجارية لتطوير نظم إنتاج تلك المجموعة السلعية، وتأتي كل من السودان، مصر، الجزائر، والمغرب وسوريا في مقدمة الدول العربية المنتجة للألبان ومنتجاتها، أما بالنسبة للأسماك فقد شهد الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطورا متزايدا نسبيا انعكس بصورة واضحة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي والفائض التصديري على مدار الفترة 2007-2017، إذ يمثل إنتاج كل من مصر والمغرب وموريتانيا نحو 75% من إجمالي الإنتاج العربي، ومن هنا يمثل ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية الأساسية فرصة لزيادة مداخل الدول العربية المصدرة في حين تمثل تهديد وخسارة بالنسبة للبلدان المستوردة لهذه المنتجات وإنفاق المزيد من المداخيل لتلبية طلبها المحلي.

مما لا شك فيه أن التغير في أسعار المنتجات من العوامل التي تؤدي إلى إعادة توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة السعر، غير أن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللازمة لتحديد كيفية الاستجابة لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف الحد من آثارها على المواطن العربي وتمكينه من الحصول على الغذاء، ويشمل ذلك استجابة صغار المزارعين الذين يمثلون الأغلبية بالدول العربية إلى جانب استجابة القطاع الخاص وأصحاب المشروعات الزراعية الكبيرة، والتوجه نحو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، والاتجاه نحو تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية لدى صغار المنتجين.

مما سبق نجد أن الوطن العربي قد اتجه إلى إنتاج السلع الغذائية ذات الأسعار المرتفعة عالميا وهي تمثل بالدرجة الأولى الحبوب بمختلف أنواعها، وخاصة القمح لتجنب آثار ارتفاع أسعاره عالميا على جميع الأصعدة من جهة ولتوفير

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، مرجع سابق، ص 17.

الاحتياجات الغذائية المحلية منه من جهة ثانية، إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها نظرا للصعوبات التي واجهتها والتي تختلف من قطر عربي لآخر وخاصة الأحوال المناخية والتقنيات الزراعية الحديثة والأسمدة وغيرها من العراقيل والتي جعلت الإنتاج الزراعي من هذه السلع يتميز بعدم مرونته، فرغم الجهود المبذولة إلا أن الإنتاج من مجموعة السلع ذات لاكتفاء الذاتي المنخفض لا يحقق زيادات مناسبة.

فمن حيث المبدأ ينبغي أن يكون ارتفاع الأسعار بمثابة فرصة بالنسبة للمزارعين في الدول العربية، إذ أن ارتفاع أسعار الأغذية ينطوي على تحسين الحوافز بالنسبة لأولئك الذين ينتجون المنتجات ذات الأسعار المرتفعة، حيث يمكن أن تؤدي الأسعار المرتفعة إلى زيادة الأموال المتاحة للمنتجين من أجل استثمارها مما يؤدي إلى زيادة النمو الزراعي والحد من الفقر، وبهذا يمكن اعتبار أسعار الأغذية بمثابة فرصة لتحقيق مكاسب استثنائية على الأقل بالنسبة للبعض، ويمثل الحصول على وسائل الإنتاج من أراضي ومياه وغيرها عامل بالغ الأهمية في تحديد من الذي سيستفيد من منافع أسعار الأغذية الأعلى، كما أنه من الممكن أن تستفيد الأسر المتخصصة بشدة في الزراعة وإن كانت هذه الأسر تمثل نسبة ضئيلة من سكان الوطن العربي، لكن ارتفاع أسعار الأغذية لم يشكل فرصة بالنسبة لمعظم مزارعي البلدان النامية والعربية ولم تتحقق الاستجابة في العرض، فعلى الرغم من الزيادات الضخمة في الأسعار العالمية إلا أن الإنتاج في البلدان العربية من الحبوب لم يزد بصورة كبيرة بل هناك تذبذب في الإنتاج ولم تحقق الاستجابة المأمولة على جانب العرض.

2.1.4.3 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المتاح للاستهلاك العربي

إن الطلب على الغذاء من المستهلكين في الاقتصاديات العربية في ظل الزيادة السكانية يزداد من سنة لأخرى، كما أن تحديات استغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بشحها في بعض الأقطار العربية فضلا عن انخفاض معدل إنتاجية بعض الغلات من السلع الغذائية الأساسية وارتفاع أسعارها عالميا يفرض ضغوطا إضافية على المتاح للاستهلاك بالدول العربية، والجدول الموالي يبين تطور المتاح للاستهلاك العربي من السلع الغذائية الأساسية.

جدول رقم (3-9): تطور حجم المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الأساسية بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017 (مليون طن)

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحبوب	103.6	102.8	111.3	113.9	114.4	118.5	116.8	123.2	124.4	119.2	128.8
الزيوت والدهون	4.24	4.85	5.1	5.6	5.2	5.8	6.3	6.2	5.2	4.7	6.8
السكر	10.17	9.97	10.8	9.2	10.6	10.5	8.8	8.8	12	10.7	12.8
البقوليات	2	2.03	2.3	2.2	2.5	2.5	2.2	2.4	2.3	2.7	3.4
الألبان	35.83	35.92	36.7	34.2	37.5	34.9	31.7	31.6	32.3	34.3	34.7
اللحوم	8.9	9.06	9.3	10.7	11.5	11.6	11.4	12.4	11.3	11.9	12.8
البطاطس	9.5	10.9	11.3	11.4	13.4	14.2	14.1	14.9	14.8	15	13.6
الخضار	46.8	50.7	52.5	53.5	49.7	52.6	49.7	49.7	66	67.3	70.7
الفاكهة	29.01	30.43	32.1	32.9	32.2	34	31	31.8	34.7	35.1	35.4
الأسماك	3.38	3.66	3.7	4.1	4	4.2	4.2	4.4	4.5	4.7	4.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011، 2012، 2015، 2016، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

من الجدول نلاحظ أن المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي شهد تذبذبات مستمرة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2007-2017، ويتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الكميات المنتجة محليا في الوطن العربي من تلك السلع مضافا إليها الكميات المستوردة ومطروحا منها الكميات المصدرة، وتشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو 39.61% من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2017، بينما تمثل نسبة حاصلات الخضار، الفاكهة والألبان ومنتجاتها نحو 21.72%، 10.88% و 10.67% وتتراوح بين 0.6% و 4.19% لباقي السلع الغذائية، ومن الجدول نلاحظ بأن المتاح للاستهلاك من سلعتي الحبوب والسكر قد انخفض أثناء أزمة الغذاء لسنة 2008 بسبب الارتفاع الكبير في أسعارهما إضافة إلى أن الجزء الكبير من المتاح للاستهلاك منهما يتم توفيره من الاستيراد، فمع انخفاض إنتاجه وكذلك المستورد منه خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع فاتورة الواردات انخفض المتاح للاستهلاك على مستوى الوطن العربي، في حين ارتفع المتاح للاستهلاك من باقي السلع وخاصة مجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي الكامل -البطاطس، الخضار، الفاكهة والأسماك، في حين خلال أزمة الغذاء لسنة 2011-2012 ورغم ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية إلى مستويات أعلى من أزمة 2008 إلا أن المتاح للاستهلاك لم ينخفض بل ارتفع بالدول العربية، عدا سلع الدهون، الألبان، الخضار والفاكهة والتي شهدت انخفاضات طفيفة بين سنتي 2011 و 2012 حيث انخفض المتاح من الزيوت والدهون النباتية بمعدل 0.7%، الألبان بمعدل 6.93%، الخضار بمعدل 7.1% والفاكهة بمعدل 2.12%.

السبب في توفير المتاح للاستهلاك لسكان الوطن العربي رغم ارتفاع أسعارها عالميا هو توفر الدول العربية وخاصة النفطية على مداخل لا بأس بها نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا في تلك الفترة والتي بلغت حوالي 140 دولار للبرميل، ليبقى المتاح للاستهلاك مستقرا لمعظم السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2015 عدا بعض الانخفاضات الطفيفة لبعض السلع مثل الفاكهة، الخضرا، الألبان، أما سلعة السكر في هذه الفترة فاستمرار ارتفاع أسعاره عالميا جعل المتاح للاستهلاك منه يتأثر وينخفض سنة بعد أخرى ليعاود الارتفاع سنة 2015، أما سنة 2016 فقد شهدت انخفاضا في المتاح للاستهلاك بالنسبة لمجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والتي تلي احتياجاتها منها عن طريق الاستيراد بالرجة الأولى، وتتمثل في انخفاض المتاح من سلع الحبوب، الزيوت والدهون النباتية والسكر بنسبة 4.18%، 9.61% و 10.83% مقارنة سنة 2015، والسبب يعود إلى ارتفاع أسعار سلعي الزيوت والدهون النباتية والسكر عالميا من جديد سنة 2016، إضافة إلى انخفاض العائدات النفطية للدول العربية نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى أدنى المستويات أقل من 40 دولار للبرميل هذا ما عمل على تخفيض فاتورة الواردات من السلع الغذائية، كما أن العامل الأمني في كل من سوريا واليمن العراق وليبيا جعل هذه الدول تحفض من إنتاجها وواردها الغذائية وفي بعض الأحيان تعتمد في تلبية احتياجاتها على المساعدات الغذائية الممنوحة من المنظمات الدولية.

لكن مع الزيادة السكانية بالوطن العربي وبالرغم من استقرار الإنتاج لمجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والمتمثلة في الحبوب، الزيوت والدهون النباتية والسكر خلال الفترة 2007-2017، إلا أن المتاح للاستهلاك في تزايد مستمر لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وبهذا تتزايد فاتورة الواردات من هذه السلع بينما باقي السلع الأخرى عرف المتاح للاستهلاك منها هي الأخرى تزايد خلال نفس الفترة ولكن كان الاعتماد على الواردات بصورة أقل، وفي بعض السلع يتم تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي، حيث يختلف الوضع ما بين الأقطار العربية، عدا سلعة السكر التي انخفض المتاح للاستهلاك منها بسبب ارتفاع أسعاره ما بعد أزمة 2008 ليلبلغ أقصى سعر له سنة 2011 واستمر سعره المرتفع رغم تناقصه، ومقارنة بالإنتاج نجد أن معظم السلع الغذائية الأساسية تعتمد على الاستيراد لتوفير احتياجاتها رغم ارتفاع أسعارها عالميا، فالدول العربية لم تستفد من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية للتقليل من استهلاكها المتحصل عليه من الواردات وتعويض النقص منه من الإنتاج المحلي.

إن الزيادات المحققة في الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية خلال السنوات الماضية وكذلك السياسات التي تتبعها الدول العربية في مجال توفير الغذاء والحصول عليه أدت إلى الحد من بعض الآثار السلبية، ولو بصورة جزئية للزيادات الكبيرة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية على حياة المواطنين، خاصة في ظل محدودية الدخل في الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد لتوفير السلع الغذائية فإن انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء كانت أكثر حدة على المواطن لذلك تبنت مثل هذه الدول ومنها الجزائر على برامج لدعم السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب والحليب والسكر مما ساعد على التخفيف من تلك الانعكاسات، كما أن الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية الأساسية وكذلك أسعار الطاقة أدى إلى تغيير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات لدى المواطنين

بما يتناسب مع هذا الارتفاع، وضمن سلم أولويات جديدة خاصة وأن محاصيل الحبوب والزيوت والسكر والألبان من السلع الأساسية التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير وواضح.

2.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم، نسب الاكتفاء والفجوة الغذائية العربية

إن ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية يمكن أن يتسبب في الأجل الطويل في دفع البلدان المستوردة ومنها العربية نحو الاستثمار في الزراعة وتقليص الواردات، بل قد يؤدي إلى بها إلى أن تصبح بلدان مصدرة وهذا الاستثمار أساسي لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق تخفيض مستدام في الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلا أن البلدان العربية تتضرر أشد الضرر بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء كونها تستورد حصة كبيرة من الغذاء، في حين البلدان العربية النفطية قد لا تحتاج إلى إنتاج كميات أكبر من المنتجات المرتفعة السعر لتعويض ارتفاع الأسعار إذا ما ارتفع سعر صادراتها النفطية بنسبة أكبر من سعر الواردات الغذائية، ويتسبب عدم استقرار أسعار الأغذية الأساسية في آثار سلبية أكبر مما يسببه عدم استقرار أسعار السلع الزراعية الأخرى في البلدان العربية، لأن الأغذية الأساسية مهمة للمزارعين والمستهلكين الفقراء، فبالنسبة للمستهلكين تستأثر الأغذية الأساسية نسبة كبيرة من نفقات الفقراء أما من ناحية المنتجين فإن الأغذية الأساسية هي المحاصيل التي تزرع على أوسع نطاق في البلدان العربية خاصة الحيازات الصغيرة.

1.2.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم بالبلدان العربية

يساهم ارتفاع أسعار الأغذية في معدل التضخم العام في معظم الدول العربية وحتى المتقدمة، حيث تمثل التغيرات في أسعار الأغذية عنصر مهم من عناصر التضخم العام مقيماً بمؤشر أسعار المستهلكين، وهذا متوسط مرجح للتغيرات في أسعار سلة ثابتة وتمثيلية للسلع من بينها الأغذية، فكلما زادت حصة الغذاء في ميزانية الأسر كلما ساهم ارتفاع أسعار الأغذية في التضخم العام، ففي البلدان العربية فإن حصة الإنفاق على الأغذية في ميزانيات الأسر أعلى كثيراً حيث تستوعب أكثر من نصف دخل الأسرة.¹ لقد شهدت دول الشرق الأوسط أعلى معدلات التضخم ويعزى ذلك في جزء منه إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، كما ساهم الطلب المتعلق بالوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية خلال الفترة 2006-2007، حيث شهدت العديد من اقتصاديات الدول العربية ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار وهذا راجع في المقام الأول إلى العوامل الخارجية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى زيادة الإيرادات النفطية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط، والتي ترتب عنها زيادة في الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي في مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والخدمات، وشكل ذلك ضغوط تضخمية في تلك الدول، أما الدول المستوردة للنفط فقد بقيت معدلات التضخم في مستويات مرتفعة على الرغم من تراجعها في بعض الدول خاصة في ظل قيام السلطات الرسمية بتخفيض دعم الأسعار المحلية للمنتجات

¹ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية 2009، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثالث: آثار التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية.....

النفطية مثلما فعلت مصر، بالإضافة إلى انعكاس موجة التضخم العالمية والمتمثلة في ارتفاع أسعار الأغذية على أسعار السلع المستوردة،¹ والجدول الموالي يبين معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم).

جدول رقم (3-10): تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2007-2017

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	4.7	13.9	0.7-	5.1	4.4	4.6	5.6	2.8	0.9-	0.8-	3.3
الإمارات	11.1	11.5	2.5	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1	1.9	2
البحرين	3.3	3.5	2.8	1.9	1	2.8	3.3	2.5	1.8	2.8	1.4
تونس	3.2	5	3.7	4.4	3.5	5.6	6.1	5.7	4.9	3.7	5.3
الجزائر	3.3	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	5.6	6.3
جيبوتي	5	5	6	4	5.1	3.7	2.5	2.9	2.2	2	5.1
السعودية	4.1	9.9	5.1	5.3	5.1	2.9	3.5	2.7	2.2	3.5	0.1-
السودان	7.5	16.1	10.1	10.6	20	31.9	36.5	36.9	16.9	17.8	32.4
سوريا	4.5	15.1	3.5	4.9	4.8	-	-	-	-	-	-
العراق	30.8	2.7	2.8-	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2	2.3-	0.4	0.2
عمان	5.9	12.4	4.8	3.2	4	2.9	1.3	1	0.1	1.1	1.6
فلسطين	1.9	9.9	2.6	3.8	2.9	2.8	1.7	1.7	1.4	0.2-	0.2
قطر	13.8	15	2-	4.3-	1	1.9	3.1	3	1.7	2.7	0.9
الكويت	5.5	10.6	4	4	4.7	3.2	2.7	2.9	3.7	3.5	1.5
لبنان	4.1	10.8	2.8	4.5	5.5	5.9	3	1.9	2-	00	3.5
ليبيا	6.7	10.4	2.4	2.4	15.9	6	2.6	3.1	9.8	22.7	26.6
مصر	9.5	18.3	11.8	11.1	10.2	8.6	6.9	10.1	10.9	10.2	30.7
المغرب	2	3.9	2.8	0.9	0.9	1.3	1.9	0.4	1.6	1.6	0.7
موريتانيا	7.3	7.3	2.2	6.3	6.2	4.9	4.1	3.5	0.5	0.7	2.6
اليمن	12.6	19	3.7	12.3	19.3	9.9	11.1	8.2	29.6	17.6	18
الإجمالي	7.1	10.5	3.6	4.4	6.1	6	5.2	5	4.6	5	13.9

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، أعداد متفرقة، صفحات متفرقة.

- صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي 2018-2019، الإمارات، 2018، ص 76.

تتباين معدلات التضخم في البلدان العربية حيث سجلت أعلى معدلات التضخم عام 2007 في العراق بمعدل تجاوز 30% نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها، كما فاقت معدلات التضخم 10% في كل من الإمارات، قطر واليمن، وسجلت كل من جيبوتي، السودان، عمان، الكويت، ليبيا، مصر وموريتانيا معدلات تضخم تتراوح بين 5% و 10% في حين باقي الدول سجلت معدلات تضخم أقل، ولقد ساهم بشكل كبير في زيادة

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2008، ص 12.

الضغوط التضخمية ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطة خلال هذه الفترة، حيث يؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية بشكل واضح على الظروف المعيشية للمواطن العربي من المحيط إلى الخليج. علما أنه تراجعت معدلات التضخم في عام 2007 مقارنة بالعام 2006 في كل من الأردن، تونس، السودان، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان، المغرب واليمن لأسباب مختلفة¹ ففي تونس واليمن تراجعت معدلات التضخم خلال هذه الفترة رغم ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية وهذا نتيجة لارتفاع المحاصيل الزراعية بها خلال العام 2007، حيث كانت العوامل المناخية مواتية فيها، أما في المغرب لم يؤثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية للواردات بشكل كبير على الأسعار المحلية نتيجة لاستقرار سعر صرف الدرهم المغربي وعدم إقبال الحكومة على تخفيض الدعم المقدم لبعض السلع الغذائية الأساسية، كما انخفضت معدلات التضخم في الأردن، السودان والعراق عام 2007 مقارنة بالعام 2006 نتيجة السياسة النقدية المضبوطة بها.

من الجدول نلاحظ أيضا بأن معدلات التضخم قد ارتفعت عام 2008 في جميع الدول العربية عدا جيبوتي وموريتانيا أين بقي ثابتا مع تراجعها في دولة العراق، هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية بالدرجة الأولى، ارتفاع أسعار الوقود وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي² حيث أدى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ وبوجه خاص في الأردن، تونس، السودان، لبنان، مصر واليمن، وعموما تشير بيانات معدلات التضخم من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع معدل نمو الأسعار في الدول العربية خلال العام 2008 مقارنة بالعام 2007 من 7.3% إلى 10.2%، وسجل اليمن أعلى معدل للتضخم عام 2008 بنحو 19% ثم كل من مصر، السودان، سوريا وقطر بمعدلات 18.3%، 16.1%، 15.1% و 15% على التوالي، في حين سجلت أدنى معدلات التضخم في العراق والبحرين بمعدلات بلغت على التوالي 2.7% و 3.5%، وفي عام 2009 انخفض معدل التضخم بالدول العربية من 10.5% عام 2008 إلى 3.6% عام 2009، ويرجع السبب في الانخفاض إلى تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية بنسبة تقدر بحوالي 15%³، حيث سجلت أعلى معدلات التضخم في مصر والسودان حيث بلغت 11.8% و 10.1% على التوالي متراجعة عن ذلك بما نسبته 35.51% و 37.26% عن العام 2008، ففي مصر تراجع معدل التضخم عن مستواه في عام 2008 نتيجة انتهاج سياسة نقدية استهدفت التحكم في التضخم لكنه بقي مرتفعا نسبيا بسبب استمرار الحكومة في تخفيض دعم السلع الغذائية الأساسية، أما في السودان فيرجع تراجع التضخم مقارنة بالعام 2008 بسبب دعم الحكومة للسلع الغذائية الأساسية والوقود وانخفاض أسعار السلع الغذائية العالمية المستوردة ولكنه بقي مرتفعا نسبيا، أما باقي الدول العربية فقد تراجعت بها معدلات التضخم بسبب تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية مع استمرار دعم هذه الحكومات للسلع الغذائية الأساسية.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، مرجع سابق، ص 22.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2009، ص 20.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2010، ص 23.

خلال أزمة الغذاء لسنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم بالدول العربية إلى 6.1% مقارنة بنحو 4.4% عام 2010، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة بسبب ارتفاعها عالمياً، حيث ارتفع المؤشر العالمي لأسعار الأغذية خلال العام 2011 بمجالي 24%¹ وكذلك ارتفاع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر واليمن بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، هذا إضافة إلى تعطل وتوقف الإنتاج الزراعي وإمدادات المواد الغذائية، وتعطل شبكات توزيع السلع الغذائية في عدد من الدول العربية التي شهدت تطورات سياسية كتونس، سوريا، ليبيا، مصر واليمن في إطار ما يعرف بالربيع العربي، وما تخللها من نقص في المعروض من الغذاء، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في السودان نتيجة لظروف عدم الاستقرار وزيادة تكلفة المحروقات لارتفاع أسعاره عالمياً، وانخفاض قيمة الجنيه السوداني خلال الفترة 2011-2012، وساهم في تخفيف الضغوط التضخمية خلال هذه الأزمة الغذائية للعام 2011 وجود برامج لدعم السلع الغذائية وكذلك دعم الطاقة مثلما هو الحال في الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر وسوريا.

خلال الفترة 2012-2016 عرفت معدلات التضخم استقرار نسبي على المستوى العام بالوطن العربي تراوحت بين 6% و 4.6% ويعود السبب في ذلك إلى استمرار انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الدولية لتغير معدلات التضخم على مستوى العالم ككل، إضافة إلى اعتماد معظم الدول العربية لبرامج دعم السلع الغذائية الأساسية محلياً من أجل التحكم في ارتفاع أسعارها. وخلال هذه الفترة سجلت أعلى معدلات التضخم في كل من السودان، اليمن، مصر وليبيا والسبب في ذلك راجع إلى عوامل تختلف من بلد إلى آخر، ففي السودان العامل الرئيسي وراء هذا الارتفاع هو تأثير رفع الدعم عن الوقود وانخفاض قيمة الجنيه السوداني، وفي مصر واليمن يعود السبب إلى ارتفاع أسعار المحروقات وأسعار السلع الغذائية الأساسية بها، كما أن للعامل الأمني بهذه الدول دوره في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لتدهور قطاعها الزراعي وكذلك توقف سلاسل إمداد الغذاء من السلع الغذائية الأساسية، وبصفة عامة كان لانخفاض أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة من الأسواق الدولية أثرها على التضخم، خاصة في الدول العربية التي تعتمد على السلع الغذائية الأساسية المستوردة في استهلاكها المحلي من تلك السلع، حيث أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة انخفضت نتيجة لانخفاض أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية عدا الدول التي بها توترات أمنية، فإنه نتيجة لذلك فقد ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية ومنها اليمن، ليبيا، السودان وحتى مصر، في حين سوريا خلال هذه الفترة لم تتوفر أي معطيات حولها نظراً لتأزم الوضع الأمني داخلها.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من استقرار معدل التضخم بالدول العربية خلال هذه الفترة إلا أنه يبقى مرتفعاً مقارنة بباقي المجموعات الجغرافية الأخرى، ويعود ذلك إلى التحديات التي تواجه أسواق السلع والخدمات في الدول العربية ومن أبرزها ضعف المرونة الإنتاجية، غياب المنافسة، استمرار وجود بعض التشوهات الهيكلية التي تحول

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2012، ص 25.

دون رفع مستوى كفاءة الإنتاج والتوزيع والتسعير.¹ وفي العام 2017 ارتفع معدل التضخم إلى نحو 13.9% مقارنة بنحو 5% عام 2016 ويعود السبب في ذلك إلى اتجاه الدول العربية إلى إصلاح نظم الدعم، وزيادة مستويات الضرائب ورفع رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق الانضباط المالي من جهة، ومن جهة أخرى عودة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وكلها عوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية، وبلغت أعلى المعدلات في كل من مصر، السودان، ليبيا واليمن، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة عملاتها مقارنة بالدولار الأمريكي، إضافة إلى إلغاء الدعم على السلع الغذائية الأساسية والظروف الأمنية في المناطق محل التوتر مما قطع سلاسل الإمداد بالسلع الغذائية الأساسية وتعطيل شبكات توزيع السلع الغذائية، إضافة إلى انهيار القطاع الزراعي بالدول المتوترة أمنياً وهو ما عمل على تقليص المعروض من السلع الغذائية مما يجعل الأسعار مرتفعة.

2.2.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نسب الاكتفاء الذاتي بالبلدان العربية

تحدد معدلات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من مجموعات السلع الغذائية الأساسية وفقاً للكميات المنتجة منها وميزانها التجاري والتي تأثرت بعدة عوامل ويمثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية من بين أهم العوامل المحددة لمعدلات الاكتفاء الذاتي بالوطن العربي، وعلى الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية وحتى فوائض تصديرية خلال الفترة 2007-2017، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبنود الزيتية والسكر يقل كثيراً عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي وتتفاوت درجات تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، ويمكن تقسيمها مثلما سبق التطرق له إلى 03 مجموعات على النحو التالي:²

- مجموعات السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفض وتشمل: الحبوب، البنود الزيتية والسكر.
- مجموعات السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسط وتشمل: اللحوم، الألبان ومنتجاتها، البقوليات.
- مجموعات السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفع أو الكامل مع فوائض تصديرية وتشمل: الخضار، البطاطس، الأسماك والفاكهة.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص 38.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، الخرطوم، 2009، ص 42.

جدول رقم (3-11): تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة

(%)2017-2007

السلعة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحبوب	48.02	45.4	49.2	44.6	45.7	42.7	51.1	52.6	45.6	37.7	37.1
السكر	28.46	29.15	26.5	33.4	30.1	30.6	32.7	35.7	39.2	42.4	50.3
الزيوت النباتية	37.7	36.7	31.3	36.8	41.2	34.4	35.4	35.1	38.3	45.4	40.4
اللحوم	80.4	81.2	77.2	74.7	74.8	73.6	75.6	77.5	80	75.4	78.4
الألبان ومنتجاتها	68.6	70.1	74.1	77.7	72.7	74.8	83	82.2	84.2	80.6	80.7
البقوليات	64.5	56.2	57.07	55.5	52.8	53.6	65.5	65.2	57.7	48.4	40.6
البطاطس	98.5	101.8	99.2	101.2	105.4	99.5	105.1	105.4	102.3	92.3	100
الفاكهة	97.5	98.1	100.3	97.5	98.5	96.2	107.3	107.9	102.5	99.8	104.9
الخضر	102.5	101.8	103.2	102.7	106.6	100.1	108.9	113.1	105.6	100.2	101
الأسمك	105.6	105.9	108.3	100.7	100.9	98.4	101.5	102.2	105.9	106.6	108.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011، 2012، 2015، 2016، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

لقد انعكس انخفاض الإنتاج الزراعي العربي من الحبوب بين عامي 2007-2008 بسبب العوامل المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب من نحو 48% إلى 45.4%، وللقمح من نحو 46.8% إلى نحو 41.7%، وللزيوت النباتية من نحو 37.7% إلى 36.8% في حين ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي من السكر قليلا من نحو 28.5% إلى 29.2%، وتعتبر هذه السلع الثلاث هي السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض في الوطن العربي حيث نلاحظ بأن هذه السلع قد انخفضت معدلات الاكتفاء الذاتي منها عموما خلال أزمة الغذاء لعام 2008 بسبب ارتفاع أسعارها عالميا حيث تتأثر مباشرة بتغيرات الأسعار العالمية لأن الجزء الأكبر منها يتم تربيته عن طريق الاستيراد. أما باقي السلع الغذائية فقد ارتفعت معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين عامي 2007-2008 و2008-2009 وتشمل اللحوم الحمراء بمعدل 86.2%، الدواجن 74.5% والألبان ومنتجاتها بمعدل 68.5% وهي تمثل سلع الاكتفاء الذاتي المتوسط حيث تعتمد بصورة متوسطة في تلبية الاحتياجات منها عن طريق الاستيراد والتي كان تأثير ارتفاع الأسعار العالمية عليها أقل مقارنة المجموعة الأولى، أما مجموعة السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفع والكامل وحتى تحقيق فوائض تصديرية فتمثل الأسماك بمعدل 105.8%، الخضر بنحو 101.1%، البطاطس بنحو 101.8% والفاكهة بنحو 98.5%، حيث كان تأثير ارتفاع أسعارها عالميا منخفضا وحتى منعدما في بعض الأنواع من السلع حيث تم التأثير بالصورة الإيجابية في بعض السلع التي تم تصديرها إلى الأسواق الدولية من عامل ارتفاع أسعارها عالميا، وعموما خلال صدمة الأسعار لعام 2008 أين أدى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي منها مع انخفاض الإنتاج العالمي منها وارتفاع أسعارها عالميا.

في حين خلال الفترة 2009-2010 نلاحظ بأن هناك تحسن في معدلات الاكتفاء الذاتي من جميع السلع تقريبا عدا سلع الحبوب، اللحوم، البقوليات وصورة أقل سلعتي الفاكهة والأسماك، والتي شهدت تراجعاً في معدلات الاكتفاء الذاتي منها يختلف من سلعة لأخرى، على الرغم من أن تراجع الأسعار العالمية للحبوب، اللحوم والبقوليات خلال هذه الفترة إلا أن معدلات الاكتفاء الذاتي منها تراجعت بعد التحسن المسجل سنة 2009. أما خلال الأزمة الغذائية 2011-2012 نلاحظ من الجدول أن جميع المجموعات السلعية قد تأثرت بطفرة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والتي كانت أشد حدة من أزمة 2008، وكان ذلك بسبب تراجع الإنتاج نتيجة لموجة الجفاف الحاصلة تلك الفترة، وكذلك تراجع في كمية الواردات رغم ارتفاع فاتورتها لارتفاع أسعار الأغذية، كل هذا عمل على انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من جميع المجموعات السلعية على حد سواء، حيث انخفض الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 45.7% إلى 42.7%، الزيوت النباتية من 41.2% إلى 34.4%، وكذلك الحال بالنسبة لسلع اللحوم، الأسماك، الخضرا، البطاطس والفاكهة، في حين شهدت بعض السلع ارتفاعاً طفيفاً في معدلات الاكتفاء الذاتي منها رغم ارتفاع أسعارها عالمياً نظراً لأهميتها في النمط الغذائي العربي إضافة إلى ازدياد الطلب عليها كاستجابة لتزايد سكان الوطن العربي وتمثل هذه السلع: الألبان ومنتجاتها، السكر والبقوليات.

في الفترة 2012-2015 شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي تحسناً ملحوظاً في جميع مجموعات السلع الغذائية، هذا التحسن رافقه انخفاض في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع إيرادات الدول العربية النفطية خلال هذه الفترة نظراً لارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية، إضافة إلى تحسن الإنتاج من مجموعات السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفع والفائض التصديري خاصة، عدا الانخفاض المسجل في مجموعة الحبوب أين انخفض الاكتفاء الذاتي سنة 2015 إلى نحو 45.6% بعدما كان 52.6% سنة 2014، وكذلك الحال بالنسبة للبقوليات التي انخفض الاكتفاء منها إلى 57.7% بعدما كان 65.2%. ومن الجدول نلاحظ خلال الفترة 2016-2017 تراجعاً عاماً لمعدلات الاكتفاء الذاتي لإجمالي المجموعات السلعية عدا سلعتي السكر والزيوت النباتية والدهون التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في معدلات الاكتفاء الذاتي، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض حجم الإنتاج مثلما تم التطرق له سابقاً، وهذا رغم تراجع مستويات الأسعار العالمية للمواد الغذائية سنة 2016، على عكس عام 2017 أين شهدت الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية ارتفاعاً بالنسبة لجميع السلع وهو ما قابلته تراجع في معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المتوسط والمنخفض عدا سلعتي السكر واللحوم التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في معدل الاكتفاء الذاتي منها، إضافة إلى مجموعة السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المرتفع والكامل وحتى سلع الفائض التصديري غير متأثرة بارتفاع الأسعار العالمية منها، من جهة أخرى سجلت المداخل النفطية للبلدان العربية انخفاضاً حاداً بسبب تراجع أسعار النفط إلى أدنى المستويات، مع تراجع في الإنتاج بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية نتيجة لنقص التمويل وخاصة في بعض البلدان العربية مثل اليمن، سوريا، ليبيا، العراق وحتى مصر لأنها تمثل بؤراً للتوترات الأمنية مما عمل على تدهور القطاع الزراعي بها وحتى انهياره أحياناً في بعض الدول مثل سوريا واليمن.

مما سبق نستنتج أن مجموعة السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والتي تعتمد على الأسواق الدولية لتلبية احتياجات السكان منها، تتأثر بصورة مباشرة بطفرات ارتفاع أسعارها عالمياً وهو ما يعمل على تخفيض معدلات الاكتفاء الذاتي منها، في حين مجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المتوسط والتي تعتمد بصورة متوسطة في تلبية احتياجاتها على الأسواق الدولية كانت أقل تأثراً بعامل ارتفاع الأسعار العالمية، حيث شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي منها استقراراً نوعاً ما رغم الانخفاضات الحاصلة أثناء أزميتي 2008 و2011، في حين مجموعة السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفع أو الكامل والفائض التصديري والتي تعتمد على الأسواق المحلية في تلبية احتياجاتها نجدها لم تتأثر بصدمات الأسعار لسنتي 2008 و2011 حيث شهدت معدلات الاكتفاء تحسناً أثناء الأزميتين وحتى ارتفاع الأسعار لعام 2017 مما جعل الدول العربية المصدرة لهذه السلع تستفيد من عامل ارتفاع أسعارها عالمياً.

3.2.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية العربية:

تشير الفجوة التجارية إلى الفرق بين الصادرات والواردات من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، حيث تتأثر قيمة الفجوة العربية بارتفاعات الأسعار العالمية للأغذية خلال صدمتي الأسعار لسنة 2008 و2011 وحتى الزيادة الطفيفة في الأسعار لسنة 2017، وتقاس الفجوة التجارية بما يعرف بالميزان التجاري الغذائي للدول والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية التجارية في المنتجات الغذائية، فهو إذا يوضح مواطن القوة والضعف في تجارة المنتجات الغذائية إذ يبين جميع المعاملات التجارية للسلع الغذائية من صادرات وواردات، كما يبين مدى اعتماد اقتصاديات الدول العربية على الذات في إنتاج الغذاء أو اعتماده على الخارج،¹ حيث تعاني الموازين التجارية الغذائية للدول العربية من العجز الدائم والمستمر والذي يختلف من دولة عربية لأخرى، بسبب العديد من العوامل المؤثرة والتي تعتبر تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية أهمها، والجدول الموالي يبين تطور حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي.

جدول رقم(3-12): تطور حجم الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2007-2017 (مليار دولار)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفجوة	27.4	43.1	37.7	36.9	35.2	35.6	34.3	34.0	33.5	34.5	33.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011، 2012، 2015، 2016، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

لقد تأثرت قيمة الفجوة الغذائية العربية التجارية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وخاصة سنة 2008 و2011، حيث ارتفعت قيمة الفجوة من حوالي 27.4 مليار دولار سنة 2007 إلى حوالي 43.1 مليار دولار سنة 2008 بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 57.3% بسبب

¹ مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص20.

الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية، ثم تراجعت قليلا إلى نحو 37.7 مليار دولار سنة 2009 بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 12.5% متأثرة بذلك بالانخفاض الحاصل في معظم الأسعار العالمية للمواد الغذائية، في حين بقيت قيمة الفجوة الغذائية في نفس المستوى خلال الفترة 2010-2012 وهذا نتيجة لاستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ولعل أزمة 2011 كانت أشد قوة من سابقتها لكن قيمة الفجوة كانت أدنى والسبب في ذلك يعود إلى تحسن الإنتاج في بعض السلع الغذائية الأساسية وذلك راجع إلى ارتفاع المداخيل النفطية للدول العربية النفطية التي عملت على رفع مستوى تمويل القطاع الزراعي إضافة إلى دعم الأسعار من قبل الحكومات العربية.

كما شهدت قيمة الفجوة الغذائية تراجع طفيفا خلال الفترة 2013-2017 ويعود السبب في ذلك إلى استمرار انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية، تطور إنتاج بعض السلع الغذائية بفضل الجهود المبذولة في إطار ما يعرف بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي مع تراجع الواردات للعديد من السلع الغذائية في الدول العربية نتيجة لتراجع المداخيل النفطية خلال هذه الفترة، واعتماد العديد من الدول العربية على تراخيص الاستيراد مع إبعاد العديد من السلع الغذائية من الاستيراد. وتتركز قيمة الفجوة خلال الفترة 2007-2017 في سلع غذائية محدودة لا تتمتع الدول العربية بمزايا نسبية في إنتاجها مثل القمح الذي تقع معظم المنطقة العربية خارج النطاق الجغرافي لزراعته، وكذلك السكر والبنود الزيتية ولهذا ارتفاع الأسعار العالمية هذه السلع سوف يعمل حتما على زيادة قيمة الفجوة الغذائية العربية والعكس، وتختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2007-2017 وفقا لأعداد السكان، ومستويات دخول الأفراد، والأنماط الاستهلاكية والعادات السائدة فيها هذا إلى جانب الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة وكفاءة استخدامها، وهناك 07 دول عربية تساهم بصورة كبيرة في قيمة الفجوة الغذائية العربية وهي: السعودية، الإمارات، الجزائر، العراق، الكويت، اليمن.

تعود أسباب تفاقم العجز الغذائي في الدول العربية إلى ضعف أداء القطاع الزراعي نتيجة عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع، والمتمثلة في تخلف البحوث الزراعية، محدودية استخدام التقنيات الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الريفية مجملها، وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الموجهة للزراعة، عدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد المالية والطبيعية في الدول العربية، ضعف البنية الأساسية، الفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية، يضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها، وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد إلى تأمين الغذاء وتحمل الشريحة الأوسع في الدول العربية أعباء كثيرة

جراء الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك ذلك آثار سلبية بليغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

3.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المستهلك العربي

إن الارتفاع المتواصل في الأسعار العالمية للمواد الأساسية وغيرها من التدايعات، أدت إلى تغيير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات الشخصية أو العامة لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الارتفاع وضمن سلم أولويات جديد، وفي العديد من الدول العربية أصبح المواطن العربي يعيد ترتيب أولوياته بدءاً بالأساسيات ثم التدرج إلى الكماليات إذ يجد نفسه لم يعد قادراً على تحمل أعباء الحياة المتزايدة والسريعة والتي أخذت تستهلك الدخل بشكل كبير، كما أن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية جعلت المواطن العربي يعمل على رفع الاستهلاك من السلع الغذائية المنخفضة السعر والتي تكون ذات قيمة غذائية أقل، كما أنه يقلص من استهلاكه للسلع الغذائية المرتفعة السعر ذات القيمة الغذائية الأكبر. وتتجلى انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المواطن العربي في مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بالمواطن العربي مباشرة.

1.3.4.3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك

ينعكس المتاح للاستهلاك الإجمالي بالوطن العربي والذي سبق الإشارة إليه على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك خلال الفترة 2007-2017.

جدول رقم (3-13): تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك خلال الفترة 2007-2017 (كلغ للفرد)

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحبوب	311	299.1	317.3	315.3	316.5	309.7	327.9	301	325	278.8	310.6
الزيوت والدهون	12.89	14.13	14.64	15.54	14.48	13.84	14.9	12.8	12.8	16.95	16.5
السكر	30.53	29.01	30.9	25.62	29.38	31.4	31.8	27.9	28.1	32.53	30.8
البقوليات	6.03	5.93	6.59	6.8	7.2	6.8	6.5	5.4	6.4	6.13	8.2
الألبان	107.5	104.5	104.7	94.8	103.8	108	93.9	84.5	81.8	84.6	83.7
اللحوم	24.72	26.38	26.72	29.65	30.79	31.07	32.63	27	28.7	29.3	30.1
البطاطس	28.53	31.71	32.34	30.5	31.5	38.5	40.7	36.2	40.9	36.48	32
الخضار	140.5	147.5	149.7	148.2	137.5	146.1	147.5	122.7	129.1	140.8	170.3
الفاكهة	87.07	88.54	91.59	91.13	89.27	88.74	94.6	83.2	88.4	86.4	85.3
الأسمك	10.27	10.76	10.58	11.37	11.28	11.19	11.6	10.6	11.3	11.5	11.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011، 2012، 2015،

2016، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

تبعاً للتطورات التي شهدتها العوامل المؤثرة في عرض الغذاء وإمكانية الحصول عليه على المستويين العالمي والعربي فقد تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي، ويختلف ويتطور هذا المتوسط حسب مجموعات السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والمتوسط والكامل، فخلال الفترة 2007-2009 نلاحظ بأن نصيب الفرد من الحبوب قد تراجع بشدة متأثراً بانخفاض إنتاج هذه المجموعة موسم 2008، وكذلك انخفاض المستورد منه نظراً لارتفاع أسعاره عالمياً حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 3.8% ليعاود الارتفاع سنة 2009 بنسبة قدرها 6.1% عما كان عليه سنة 2008، كما عرف نصيب الفرد من باقي السلع انخفاضاً سنة 2008 بسبب الأزمة الغذائية وانخفاض المتاح للاستهلاك عدا بعض السلع مثل الدهون والزيوت النباتية بالإضافة إلى السلع ذات الاكتفاء الذاتي الكامل، في حين عرف متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك خلال الفترة 2010-2017 من الحبوب تذبذبات بين الصعود والهبوط بين 301 كلغ و327 كلغ للفرد بين 2010 و2015 رغم الارتفاع الحاد في أسعاره عالمياً إثر صدمة الأسعار لسنة 2011، بسبب انخفاض إنتاج الأرز وكميات الشعير المستوردة ولزيادة الواردات من القمح والدقيق والذرة الصفراء، أين تم توجيه الاستيراد للسلع الغذائية ذات الطلب المحلي المرتفع مع تقليل استيراد الشعير كونه يمثل علف الحيوانات، لينخفض نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الحبوب سنة 2016 بمعدل 14.21%، وبالنسبة لباقي السلع هناك تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض لمتوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع والسبب راجع إلى عدة عوامل أهمها حجم المتاح للاستهلاك والذي يرتبط مباشرة بمستوى الإنتاج المحلي من هذه السلع، وكذلك حجم الاستيراد منها والذي يتأثر بصورة مباشرة بالأسعار العالمية لهذه السلع الأساسية.

2.3.4.3 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نصيب الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون

يؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية على معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون، حيث أن التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية تساهم في التغيرات في الوجبات الغذائية ومنه العوامل السببية الكامنة وراء الأمراض السارية، وكما هو معلوم هناك معدلات مثلى من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان، وفي كل الأحوال يجب أن لا تقل المعدلات عن الحدود الدنيا ولا تزيد عن الحدود العليا لتفادي آثار التغيرات الغذائية الضارة بسبب كمية ونوعية الغذاء المستهلك في الوطن العربي الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

إن المستهلك العربي يعتمد على المصادر النباتية بشكل رئيسي وبخاصة الحبوب والزيوت والدهون النباتية والسكر، وهي تمثل سلع العجز في الوطن العربي لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية منها، وبهذا يكون لتأثير أسعار هذه السلع ذات العجز في الأسواق العالمية الأثر الواضح والمباشر على نصيب الفرد من احتياجاته اليومية من

الطاقة والبروتين والدهون، ففي سنة 2008 كان الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، و68.3% من احتياجاته من البروتين وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون،¹ في حين توفر المصادر الحيوانية نحو 15.3%، 31.7% و30.2% من احتياجاته من السعرات الحرارية، البروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي، ومنه نجد أن نصيب الفرد من الاحتياجات اليومية قد تأثر سلبيًا بارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية لتوفير الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون.

يقدر إمداد الطاقة الغذائية للفرد سنة 2008 بالنسبة للبلدان المتقدمة حوالي 3390 سعرا حراريا في حين البلدان العربية 2770 سعرا حراريا فقط.² أما سنة 2011 فنجد أن مصادر الغذاء النباتية توفر للمستهلك العربي نحو 84.7%، 73.3% و73.4% من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على التوالي، في حين أن مصادر الغذاء الحيوانية توفر له نحو 15.3%، 26.7% و26.6% من احتياجاته اليومية وتمثل معدلات منخفضة أيضا مقارنة بنظيراتها العالمية، وهناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بين الدول العربية، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين في الإمارات، البحرين، تونس، قطر وموريتانيا مقارنة بباقي الدول العربية، في حين يزيد متوسط الفرد من الدهون في لبنان، سلطنة عمان، قطر وليبيا ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف المقومات الموردية، مستويات الدخل، تعداد السكان، الظروف المناخية وطبيعة النشاط الاقتصادي بكل دولة عربية،³

في حين سنة 2015 نجد أن الإنتاج من الوطن العربي يغطي نحو 70.3%، 84.3% و28% من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على التوالي والباقي يتم تغطيته من الاستيراد والذي يعتمد على السلع النباتية،⁴ أما في سنة 2017 نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السعرات الحرارية، البروتين والدهون بلغت نحو 62.4%، 73.6% و43.7% على الترتيب والباقي يتم تغطيته من الاستيراد،⁵ حيث أن نسبة العجز والاعتماد على الأسواق الدولية قد تقلصت نوعا ما مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن البلدان العربية تعتمد بصورة كبيرة على السلع النباتية في تلبية الاحتياجات من السعرات الحرارية والبروتين والدهون والتي لها عجز فيها مما يجعلها عرضة أكثر لتقلبات ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، مرجع سابق، ص37.

² نفس المرجع، ص36.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، الخرطوم، 2011، ص46.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، مرجع سابق، ص28.

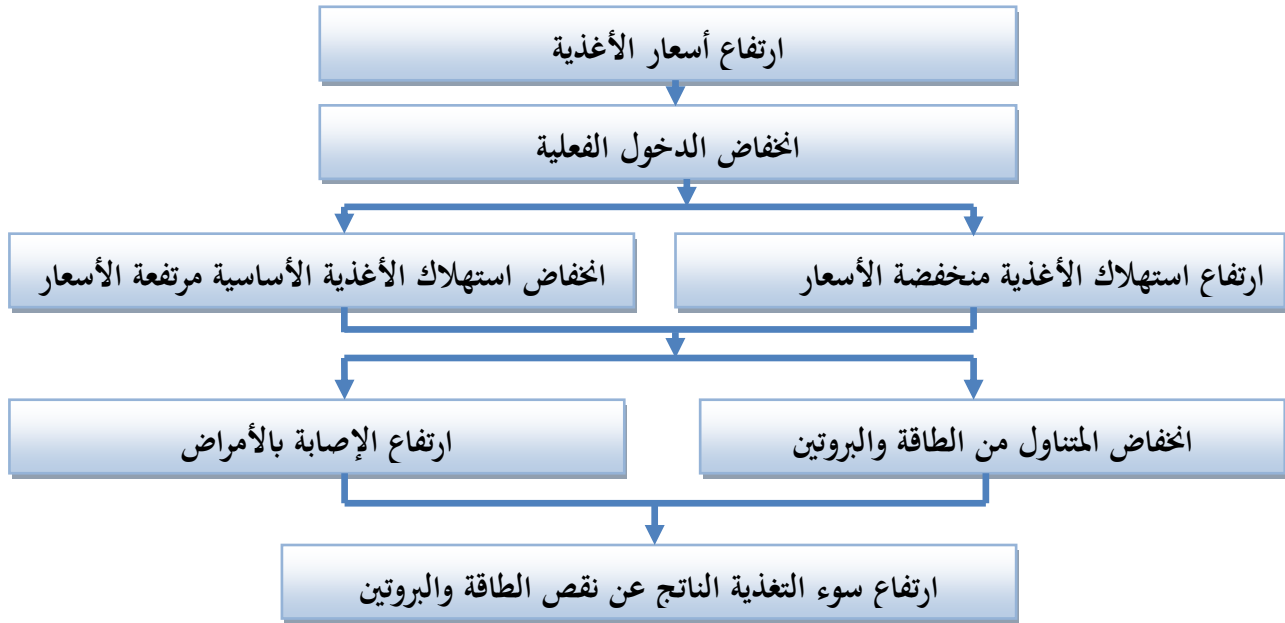
⁵ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، مرجع سابق، ص76.

3.3.4.3 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نوعية الغذاء المستهلك بالوطن

العربي

لطالما كان الإنتاج الزراعي وتوزيع الأغذية الشاغل الرئيسي للحكومات والمنظمات الاجتماعية في سعيها إلى إطعام السكان ومنع العواقب القاسية مثل الجوع والمجاعة، حيث ساعدت التحسينات في تقنيات إنتاج الأغذية وتصنيعها ونقلها في جعل الغذاء أكثر توافراً وبأسعار معقولة، لكن هذه التغيرات أثرت سلباً على النظم الغذائية فباتت أقل تنوعاً وأقل إفادة للصحة، وتتسبب بنتائج سلبية على صحة المواطن، كما أن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية عمل هو الآخر على تقلص ما يحصل عليه الفرد من غذاء، ومعظم ما يحصل عليه من غذاء وبالأسعار المنخفضة يكون في شكل أغذية نشوية أقل قيمة غذائية مما يتسبب في أمراض عدة، ويعمل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على زيادة قيمة الفجوة الغذائية وتقلص الأغذية ذات القيمة الغذائية المرتفعة الصحية مما يعمل على تقلص ما يحصل عليه الفرد من أغذية صحية مما يسبب له أمراض عدة، والشكل الموالي يوضح آلية عمل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على ازدياد سوء التغذية وانتشار الأمراض.

شكل رقم (3-5): آلية عمل الفجوة الغذائية في تزايد سوء التغذية في الدول العربية



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، الخرطوم، 2008، ص29.

تعتبر منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا هي المنطقة التي تعاني أكثر في زيادة العدد المطلق للسكان الذين يعانون نقص التغذية ونسبتهم، وعلى الصعيد الوطني فإن البلدان ذات الدخل المرتفع التي تمتلك الموارد اللازمة لحيازة المواد الغذائية في حالة ارتفاع أسعارها عن طريق الاستيراد مثل دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أحياناً متمتعة بالأمن الغذائي أكثر بكثير من البلدان ذات الإنتاج الزراعي المحدود والبنية التحتية الهشة والتنمية الاقتصادية الضعيفة لكن في

هذه البلدان الغنية بالموارد المالية لم يكن ضمان توافر الطاقة كافي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي الكلي، فنقص المغذيات الدقيقة لا يزال مشكلة في هذه البلدان.¹

في الوقت نفسه تشهد البلدان العربية تحولا في التغذية بسبب تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية مدفوعا بموجة من النمو الاقتصادي وزيادة الدخل والتحضر السريع وتغيرات جذرية في نمط الحياة، ومع هذا فإن نقص التغذية ونقص الوزن خصوصا لدى الأطفال دون سن الخامسة ينخفض في بعض البلدان العربية فإنه تحصل زيادة كبيرة موازية في انتشار زيادة الوزن والسمنة والأمراض ذات الصلة بالنظام الغذائي مثل داء السكري وأمراض القلب والشرايين والسرطان، كما أن البلدان العربية الغنية تخضع هي الأخرى لحالات التقزم ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والبدانة. حيث أن غالبية البلدان العربية نمطها الغذائي الخاص بالأغذية الحمائية مثل الفواكه، الخضار، البقول، المكسرات، البذور الزيتية، الحبوب الكاملة إضافة إلى الأحماض الدهنية (أوميغا 3) غير كاف وهو في تراجع مستمر وأقل بكثير من المستويات الموصى بها.²

4.3.4.3 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على صحة المستهلك بالوطن العربي

إن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية يؤدي بالسكان إلى استهلاك أطعمة أقل قيمة غذائية ذات أسعار أقل، وأقصر بالفيتامينات وأقل توازنا مع انعكاسات على الصحة قصيرة أو طويلة الأجل، ويؤدي نقص التغذية الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية إلى أخطار على الأجيال المقبلة، وسوء النمو العقلي والجسدي.³ ويؤدي سوء التغذية على المدى الطويل إلى أمراض عدة وحتى إلى الموت أحيانا، ويخفض سوء التغذية من مناعة الجسم، فيزيد من خطر الإصابة بأمراض معدية كالسل، انخفاض الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، قصر القامة أو التقزم، السمنة أو البدانة لدى البالغين بسبب الاستهلاك المتزايد للأغذية المنخفضة الأسعار ذات القيمة الغذائية الأقل.

جدول رقم(3-14): أشكال سوء التغذية في الدول العربية خلال الفترة 2012-2017

الحالة	الهزال لدى الأطفال		التقزم لدى الأطفال		الوزن الزائد لدى الأطفال		البدانة لدى البالغين		فقر الدم عند الحوامل	
	2017	2012	2017	2016	2017	2012	2017	2012	2017	2012
البلد										
الجزائر	-	4.1	-	11.7	-	12.4	-	23.1	26.6	33.6
مصر	9.5	9.5	22.3	30.7	15.7	20.5	31.1	27.9	31.1	29.3
ليبيا	-	-	-	21	-	22.4	31.8	28.3	31.8	30.5
المغرب	-	2.3	-	14.9	-	10.7	25.6	22.4	25.6	34.2
السودان	16.3	16.3	38.2	34.1	3	1.5	7.4	5.6	7.4	27.4

¹ إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية، مرجع سابق، ص36.

² إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، مرجع سابق، ص39.

³ تمارا الرفاعي وآخرون، أزمة الغذاء: عالم أكثر فقرا وجوعا، ICRC، القاهرة، 2008، ص08.

الفصل الثالث: آثار التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية.....

31.2	28.1	27.3	24.1	-	14.3	-	10.1	-	2.8	تونس
32.7	30.9	12.2	10.8	-	8.1	-	33.5	-	21.5	جيبوتي
37.2	37.2	11.3	9.7	1.3	1.2	27.9	22	14.8	14.8	موريتانيا
29.1	29	27.4	25	-	11.8	-	22.6	-	6.5	العراق
23.8	21	37	34.3	6	9.5	4.9	4.3	3.1	3.1	الكويت
31.2	28.1	31.3	28.8	-	-	-	-	-	-	لبنان
38.2	36.3	22.9	20.2	4.4	1.7	14.1	9.8	7.5	7.5	عمان
42.9	41.5	35	31.6	-	6.1	-	9.3	-	-	السعودية
34.7	30.8	33.4	30.3	-	4.7	-	7.8	-	2.4	الأردن
27.8	25.7	29.5	24.5	-	-	-	-	-	-	الإمارات
69.6	65.5	14.1	11.8	2	1.5	46.5	46.6	16.3	16.3	اليمن
33.6	31.7	25.8	22.7	-	17.9	-	27.5	-	-	سوريا
44.4	43.5	6.9	5.9	-	3	-	25.3	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
42	41.4	28.7	26.2	-	-	-	-	-	-	البحرين
27.7	25.8	33.9	30.6	-	-	-	-	-	-	قطر

المصدر:- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما، 2015، ص ص44-46.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2017، روما، 2017، ص ص76-81.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2018، روما، 2018، ص ص116-122.

إن انتشار سوء التغذية خلال الفترة 2007-2017 تركز في كل من السودان، العراق، اليمن، جيبوتي والذي بلغ نسب عالية مقارنة مع باقي الدول العربية الأخرى، إضافة إلى الدول محل التوترات الأمنية كسوريا وليبيا وجنوب السودان والصومال، حيث عمق ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية من حالات سوء التغذية في هذه الدول، حيث أصبحت بعض من هذه الدول تعتمد في حصولها على الغذاء من المساعدات الغذائية الأهمية. بسبب اعتماد الدول العربية على المواد الغذائية المنخفضة الأسعار ذات القيمة الغذائية الأقل بدلا من المواد الغذائية المرتفعة الأسعار والقيمة الغذائية الأعلى انتشر بالدول العربية العديد من حالات سوء التغذية على المواطن العربي، خاصة خلال فترات الأزمات الغذائية والفترة الزمنية التي تلتها على اعتبار أن بعض الانعكاسات لا تظهر إلا على المدى المتوسط مثل انتشار الهزال لدى الأطفال، انتشار البدانة لدى الأطفال والبالغين وكذلك التقزم لدى الأطفال.

بالنسبة للهزال لدى الأطفال الأقل من 05 سنوات نجد أن أزمة الغذاء للعام 2011 قد أثرت بنسب عالية على كل من السودان، موريتانيا واليمن حيث احتلت هذه الدول المراتب الأولى بنسب تتراوح ما بين 14% و23% تليها في ذلك كل من مصر وسلطنة عمان. بالنسبة للتقزم لدى الأطفال خلال الفترة اللاحقة لأزمة الغذاء 2008 و2011 نجد أن معظم الدول العربية قد تأثرت بفعل استهلاك الأغذية المنخفضة الأسعار ذات القيمة الغذائية الأقل،

حيث يحتل اليمن المرتبة الأولى بنسبة تفوق 46% تليها السودان وجنوبه بنسبة تفوق 30% ثم مصر، موريتانيا، الصومال وسوريا خلال الفترة 2012 اللاحقة لأزمة الغذاء 2008.

بالنسبة لانتشار الوزن الزائد لدى الأطفال الأقل من 05 سنوات والبالغين الأكبر من 18 سنة نجد أن دول المشرق العربية تستحوذ على النسب الأعلى على اعتبار أنها دول غنية وتستهلك معظم دخولها على شراء الأغذية لكن نمطها الغذائي يحتوي على الأغذية الفقيرة من المغذيات الدقيقة والتي تعمل على انتشار السمنة لدى البالغين، وتحتل كل من السعودية، الأردن، الكويت، لبنان، مصر ليبيا، البحرين والإمارات المراتب الأولى تليها في ذلك كل من تونس والعراق الجزائر، المغرب سوريا وعمان بدرجة أقل، وسجلت دول المغرب العربي مستويات دنيا من البدانة لدى البالغين مقارنة بدول المشرق العربي عدا تونس، حيث تعتبر هذه الدول أقل دخلا مقارنة بنظيراتها وهو ما جعل تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية أقل تأثيرا. أما السمنة لدى الأطفال فبلغت النسب العليا في كل من مصر، ليبيا، سوريا، تونس بنسب تتراوح بين 10% و12% فيما سجلت باقي الدول نسب أدنى في حين لم تتوفر البيانات حول معظم الدول العربية خلال العام 2017 نظرا للظروف الأمنية السائدة بها. وفيما يخص فقر الدم لدى الحوامل في سن الإنجاب فإن معظم الدول العربية تسجل مستويات عالية عدا دول الكويت والإمارات وقطر والتي سجلت مستويات أدنى تتراوح بين 21% و28% في حين باقي الدول سجلت مستويات أعلى من 30% لتبلغ أقصاها في دولة اليمن بنسبة تفوق 69%. مما سبق نستنتج أن انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في انتشار سوء التغذية بأشكاله المختلفة كان متباينا ما بين الدول العربية، حيث سجلت الدول العربية النفطية الغنية مستويات عالية من البدانة لدى الأطفال والبالغين في حين سجلت الدول المتأثرة بالصراعات الداخلية كل أنواع سوء التغذية وبنسب عالية ومنها اليمن، السودان، العراق سوريا والصومال، وعموما كانت انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية سلبية على المواطن العربي في كل الدول العربية وبنسب متفاوتة مقومة بمقياس سوء التغذية بأشكاله المختلفة.

خلاصة الفصل

يتسبب عدم استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية في آثار سلبية أكثر مما يسببه عدم استقرار أسعار السلع الأخرى، تختلف هذه المواد الغذائية من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، وتشمل المواد الغذائية الأساسية في الدول العربية عموماً في الحبوب وخاصة القمح، اللحوم، الألبان والزيوت إضافة إلى السكر فيما تمثل المواد الأخرى مثل الكاكاو مثلاً مواد ثانوية، حيث أن تغير أسعارها لا يؤثر بصورة كبيرة على اقتصادياتها.

فالدول العربية كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية للغذاء لسد احتياجاتها المتزايدة في ظل التزايد السكاني الكبير، وخاصة المواد الغذائية الأساسية التي تحقق فيها البلدان العربية معدلات اكتفاء ذاتي ضعيفة، فهي تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار هذه المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك في السوق العالمي، حيث تأثر كل من الإنتاج، الاستهلاك إضافة إلى تأثر اقتصاديات الدول العربية لهذه التقلبات في الأسعار وصولاً إلى تأثر المواطن العربي، ويبدو الأثر جلياً من خلال تدهور قدرته الشرائية، تناقص كميات الاستهلاك رغم تزايد نفقاته الغذائية، في ظل هذا الوضع يتجه المواطن العربي إلى الأغذية ذات الأسعار الأقل والقيمة الغذائية الأقل أيضاً بما يتناسب مع دخله مما عمل على ظهور العديد من أشكال سوء التغذية مثل الهزال، التقزم والبدانة وغيرها، مما ساعد على تعميق الأزمة الغذائية في الدول العربية الناتجة عن تدهور الإنتاج وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، كما أن العامل الأمني له أثر بالغ خاصة في الدول العربية بؤر التوتر مثل سوريا، اليمن، العراق وليبيا.

الفصل الرابع

واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية
للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر

تمهيد

لقد كانت الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية والسنوات الموالية للاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل الزراعية ذات الدلالة الاقتصادية المهمة كالقمح، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى دولة مستورة بامتياز لتلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، على الرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج الغذائي واكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها، ونظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع رغم ما تمتلكه من مؤهلات فإن الجزائر تضطر إلى استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة خاصة بالنسبة لمادة القمح مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة.

من جهة أخرى شهدت الأسواق العالمية للمواد الغذائية ارتفاعات مذهلة في أسعار هذه السلع خاصة سنة 2008 و2011 وعودة ارتفاعها من جديد في 2017، الأمر الذي أدى معه إلى تأثير الأسعار المحلية لهذه السلع الغذائية في جل دول العالم وخاصة المستوردة الصافية للغذاء من الأسواق العالمية ومنها الجزائر، ومثلها مثل الدول العربية والنامية تأثرت هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية حيث كانت التأثيرات مباشرة على الإنتاج والاستهلاك وعلى مستوى معيشة المواطن، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل التحكم في الأسعار.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- وضعية الموارد الزراعية في الجزائر؛
- واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الموارد الزراعية المتاحة؛
- انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر،
- السياسات المتبعة لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر

1.4. وضعية الموارد الزراعية في الجزائر

إن القطاع الزراعي له مساهمة فعالة في العديد من الاقتصاديات العالمية، خاصة إذا كان بلد مثل الجزائر يتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تؤهله أن يكون ضمن القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني، ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد القطاعات الحيوية لما له من دور فعال في تأمين الغذاء للسكان، لكن ما يحدث عكس ذلك إذ يبقى تطور هذا القطاع رهين الأحوال المناخية في الجزائر وكذلك الهشاشة الهيكلية للزراعة الجزائرية مثل ضعف الإنتاجية، عدم استقرار المحاصيل، تبعية حادة للمناخ، تأخر عصنة المستثمرات الفلاحية والمساهمة الضئيلة للقدرات الزراعية في تحسين ظروف حياة سكان الأرياف الجزائرية.

1.1.4. المعطيات الجغرافية والسكانية للجزائر

تتنوع الجغرافية الطبيعية للجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تنوعا كبيرا تبعا لموقعها في حوض المتوسط من جهة، ولامتداد القسم الأكبر من أراضيها ضمن الصحراء الكبرى الإفريقية من جهة أخرى، حيث كان للموقع الجغرافي الجزائري ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم تأثيرا كبيرا على مواردها الطبيعية، كما يتنوع التوزيع السكاني في الجزائر ما بين الشمال والجنوب والشرق والغرب تبعا للعديد من العوامل.

1.1.1.4. الموقع الجغرافي

تقع الجزائر وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينتش و12° شرقا، وتبلغ مساحتها حوالي 2.381.741 كلم²، بامتداد شمالي جنوبي بحوالي 1900 كلم وشرقي غربي (ساحلي) بحوالي 1200 كلم، يحدها شرقا تونس وليبيا، غربا المغرب والصحراء الغربية، شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مالي والنيجر، ويوجد بالجزائر ثلاث أقاليم وتمثل في:¹

أولا: الإقليم الساحلي والتلي: ويبلغ طوله ما بين (100-150) كلم يحتل حوالي 4% من مساحة الجزائر وحوالي 65% من سكانها، ويبلغ معدل التساقط به حوالي (200-600) ملم سنويا، ويتميز هذا الإقليم بمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل الرطب شتاء وحر الجاف صيفا.

ثانيا: إقليم الهضاب العليا: ويبلغ طوله ما بين (300-350) كلم، يحتل حوالي 9% من المساحة الإجمالية للجزائر، ويضم حوالي 25% من سكان الجزائر، ويبلغ معدل التساقط به حوالي 400 ملم سنويا ويتميز هذا الإقليم بمناخ حار وجاف صيفا وبارد قليل الأمطار شتاء.

ثالثا: الإقليم الصحراوي: ويحتل معظم مساحة الجزائر بحوالي 87% من المساحة الإجمالية، ويضم 10% من سكان الجزائر، ويتميز مناخه بالجفاف طوال السنة وأمطار نادرة وفجائية.

¹ عبد الحق بوروز، حالة الجزائر، إدارة مرافق المياه، الجمعية العالمية لمرفق المياه، الأردن، 2013، ص 29.

ويعتبر الإقليم الساحلي والتلي هو أفضل أقاليم الجزائر من حيث التساقط بتساقط قدره (200-600) ملم سنويا يليه إقليم الهضاب العليا بتساقط قدره 400 ملم سنويا والتي تعتبر الأنسب للزراعة الجزائرية.

2.1.1.4. التضاريس

تمتاز تضاريس الجزائر بالتنوع بين الشمال والجنوب وتمثل أهم التضاريس فيما يلي:¹

أولاً: الجبال: وهي عبارة عن سلسلتين ممتدتين من الشرق إلى الغرب وتميل جنوبا كلما اتجهنا غربا وتتمثل السلسلتين في سلسلة الأطلس التلي وسلسلة الأطلس الصحراوي.

- **سلسلة الأطلس التلي:** وتضم سلسلة السهول الساحلية المنخفضة كسهول وهران ومتيجة وعنابة، والسهول الداخلية والمرتفعات كسهل تلمسان وسيدي بلعباس، ومن أهم جبال هذه السلسلة هي جبال جرجرة، جبال الونشريس، جبال البابور... إلخ

- **سلسلة الأطلس الصحراوي:** تمتد موازية لسلسلة الأطلس التلي لكنها تميل جنوبا كلما اتجهنا غربا وهي سلسلة مترابطة، قديمة التكوين وأقل انحدارا من السلسلة التلية، كما تعتبر الحاجز الرئيسي لرمال الصحراء المتجهة نحو الشمال، كما أنها تحد من التأثيرات البحرية التي تتمكن من اجتياز السلسلة التلية نحو الجنوب، ومن أهم جبالها نجد جبال الأوراس، جبال القصور، جبال أولاد نايل.

ثانيا: السهول: وهي سهول ساحلية ضيقة محصورة بين الأطلس التلي والبحر المتوسط كسهول بجاية، سهل متيجة وغيرها.

ثالثا: الهضاب: وتنقسم إلى قسمين:

- **الهضاب العليا الشرقية:** وتمتد من جبال الحضنة جنوبا إلى الأطلس التلي شمالا معظمها أراضي خصبة صالحة للزراعة مثل هضاب سطيف وهضاب برج بوعرييج... إلخ

- **الهضاب العليا الغربية:** تمتد من جبال الحضنة شرقا إلى الحدود المغربية غربا على مسافة تتجاوز 700 كلم معظمها لا تصلح للزراعة، لكنها تعتبر منطقة رعوية لما تتوفر عليه من حشائش رعوية وخاصة الحلفاء، كما توجد سهول داخلية خصبة مثل سهول تلمسان، سهول معسكر حيث تتخللها بعض الشطوط مثل الشط الغربي والشط الشرقي.

رابعا: تضاريس الجنوب: وتمتد الصحراء جنوب الأطلس الصحراوي وتنطوي على 87% من المساحة الإجمالية للجزائر؛ أي حوالي 2 مليون كلم²، وتشكل أكبر جزء من الأراضي الجزائرية وأغلب تكويناتها صخور قديمة بركانية تمتاز بالرتابة والانبساط وتمثل تضاريس الجنوب في:

¹ الهادي قطيش، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص34.

- الجبال: تتمثل في كتلة الهقار والطاسلي وهي مرتفعات ذات منشأ بركاني صخورها صلبة، وتوجد بها أعلى قمم الجزائر وهي قمة تاهات حوالي 2.918 م.
- العروق: وهي كتبان رملية متحركة أكبرها العرق الشرقي الكبير، العرق الغربي الكبير، عرق الشاش ويتراوح ارتفاعها بين 260م و500م.
- الأودية: تحتوي الصحراء على عدة أودية تعرف بالوديان الكاذبة، تجري عند سقوط الأمطار ثم تجف بعد ذلك لمدة طويلة مثل وادي جدى، واد الزعرير...إلخ.

3.1.1.4. التوزيع السكاني

تعد قضية النمو السكاني تحديا متناميا في الجزائر في ظل الطلب المتزايد على الغذاء خاصة مع التزايد الحضري الذي أصبح يميز المدن الساحلية في العقود الأخيرة، إضافة إلى الزحف العمراني على السهول الصالحة للزراعة وهجرة اليد العاملة الزراعية، ويتوقع أن يزداد نمو المدن بوتيرة متسارعة مستقبلا وهو ما يدفع بعجلة التنمية الزراعية في المناطق الريفية إلى التراجع، وينمو السكان في الجزائر بمعدل مرتفع نسبيا مقارنة بالمعدل العالمي كما هو الحال مع جميع الدول النامية على حد سواء. ويتوزع التوزيع السكاني في الجزائر بعدة مؤشرات منها:¹

- يبلغ سكان الجزائر حتى العام 2017 بحوالي 41.3 مليون نسمة بعدما كان سنة 2007 حوالي 34.1 مليون نسمة بزيادة قدرها 21.11% خلال عشر سنوات، الملاحظ أن معدل النمو السكاني السنوي في ارتفاع محسوس خلال الفترة 2007-2017 أين بلغ سنة 2007 حوالي 1.86% بينما بلغ سنة 2017 حوالي 2.2%.

- هناك تواصل في ارتفاع نسبة فئة السكان دون سن الخامسة من العمر بما نسبته 11.8% في بداية 2017، كما عرفت الفئة السكانية للذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا بما يعادل 29.3%، وتظهر التغيرات الهيكلية للهجرة السكانية في الجزائر أن مرحلة الانتقالية الديمغرافية التي بدأت منذ ثلاثون سنة لا يزال متواصل وتظهرها اتساع قاعدة الهرم السكاني، كما تظهر المقارنة بين الهرم السكاني لسنة 2008 والآخر لسنة 2017 نجد أن حجم فئتي السكان في سن (0-4) سنوات و(5-9) سنوات أكبر خلال السنة 2017 بينما شهدت الفئات العمرية (10-14) سنة و(15-19) سنة و(20-24) سنة تراجعا طفيفا.

- تشير الإحصاءات في الجزائر إلى أن 60% من السكان يسكنون في المناطق الحضرية حيث أن 9 من أصل 10 جزائريين يعيشون في شمال البلاد على مساحة تساوي 13%، في حين 6 من أصل 10 جزائريين يعيشون في 579 تجمع حضري.² تعكس هذه الإحصاءات حجم التحديات التي تواجهها الجزائر حاليا ومستقبلا فيما يتعلق بالتنمية القطاع الزراعي لإنتاج الغذاء وتوفيره وتوزيعه بين السكان، حيث ستشهد المدن الحضرية كثافة سكانية أكبر إضافة إلى

¹ الديوان الوطني للإحصاءات الجزائرية، ديموغرافيا الجزائر، الجزائر، 2016-2017، ص ص 20-24.

² Abdelatif Moustiri, Stratégie et indicateurs du secteur de l'eau en Algérie, Egupt, 2011, p110.

الزحف العمراني على الأراضي الزراعية المجاورة لها وهجرة العمالة الزراعية إلى الحضر مما سيزيد من الضغط على القطاع الزراعي.

2.1.4. الموارد الأرضية والمائية في الجزائر

تمتلك الجزائر من الموارد الزراعية ما يؤهلها لأن تنهض بالقطاع الزراعي وتنميته تنمية مستدامة وبالتالي تحقيق الاكتفاء الغذائي للأجيال الحالية والمستقبلية على حد السواء، وتمثل الموارد الأرضية والمائية أهمها.

1.2.1.4. الموارد الأرضية الزراعية

تعتبر الموارد الأرضية أحد أهم محددات الإنتاج الزراعي، حيث أن إمكانية التوسع في الموارد الأرضية قصد الزراعة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر المياه، ونظرا لوقوع الأراضي الجزائرية على الحزام العالمي للأراضي الجافة وشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية ومدى توافر المياه اللازمة للزراعة فإن معظم الأراضي الزراعية بالجزائر تسود فيها الزراعة المطرية، وتختلف نسبة المساحة المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية من سنة لأخرى تبعا لمعدلات الأمطار وتقلباتها. وتبلغ المساحة الكلية للأراضي ما يعادل 238 مليون هكتار، تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، في حين تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية حوالي 43 مليون هكتار أي ما نسبته 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الزراعية المستغلة حوالي 8.5 مليون هكتار أي ما يعادل 20% من المساحة الزراعية الإجمالية.

جدول رقم(4-1): تطور المساحات المزروعة بالجزائر خلال الفترة 2008-2016 (الألف هكتار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015	2016
I. المساحة الصالحة للزراعة	8.423	8.435	8.445	8.545	8.461	8.465	8.487	8.449
1- الأراضي الصالحة للحراثة	7.492	7.501	7.501	7.506	7.496	7.469	7.462	7.404
- مزروعات عشبية	4.069	4.225	4.254	4.354	4.453	4.403	4.368	4.373
- أراضي نباتية	3.423	3.275	3.246	3.152	3.043	3.065	3.093	3.030
2- مزروعات دائمة	930	933	944	948	965	995	1.025	1.045
- مروج طبيعية	24	24	24	24	26	25	25	31
- الكروم	82	80	77	74	73	70	70	70
- حقول أشجار الفواكه	823	828	819	849	865	898	929	942
II. أراضي رعوية ومروج	32.955	32.938	32.942	32.943	32.969	32.965	32.950	32.916
III. أراضي غير منتجة تابعة للمزارع	1.087	1.071	1.056	1.101	1.458	1.457	1.938	2.036
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة	42.466	42.444	42.443	42.499	42.889	42.888	43.395	43.396

Source : L'Office National des Statistiques, Terres utilisé par l'agriculture, Alger, l' Algérie en quelques chiffres, résultats 2014-2016, N47, Alger,2017, p37.

من الجدول نلاحظ أن المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 2008-2011 في زيادة مستمرة لكن معدل الزيادة بطيء جدا حيث بلغ 0.14%، 0.11%، 1.18%، في حين شهدت انخفاضا ما بين سنة 2011 و2013 بمعدل 0.98% ثم ترتفع بصورة بطيئة جدا حتى 2015 ثم تنخفض بعدها، كما أن الأراضي الرعوية والمروج في تذبذب مستمر خلال الفترة 2008-2016 صعودا وهبوطا بصورة بطيئة جدا. بالنسبة للأراضي غير المنتجة التابعة للمزارع نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال نفس الفترة حيث شهدت ارتفاع بمعدل 87.3% ما بين سنة 2008 و2016، ويعود السبب في ذلك إلى تحلي المزارعين عن جزء منها والتوجه إلى أنشطة أخرى لتحسين مستوى معيشتهم. وعموما نلاحظ من الجدول أن مجموع الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر في انخفاض خلال الفترة 2008-2011 بسبب غياب سياسة زراعية واضحة المعالم التي انطلقا منها يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجزائريين، كما نلاحظ هناك ارتفاع بطيء جدا في مجموع الأراضي المستعملة للزراعة خلال الفترة اللاحقة بسبب الانعكاس الايجابي للمخططات التنموية في إطار توسيع الأراضي الزراعية، إلا أن هذا التوسع يسير بوتيرة بطيئة جدا مقارنة بالنمو الديمغرافي وما يترتب عنه من زيادة الطلب على المنتجات الغذائية على حساب نقص الغذاء.

تحتل المساحة المخصصة للحبوب بمختلف أنواعها نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة، حيث أن أكثر من ثلثي أرض المساحات المزروعة بالحبوب تتركز في شرق البلاد وغربها وكذلك في الهضاب العليا¹، فقد احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي بلغ 40% من المساحة الزراعية حيث تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 حوالي 3.200.930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، وخلال الفترة 2010-2017 بلغت هذه المساحة 3.385.560 هكتار بزيادة قدرها 6%²، في حين ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009، كما ارتفعت المساحة المخصصة لإنتاج البطاطس والبصل بنسبة 68%، 35% خلال الفترة 2010-2017، وعلى مدى العقد 2000-2009 غطت بساتين الأشجار المثمرة مساحة تقدر بحوالي 396.480 هكتار حيث 39% منها مخصصة لبساتين الزيتون و30% للأشجار المثمرة، 23% للنخيل، 8% للحمضيات، وقد ارتفعت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بحوالي 47% مقارنة بالعقد 2000-2009 لتبلغ 582.825 هكتار.³

¹ Zaghouane, Réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture, revue céréales culture et institut technique des grandes cultures, N34, Alger, 2000, p08.

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجلسات الوطنية للفلاحة، الجزائر، 2018، على الموقع: www.anagriculture.2018.dz/?page=- id=4608.

³ نفس المرجع.

2.2.1.4. المياه

إن تباين الجزائر الجغرافي والتنوع الكبير في الأقاليم المناخية والأنظمة البيئية التي تتميز به بالإضافة إلى اتساع المساحة يفسر في نفس الوقت غنى وضعف الموارد الطبيعية المتواجدة بها، وبسبب ندرة المياه في الجزائر كما هو الحال في معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تأتي الجزائر ضمن 20 بلدا في العالم الذين يشكلون ندرة المياه وقتلتها وهو عامل يحد من التطور ومصدر للتوتر الاجتماعي، هذه الندرة تم التعبير عنها من خلال زيادة الضغوطات من حيث توفيرها وانتظامها، وتقدر حصة الفرد الجزائري من المياه سنويا بأقل من 600م³، ومنه فالجزائر تقع في خانة الدول الفقيرة بالموارد المائية. إذا علمنا أن البنك الدولي يحدد كحد أدنى عتبة 1000م³ للفرد سنويا.¹ وكان لتوزيع مصادر المياه بين التقليدية وغير التقليدية وتباينها من حيث الكمية والتنوع دورا محوريا في هذه الندرة.

أولا: مصادر المياه التقليدية: إن شمال البلاد يحوي أكبر كمية من المياه السطحية مقابل نسبة ضئيلة من المياه الجوفية، والعكس بالنسبة لجنوب البلاد الذي يضم خزانات هائلة من المياه الجوفية لكنها في الغالب غير متجددة مقابل نسبة ضئيلة من المياه السطحية؛ التي تعكسها الوديان التي تجري لفترات محدودة جدا.

جدول رقم (4-2): توزيع مصادر المياه التقليدية في الجزائر (مليار م³)

	الحجم الكلي	شمال البلاد	%	جنوب البلاد	%
الموارد السطحية	12.5	10	80	2.5	20
الموارد الجوفية	7.5	2.5	33.33	5	66.66

المصدر: أمال نيون، تحليل تكلفة مياه البحر - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016، ص111.

من الجدول نلاحظ بأن الحجم الإجمالي للموارد الحقيقية المائية في الجزائر حوالي 20 مليار م³ في السنة منها 12.5 مليار م³ في الشمال بما نسبته 62.5% عبارة عن مياه سطحية منها 10 مليار م³ في الشمال بما نسبته 80% و20% المتبقية في الجنوب، في حين تمثل المياه الجوفية ما نسبته 37.5% من إجمالي المياه التقليدية في الجزائر منها 33.33% في الشمال والجزء الأكبر بما نسبته 66.66% في الجنوب. وتنقسم مصادر المياه التقليدية في الجزائر إلى 03 أقسام وتمثل في مياه الأمطار، المياه السطحية والمياه الجوفية.

أ- مياه الأمطار: تتميز الجزائر بمناخ حار صيفا ومعتدل إلى بارد شتاء ويكاد ينعدم سقوط الأمطار صيفا مع معدل تبخر شديد الارتفاع مما يسفر على نظام مائي معقد مع تقلب الفصول بمرور السنين، أما الأمطار فتساقط على مدى حوالي 100 يوم في السنة كحد أقصى، وفي بعض الأحيان يزيد معدل السقوط عن 100 ملم في أقل من يوم واحد، وقد يتركز جزء كبير من الأمطار خلال أيام قليلة مع سقوط الثلوج أحيانا على القمم الجبلية ويزيد معدل

¹ نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفا تر السياسة والقانون، العدد السابع، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص59.

سقوط الأمطار سنويا شمال البلاد عن 500 ملم ويمكن أن يصل إلى 1500 ملم أو 2000 ملم سنويا في المناطق المجاورة للصحراء وينعدم تقريبا في المناطق الصحراوية.¹

جدول رقم(4-3): المعدلات السنوية لسقوط الأمطار في الجزائر (ملم)

المنطقة / الجهة	الشرق	الوسط	الغرب
الساحل	900	700	400
الأطلس التلي	1400-800	1000-700	600
الهضاب العليا	400	250	250
الأطلس الصحراوي	400-300	200	150
الصحراء	150-20	150-20	150-20

المصدر: أحمد تي، إدارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة وكالة الحوض الهيدروغرافي"الصحراء"- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص23.

من الجدول نلاحظ بأن أكبر كمية تساقط للأمطار تكون في المنطقة الشمالية خاصة منطقة الأطلس التلي بمعدل تساقط بين (800-1400) ملم سنويا، وتقل كلما اتجهنا جنوبا، إضافة إلى أن التساقط يتزايد كلما اتجهنا من الغرب نحو الشرق وهذا راجع إلى وقوع المنطقة الغربية خلف جبال الريف المغربية التي تقع كحاجز أمام الأمطار في الغرب الجزائري، كما أن التيارات القادمة من أوروبا تقوم بدفع السحب نحو الشرق، والجدير بالذكر أن معظم الأمطار تسقط في فصل الخريف والشتاء والربيع، لكن الجزائر تعرف مؤخرا تراجعا كبيرا في نسبة التساقط خاصة في فصل الخريف والتي تكاد تنعدم، ويتميز تساقط الأمطار في الجزائر في أغلب الأحيان بطول كميات كبيرة في وقت قصير مشكلة بذلك سيولا يصعب التحكم فيها وهو ما يعرف بالتساقط السيلي للأمطار.

ب- المياه السطحية في الجزائر: إن الجزائر وبالنظر إلى مساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، ويقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى مائي معظمها في إقليم التل؛ وهي تصب في البحر المتوسط وتمتاز بمنسوبها غير المنتظم حيث تقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار م³، في حين يقدر مجموع المياه السطحية إجمالا بأكثر من 12.5 مليار م³، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا بينما عدد السدود الفعلي المتواجد أقل من هذا العدد.² وتتوزع المياه السطحية في الجزائر على 05 أحواض هيدروغرافية بنسب متفاوتة.

جدول رقم(4-4): توزيع المياه السطحية في الجزائر على الأحواض الهيدروغرافية الخمسة

الأحواض	حوض الجزائر (الصومام الحضنة)	حو الشلف زهرز	حوض قسنطينة سيبوس	حوض وهران شط الشرقي	حوض الصحراء
النسبة (%)	35	15	37	8	5

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, Alger, 2006, p163.

¹ بيتر روجرز، بيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص237.

² نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص61.

من الجدول نلاحظ بأن هناك حوضين يجوزان على أكبر النسب وهما حوض الجزائر وحوض قسنطينة وكلاهما يقعان بشمال البلاد من الناحية الشرقية، يليهما حوض الشلف بالوسط ثم حوض وهران في الغرب وأخيرا حوض الصحراء وهو ما يفسر أن المنطقة الشمالية الشرقية تحتوي على أعلى حجم من المياه السطحية في حين أن الصحراء تكاد تكون فيها المياه السطحية معدومة مثلما تم الإشارة إليه سابقا.

ت- المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7.5 مليار م³ في السنة موزعة كما يلي: 2.5 مليار م³ في شمال البلاد و5 مليار م³ في جنوبه.

- المياه الجوفية في الشمال: تقدر المياه الجوفية في الشمال بحوالي 2.5 مليار م³ وهي مستغلة حاليا بنسبة 90%، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الجزء الأكبر من هذه الموارد المائية الجوفية يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة والهضاب العليا السطايفية، وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و23 ألف بئر عميق و90 ألف ينبوع و60 ألف بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المجتمعة في الطبقات، وعلى عكس الموارد المائية في الجنوب غير قابلة للتجديد فإن الاحتياطات في شمال البلاد قابلة للتجديد.¹

- المياه الجوفية في الجنوب: تتوفر منطقة الصحراء في الجزائر على موارد مائية جوفية هامة وتوجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى نحو 2000م، ما عدا منطقة أدرار التي توجد بها المياه الجوفية على عمق يتراوح ما بين (200-300)م، وتقدر احتياطات المياه الجوفية الجنوبية بحوالي 5 مليار م³ أغلبها غير قابل للتجديد، وتتميز المياه الجوفية في الجنوب بضعف معدل تجددتها والمقدر بحوالي 0.001% وارتفاع تكلفة الوصول إلى الأعماق، ضعف جودة المياه لاحتوائها على نسب عالية من الأملاح وارتفاع درجة حرارة المياه والتي تصل إلى 60 درجة مئوية أحيانا، وتتواجد المياه الجوفية الجنوبية في طبقتين أساسيتين هما:² الطبقة القارية الوسطى وهي طبقة أحفورية غير متجددة وتغطي مساحة قدرها 700 ألف كلم²، وعمقها يتراوح ما بين (1500-2000) م، طبقة المركب النهائي وتغطي مساحة قدرها 330 ألف كلم²، ويتراوح عمقها ما بين (100-500) متر. ويمتد هذا النظام المائي المشترك بين الجزائر وتونس وليبيا حيث يمتد على مساحة قدرها 700 ألف كلم² في الجزائر، 80 ألف كلم² في ليبيا و250 ألف كلم² في تونس، ويوفر هذا الحوض 60 ألف مليار م³ من المياه سنويا وهو ما يعادل 12 ألف مرة الطاقة الاستيعابية لجميع سدود الجزائر، ويبلغ حجم الاستغلال الحالي حوالي 2.2 مليار م³ سنويا موزعة بواقع 1.33 مليار م³ للجزائر، 0.33 مليار م³ لليبيا و0.55 مليار م³ لتونس.³

¹ أحمد تي، أحمد تي، إدارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة وكالة الحوض الهيدروغرافي "الصحراء" - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2007، صص 28، 29.

² Slaimi Ahmed, Contraintes et gestion rationnelle de l'eau, séminaire international sur l'environnement en Algérie, département des sciences économique, Sidi Achour Annaba, 2009, p07.

³ Mokhtar Bzioui, Rapport sous régional sur le développement des ressources en eau en l'Afrique du Nord, UN, water Africa, 2005, p630.

ثانيا: المصادر غير التقليدية للمياه في الجزائر: إن المصادر غير التقليدية للمياه في الجزائر أصبح لها مساهمة معتبرة في الميزانية المائية في الجزائر، وقد أبدت السلطات اهتماما خاصا بما لها من دور في تخفيف أزمة مياه الشرب في المراكز الحضرية، وتتمثل هذه المصادر في تحلية مياه البحر ومياه الصرف المعالجة.

أ- تحلية مياه البحر في الجزائر: أضحت تحلية مياه البحر من أكثر البدائل غير التقليدية أهمية ضمن الخريطة المائية في الجزائر، وقد كان التوجه لهذا البديل ضرورة استدعتها الظروف التي عاشتها الجزائر مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي؛ التي أثرت على حجم الموارد المائية خاصة مع تراجع مناسيب المياه الجوفية وتناقص حجم المياه المخزنة على مستوى السدود، وتحصي الجزائر حوالي 13 محطة كبرى منجزة وقيد الإنجاز تم برمجتها ضمن المخطط الإستراتيجي لسنة 2002 دخلت 10 محطات منها حيز الخدمة، وتبلغ السعة الإجمالية المقدرة لهذه المحطات 2.31 مليون م³ في اليوم إلى جانب الوحدات الصغيرة التي لازالت في الخدمة.¹

ب- معالجة مياه الصرف: تقوم الجزائر سنويا بمعالجة آلاف الأطنان من مياه الصرف بأنواعها (الصناعي، الزراعي، الصحي) لكن معالجتها لم تأخذ بعين الاعتبار سوى مياه الصرف الصحي؛ وهذا نظرا لحجمها الكبير وعدم تلوثها بدرجة كبيرة مقارنة مع مياه الصرف الصناعي والزراعي، وقدرت المياه المعالجة والناتجة عن الصرف الصحي بنحو 800 مليون م³ سنويا، والهدف المصرح به لجهات مختصة هو الوصول إلى عدد 239 محطة معالجة بطاقة إنتاجية تعادل 1.2 مليار م³ في السنة من المياه المعالجة.²

3.2.1.4. استخدامات المياه في القطاع الزراعي بالجزائر

لا زالت الزراعة في الجزائر تعتمد على مياه الأمطار بشكل كبير لكن مع التغيرات المناخية التي أصبحت عاملا محددًا للوضع المائية في أقاليم عديدة من البلاد؛ فقد اعتمدت الجزائر على مياه الري كمخرج للتغلب على تدبب سقوط الأمطار، ويعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكًا للمياه كونه عماد الأمن الغذائي؛ إذ يستهلك القطاع الزراعي في الجزائر حوالي 50% من إجمالي الثروة المائية المتاحة في الجزائر، ويرجع السبب في ذلك إلى استعمال أساليب الري القديمة أو التقليدية المستخدمة من طرف الفلاحين في الجزائر كالري بالغمر، الري بالأثايب والافتقار إلى أنظمة الري الحديثة المقتصدة للمياه إلا قليلا كالري بالرش، والري بالتنقيط.³

¹ أمال بنون، تحليل تكلفة مياه البحر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016، ص114.

² نفس المرجع، ص115.

³ محمد بلعالي، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظر الإسلامي، مخبر البحث في علوم المياه بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر، 2009، ص02.

جدول رقم (4-5): تطور المساحات المروية في الجزائر وفق النطاقات المروية خلال الفترة 2004-2019

البيان	2004	2009	2011	2012	2014	2015	آفاق 2019
عدد النطاقات المروية	17	24	28	29	34	36	44
المساحة المستغلة بالهكتار	195.000	210.052	228.797	229.907	243.109	260.590	436.033

Source : Ministère des ressources en eau, disponible sur :
www.meree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar.

من الجدول نلاحظ بأن عدد النطاقات المروية في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى حيث بلغ سنة 2015 حوالي 36 نطاقا مرويا، والهدف لسنة 2019 حوالي 44 نطاقا مرويا في إطار برامج التنمية الزراعية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي، هذا التزايد في النطاقات المروية رافقه ارتفاع في المساحة المستغلة بالهكتار كنتيجة لذلك، فبعدها كانت المساحة المستغلة بالهكتار حوالي 195 ألف هكتار مروى سنة 2004 تهدف الحكومة الجزائرية أن تبلغ 436.033 هكتار مع نهاية 2019 بمعدل زيادة يقدر بحوالي 123.6%. الهدف من دعم القطاع الزراعي بزيادة عدد النطاقات المروية وزيادة حجم المساحة المروية هو تحقيق الأمن الغذائي خاصة في السلع الزراعية الواسعة الاستهلاك مثل القمح، لكن يبقى أداء القطاع الزراعي الجزائري محدود نوعا ما رغم الجهود المبذولة من أجل تحقيق ذلك.

إن الظروف المناخية القاسية لاسيما عدم هطول الأمطار وتوزيعها السيئ في المكان والزمان هي عائق أمام الزراعات الشتوية التي تتطلب الري الكامل أو الري الإضافي، وقد كان هناك تحسن في توزيع المياه لصالح الزراعة بحوالي 66% مقارنة بسنة 1999 وهذا التحسن راجع إلى:¹

- دخول محطات تحلية المياه في المنطقة الغربية حيز الخدمة (محطة الشلف وتلمسان)؛
- الانتهاء من أشغال السدود والدخول في حيز الخدمة؛
- حسن استهلاك مياه الشرب والري من خلال تجديد شبكات التأهيل واقتصاد المياه؛

يوجد تحسن في المساحات المروية من 350 ألف هكتار عام 1999 إلى حوالي 1 مليون و260 ألف هكتار عام 2015 مع هدف 15 مليون هكتار آفاق 2019، ومنها 230 ألف هكتار مجهزة بحوالي 30 محيط كبير للري مقابل 156 ألف هكتار سنة 1999 بزيادة قدرها 45% في المساحة، 560 حاجر مائي لري المساحات الزراعية مقابل 303 حاجر عام 1999 بمعدل زيادة قدره 84%، 620 ألف هكتار مجهزة بأنظمة لتوفير المياه مقابل 72 ألف هكتار سنة 2000، وهناك حوالي 74 ألف منقب مستغل في الزراعة مقابل 20 ألف سنة 2000، وحوالي 140 ألف بئر مستغل في الزراعة مقابل 100 ألف عام 2000.² وفي إطار تطوير المساحة الزراعية المروية فقد عملت الحكومة الجزائرية على وضع برنامج تطوير الري الفلاحي (2015-2019) تحت هدف الانتقال من مساحة مروية

¹ Ministère des ressources en eau sur site : www.meree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar.

² Ibid.

قدرها 1 مليون و260 ألف هكتار عام 2015 إلى مساحة مروية قدرها 2 مليون و136 ألف هكتار مع نهاية 2019 وفي هذا الإطار تم العمل على:¹

- التنمية وإعادة التأهيل لمحيطات الري الكبرى في 4 مناطق هيدروغرافية في شمال البلاد، من 232 ألف هكتار إلى أكثر من 462 ألف هكتار مع إنجاز 219 حاجر مائي لري 15 ألف هكتار؛
- تنمية الري الصغير والمتوسط وإنجاز الحواجز المائية بما في ذلك الزراعة الصحراوية لري حوالي 1 مليون و674 ألف هكتار، ولضمان استمرارية واستدامة نشاط الري لابد من تغيير نظام الري الكلاسيكي الذي يؤدي إلى إهدار موارد المياه لنظام جديد لادخار المياه؛
- تنظيم نشاط الزراعة المروية بما في ذلك الري الصغير والمتوسط؛
- الاستغلال الأمثل لمرافق المياه القائمة والمتمثلة في محيطات الري، السدود الصغيرة، الحواجز المائية.
- إعادة الاعتبار للمياه غير التقليدية وتعميم استخدامها.

3.1.4. الموارد البشرية الزراعية في الجزائر

يمكننا القول بأن العنصر البشري هو المحرك الأساسي لأي قطاع زراعي بصفة خاصة والقطاع الإنتاجي بصفة عامة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة؛ خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية السكانية، كما تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا وذلك لقلّة المعدات اللازمة.

جدول رقم(4-6): تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر (الألف)

البيان	2010	2013	2014	2015	2016	2017
اليد العاملة في الزراعة	3.318	3.387	3.401	2.947	2.871	1.100
العمالة الكلية	11.137	12.065	11.643	11.799	11.937	13.380

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الإمارات، 2018، ص310.

من الجدول نلاحظ بان هناك ارتفاع في حجم العمالة الكلية خلال الفترة 2010-2013 بمعدل 8.33% ثم انخفاض في حجم العمالة الكلية بالجزائر ما بين سنة 2013-2014 بمعدل 3.47% لتواصل ارتفاعها بعد ذلك إلى غاية 2017. وتمثل العمالة الزراعية نسبة ضئيلة من العمالة الكلية حيث مثلت ما نسبته 29.7%، 28%، 29.2%، 24.97%، 23.29% و8% خلال سنوات الفترة 2010-2017 حيث نلاحظ تراجع كبير في نسبة العمالية الزراعية مقارنة بالعمالة الكلية لسنة 2017 في الجزائر والسبب راجع في ذلك عدة عوامل تتمثل في: هجرة

¹Ministère des ressources en eau sur site : www.meree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar.

اليد العاملة من الريف إلى الحضر قصد تحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى توجه اليد العاملة الزراعية إلى القطاعات الأخرى ذات الأجور الأعلى مقارنة بأجور القطاع الزراعي.

يواجه القطاع الزراعي في الجزائر هجرة غير مسبقة لليد العاملة الزراعية وهو ما يؤرق المستثمرين وحتى المزارعين الصغار من تعرض القطاع الزراعي إلى أزمة حقيقية، بينما تراهن عليه الحكومة الجزائرية في إنعاش الاقتصاد المحلي الذي لا يزال يعاني من تبعات انهيار أسعار النفط منذ سنوات، ويبلغ العجز الذي سجله القطاع الزراعي في اليد العاملة لسنة 2017 بحوالي مليون فرصة عمل؛ ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم زراعي حيث غرس المحصول وحصاده، في حين يشير رئيس الإتحاد الجزائري للفلاحين الجزائريين إلى أن العجز يرتفع في الحقيقة عن التقديرات الحكومية بحوالي 150 ألف فرصة عمل في موسم الحصاد، مشيراً إلى أن موسم الحصاد بالنسبة للقمح لعام 2017 شهد تأخر في الجني بسبب نقص اليد العاملة الزراعية ما أدى إلى ضياع 10% من محصول القمح.¹

2.4. واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الموارد الزراعية المتاحة

اشتهرت الجزائر منذ القدم بإنتاجها الزراعي الوفير وتنوع محاصيلها وقدرتها على الإنتاج الذي يغطي احتياجات السكان وحتى التصدير للخارج، وما زالت الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لإنتاج الغذاء إلا أن استغلال هذه الموارد في الوقت الراهن لا يتناسب والاحتياجات الوطنية من الغذاء وزيادة السكان بصورة خاصة. إن الخاصية التي يتسم بها القطاع الزراعي في الجزائر هي انخفاض الإنتاج بصورة عامة، حيث أنه دون المعدل المطلوب بكثير، إضافة إلى ذلك أن الإنتاج يعرف تذبذباً بين عام وآخر، حيث لا يغطي الإنتاج الزراعي الجزائري إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية خاصة بالنسبة للحبوب، ليظل الإنتاج الزراعي رهينة الظروف المناخية والتحويلات التي يعرفها قطاع الفلاحة ككل.

1.2.4. تطور الإنتاج النباتي في الجزائر

يتصف الإنتاج النباتي في الجزائر عموماً بالتغير وعدم الاستقرار بين سنة وأخرى نظراً لاعتماده على الظروف المناخية وخاصة تساقط الأمطار في ظل ضعف أساليب الإنتاج النباتي وأساليب الري الحديثة والمكننة الزراعية وضعف عمليات التسميد من الناحية الكمية أو العلمية وغيرها.

1.1.2.4. تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر والتي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، حيث يمثل الجزء الأكبر للغذاء اليومي للمواطن الجزائري، ويمكن اعتبار إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر

¹ www.alaraby.coa.uk.

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

مؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن التبعية للخارج، وتضم مجموعة الحبوب كلا من القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، الخرطال، الذرة بأنواعها. وتحتل المساحة المخصصة لإنتاج مجموعة الحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة ومن المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة، فخلال العقدين (2009-2000) و(2010-2017) شغلت مساحة زراعة الحبوب حوالي 40% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة أين قدرت مساحة زراعة الحبوب حوالي 3.200.930 هكتار خلال العقد الأول من الألفية الثالثة والتي شغلت زراعة القمح بنوعيه والشعير حوالي 74% منها، في حين خلال العقد (2010-2017) شغلت مساحة زراعة الحبوب حوالي 3.385.560 هكتار بمعدل زيادة قدرها 6% مقارنة بالعقد السابق.¹ علما أن ثلثي أرض المساحات المزروعة من الحبوب تتركز في شرق البلاد والهضاب العليا، كما أن المساحة المخصصة لزراعة الشعير في انخفاض بسبب تخلي المزارعين عنها بسبب إنتاجيتها الضعيفة لتواجدها في المناطق الرعوية والسهبية وعدم تلقي الدعم من طرف الحكومة لزراعتها في تلك المناطق، وتتغير المساحة المزروعة من سنة لأخرى تبعا لعدة أسباب تأتي في مقدمتها التغيرات المناخية والمساحة المتروكة بورا والزحف العمراني على المساحات الفلاحية. ولقد عرف إنتاج الحبوب في الجزائر تأرجحا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع وكذا عدم الانتظام والاستقرار نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية خلال كل موسم وخاصة كمية تساقط الأمطار.

جدول رقم(4-7): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف قنطار)

المجموع	الحبوب الصيفية	الحبوب الشتوية	الخرطال	الشعير	القمح اللين	القمح الصلب	
36.019	40	35.979	922	11.867	7.900	15.290	2007
15357	21	15.336	267	3.959	2.972	8.138	2008
52.532	10	52.522	957	22.034	9.521	20.010	2009
40.021	5	40.016	884	13.080	7.962	18.090	2010
37280	15	37.265	673	11.042	6.275	19.275	2011
51.371	35	51.336	1.097	15.917	10.251	24.071	2012
49.123	13	49.110	1.133	14.986	9.667	23.324	2013
34.352	30	34.322	566	9.394	5.919	18.443	2014
37.610	55	37.555	682	10.306	6.368	20.199	2015
34.449	126	34.322	721	9.199	5.024	19.376	2016
34.778	76	34.702	646	9.696	4.455	19.909	2017

Source: Direction techniques chargée des statistiques et de la cartographie et all, la production agricole compagnes , 2015/2016 et 2016/2017, N°837, Alger, 2018, p12.

- ONS, l'Algérie en quelques chiffres résultat 2013-2015, N°46, ONS, Alger, 2016, p38.
- ONS, Rétrospective statistiques 1962-2011, ONS, Alger, 2012, p138.

من الجدول نلاحظ بأن إنتاج مجموعة الحبوب بنوعيه الشتوية (القمح بنوعيه، الشعير، الخرطال) والحبوب الصيفية قد عرف عموما تدبدا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع، حيث انخفض إجمالي الحبوب سنة 2008 بنسبة تقدر بحوالي 57.36% مقارنة بسنة 2007، وذلك بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد تلك الفترة حيث أصاب

¹ Ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche. Disponible sur : www.madrp.gov.dz.

50% من المساحات المزروعة مما أدى بالدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق تشجيع تدابير تقنيات الري التكميلي لانقراض المحاصيل الزراعية القادمة، وقد أظهرت النتائج تطورا إيجابيا انعكس في زيادة الإنتاج سنة 2009 بحوالي 242%، ليسجل الإنتاج انخفاض متتالي إلى غاية 2011 بمعدل 23.8%، ثم سجل الإنتاج ارتفاع سنة 2012 أين بلغ الإنتاج حوالي 51.371 ألف قنطار مقارنة بحوالي 37.280 ألف قنطار سنة 2011 بعدها يستمر الإنتاج في التراجع ليلعب مستوى متدني سنة 2014 أين بلغ حوالي 34.352 ألف قنطار بسبب موجة البرد والرياح القوية خلال موسم الشتاء والذي أثر سلبا على الإنتاج وقت الحصاد، بعدها سجل الإنتاج ارتفاع طفيفا سنة 2015 بحوالي 9.48% ليسجل انخفاض متتالي سنة 2016 و2017 على التوالي، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2000 وآفاق 2019،¹ بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004) والذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية والاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الزراعة يلعب دورا ديناميكيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ثم بعده مخطط التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2008-2014) والذي يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني، وآخرها مخطط عمل الفلاحة للفترة (2015 وآفاق 2019) والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد. لكن التذبذب الحاصل في إنتاج الحبوب مرهونة بدرجة كبيرة بكميات الأمطار ويقتضي استعمال التقنيات الحديثة لإنتاج الحبوب ضعيف جدا فيما يخص تهيئة التربة وتسميدها وحصدتها وكذا آليات التخزين والتوزيع والتي لم تشهد تحديات كبيرة في هياكلها؛ وكلها ساهمت في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص شعبة الحبوب. بالنسبة للقمح بنوعيه الصلب واللين عرف هو الآخر تذبذب في الإنتاج خلال الفترة 2007-2017، حيث يعبر أهم نوع في شعبة الحبوب.

جدول رقم (4-8): تطور إنتاج القمح بنوعية خلال الفترة 2007-2017 (ألف قنطار)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج	23.19	11.11	29.53	26.05	25.5	34.32	32.99	24.36	26.56	24.4	24.364

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4-7)

من الجدول نلاحظ بأن إنتاج القمح قد سجل أدنى انخفاض له سنة 2008 بمعدل انخفاض قدره 52.1% مقارنة بإنتاج سنة 2007، والسبب في ذلك يعود إلى موجة الجفاف التي حصلت ذلك العام والذي أصاب حوالي 50% من المساحة المزروعة، ثم سجلت سنة 2009 ارتفاع معتبر قدر بمعدل 165.9% مقارنة بإنتاج 2008، والسبب في ذلك يرجع إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتحسين تقنيات الري ودعم الإنتاج لهذا النوع من الحبوب، كما أن تحسن الظروف المناخية أثر إيجابا على الإنتاج، بعدها سجل الإنتاج انخفاض متوالي سنة 2010 و2011 بسبب تقلص المساحة الزراعية والظروف المناخية الصعبة ليعود ارتفاع الإنتاج سنة 2012 و2013 بمعدل

¹ جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص 105.

ارتفاع قدره 34.33% و 29.12% على التوالي في إطار الجهود المبذولة ضمن مخطط التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2008-2014)، في حين سجل الإنتاج خلال الفترة 2014-2017 انخفاضات متوالية رغم الارتفاع الطفيف لسنة 2015، رغم ارتفاع المساحة المزروعة قمحا؛ والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الدعم المقدم من طرف الحكومة الجزائرية نظرا للظروف الاقتصادية السائدة بسبب تهاوي أسعار النفط كما لا ننسى دور الظروف المناخية في ذلك. وقد عرفت أهمية القمح النسبية مقارنة بسلة الحبوب أعلى مستوى له خلال الفترة 2007-2017 حيث شهد تغيرات تبعا لتغير الإنتاج الكلي.

جدول رقم (4-9): تطور الأهمية النسبية للقمح بنوعيه خلال الفترة 2007-2017 (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأهمية %	64.3	72.3	56.2	65	68.5	66.8	67.1	70.9	70.6	70.8	70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-8)

نلاحظ من الجدول بأنه خلال الفترة 2007-2017 الأهمية النسبية للقمح إلى إجمالي الحبوب قد تجاوزت 55% في حين بلغت أقصاها سنة 2008 بمعدل 72% رغم الانخفاض الإجمالي للإنتاج نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه السلعة ضمن سلة الغذاء اليومي للمواطن الجزائري والذي يعتمد عليه بالدرجة الأولى، هذه الأهمية النسبية لإنتاج القمح جاءت على حساب إنتاج الشعير، كما أن المساحات المخصصة لإنتاج القمح أكبر بكثير من تلك المخصصة لإنتاج باقي أنواع الحبوب، وهناك اهتمام متزايد بإنتاج القمح وذلك لارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب الأخرى بحيث يعتبر عاملا محفزا على التوجه لإنتاج القمح أكثر من غيره.

بالنسبة لباقي أنواع الحبوب سجلت هي الأخرى تأرجحا صعودا وهبوطا خلال الفترة 2007-2017، وذلك راجع إلى تغير المساحة المزروعة من عام لآخر، وكذلك الظروف المناخية وخاصة كمية الأمطار المتهاطلة حيث أن تحسنها يعمل على تحسن الإنتاج وتدنيها يعمل على تردي الإنتاج، كما أن نوعية العمليات الزراعية وطرق استخدام الأسمدة الكيميائية دور أساسي أيضا في عملية إنتاج شعبة الحبوب والتي تعمل على تذبذبه حسب نوعية الاستخدام، عموما إن الإنتاج المتذبذب والضعيف في مجال الحبوب خصوصا يبقى دون المستويات المطلوبة لأنها ترتبط بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة، ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى؛¹ حيث أن هناك نقص في الكميات المستعملة بسبب ارتفاع أسعارها ونذرتها في السوق العالمية، فالاستعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية وبالنوعية والكيفية اللازمتين يجعلها دون جدوى ولا فائدة في الرفع من الإنتاج وبخاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعا لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 162.

2.1.2.4. تطور إنتاج مجموعة الخضار والفواكه في الجزائر

تشتمل الخضار على مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية من أهمها: البطاطس، الطماطم، البصل، والبطيخ بنوعيه، وهي تعتبر من المحاصيل الزراعية الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي الجزائري، حيث يتزايد الطلب عليها مع تزايد السكان وتحسن مستوى المعيشة وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين، في حين تضم مجموعة الفواكه أنواع متعددة من المنتجات هي الأخرى أهمها: الحمضيات، الزيتون، التمر، العنب إضافة إلى منتجات أخرى مثل التين والرمان والفواكه ذات النواة مثل المشمش والبرقوق والفواكه ذات الحبيبات مثل التفاح والأجاص.

أولاً: تطور إنتاج مجموعة الخضار في الجزائر: لقد سجلت المساحة المزروعة بالخضار ارتفاعاً قدر بحوالي 44% خلال العقد (2010-2017) مقارنة بالعقد السابق، حيث عرفت مساحة البطاطس والبصل ارتفاعاً في حدود 68%، 35% خلال نفس العقد،¹ على اعتبارهما من أهم أنواع الخضار المنتجة في الجزائر إضافة إلى الطماطم، وفيما يتعلق بالإنتاج فقد عرف إنتاج الخضار تذبذب حيث سجل ارتفاع وانخفاض تبعاً لمدى أهمية هذه الزراعة بالمقارنة بالزراعات الأخرى.

جدول رقم (4-10): تطور إنتاج الخضار في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف قنطار)

	البطاطس	البصل	الطماطم	البطيخ بنوعيه	الإجمالي
2007	15.068	8.265	5.673	8.156	37.162
2008	21.711	7.592	5.592	8.446	43.341
2009	26.361	9.802	6.410	10.347	52.920
2010	33.003	10.013	7.182	12.238	62.436
2011	38.622	11.442	7.716	12.851	70.631
2012	42.195	11.833	7.970	14.951	76.949
2013	48.865	13.595	9.751	15.006	87.217
2014	46.735	13.409	10.656	16.143	86.943
2015	45.396	14.363	11.638	18.144	89.541
2016	47.581	15.259	12.805	18.776	94.421
2017	46.064	14.203	12.862	18.950	92.074

Source: Direction techniques chargée des statistiques et de la cartographie et all, la production agricole compagnes , 2015/2016 et 2016/2017, N°837, Alger, 2018, p12.

- ONS, l'Algérie en quelques chiffres résultat 2013-2015, N°46, ONS, Alger, 2016, p38.
- ONS, Rétrospective statistiques 1962-2011, ONS, Alger, 2012, p138.

بالنسبة للبطاطس: تعتبر من أهم المحاصيل ضمن سلة الخضار في الجزائر وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة خاصة في الفترة الأخيرة، حيث تحتل زراعتها مساحة مهمة لإجمالي المساحة المخصصة للخضار، كما أنها في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت بمعدل 68% خلال العقد (2010-2017) مقارنة بالعقد السابق،² حيث بلغ أقصى إنتاج لها سنة 2013 بما يعادل 48.8 مليون قنطار وهو ما يعادل 58% من إنتاج الخضار

¹ Ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, sur site : www.madrp.gov.dz.

² Ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, sur site : www.madrp.gov.dz.

هذه السنة، حيث شهد عموما إنتاج البطاطس تطورا إيجابيا خلال الفترة (2007-2013) أين حققت معدلات زيادة سنوية في الإنتاج من عام لآخر نظرا لأهمية هذا المنتج ضمن سلة الغذاء الخاص بالمواطن الجزائري، حيث بلغت هذه المعدلات: 44%، 21%، 25%، 17%، 9% خلال نفس الفترة، ليتراجع الإنتاج سنة 2014، 2015 على التوالي بمعدل انخفاض سنوي 4.35%، 2.86%، بعدها حقق الإنتاج ارتفاعا سنة 2016 بمعدل سنوي 4.8% في حين سجل الإنتاج سنة 2017 انخفاضا طفيفا.

بالنسبة للبطاطم: تعتبر البطاطم من الخضرة المهمة في الجزائر والتي تعرف هي الأخرى طلبا واستهلاكا متزايدا، حيث أصبحت البطاطم تنتج بصورة مستمرة على مدار العام بفضل تطور الزراعة المحمية واستخدام التكنولوجيا ودعم الدولة، حيث سجل إنتاج البطاطم تطورا إيجابيا بدءا من العام 2009 إلى غاية 2017، باستثناء الانخفاض الطفيف لسنة 2008، أين سجل الإنتاج انخفاضا بمعدل 1.42% مقارنة بسنة 2007 للأسباب المذكورة سابقا، فقد سجل الإنتاج سنة 2009 حوالي 6.410 ألف قنطار ليرتفع سنة 2017 بنسبة تفوق 100% بما يعادل 12.862 ألف قنطار.

كما سجلت باقي أنواع الخضرة الأخرى تطورات إيجابية من سنة لأخرى عدا الانخفاض المسجل سنة 2008 والذي كان نتيجة للظروف المناخية الصعبة تلك الفترة، كما أنه هناك انخفاض مسجل في إنتاج البصل لسنة 2017 حيث بلغ معدل الانخفاض السنوي 6.9% والذي يعتبر هو الآخر من أنواع الخضرة الواسعة الاستهلاك في المجتمع الجزائري باعتباره يمثل جزءا مهما من مكونات الغذاء اليومي للمواطن الجزائري، ولقد تلقت مجموعة الخضرة دعما من طرف الدولة في إطار المخططات الفلاحية السالفة الذكر.

ويرجع الانخفاض في إنتاج الخضرة الحاصل -إضافة إلى العوامل المناخية- إلى تراجع الفلاحين عن الإنتاج بسبب مشاكل التخزين والتسويق وتعرض منتجاتهم إلى التلف نظرا لخصوصية هذه المنتجات، ومثال على ذلك منتج البطاطس الذي عرف إنتاجه تطورا إيجابيا ونجاحا كبيرا من سنة لأخرى كان مثالا لثمرة نجاح الإنتاج في مخطط التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2008-2014) لكن مشاكل التخزين والتسويق حالت دون استمرار نفس وتيرة الإنتاج حيث نلاحظ تذبذب الإنتاج خلال الفترة 2014-2017.¹

ثانيا: تطور إنتاج مجموعة الفواكه في الجزائر: تضم مجموعة الفواكه مجموعة من المنتجات أهمها: الحمضيات، التمر، الكروم، الزيتون، والفواكه ذوات الحبيبات والنواة، وتعتبر من بين المصادر الغذائية المهمة في الجزائر، حيث شغل إنتاج الفواكه مساحة تقدر بحوالي 396.480 هكتار خلال العقد (2000-2009) خصص 39% لإنتاج بساتين الزيتون، 30% لإنتاج الأشجار المثمرة ذات الحبيبات، 23% لبساتين الأشجار المثمرة ذات النواة، 8% لإنتاج الحمضيات.² وعرفت هذه المساحة ارتفاعا بمعدل 47% خلال العقد اللاحق كما أن المساحة المخصصة لإنتاج

¹ مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص252.

² Ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, sur site : www.madrp.gov.dz.

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

الزيتون ارتفعت بمجالي 58%، مساحة الفواكه ذوات الحبيبات والنواة ارتفعت بمعدل 56%، مساحة الحمضيات ارتفعت بمعدل 41%¹، وعرف الإنتاج تذبذبات متفاوتة الشدة من سنة لأخرى ومن منتج لآخر تتحدد تبعاً للظروف المناخية بداية الموسم، الحشرات أثناء موسم الحصاد إضافة إلى عوامل أخرى.

جدول رقم(4-11): تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف قنطار)

البيان	الحمضيات	الفواكه ذوات الحبيبات والنواة	التمور	الزيتون	الكروم	الإجمالي
2007	6.894	6.907	5.269	2.089	2.450	23.609
2008	6.974	9.226	5.528	2.541	4.020	28.289
2009	8.445	10.154	6.007	4.752	4.925	34.283
2010	7.881	12.331	6.447	3.113	5.606	35.378
2011	11.068	13.821	7.249	6.108	4.026	42.272
2012	10.878	13.588	7.894	3.938	5.432	41.73
2013	12.049	15.401	8.482	5.787	5.708	47.427
2014	12.710	13.965	9.344	4.826	5.180	46.025
2015	13.420	15.389	9.909	6.537	5.681	50.936
2016	12.031	15.399	10.295	6.964	5.713	50.402
2017	13.442	15.171	10.585	6.844	5.665	51.707

Source : Direction techniques chargée des statistiques et de la cartographie et all, la production agricole compagnes , 2015/2016 et 2016/2017, N°837, Alger, 2018, p12.

- ONS, l'Algérie en quelques chiffres résultat 2013-2015, N°46, ONS, Alger, 2016, p38.
- ONS, rétrospective statistiques 1962-2011, ONS, Alger, 2012, p138.

بالنسبة للحمضيات: نلاحظ بأن الإنتاج شهد ارتفاعاً في بداية الفترة لغاية العام 2009 بمعدلات ارتفاع بلغت 1.2%، و21% ويعود السبب في ذلك إلى الدعم المقدم من طرف الحكومة الجزائرية والذي أولته لزراعة الأشجار المثمرة وتجديد البساتين وصيانتها، في حين سجل الإنتاج سنة 2010 و2012 انخفاضاً، كما شهدت الفترة 2013-2015 انتعاش في الإنتاج بلغ أقصاه سنة 2017 بما يعادل 13.4 مليون قنطار، ويعود الانخفاض الحاصل في إنتاج سلة الحمضيات إلى العوامل المناخية خاصة البرد الذي أصاب الأشجار بداية الموسم أثناء الإزهار مما أثر سلباً على كمية الإنتاج وقت الحصاد.

بالنسبة للفواكه ذوات الحبيبات والنواة: من الجدول نلاحظ بأن هناك تذبذب في الإنتاج رغم زيادة المساحة المخصصة لها مثلما تم ذكره سابقاً، وقد شهد إنتاج هذا النوع من الفواكه زيادات معتبرة بلغت أقصاها سنة 2013 بما يعادل 15.4 مليون قنطار؛ نتيجة لتجديد البساتين التي تعرضت أشجارها إلى الشبخوخة وتشجيع غرس الأشجار المثمرة عن طريق الدعم المقدم من طرف الدولة في إطار المخططات الفلاحية بدءاً من العام 2000.

¹ Ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, sur site : www.madrp.gov.dz.

بالنسبة للتمور: تشتهر الجزائر بأجود أنواع التمور عالميا (دقلة نور) حيث أن هذا النوع يتلاءم مع الظروف البيئية الصحراوية لعدم حاجتها إلى كميات كبيرة من المياه، حيث شهد إنتاج التمور تطور إيجابي ترجم في ارتفاعات متتالية خلال الفترة (2007-2017)، حيث بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج بأكثر من 100% سنة 2017 مقارنة بسنة 2007، وتعود هذه الزيادات بالدرجة الأولى إلى زيادة مساحات زراعة النخيل سنوات الثمانينات والتسعينات والتي أعطت نتائجها في الوقت الحالي، إضافة إلى الدعم المقدم لإنشاء غرف التبريد وتسويق التمور والتصنيع في إطار مخطط الفلاحة والتنمية الريفية للفترة (2000-2004) مما قلل من نسبة التالف من المنتج.

بالنسبة لزراعة الزيتون: شهد إنتاج الزيتون تذبذبا واضحا خلال الفترة (2007-2017) حيث سجل انخفاضا واضحا سنة 2010 و2012 بما نسبته 34.5%، 35.5% على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة لها، ويعود السبب في ذلك إلى موجة البرد في بداية الموسم وشدة رياح الشتاء وأمطاره التي عملت على تساقط ثماره وتلفه خلال فترة نضجه؛ مما سبب الانخفاض في المحصول أثناء فترة الجني،¹ كما أن ضعف الاستثمار في هذا المجال لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في ميدان عصر وتغليف وتخزين الزيت والزيتون، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة التي يكثر فيها الزيتون حيث جرت العادة على غرس أشجار الزيتون في مثل هذه المناطق.

بالنسبة للكروم: شهد إنتاجها أيضا تذبذب خلال نفس الفترة حيث سجلت سنة 2010 و2014 انخفاضا في الإنتاج نتيجة للعوامل السالفة الذكر وقدرت معدلات الانخفاض 28.1% و9.25% مقارنة بالسنوات السابقة لها، كما سجلت سنة 2016 أكبر إنتاج بما يعادل 5.71 مليون قنطار عكس سنة 2007 التي سجلت أدنى إنتاج ممكن بما يعادل 2.45 مليون قنطار.

عموما شهدت منتجات الفواكه بأنواعها المختلفة مستويات تصاعدية خلال الفترة المدروسة بسبب توسع مساحتها المسقية، كذلك السياسات المتبعة من طرف وزارة الفلاحة في مجال الاستثمار الفلاحي والتي أعطت نتائج إيجابية على الصعيد الإجمالي، ومن السياسات المتبعة نذكر:²

- دعم تكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بحوالي 20%؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (التمور والزيتون، منتوجات الأشجار المثمرة)؛
- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للمياه بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 45%؛
- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من طرف متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين؛
- توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتج الفلاحي الواجب تطويره؛

¹ مجدولين دهبينة، مرجع سابق، ص 253.

² L'Agence Nationale de Développement de l'investissement. Disponible sur : <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites>.

- منح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دينار جزائري عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات؛

- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية حوالي 200 مليار دينار جزائري سنويا تحت تصرف هذا القطاع.

3.1.2.4. تطور إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية

تضم مجموعة البقوليات كل من الفول الجاف، الحمص، العدس، الفصوليا، الجلبانة وغيرها، وتعتبر من المحاصيل الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة لكونها تشكل مصدرا للبروتين الذي يحتاج إليه الفرد في تغذيته اليومية في ظل تديني البروتين الحيواني نظرا لارتفاع أسعار اللحوم، وزيادة الإنتاج يعمل على تحقيق المزيد من الأمن الغذائي، في حين تضم مجموعة المحاصيل الصناعية كل من الطماطم الصناعية، التبغ ولم يلق الشمندر السكري والزيوت النباتية الاهتمام الكافي، لكن مع مطلع هذا القرن بدأ الاهتمام بهذا النوع من الإنتاج، وعرف إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية تطورا كبيرا خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم(4-12): تطور إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

(ألف قنطار)

السنة	البقول الجافة	المحاصيل الصناعية	الإجمالي
2007	501	2.688	3.189
2008	402	5.288	5.690
2009	643	3.999	4.642
2010	723	7.777	8.500
2011	788	7.237	8.025
2012	843	8.759	9.602
2013	958	9.323	10.281
2014	937	11.147	12.084
2015	874	13.299	14.173
2016	773	12.801	13.574
2017	1.072	12.554	13.626

Source : Direction techniques chargée des statistiques et de la cartographie et all, la production agricole compagnes , 2015/2016 et 2016/2017, N°837, Alger, 2018, p12.

- ONS, l'Algérie en quelques chiffres résultat 2013-2015, N°46, ONS, Alger, 2016, p38.
- ONS, Rétrospective statistiques 1962-2011, ONS, Alger, 2012, p138.

بالنسبة للبقول الجافة: من الجدول نلاحظ هناك انخفاض في إنتاج البقول الجافة سنة 2008 قدر بمعدل انخفاض 19.76% بسبب موجة الجفاف التي ضربت جل دول العالم ومنها الجزائر، لكن الحكومة الجزائرية أولت اهتماما بالقطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية الفلاحية فقد تحسن الإنتاج انطلاقا من سنة 2009 بمعدل زيادة قدر بحوالي

60% مقارنة بسنة 2008، ليستمر الارتفاع في الإنتاج إلى غاية 2013 ثم تسجيل تراجع في الإنتاج خلال الفترة 2014-2016 بمعدل انخفاض سنوي قدره 2.2%، و6.7% مقارنة بسنة 2014، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف التمويل المقدم للفلاحين نتيجة الأزمة الحاصلة بسبب تهاوي أسعار البترول وأسباب تقنية أخرى مما جعل الفلاحين يعزفون عن الإنتاج، ليعود الإنتاج للارتفاع سنة 2017 بمعدل سنوي قدر بحوالي 38.7%.

بالنسبة للمحاصيل الصناعية: لم يلق هذا النوع من الإنتاج العناية الكافية بالرغم من قيمتها الاقتصادية العالية، حيث تكتسي أهمية كبيرة في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين كما توفر مناصب عمل من خلال المؤسسات التي تخلقها، وتخلق فرص للتصدير وبالتالي تغطية بعض أوجه النقص في مواد أخرى من خلال توفير عملة أجنبية عن طريق التبادل، لكن في الواقع المحاصيل الصناعية لا تلي كل الاحتياجات الوطنية، فقد تم تسجيل تذبذب في إنتاج المحاصيل الصناعية كما يظهره الجدول، حيث شهد ارتفاعا قدر بحوالي 96.7% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 ثم انخفض الإنتاج السنة الموالية بمعدل 24.3% ليعود ويسجل ارتفاعا آخر سنة 2010 بمعدل 94.4%، لينخفض الإنتاج سنة 2011 بمعدل 7%، كما شهدت الفترة 2012-2015 ارتفاعات متتالية في الإنتاج من سنة لأخرى نتيجة لتزايد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا الميدان، كما سجلت سنة 2016 و2017 تراجعا متتاليا في الإنتاج بمعدل 3.8% و5.6% مقارنة بسنة 2015.

2.2.4. تطور إنتاج اللحوم، الحليب، البيض والأسماك في الجزائر

تشمل الثروة الحيوانية عموما الماشية بمختلف أنواعها وكذلك الأسماك والدواجن والتي تعتبر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية؛ كونها المصدر الأساسي للإنتاج الحيواني بمختلف مكوناته من لحوم حمراء، بيضاء، الحليب والبيض والتي تعتبر أساسية في توفير البروتين الحيواني للمواطن الجزائري.

1.2.2.4. تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر

تتمثل اللحوم الحمراء في الجزائر في لحوم الأبقار، الأغنام والماعز والجمال بصورة أساسية وتعتبر من المنتجات الهامة في توفير البروتين الحيواني اللازم للإنسان، وشهد تطور رؤوس الماشية بمختلف أنواعها تطورا كبيرا في الجزائر وهو ما انعكس على مستوى إنتاج اللحوم، حيث بلغ عدد رؤوس الماشية سنة 2017 حوالي 35.725.345 رأس بمعدل زيادة قدره 30.4% مقارنة بسنة 2009 حيث كان يقدر عدد رؤوس الماشية بحوالي 27.395.058 رأس، والذي قدر سنة 2000 بحوالي 22.515.916 رأس¹، وتمثل الأبقار حوالي 5.3% منه أما الأغنام فتمثل 79.5% في حين تمثل الماعز حوالي 14% من حجم القطيع وتشكل هذه الفئات الثلاث معظم رؤوس الماشية بنسبة 98.8% مجتمعة لسنة 2017². وعموما لا يزال متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في الجزائر من بين المتوسطات المنخفضة

¹ ONS, Evolution de l'effectif du cheptel de 2000-2009. Disponible sur : www.ons.dz

² Direction techniques chargée des statistiques et de la cartographie et all, la production agricole compagnes , 2015/2016 et 2016/2017, N°837, Alger, 2018, p12.

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

مقارنة بالمتوسط العالمي والدول العربية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى قلة ما تملكه الجزائر من المواشي وخاصة الأبقار في ظل الزيادة السكانية المتنامية، إضافة إلى انتماء الغالبية العظمى من قطاع الثروة الحيوانية إلى القطاع الرعوي التقليدي ذي السلالات متدنية الإنتاجية، والضعف البالغ في الرعاية الصحية والكفاية الغذائية وبخاصة في مواسم الجفاف، من ناحية أخرى فإن المراعي تعتبر في أغلبها مراعي فقيرة تتعرض للعديد من عوامل التدهور وتغيب عنها جهود التنمية وإعادة التأهيل.¹ فقد شهد تطور قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر تطورا إيجابيا خلال الفترة 2007-2017 مما انعكس على الإنتاج من اللحوم الحمراء بسبب زيادة الطلب عليها من طرف المواطن الجزائري وإلى ارتفاع أسعارها مما يعود على الموالين بالربح من جهة أخرى.

جدول رقم(4-13): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف طن)

السنة	لحوم الأبقار	لحوم الأغنام والماعز	لحوم الجمال	الإجمالي
2007	80.2	140.5	8.8	229.5
2008	81.3	145.5	9	235.8
2009	92.6	169.4	9.4	271.4
2010	100.6	154.8	7.8	263.2
2011	103.5	156	7.8	267.3
2012	118.8	113.8	8.1	240.7
2013	122.9	111.3	7.8	242.3
2014	147.1	330.1	9	486.2
2015	155	354.4	16.1	525.5
2016	164.3	357.6	15.7	537.6
2017	178.5	464.2	15	645

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم: 29، 30، 34، 35، 36، 37، صفحات متفرقة.؛ وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الرسمي: www.aps.dz

من الجدول نلاحظ بأن إنتاج اللحوم الحمراء بمختلف أنواعها شهد تذبذبا كبيرا خلال الفترة 2007-2017، حيث سجل إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء انخفاضا لسنة 2010 و2012 بمعدل قدر بحوالي 3% و10% على التوالي، ليسجل إنتاج اللحوم بعدها تطورا إيجابيا خلال الفترة 2013-2017، حيث يحتل إنتاج لحوم الأغنام والماعز النسبة الأكبر ضمن مجموعة اللحوم الحمراء تأتي بعدها لحوم الأبقار ثم الجمال خلال الفترة 2007-2017 وهذا راجع إلى الطلب الكبير على هذا النوع من اللحوم وبخاصة خلال عيد الأضحى المبارك من كل عام، وكذلك طوال شهر رمضان أين يكثر استهلاك اللحوم عموما، باستثناء سنة 2012 و2013 التي سجلت فيها لحوم الأبقار والجاموس مقدار أكبر من إنتاج لحوم الأغنام والماعز؛ ويرجع انخفاض الإنتاج الكلي من اللحوم خلال الفترة المذكورة

¹ بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 109.

إلى اعتماد الطرق التقليدية في إنتاج اللحوم واعتماد تغذية الماشية على المحاصيل الموسمية لكل سنة، فانخفاض محاصيل أعلاف الماشية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يدفع بالمنتجين إلى التخلي عن الإنتاج الحيواني، كما أنه من الأسباب تراجع المستهلكين عن شراء اللحوم الطازجة بسبب ارتفاع أسعارها والتوجه إلى استهلاك اللحوم المجمدة المستوردة نظرا لانخفاض أسعارها نسبيا مقارنة بال محلية.

عموما يتأثر إنتاج اللحوم الحمراء بالظروف المناخية وخاصة هطول الأمطار وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية لتغذية الماشية، وتعتبر المساحات الرعوية بالجزائر ضئيلة لا تفي بالاحتياجات العلفية للحيوانات وهو ما جعل إنتاج اللحوم الحمراء لا تلي الطلب المحلي رغم حدوث نمو إيجابي ومطر في كمية إنتاج اللحوم.

2.2.2.4. تطور إنتاج اللحوم البيضاء والبيض

تتمثل اللحوم البيضاء في الجزائر بصفة أساسية في لحوم الدجاج الذي أصبح يطغى على قطاع الإنتاج الداجني، حيث أصبح الجانب التجاري وتحقيق الربح السريع هو الهدف من إنتاج اللحوم البيضاء وكذا البيض، بينما تراجع كثيرا دور القطاع الريفي والإنتاج الأسري، لأن إنتاج لحوم الدجاج والبيض يتصف بدرجة عالية من الاستقلال عن المحددات الموردية الزراعية كالأراضي والمياه والعوامل المناخية، فقد شهد إنتاجهما تطورا خلال الفترة 2007-2017.

جدول رقم (4-14): تطور إنتاج لحوم الدواجن والبيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف طن)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
لحوم الدواجن	142.5	142	190.8	296.4	330.3	365.4	418.4	284.7	293.4	302.7	311.6
البيض	195.6	184.3	193.5	224.5	229.1	266.3	299.3	153	167.5	167.2	132.9
الإجمالي	338.1	326.3	384.3	520.9	559.4	631.7	717.7	437.7	460.9	469.9	444.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم: 29، 30، 34، 35، 36، 37، صفحات متفرقة.؛ وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الرسمي: www.aps.dz

من الجدول نلاحظ بأن هناك نمو إيجابي ومطر في إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2009-2013 حيث بلغت معدلات الزيادة السنوية حوالي 34.4%، 55.7%، 11.43%، 10.6%، 14.5%، ثم سجلت سنة 2014 انخفاضا في إنتاجها بحوالي 32% ليسجل الإنتاج بعدها ارتفاع طفيف ومستمر خلال السنوات اللاحقة؛ ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف الإمكانيات المالية والمادية التي يحتاجها المربون خاصة وأن نشاط الدواجن مكلف بسبب ارتفاع أسعار التجهيزات وكذلك أسعار مواد التغذية والأدوية التي تعتبر معظمها مستوردة. كما عرف إنتاج البيض في الجزائر تطورات هامة في الإنتاج تبعا لتطور إنتاج الدواجن حيث شهدت الفترة 2007-2013 تطورات إيجابية في الإنتاج أين بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج بحوالي 53% بعدها سجل إنتاج البيض انخفاضا كبيرا سنة 2014 و2017 بما نسبته 48.8% و55.5% مقارنة بسنة 2013 ويعود سبب هذا التراجع إلى تراجع إنتاج الدواجن.

3.2.2.4. تطور إنتاج الألبان في الجزائر

تعتبر الألبان من المواد الغذائية الهامة في توفير البروتين للمواطن الجزائري حيث شهد إنتاجها تغيرات كبيرة في الفترة 2007-2017.

جدول رقم(4-15): تطور إنتاج الألبان في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف طن)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الألبان	1851.1	1878.5	2377.6	2854	3165.6	3063.8	3400.6	3648.5	3895	3719	3700

المصدر: المنظمة العربية للتربية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم: 29، 30، 34، 35، 36، 37، صفحات متفرقة.؛ وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الرسمي: www.aps.dz

يعتبر الحليب ومشتقاته -الألبان- في الجزائر من المجموعات السلعية الهامة والحيوية من المنظور الغذائي بحكم أن فئة الأطفال والشباب تمثل أكثر من نصف السكان، وأيضاً من المنظور الاقتصادي باعتباره يشكل عبئاً من أعباء الفجوة الغذائية الاستيرادية، ولقد عرف إنتاج الألبان في الجزائر تطوراً خلال الفترة 2007-2017 هذا التطور كان إيجابياً في الجمل حيث شهد معدلات نمو موجب في الإنتاج بلغ سنة 2011 حوالي 71% مقارنة بسنة 2007، لكن سنة 2012 سجلت انخفاض طفيف في الإنتاج قدرت بحوالي 3% مقارنة بسنة 2011، بعدها عرفت الفترة اللاحقة تطوراً موجباً عدا الانخفاض الطفيف لسنة 2017، ويعود هذا التغير في إنتاج الألبان إلى المشاكل التي لا يزال يعاني منها هذا القطاع، حيث أن مردودية الأبقار لإنتاج الحليب لا تزال ضعيفة جداً ويعود ذلك إلى سوء العناية بالأبقار المستوردة منها نظراً للفارق الشاسع بين مقومات العيش السليم لها في الجزائر وبين ما كانت عليه في بلدانها الأصلية،¹ فالأبقار الفرنسية المختصة في إنتاج الحليب واللحوم مثلاً بإمكانها أن تتأقلم مع أي بيئة في أرجاء الوطن، لكن الأبقار الألمانية والهولندية المختصة في إنتاج الحليب فقط لا تتأقلم مع المناطق الساحلية التي تقع في أقصى الشرق وأقصى الغرب، في حين أن الأبقار النمساوية لا تتأقلم إلا مع منطقتي الشرق والوسط في الجزائر، وبسبب عدم احترام هذا التوزيع المرتبط بالبيئة فإن الأبقار تعيش في الجزائر في ظروف صعبة لا تناسبها وبالتالي يقل مردودها من الحليب، فإذا كانت البقرة في ألمانيا تنتج حوالي 30 لتر من الحليب في اليوم فإنها تنتج في الجزائر 15 لتر فقط بسبب تغير الغذاء أو نقص كمياته نتيجة لارتفاع أسعاره محلياً.

حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري فإن الجزائر تعتبر أول بلد مستهلك للحليب في المغرب العربي، حيث تستهلك حوالي 6 مليار لتر من الحليب سنوياً، -بجميع أنواعه- بما في ذلك 4 مليارات لتر منتوجات

¹ بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 179.

محمولة، وما يقارب 2 مليار لتر للاستهلاك وتغذية العجول، كما يتم استيراد 3 مليار لتر على شكل مسحوق و250 مليون طن على شكل أجبان و150 مليون طن على شكل مسحوق حليب للأطفال.¹

4.2.2.4. تطور إنتاج السمك في الجزائر

بالنسبة للسمك شهد إنتاجه هو الآخر تذبذبات في الإنتاج خلال الفترة 2007-2017، علما أن القطاع السمكي في الجزائر يعاني من العديد من المشاكل منها ما هو متعلق بطبيعة النشاط ومنها ما هو متعلق بجانب التمويل.

جدول رقم(4-16): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (ألف طن)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السمك	148.8	142	132.2	130.1	95.17	103.5	104.5	101.3	105.1	102.1	104.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم: 29، 30، 34، 35، 36، 37، صفحات متفرقة.؛ وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الرسمي: www.aps.dz

من الجدول نلاحظ بأن الإنتاج سجل أدنى قيمة ممكنة له خلال سنة 2011 بما يعادل 95.17 ألف طن في حين سجلت سنة 2007 أكبر قدر ممكن للإنتاج بما يعادل 148.8 ألف طن، وعرفت الفترة 2014-2017 استقرار نسبي نوعا ما في الإنتاج تراوح ما بين 101 ألف طن و105 ألف طن، فهذا القطاع لم يحقق النتائج المرجوة منه في تلبية الطلب المحلي أو من خلال التصدير للخارج نظرا لهامشية تنميته ونقص التأطير به، حيث بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية، ورغم ما توليه الحكومة الجزائرية لهذا القطاع من اهتمام حاليا إلا أنه لا يزال يعاني من فوضى وسوء التخطيط وضعف الاستثمار الخاص فيه.

3.2.4. تطور الناتج الزراعي في الجزائر ونصيب الفرد منه

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية بغية تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء في ظل التزايد المستمر لعدد السكان، وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتعددتها يبقى القطاع الزراعي يحظى بأولوية لدى الحكومة الجزائرية خاصة خلال العقدين الأخيرين من الزمن، وتظهر أهمية هذا القطاع من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، الجزائر، 2015، ص69.

1.3.2.4. تطور معدل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

يعتبر معدل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تقيس مدى نجاح أي إستراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة، حيث أن هذه المساهمة تؤثر على تكوين الدخل الإجمالي وزيادته مما يؤثر على الرفح من نصيب الأفراد من هذا الدخل، وهو من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي لأي دولة، وقد عرف الناتج الزراعي في الجزائر تطورا أثر على إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2007-2017.

جدول رقم (4-17): تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الزراعي ومساهمته في الناتج في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (مليون دج)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الناتج الزراعي	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام %
2007	9.352.900	708.072	7.57
2008	11.043.700	727.413	6.58
2009	9.680.000	931.349	9.34
2010	11.991.600	1.015.258	8.46
2011	14.519.800	1.183.216	8.14
2012	15.843.000	1.421.623	8.97
2013	17.771.000	1.640.006	9.22
2014	17.228.598	1.771.426	10.28
2015	16.712.686	1.936.379	11.58
2016	17.525.109	2.140.304	12.21
2017	18.594.112	2.281.815	12.27

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الموقع: www.fao.org/faostat

ONS, les tableaux des entrées-sorties 2012-2017, ONS, Alger, 2018.

من الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام في الجزائر وعلى مدار فترة الدراسة عرف تطورا إيجابيا عدا الانخفاض المسجل سنة 2009 بما يعادل 9.74% مقارنة بسنة 2008 والانخفاض المسجل سنة 2015 بما يعادل 2.99% مقارنة بسنة 2014، وهذا نظرا للظروف الاقتصادية والمالية المسجلة خلال هذه الفترة خاصة ما تعلق منها بأزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 ونتائجها اللاحقة وانخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة 2014-2016، أما بالنسبة للناتج الزراعي فنلاحظ بأنه سجل نمو إيجابي خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة الزيادة في قيمته سنة 2017 حوالي 222.3% مقارنة بسنة 2007، كما شهدت معدلات مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال نفس الفترة، حيث سجل هذا المعدل انخفاضا سنة 2008 أين قدرت النسبة بحوالي 6.58% والانخفاض المسجل أيضا سنة 2010 و2011 أين بلغ المعدل حوالي 8.46% و8.14% على التوالي، في حين شهدت الفترة اللاحقة معدل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام ارتفاع مستمر وبطيء ويعود السبب في ذلك إلى التغيرات الحاصلة في أسعار المواد الغذائية على مستوى الأسواق العالمية ارتفاعا أو انخفاضا، إضافة إلى الظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي سلبا أو إيجابا، والملاحظ أنه رغم

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

الزيادات المسجلة في قيمة الناتج الزراعي من سنة لأخرى إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة طردية في زيادة الناتج الداخلي الخام دائما، مثلا الانخفاض المسجل في قيمة الناتج الداخلي الخام سنة 2009 و2015 بمعدل 9.74%، 2.99% على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة لها وهذا رغم الارتفاع المسجل في قيمة الناتج الزراعي والذي بلغ معدل ارتفاعه سنة 2009 و2015 بحوالي 28.03% و9.31% مقارنة بالسنوات السابقة لها، كما أنه عموما يمكن القول أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام تعتبر ضعيفة حيث لم تتجاوز 12.3% خلال الفترة 2007-2017 وذلك بسبب هيمنة قطاعات اقتصادية أخرى وخاصة قطاع المحروقات. كما أنه شهدت معدلات نمو الناتج الزراعي خلال نفس الفترة تذبذبا لم يعرف ثباتا نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.

جدول رقم(4-18): تطور معدل النمو السنوي للناتج الزراعي بالجزائر خلال الفترة 2008-2017

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل %	2.73+	28.03+	9+	16.54+	20.14+	15.36+	8.01+	9.31+	10.53+	6.61+

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17).

من الجدول نلاحظ بأن معدل النمو السنوي في الناتج الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة في حالة تذبذب حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2009 بمعدل نمو 28.03% مقارنة بالمعدل المنخفض لسنة 2008 والمقدر بحوالي 2.73%، ويعود هذا التحسن في معدل النمو إلى انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بعد أزمة الغذاء العالمية، فعلى الرغم من أن معدلات نمو الناتج الزراعي موجبة إلا أنها منخفضة ومتذبذبة صعودا وهبوطا.

عموما يمكن الاستخلاص أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه تبقى ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع والإمكانيات التي وفرت له خاصة في السنوات الأخيرة من دعم مالي ومادي ومعنوي، ورغم أن قطاع الزراعة يلعب دورا مهما نسبيا في الدخل الوطني فإن أدائه في الجزائر غير كاف، والمعدلات المتزايدة في سنوات ما بعد تطبيق الدعم الفلاحي تظل متواضعة جدا ويرجع ذلك إلى استغلال أكبر للمساحات الزراعية الصغيرة الحجم مما يجعل الجزائر تظل من أكبر مستوردي المنتجات الزراعية خاصة الحبوب في العالم.

2.3.2.4. تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان، ويتأثر هذا المؤشر بعاملين أساسيين هما التطور الحاصل في قيمة الناتج الزراعي من جهة والتطور الحاصل في نمو السكان من جهة أخرى خلال الفترة 2007-2017، حيث عرف هذا المؤشر تطورا خلال هذه الفترة.

جدول رقم(4-19): تطور متوسط نصيب الفرد في الجزائر من الناتج الزراعي ونموه خلال الفترة 2007-2017

(دولار)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط نصيب الفرد	303	323	362	379	439	489	536	587	482	479	501
معدل النمو %	-	6.6+	12.07+	4.6+	15.83+	11.38+	9.61+	9.51+	17.88-	0.62-	4.59+

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014،

2015، 2018، صفحات متفرقة.

من الجدول نلاحظ بأن هناك تطور ايجابي في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة 2007-2014 حيث ارتفع بمعدل قدر بحوالي 93.7% ما بين سنة 2007 و2014، لكن سجلت سنة 2015 و2016 انخفاض في قيمة هذا المؤشر بحوالي 17.88% و18.39% مقارنة بسنة 2014، في حين سجل المؤشر ارتفاعا سنة 2017 بما يعادل 4.59% مقارنة بسنة 2016، كما أن معدلات النمو في هذا المؤشر شهدت هي الأخرى تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين 17.88- % كأدنى معدل سجل سنة 2015 و15.83% كأعلى معدل نمو سنوي سجل سنة 2011، وعموما يبقى متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ضعيفا في الجزائر مقارنة بالمعدلات العالمي وهذا راجع إلى ضعف الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الجزائر مقارنة بالأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأخرى

3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول عانت من تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على العديد من الأصعدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأوضاع الاقتصادية والطبيعية التي سادت الفترة 2007-2017، ومنها الجفاف والفيضانات التي حصلت في العديد من الدول المنتجة الرئيسة للمنتجات الزراعية إضافة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، جعل المخزون من هذه المنتجات في تغير انخفاضا وارتفاعا في ظل الارتفاع المتزايد للطلب على الغذاء مع التزايد السكاني العالمي مما جعل أسعارها في حالة تقلب، حيث أصبح تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية يشكل تهديد حقيقي على الاقتصاد، الإنتاج الزراعي والمواطن الجزائري، فاستمرار تزايد أسعار المنتجات الغذائية عالميا شكل عبئا على ميزانية الحكومة الجزائرية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد خاصة ما تعلق باستيراد الحبوب.

1.3.4. اتجاهات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر

لقد عرفت أسعار السلع الغذائية الأساسية في الجزائر مثل باقي دول العالم منذ مطلع القرن الحالي تقلبات كبيرة تميزت بحركة ارتفاع بلغت ذروتها سنة 2008 و 2011، والتي أثرت على استقرار أسواقها من خلال انخفاض حجم المخزونات وتزايد حدة التقلبات السعرية في أسواق الحبوب والزيوت النباتية، فتطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية الجزائرية مرتبط أساسا بتقلباتها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تمولين السوق الوطنية الجزائرية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات أو منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك المباشر يخضع للاستيراد بنسب عالية.

جدول رقم (4-20): تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم خلال الفترة 2007-2017

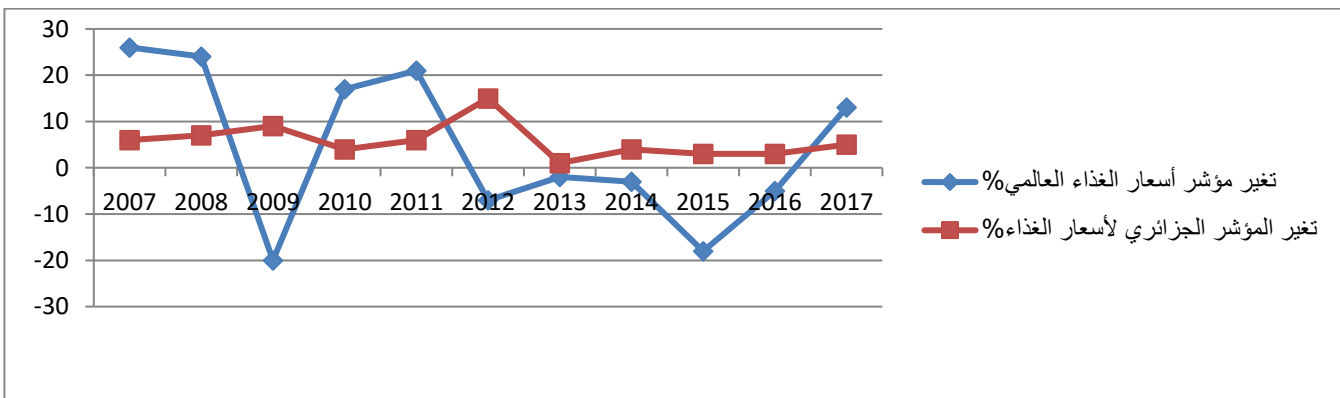
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر العالمي	161.4	201.4	160.3	188	229.9	213.3	209.8	201.8	164	154.9	174
المؤشر الجزائري	122.9	132.1	144.5	150.6	159.5	183.3	185.7	193.9	200	207.4	217

المصدر: <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>، الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام

الاستدلالية لأسعار المستهلك، أعداد متفرقة، الجزائر على الموقع الرسمي: <http://www.ons.dz>.

من الجدول نلاحظ بأن المؤشر العام لأسعار الغذاء للمستهلك في الجزائر في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2007-2017، حيث تختلف معدلات التغير من سنة لأخرى والتي بلغت أقصاها سنة 2012 بمعدل تغير في الأسعار حوالي 14.9% أين بلغ المؤشر حوالي 183.3 نقطة مقارنة بنحو 159.5 نقطة سنة 2011 لينخفض معدل التغير سنة 2013 إلى 1.3%، لكنه بقي في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2017 في حين بقي المؤشر العام لأسعار المواد الغذائية في الجزائر في ارتفاع مستمر على عكس المؤشر العالمي الذي عرف ارتفاعين أساسيين لأسعار المواد الغذائية هما أزمة 2008 و 2011 وبعدها بدأ المؤشر في الانخفاض ليعاود الارتفاع سنة 2017.

شكل رقم (4-1): معدل التغير في مؤشر أسعار الغذاء العالمي والجزائري خلال الفترة 2007-2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4-20)

من الشكل نلاحظ بأن معدل التغير في مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر موجب وفي حالة تذبذب صعودا ونزولا مما يعني بأن المؤشر في حالة تزايد ولكن معدل التزايد متذبذب غير متأثرا بالانخفاض الحاصل في مؤشر الغذاء العالمي لسنة 2009 وكذلك الانخفاض بعد أزمة 2011، كما أن معدل التغير في مؤشر الغذاء الجزائري أقل من العالمي نظرا لمختلف التدابير التي اتبعتها الجزائر من أجل التحكم في أسعار الغذاء على المستوى الوطني ولعل أهمها سياسة الدعم المتبعة بدءا من سنة 2011، بالمقارنة مع التغيرات الحاصلة في المؤشر العالمي لأسعار الغذاء نلاحظ بأنه في حالة تذبذب صعودا وهبوطا بين الموجب والسالب مما يعني بأن المؤشر يتزايد ثم يتناقص.

جدول رقم (4-21): تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

السلعة/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحبوب والحبوب	108.6	232.7	114	114.9	124	129	130.7	131.6	135.9	145.8	145.3
اللحوم	92.86	98.18	155	151	170	207	214.1	179.8	213.7	223.7	220.9
الأسماك	216	245	209	233	250	334	324.1	386.2	501.3	490.1	602.8
الحليب	107	114	115	115.2	122	125	124.9	132.5	137.2	139.9	141.7
الزيوت	113.6	130.2	156	157.4	177	183	186.8	188.6	188.7	189.6	191
السكر	170	195	172	177.5	181	183	183.1	181.1	183.7	189.5	196.3
الفواكه	211.5	225.6	246.3	197.9	158.5	180	185.7	220.4	195.5	259.85	303.6
الخضر	186.5	199.9	237.6	151	155	200	196.8	196.6	242.2	215.7	267.6
البطاطا	172.8	119.4	139.5	179.8	167.9	199	143.8	179.1	319.4	171.2	266.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية للأسعار،

أعداد متفرقة، على الموقع الرسمي: <http://www.ons.dz>

من الجدول نلاحظ بأن جميع السلع الغذائية الأساسية مؤشر أسعارها في ارتفاع متواصل من سنة لأخرى خلال الفترة 2007-2017، رغم بعض الانخفاضات الحاصلة سنة 2013 نظرا لتراجع المؤشر العالمي لأسعار الغذاء، حيث أن كل من الحبوب والحليب هي المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة وبالتالي فإن أسعارها لم تتأثر عند الاستهلاك بتقلبات أسعار السوق العالمية، فدعم الدولة لهذه المواد يبقي على استقرار السعر في مستوى مقبول، فعلى سبيل المثال يتم بيع القمح الصلب واللين بأسعار مدعمة من طرف الديوان الوطني للحبوب تقدر بحوالي 2280 دج و1285 دج للقنطار الواحد على التوالي، في حين يتم شراؤها من السوق الدولي بحوالي 4500 دج و3500 دج للقنطار الواحد من القمح الصلب واللين على التوالي وتحمل الدولة الفارق في السعر.¹ من جهة أخرى يبيع الديوان الوطني للحليب مسحوق الحليب بسعر مدعم يقدر بنحو 159 ألف دج للطن مقابل متوسط استيراد في حدود 420 ألف دج للطن، كما عرفت أسعار السكر زيادات في سعر الكيلو غرام الواحد ما بين 2009-2011 إلى أن

¹ المجلس الشعبي الوطني، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، الجزائر، 2011، ص100.

تم تسقيف الأسعار سنة 2011 وتم اتخاذ تدابير إستراتيجية من طرف الحكومة الجزائرية لضبط الأسعار عند الاستهلاك من خلال تسقيف سعر السكر إلى 90 دج للكلف بالنسبة للسكر الأبيض و600 دج لعبوة الزيت 5 لتر في مارس 2011، كما تم تسقيف هوامش الربح بالنسبة للسكر والزيت بحوالي 8%، 5%، 5%، 10% من السعر الأصلي للمنتج محليا، للمستورد، البيع بالجملة والبيع بالتجزئة على التوالي.¹

إن السوق الوطنية يتم تمويلها بالمواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحبوب والسكر والزيوت الغذائية بنسب عالية من الاستيراد؛ كموايد أولية أو كموايد مصنعة حيث يتم تدعيم كل من الحبوب والحبوب من طرف الحكومة الجزائرية للتحكم في أسعارها، في حين مادي السكر والزيوت فيتم استيرادها من طرف الخواص ولهذا فأسعارها في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى رغم تسقيف هوامش أرباحها. فالأسعار لا ترتفع بنفس الوتيرة في كل البلدان حيث تتأثر الأسواق الوطنية حسب نوع الحماية التي تمارسها الحكومات ضد ضغوطات الأسعار العالمية من خلال استعمال الإعانات وتخفيض أو إلغاء الرسوم على الاستيراد ورفع الإنتاج الوطني، ففي الجزائر ألغت الحكومة الجزائرية الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على السكر والزيوت عند الاستيراد بدءا من سنة 2011 لكي تخفض من أسعارها في السوق الوطنية.

2.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والاستهلاك في الجزائر

تعاني الجزائر من نقص كبير في إنتاج الأغذية الأمر الذي جعلها تعتمد على الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية، حيث تلجأ إلى الأسواق العالمية لتدارك النقص في مخزونها من الغذاء، من جهة أخرى فإن الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية قد شهد العديد من التغيرات والتقلبات وهو ما أثر على كل من الإنتاج والاستهلاك في الجزائر من هذه السلع نظرا لاعتمادها على الاستيراد من هذه الأسواق بنسب عالية خاصة فيما يتعلق بالسلع الواسعة الاستهلاك والتي عرفت أسعارها ارتفاعا قياسيا خلال فترة الدراسة.

1.2.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج

إن أسباب انخفاض الإنتاج الزراعي في الجزائر لا يرجع فقط إلى العوامل المناخية ولا إلى قلة الدعم الموجه للإنتاج، فالأسعار العالمية للمنتجات الغذائية لها تأثيرها على مستوى الإنتاج الوطني، فإذا تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية الواسعة بالأمن الغذائي مثل الحبوب والألبان والمنتجات كثيفة البروتين مثل اللحوم وهي المنتجات ذات العلاقة باقتصاديات الحجم والتي تخضع أسعارها العالمية لحجم المنتج منها؛ فيكون من البديهي أن تتحدد قرارات المتعاملين الزراعيين بقرارات السوق، ومثال على ذلك أن الحبوب حققت نهاية 2008 أسعار عالمية منخفضة مما شجع على الاستيراد جميع الدول التي لم ينافس فيها سعر القنطار المحلي الأسعار العالمية، بل تعرضت مخزونات الدول

¹ المجلس الشعبي الوطني، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، الجزائر، مرجع سابق، ص 102، 103.

التي تعتمد على التدخل الحكومي المباشر في القطاع الزراعي مثل الجزائر سرعان ما كبدت الخزينة خسائر مالية.¹ والجزائر كغيرها من الدول الأخرى تأثر الإنتاج الزراعي بما بتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.

جدول رقم (4-22): معدل التغير السنوي لكل من الإنتاج الزراعي من المجموعات الأساسية في الجزائر ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء خلال الفترة 2007-2017 (%)

السنة	الحبوب	الخضر	الفواكه	البقوليات	اللحوم	الألبان	التغير السنوي لمؤشر الفاو أسعار الغذاء
2008-2007	57.3-	16.6+	19.8+	78.4+	1.55+	1.4+	24.84+
2009-2008	241.7+	22.1+	21.1+	18.4-	22.3+	26.5+	20.3-
2010-2009	23.8-	17.9+	3.1+	83.1+	21+	20+	17.5+
2011-2010	6.8-	13.2+	19.4+	5.5-	6.7+	10.9+	21.8+
2012-2011	37.8+	8.9+	1.2-	19.6+	1.4+	3.2-	7.4-
2013-2012	4.37-	13.3+	13.6+	7+	9+	10.9+	1.9-
2014-2013	30.06-	31.-	2.9-	17.5+	16.6+	7.2+	3.8-
2015-2014	9.48+	2.9+	10.6+	17.2+	6.2+	6.7+	18.4-
2016-2015	8.4-	5.4+	1-	4.2-	2.6+	4.5-	5.5-
2017-2016	0.95+	2.4-	2.5+	0.38+	13.8+	0.51-	12.9+

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم (4-7، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 20)

من الجدول نلاحظ:

- بالنسبة للحبوب: نلاحظ بأن معدل النمو السنوي للفترة 2008-2007 كان سالبا بما يعادل 57.3% معناه أن هناك انخفاض في الإنتاج بهذا المعدل مقارنة بالموسم السابق، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع الحاصلة تلك الفترة والموافقة لحدوث أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 نتيجة لتراجع المخزونات العالمية من الحبوب بسبب موجة الجفاف التي مست العديد من الدول الرئيسية المنتجة لها، وهو مع جعل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء يرتفع بمعدل 24.84%، كما أن مؤشر الفاو لأسعار الحبوب قد ارتفع في نفس الفترة بحوالي 42.04% للأسباب السالفة الذكر،² بعدها سجل معدل النمو في إنتاج الحبوب في الجزائر معدل قياسي موجب قدر بحوالي 241.7% مقارنة بالفترة السابقة؛ ويعود السبب في ذلك إلى البرامج المعدة من طرف الحكومة الجزائرية لزيادة الإنتاج من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، وهذا رغم تراجع مؤشر أسعار الحبوب عالميا بحوالي 26.6%،³ بينما سجلت الفترة 2011-2009 تراجع في معدل النمو السنوي من إنتاج الحبوب بحوالي 23.8% و6.8% على التوالي وهذا على الرغم من ارتفاع مؤشر أسعار الحبوب عالميا بحوالي 5.28% و34.4% لنفس

¹ بشير مصطفى، حريق الجسد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص72.

² <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>

³ Ibid

الفترة،¹ فالحكومة الجزائرية لم تعمل على رفع الإنتاج لتجنب أسعاره المرتفعة عند الاستيراد أو لتصدير الفائض والاستفادة من أسعاره المرتفعة عالميا لتوفير العملة الصعبة. من جهة أخرى سجل معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الموسم 2011-2012 معدل موجب قدر بحوالي 37.8% وهي الفترة اللاحقة لأزمة الغذاء 2011 محاولة بذلك الجزائر تجنب ولو جزء طفيف من ارتفاع أسعار الحبوب عند الاستيراد من الأسواق العالمية، أما الفترة 2012-2017 فقد شهد معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب تذبذب حيث سجل ارتفاع في قيمته سنة 2014-2015 و 2016-2017 رغم الانخفاض المستمر والمتوالي لمؤشر أسعار الحبوب عالميا عدا الارتفاع المسجل خلال الموسم 2016-2017.

- بالنسبة للألبان: نلاحظ بأن معدل النمو السنوي لإنتاج الألبان في الجزائر قد شهد تذبذبات حيث سجل ارتفاعا خلال الفترة 2007-2011، والتي يختلف فيها معدل النمو من سنة لأخرى، وسجل معدل النمو السنوي في الإنتاج مقدار سالب أي تراجع في الإنتاج خلال الفترة 2011-2012 و 2015-2017 بما يعادل 3.21%، 4.5% و 0.5% على التوالي، في المقابل في هذه الفترة قابلها تذبذب في أسعار منتجات الألبان عالميا حيث شهدت أسعارها ارتفاعا خلال أزمة 2008 ثم تراجعت بعدها بما يعادل 33.3% ثم سجلت الأسعار ارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2009-2011 و 2012-2013 وعرفت الفترة اللاحقة بعدها تراجعا في الأسعار، وبالرغم من تراجع مؤشر أسعار الألبان عالميا إلا أن إنتاج الألبان في الجزائر سجل ارتفاعا خلال نفس الفترة وهو ما يفسر تراجع نسبي في الواردات من هذه السلعة نتيجة لانخفاض أسعارها بل حاولت إنتاجها محليا، كما أن الفترة 2016-2017 شهدت عودة ارتفاع في الأسعار العالمية لمنتجات الألبان مع انخفاض في الإنتاج الجزائري وهو ما يعمل على التأثير السلبي على ميزانها التجاري الغذائي من هذه السلعة من خلال زيادة فاتورة وارداتها منه، ويعود السبب في تراجع الإنتاج الجزائري من الألبان ومنتجاتها إلى تراجع الدعم المقدم لهذه السلعة بسبب الأزمة الاقتصادية الحاصلة في الجزائر نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط.

- بالنسبة للحوم: شهد المعدل السنوي لإنتاج اللحوم في الجزائر قيم موجبة خلال فترة الدراسة مما يعني بأن الإنتاج من اللحوم بنوعيه الحمراء وخاصة البيضاء في ارتفاع مستمر رغم تفاوت معدلات النمو من سنة لأخرى ارتفاعا وانخفاضا، والملاحظ أنه خلال الأزمة الغذائية 2008 و 2011 قد سجل معدل النمو في الإنتاج تراجعا أين قدر بحوالي 1.55% و 1.42% على التوالي مما يعني بأن الإنتاج يتأثر بالظروف العالمية الحاصلة، بالمقابل نجد أن التغير في مؤشر أسعار اللحوم عالميا قد سجل تذبذبا خلال نفس الفترة حيث شهد ارتفاعا سنة 2008، 2010، 2011، 2013، 2014 و 2017 بمعدلات تراوحت بين 1% و 22%²، وبهذا نجد بأن الجزائر عملت انطلاقا من مختلف البرامج المعدة تجنب ولو جزء طفيف من ارتفاع أسعار هذه المنتجات عالميا من خلال زيادة إنتاجها لتلبية الطلب المحلي في ظل تزايد السكان بالجزائر.

¹ <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>.

² Ibid.

– بالنسبة للخضر والفواكه والبقول: بالنسبة لهذه المنتجات والتي تحقق فيها الجزائر نسب لا بأس بها من الاكتفاء الذاتي خاصة الخضر والفواكه فإنها الأخرى تأثرت بالتقلبات في أسعارها عالميا على الرغم من عدم تحديد منظمة الفاو مؤشرات لها نظرا لعدم بلوغ أسعارها أرقاما قياسية، حيث نلاحظ أن معدلات النمو السنوية لها قد سجلت معدلات موجبة في أغلب الفترات مما يعني بأن هناك زيادة في الإنتاج عدا الانخفاض المسجل في الخضر سنة 2014 و2017، وكذلك الانخفاض المسجل في الفواكه سنة 2011، 2014، 2016، والانخفاض المسجل في البقول لسنة 2009، 2011، 2016 وتعتبر معدلات منخفضة نوعا ما.

مما سبق يتضح بأن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية عالميا لم يشكل فرصة بالنسبة للفلاحين في الجزائر، إذ أنهم لم يغتنموا تلك الفرصة ليستثمروا من أجل الزيادة في إنتاجهم وبذلك لم يستفيدوا من ارتفاع الأسعار التي يرى بعض الاقتصاديين أنها تدوم لفترة أقل مقارنة بالأسعار المنخفضة التي تستمر لفترات أطول، كما أن حصولهم على المدخلات بأسعار معقولة كان محدودا، فقد ارتفعت أسعار الأسمدة والعلف الحيواني وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع أسعار المنتجات، كما أن التكنولوجيا المتاحة غير كافية فهي في أغلبها بدائية مع نقص الإلمام بالتقنيات الزراعية الحديثة، ومحدودية الحصول على الائتمان وإمكانيات الري وسوء الطرق ومرافق التخزين زيادة إلى الافتقار إلى البنية الأساسية الريفية والمؤسسات الضرورية كلها تؤدي إلى ضعف المشاركة في الأسواق العالمية والحد من تلك المشاركة فيما يخص التصدير والاعتماد أكثر فأكثر على الاستيراد، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات وارتفاعات الأسعار العالمية لهذه المنتجات، كما أن الزيادات في أسعار الحبوب والبنور الزيتية والألبان واللحوم والسكر والتي تعتبر سلع الأمن الغذائي في الجزائر أكبر بكثير من الزيادات في أسعار الخضر والفواكه والتمور مما يجعل إيرادات الصادرات من هذه المنتجات أبطأ وأضعف مقارنة بتزايد تكلفة وارداتها من المنتجات الغذائية الأساسية المستوردة، وذلك ما فرض عجز في الميزان التجاري الغذائي.

يتميز الإنتاج الجزائري من المنتجات الغذائية الأساسية خاصة الحبوب بعدم المرونة لتقلبات أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، فرغم التقلبات الكبيرة في الأسعار ارتفاعا وانخفاضاً فإن الإنتاج لا يتأثر أو يتأثر بصورة ضعيفة جدا، وما لا شك فيه أن التغير في أسعار المنتجات الغذائية من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية المرتفعة الأسعار غير أن ذلك لا يحدث في الجزائر إذ أنها لم توجه اهتمامها بالشكل الكافي إلى زيادة الإنتاج من سلعة الحبوب لتلبية الطلب المحلي وتوجيه الفائض نحو التصدير والاستفادة من أسعاره المرتفعة حيث يتطلب ذلك القيام بمجموعة من الدراسات اللازمة التي تحدد كيفية الاستجابة لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف الحد من آثارها على المواطن الجزائري وتمكينه من الحصول عليها.

2.2.3.4 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاستهلاك

إن المتاح للاستهلاك الغذائي في الجزائر عرف تذبذبا خلال الفترة 2007-2016، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل لعل الإنتاج الغذائي وتقلب أسعاره في الأسواق العالمية أهمها، على اعتبار أن الجزائر من الدول الأولى فيما يخص استيراد سلع الأمن الغذائي خاصة ما تعلق بالحبوب، الزيوت والسكر، فنظرا لضعف الإنتاج فيما يخص هذه الأنواع من السلع فإن المتاح للاستهلاك منها سوف يتأثر بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية لأن الجزء الأكبر منها يتم تلبينه عن طريق الاستيراد.

جدول رقم (4-23): تطور المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2007-2016 (ألف طن)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخبوب	10646	10623	13172	12496	11665	15041	12413	15865	17582	16792
البطاطس	1708	2239	2760	3413	3975	4375	5002	4796	4692	4867
البقول	240	227	239	278	284	260	281	285	315	285
الحضر	5536	6084	7316	8665	9594	10438	11897	12322	12496	14626
الفواكه	2491	2925	3382	3695	4054	2016	4548	4673	4735	5067
السكر	1121	1026	1120	1233	1233	1273	1013	1335	1439	1357
الزيوت	650	677	791	734	794	792	726	1016	1122	1147
اللحوم	437	435	524	622	660	678	709	794	836	906
الألبان	5668	4405	5113	5589	3276	5937	5383	7227	7267	4616

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الأعداد 29، 30، 32، 35، 36، 37، الخرطوم، 2009، 2010، 2012، 2015، 2016، 2017، صفحات متفرقة

من خلال الجدول نلاحظ:

- بالنسبة للخبوب: نلاحظ بأن المتاح للاستهلاك من الخبوب خلال الفترة 2007-2016 في حالة تذبذب حيث سجل انخفاضا طفيفا سنة 2008 ثم سجل ارتفاعا بعدها سنة 2009 بما يعادل 23.99% ويعود السبب في زيادة المتاح للاستهلاك إلى زيادة الإنتاج خلال هذه السنة إضافة إلى الكميات المستوردة بسبب جهود الحكومة الجزائرية لتجنب ولو جزء طفيف من آثار أسعاره المرتفعة عالميا، لكن سرعان ما سجل المتاح للاستهلاك من الخبوب انخفاض متتالي سنة 2010 و2011 بسبب تراجع في الإنتاج منه من جهة وتراجع كميات الاستيراد من جهة أخرى بسبب ارتفاع أسعاره عالميا، في حين سجلت سنة 2012 ارتفاع في المتاح للاستهلاك نظرا لتراجع أسعاره عالميا مما أتاح للحكومة الجزائرية استيراد كميات أكبر على حساب الإنتاج، وسجلت سنة 2013 تراجع في المتاح للاستهلاك بمعدل انخفاض قدر بنحو 17.47% مقارنة بسنة 2012 ويعود السبب في ذلك إلى

تراجع الإنتاج، ورغم أن أسعاره عالميا تراجعت إلا أن المتاح للاستهلاك تراجع أيضا بفعل تخفيض عمليات الاستيراد نظرا للظروف الاقتصادية المحلية السائدة وبداية انهيار أسعار النفط التي كانت لها آثار سلبية على الميزان الغذائي الجزائري، أما الفترة 2014-2016 فنلاحظ بأن هناك ارتفاع في المتاح للاستهلاك رغم أن الإنتاج في حالة تراجع كما أن الدولة تمر في حالة أزمة اقتصادية بسبب تهاوي أسعار النفط، في حين بقيت الكميات المستوردة في حالة ارتفاع حيث وجهت الحكومة الجزائرية استيرادها نحو هذه السلعة الأساسية ذات الاستهلاك الواسع على حساب منتجات غذائية وصناعية أخرى، حيث قامت بسحب العديد من هذه السلع من قائمة المواد المستوردة وتحديد حصص للاستيراد لبعض السلع تجنباً للمزيد من العجز في ميزانها الغذائي.

- بالنسبة للبطاطس، الخضرا، الفواكه واللحوم: نلاحظ بأن المتاح للاستهلاك في حالة ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة عدا الانخفاض المسجل في المتاح للاستهلاك من البطاطس لسنة 2011 بسبب زيادة الطلب، والانخفاض المسجل في المتاح للاستهلاك من الفواكه سنة 2012، في حين شهد المتاح للاستهلاك من اللحوم ارتفاعا على مدار فترة الدراسة، هذه السلع تحقق فيها الجزائر نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي من إنتاجها المحلي تتراوح ما بين 85% و 99% مثلما سيتم التطرق له لاحقا، أي أن ارتفاع الأسعار العالمية لها لن يكون له أثر كبير لأن الكميات المستوردة ضئيلة أحيانا ومنعدمة أحيانا أخرى، كما أن تحقيق فوائض نحو التصدير سوف يوفر للجزائر مقدار من العملة الصعبة خاصة ما تعلق بالتمور رغم أن أسعارها لم تبلغ أرقاما قياسية في الارتفاع خلال أزمات الغذاء لسنة 2008 و 2011 على عكس المواد الأساسية وخاصة الحبوب.

- بالنسبة للبقوليات، الزيوت والألبان ومنتجاتها: فإن الجزء الأكبر من المتاح للاستهلاك يتم توفيره عن طريق الاستيراد وبهذا فإن أي تقلب في أسعارها عالميا سوف يؤثر على المتاح منها داخليا ومحليا، وارتفاع أسعارها في السوق العالمية سوف يعمل على انتقال هذا الارتفاع في الأسعار على المستوى المحلي، ونلاحظ من الجدول بأن المتاح للاستهلاك من هذه السلع قد سجل انخفاضا سنة 2008، 2011/2012 ونهاية 2016 بالنسبة للبقول والألبان حيث أن ارتفاع أسعارها عالميا أثر على كمية الاستيراد منها بالانخفاض، من جهة أخرى نلاحظ بأن الزيوت رغم ارتفاع أسعارها عالميا إلا المتاح للاستهلاك في الجزائر في حالة تزايد خلال نفس الفترة نظرا لأهمية هذه السلعة ضمن سلة السلع المستهلكة في الجزائر يوميا، كما أن عمليات دعم هذه المنتجات وخاصة الحبوب والزيوت والألبان نظرا لأهميتها ضمن سلة غذاء المواطن الجزائري جعل تأثير ارتفاع أسعارها عالميا أشد حدة من الناحية السلبية على الخزينة العمومية الجزائرية، إضافة إلى استيراد هذه السلع بأسعارها المرتفعة عالميا فإنها تتحمل جزء من تكلفتها محليا حتى يتسنى للمواطن اقتنائها من أجل دعم قدرته الشرائية.

- بالنسبة لسلعة السكر: والتي لا تتمتع الجزائر بميزة إنتاجها محليا فإن الكميات المتاحة للاستهلاك يتم توفيرها بصورة كلية عن طريق الاستيراد من الأسواق العالمية، إذ نجد بأن المتاح للاستهلاك سجل انخفاضا سنة 2008 و 2013 بسبب الارتفاع القياسي في أسعاره عالميا وبهذا يكون تأثير ارتفاع أسعاره أشد حدة من باقي أنواع

السلع الغذائية الأخرى، ولتجنب أثاره السلبية على المواطن الجزائري عملت الجزائر على تسقيف سعر الكيلو غرام الواحد في حالة استيراده من قبل الخواص وهذا بدءا من سنة 2011.

إن تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية التي لا تنتجها والتي تنتج كميات ضعيفة منها مثل السكر والحبوب والألبان والزيوت والبقوليات أكثر حدة من باقي أنواع السلع الأخرى، حيث يتم تلبية كل الاحتياجات أو الجزء الأكبر منها عن طريق الاستيراد وقد عملت الحكومة الجزائرية على دعم أسعار العديد من السلع تجنبا للآثار السلبية لأسعارها على المواطن، أما باقي أنواع السلع الغذائية الأخرى والتي تتميز فيها الجزائر بإنتاج لا بأس به فإن الجزء الأكبر من احتياجاتها يتم تلبية من الإنتاج المحلي أو تلبية كل احتياجاتها من الإنتاج المحلي أو حتى تحقيق فائض من أجل التصدير فإن تأثير ارتفاع الأسعار في هذه الحالة كان ضعيفا أو منعدم وإيجابيا في حالة تحقيق الفوائض التصديرية، لكن الجدير بالذكر فإن بأن أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية لم يسجل ارتفاعات قياسية مثل أسعار الحبوب والزيوت والسكر وبهذا فإن المردود المحصل عليه يكون ضئيلا نوعا ما أو أنه أقل من تكاليف إنتاج هذه السلع أحيانا أخرى، كما أن الارتفاع المتواصل في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية أدى إلى تغيير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الارتفاع ضمن سلم أولويات جديدة، خاصة وأن أسعار الحبوب والزيوت والألبان والسكر ارتفعت بشكل حاد ما أثر على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية.

3.3.4 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم، نسب الاكتفاء والفجوة الغذائية بالجزائر

لقد تأثر الاقتصاد الجزائري خاصة ما تعلق بمستويات التضخم، الاكتفاء الذاتي وحجم التجارة الخارجية بالتقلبات الحاصلة في أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، نظرا لاعتماد الجزائر الكبير على الاستيراد في تغطية احتياجاتها الغذائية خاصة السلع الواسعة الاستهلاك التي ارتفعت أسعارها عالميا إلى مستويات قياسية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتعرض لعدة تقلبات مفاجئة في المؤشرات السالفة كنتيجة لما يحدث في سوق الغذاء العالمية.

1.3.3.4 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التضخم بالجزائر

توجد علاقة وطيدة بين الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وأسعاره على المستوى المحلي بالجزائر وذلك لاعتمادها على الاستيراد بنسبة كبيرة لتغطية العجز الغذائي المسجل محليا، خاصة بالنسبة للسلع الواسعة الاستهلاك مثل الحبوب، الزيوت، السكر، الألبان واللحوم والتي ارتفعت أسعارها إلى درجات قياسية خلال فترة الدراسة، حيث أن أي تغيير في الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية سوف يؤدي إلى إحداث تقلبات في الأسعار المحلية رغم برنامج الدعم الذي كان متبع من طرف الحكومة الجزائرية بدءا من سنة 2011، إلا أن مساهمة تقلب أسعار المواد الغذائية في المستوى العام للتضخم بالجزائر قد عرف تطورات خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4-24): تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي والمحلي ومساهمة مؤشر أسعار الغذاء المحلي في المعدل العام

للتضخم بالجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	مؤشر أسعار الغذاء	مؤشر الفاو لأسعار الغذاء	التغير في المؤشر الكلي % (معدل التضخم)	التغير في مؤشر الغذاء %
2007	118.2	122.2	161.4	3.68	6.8
2008	123.9	132.1	201.4	4.86	7.5
2009	131.1	144.5	160.3	5.74	9.3
2010	136.2	150.6	188	3.91	4.2
2011	142	159.5	229.9	4.52	5.9
2012	155	183.3	213.3	8.89	14.9
2013	160.1	185.7	209.8	3.26	1.3
2014	164.7	193.9	201.8	2.92	4.4
2015	172.6	200.9	164	4.78	3.6
2016	183.7	207.4	154.9	5.37	3.2
2017	193.9	217.7	174.6	6.36	5

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، 2008-2017، العدد 19-41، الجزائر، صفحات متفرقة، على الموقع الرسمي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz، الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، 2011-2017، فصل الأرقام الاستدلالية للأسعار، الجزائر، صفحات متفرقة.

من الجدول نلاحظ:

- إن مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي بالجزائر في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2007-2017 حيث سجل سنة 2007 حوالي 118.2 نقطة ليرتفع بما نسبته 64% سنة 2017 ويبلغ حوالي 193.9 نقطة، في المقابل من ذلك نجد بأن مؤشر الفاو لأسعار الغذاء سجل تذبذبا في قيمته حيث بلغ أقصى قيمة له خلال أزمة الغذاء لسنة 2011، كما أن أزمة 2008 سجل رقم قياسي أيضا، الملاحظ على أن المؤشر الجزائري شهد فترة أزمت الغذاء سنة 2008 و 2011 وكذلك 2017 ارتفاعا في قيمته غير متأثر بالانخفاض الحاصل في مؤشر الفاو لأسعار الغذاء في الفترات اللاحقة لحدوث الأزمة، رغم أن المؤشر العالمي سجل انخفاضات إلا أن المؤشر الجزائري في ارتفاع مستمر وبهذا تتميز ظاهرة ارتفاع الأسعار وتضخمها بالجزائر بخصوصيتها محليا، وعدم مرونتها للانخفاض الحاصل في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، السبب في ذلك يعود إلى احتكار تجارة مثل هذه المواد الغذائية الأساسية من طرف القلة وكذلك عدم الانفتاح الكامل على الأسواق الدولية خاصة فيما يتعلق بتصدير المنتجات الغذائية.

- من الجدول نلاحظ بأن معدل التضخم -التغير في مؤشر الاستهلاك الكلي- في الجزائر بلغ ذروته سنة 2012 بما يعادل 8.9% كما أنه سجل سنة 2017 مستوى عال أيضا قدر بنحو 6.4%، ويتميز التضخم في الجزائر بالطابع الداخلي على الرغم من تأثيره الشديد بتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية خاصة الأساسية وهذا منذ سنة 2009، حيث شهد معدل التضخم العام في الجزائر تطورات بين الارتفاع والانخفاض متأثرا بالتطور الحاصل

في أسعار السلع الغذائية، حيث نلاحظ من الجدول مساهمة التغير في أسعار السلع الغذائية خلال فترة الدراسة في معدل التضخم العام التي بلغت ذروتها سنة 2012 بما يعادل 14.9%، كما أن مساهمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في التضخم العام بالجزائر كانت كبيرة وأعلى خلال الفترة 2007-2014 لتراجع هذه المساهمة بصورة طفيفة خلال الفترة اللاحقة.

- من الجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة 2007-2014 التغيرات السنوية الحاصلة في مؤشر الغذاء كانت أكبر من التغيرات الحاصلة في مؤشر أسعار الاستهلاك -التضخم- مما يعني أن نسبة كبيرة من معدل التضخم في الجزائر مرتبط بالارتفاع المتواصل في المستوى العام لأسعار السلع الغذائية، أما الفترة 2015-2017 فقد سجلت معدلات التغير في أسعار الغذاء نسب أقل من التغير في المعدل العام لأسعار الاستهلاك حيث أن أسعار السلع غير الغذائية كان لها أثر أكبر في رفع معدلات التضخم خاصة ما تعلق بأسعار السلع المصنعة السيارات مثلا-.

نظرا لاعتماد الجزائر الكبير على الواردات من الحبوب والزيوت والسكر والألبان لتغطية الاستهلاك المحلي فإن الجزائر تأثرت تأثرا كبيرا بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، فالمواد الغذائية المستوردة معظمها مواد تستخدم إما للاستهلاك المباشر أو في صناعة المنتجات الغذائية المحلية التي توفر دقيق القمح، والزيوت والغذاء للمستهلكين المحليين ومنتجي المنتجات الحيوانية، وأدى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى ارتفاع كبير في أسعار المستهلك المحلية للمنتجات الغذائية هذه المنتجات يعد معظمها رئيسي بالنسبة للأسر الجزائرية، وعموما تطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية مرتبط أساسا بتقلباتها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تمويل السوق الوطنية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات أو كمنتوج مصنع نهائي يوجه للاستهلاك المباشر يخضع للاستيراد بنسب عالية، والجدير بالذكر أن الزيادات في أسعار الحبوب والحليب على المستوى العالمي لم يكن له تأثير كبير على مستوى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري كونها سلع مدعمة من طرف الحكومة الجزائرية والتي تحملت خزيتها العبء المضاعف.

2.3.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على نسب الاكتفاء الذاتي بالجزائر

يعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مطلبا جوهريا وملحا في الجزائر، وتكمن أهميته في توفير الغذاء للسكان وتحسينهم من الأزمات والمجاعات التي تحدث بسبب نقص الإمدادات في السوق العالمية وغلاء أسعارها، وتعرف الجزائر عدم تحقيق في الاكتفاء الذاتي منذ عقود طويلة في العديد من السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب والسكر والزيوت والألبان على الرغم من أهمية هذه المنتجات في سلة غذاء المواطن الجزائري، وتؤثر العديد من العوامل على عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي ويعد ضعف الإنتاج المحلي أهمها، رغم ما تمتلكه الجزائر من مؤهلات طبيعية زراعية هائلة وخاصة فيما يخص الأراضي الزراعية، وهو ما يؤدي بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى السوق العالمية للغذاء ذات الأسعار العالمية المتقلبة لتلبية العجز الغذائي وهو ما يجعل نسب الاكتفاء الذاتي تتأثر أيضا تبعا لتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للغذاء.

جدول رقم (4-25): تطور نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2007-2016 (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحبوب	33.83	16.02	39.88	36.4	31.96	34.2	39.5	21.65	21.39	18
البطاطس	88.22	96.93	95.48	96.6	97.15	96.4	98.5	97.44	96.74	98.3
البقول	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	32.3	34.02	32.78	27.69	31
الخضر	99.77	99.7	99.065	99.7	99.73	99.6	99.7	99.8	99.78	99.6
الفواكه	88.96	90.7	89.78	90.65	91.47	78.6	93.03	89.97	91.3	94.8
السكر	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الزيوت	5.10	6.2	12.06	6.15	13.3	8	14	7.7	5.6	8.7
اللحوم	85.14	86.71	88.13	98.9	90.5	89.4	93.05	90.13	91.96	92.7
الألبان	32.6	42.6	46.5	51.06	60	51.6	63.17	50.48	53.5	50.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الأعداد 29، 30، 32، 35، 36، 37، الخرطوم، 2009، 2010، 2012، 2015، 2016، 2017، صفحات متفرقة

من الجدول يمكن القول أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي مترجم في نسب الاكتفاء الذاتي في تغطية الطلب المحلي من الغذاء للمواد الغذائية الأساسية منخفضة جدا، وقد مس هذا الانخفاض بدرجة أكبر السلع الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة وتمثل الحبوب، البقول الجافة والزيوت وقد تأثرت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية بفعل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية وكذا الإنتاج الزراعي المحلي ونميز بين 03 أنواع من المجموعات السلعية.

- مجموعة السلع الغذائية العالية الاكتفاء الذاتي وتحقيق فوائض للتصدير في بعضها: وتشمل كل من البطاطس، الخضر، الفواكه وخاصة التمور واللحوم، حيث تتراوح نسب الاكتفاء الذاتي ما بين 78% وأكثر من 100% في حالة التمور وبعض أنواع الفواكه مثل المشمش، ويتم تلبية الطلب المحلي في معظمه أو كله من الإنتاج المحلي والجزء المتبقي الطفيف يتم تلبينه عن طريق الاستيراد، وهنا يكون لتأثير الأسعار العالمية للمواد الغذائية تأثيرين أحدهما سلبي وبدرجة ضعيفة في حالة الاستيراد، والأخر ايجابي وبدرجة ضعيفة أيضا في حالة التصدير كون هذه المنتجات لا تمثل السلع الغذائية التي بلغت أسعارها أرقاما قياسية في الأسواق العالمية، والملاحظ من الجدول أن نسب الاكتفاء الذاتي منها لم تعرف انخفاضا سنوات ارتفاع الأسعار العالمية سنة 2008 و2011 بل سجلت ارتفاعا في نسب الاكتفاء بسبب زيادة الإنتاج من جهة وتراجع الطلب على البعض منها أحيانا أخرى مثلما حدث لسلعة اللحم التي سجلت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة بسبب نقص الطلب المحلي عليها بفعل أسعارها المرتفعة وضعف القدرة الشرائية للمواطن.

- **مجموعة السلع ضعيفة الاكتفاء الذاتي:** وتشمل كل من الألبان ومنتجاتها، الحبوب، البقول الجافة والزيوت حيث تتراوح نسب الاكتفاء الذاتي ما بين 5% و50%، عدا الارتفاع المسجل في نسب الاكتفاء الذاتي من الألبان والذي تجاوز أحيانا 60% بسبب الجهود المبذولة في هذه الشعبة، ويتم تلبية معظم الطلب المحلي من هذه المنتجات الأساسية والواسعة الاستهلاك في الجزائر عن طريق الاستيراد والجزء الآخر الضعيف يتم تلبية عن طريق الإنتاج المحلي المتدني، وهنا يكون تأثير تقلب أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية تأثير كبير على الجزائر ونسب الاكتفاء الذاتي بها، ومن الجدول نلاحظ بأن نسب الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة قد تأثر بأزمة الغذاء لسنة 2008 حيث نجد أن معظم النسب انخفضت بالنسبة للحبوب انخفضت النسبة إلى 16% بعدما كانت 33.8% وكذلك الحال بالنسبة للبقول الجافة أين انخفضت النسبة إلى 17.69% بعدما كانت 20.79%، فيما سجلت كل من الألبان والزيوت نسبة أعلى، كما أن أزمة الغذاء 2011 أثرت سلبا على نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب خاصة حيث انخفضت النسبة إلى 31.96% بعدما كانت 36.4%، ويعود هذا الانخفاض إلى ضعف الإنتاج المحلي، فيما سجلت باقي السلع نسب أكبر.
- **مجموعة السلع معتمدة الاكتفاء الذاتي:** وتشمل سلعة السكر حيث يتم تلبية الطلب المحلي المتزايد عن طريق الاستيراد من السوق العالمي والذي شهد ارتفاعا قياسي في أسعاره عالميا مما يجعل تأثير ارتفاع الأسعار عالميا بصفة كلية على الجزائر والتأثر يكون مباشر وحاد على المواطن الجزائري أيضا، رغم تسقيف أسعاره.

3.3.3.4 انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية بالجزائر

تمثل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من مجمل الواردات، بينما تشكل الصادرات الغذائية نسبة ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات التي تشكل المحروقات حوالي 95% إلى 98.5%، وهذا ما أحدث خلافا هيكليا في بنية التجارة الخارجية الجزائرية¹، ومما لا شك فيه فقد تأثرت تجارة المنتجات الغذائية في الاتجاهين الإيجابي والسلبي في آن واحد، نتيجة للتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية ولكنها تختلف ما بين الصادرات والواردات، من جهة أخرى سجلت الجزائر لعقود عجز في الميزان التجاري الغذائي نظرا لاستيرادها معظم السلع الغذائية الأساسية والتي بلغت أسعارها عالميا أسعار قياسية وهو ما عمق من الآثار السلبية، بينما تصدر عدد محدود من المنتجات الغذائية والتي تستحوذ التمور وبعض أنواع الفواكه عليها والتي لم ترتفع أسعارها عالميا بصفة كبيرة، هذا ما كان نتيجته تعميق العجز الغذائي أثناء ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية الأساسية.

أولا: الصادرات الغذائية في الجزائر

تمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مخاطر الاستيراد وتمويل مختلف المشاريع محليا، كما يعتبر التصدير منفذ أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق المحلية على استيعابها نتيجة

¹ خضراوي ساسية، التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية في ظل ارتفاع الأسعار العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البلدية، العدد 07، الجزائر، 2012، ص 279.

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين أحيانا أخرى، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في التمور، الحمضيات والزيتون وخاصة زيت الزيتون، لكنها لا تمثل إلا نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات.

جدول رقم(4-26): تطور الصادرات الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	الصادرات الغذائية بالمليون دولار	إجمالي الصادرات بالمليون دولار	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات بـ%
2007	92	60916	0.15
2008	121	79146	0.15
2009	113	45477	0.24
2010	305	57762	0.52
2011	357	73802	0.48
2012	313	72620	0.43
2013	402	65823	0.61
2014	323	62886	0.51
2015	239	37787	0.63
2016	327	30026	1.08
2017	348	34763	1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، 2012، 2013، 2017، الجزائر، صفحات متفرقة.

- Ministère des finances, Direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2015, 2016, 2017. Disponible sur : www.douane.gov.dz

من الجدول نلاحظ:

- أن قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية قد ارتفعت سنة 2008 بما نسبته 31.5% مقارنة بسنة 2007، مستفيدة بذلك من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية للتراجع قيمة الصادرات الغذائية سنة 2009 بما نسبته 6.6% مقارنة بالسنة السابقة نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للغذاء، كما سجلت سنة 2010 و2011 ارتفاعا في قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية بمعدل سنوي قدر بنحو 169% و17% على التوالي بسبب تحسن الإنتاج من المواد الغذائية الموجهة للتصدير وارتفاع أسعارها عالميا، لكنها تراجعت سنة 2012 نتيجة لتراجع الأسعار العالمية، في حين سجلت سنة 2013 أعلى ارتفاع في قيمة الصادرات الغذائية خلال فترة الدراسة ثم سجلت السنة الموالية انخفاضا في قيمتها، وخلال الفترة اللاحقة 2016-2017 أخذت قيمة الصادرات الغذائية في الارتفاع نتيجة لعامل ارتفاع أسعارها عالميا، إذ تتماشى قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية عموما طرديا مع اتجاه الأسعار العالمية للمواد الغذائية، حيث بارتفاع هذه الأسعار ترتفع قيمتها وبمجرد تراجعها تتراجع، والجدير بالذكر أن هذه المنتجات المصدرة إلى الخارج لا تمثل السلع الغذائية الأساسية التي بلغت أسعارها أرقاما قياسية مثل الحبوب والزيتون والألبان، وعليه كانت الإيرادات المحققة نتيجة للتصدير من السلع الغذائية ضعيفة مقارنة بفاتورة الواردات من السلع الغذائية الأساسية (الحبوب، الألبان، السكر والزيتون).

- من جهة ثانية نلاحظ بأن نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات خلال فترات ارتفاع الأسعار العالمية في انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة لها، حيث بلغت سنة 2008، 2011، 2017 حوالي 0.15%، 0.48%

و1% على الترتيب بعدما كانت 0.15%، و0.52% و1.08% مما جعل استفادة الجزائر من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية محدود جدا.

- أن نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات تراوحت ما بين 0.15% و1.08% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع ما تطمح الجزائر لتحقيقه؛ من خلال برامج التنمية الفلاحية المطبقة وترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقليص حجم الواردات، حيث ركزت إستراتيجية التنمية الفلاحية في برامجها على الاهتمام بترقية إنتاج وتصدير المنتجات التي يمكن توفرها خارج الفصل (فصل إنتاجها) كالتمر وكذلك بعض المنتجات الأخرى المنتجة حسب الطلب كالتوابل ومواد الزراعات الغذائية التي يمكن أن تكون محل تصدير مثل زيت الزيتون، عصير الفواكه، خضر، لحوم حمراء وبيضاء ومنتجات الصيد البحري.¹ لكن أهم المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية المصدرة إلى الخارج تتمثل في دقلة نور، بذور الخروب، زيت الزيتون، زيوت نباتية أخرى، المعجنات، منتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطس والطماطم والبصل وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى بعد تراجع حصة الحمضيات الموجهة للتصدير،² وتتصدر قائمة هذه المنتجات التمر بقيمة 39 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت 10.4 مليون دولار سنة 2001، لتبلغ نحو 51.34 مليون دولار سنة 2017، وتستوردها فرنسا بخصص كبيرة حيث قدرت حصتها من التمر ما نسبته 78% من إجمالي القيم المصدرة منها سنة 2010، تليها الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة ثم روسيا والمغرب بنسب أقل.³ كما عرف منتج زيت الزيتون الجزائري أيضا طلبا في الأسواق العالمية حيث عرفت قيمة صادراته ارتفاعا من 40 ألف دولار سنة 2001 إلى 1.3 مليون دولار سنة 2006 وذلك بما نسبته 3170% لكن سرعان ما انخفضت لتصل إلى نحو 57 ألف دولار سنة 2014،⁴ في حين لم تسجل أي قيمة له سنة 2017، وتعتبر فرنسا وكندا من أهم مستوردي هذا المنتج من الجزائر. ولقد صنفت الجزائر تاسع منتج عالمي لإنتاج الزيتون بنحو 80 ألف طن سنويا لتصبح بعد ذلك منافسا لأكبر المنتجين الدوليين على غرار إيطاليا وإسبانيا، لكن ما يزال بعض منتجي زيت الزيتون لاسيما في الولايات الشرقية من البلاد مثل تبسة، جيجل وتيزي وزو يعانون من تعطيل إنتاج زيت الزيتون بسبب غياب الدعم الفلاحي وعدم الاستثمار في إنجاز معاصر حديثة في الوقت الذي لا يزالون يعتمدون على المعاصر القديمة والتقليدية.⁵ كما عرف منتج البطاطس توجها نحو التصدير لكنه كان متذبذبا فقيمة الصادرات منها انتقلت من 0.1 مليون دولار سنة 2001 إلى أن انعدمت سنة 2009 ثم ارتفعت من جديد لتصل 0.4 مليون دولار سنة

¹ محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007، ص 209.

² مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 263.

³ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.andi.dz

⁴ مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 263.

⁵ <http://www.elmihwar.com>

2013 وحوالي 0.35 مليون دولار سنة 2017، ويتم تصديرها إلى كل من فرنسا وتونس.¹ أما باقي المنتجات الأخرى فهي لم تعرف استمرار في عملية التصدير مثل الطماطم، البصل وفاكهة المشمش.

إن الصادرات الزراعية الجزائرية تصنف في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتجات الطبيعية في العالم التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق أخضر للمصدرين الجزائريين مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد من المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطس واللحوم بمختلف أنواعها، لكن بعد سنوات من النشاط ضمن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لم يتمكن القطاع الفلاحي الجزائري من بلوغ مستوى كل الحصص المتفق عليها لأسباب عدة أرجعها المنتجون الفلاحون إلى عراقيل بيروقراطية في الإدارة الجزائرية، إضافة إلى غياب الخبرة والخوف من المنافسة الخارجية، كل هذه العوامل أثرت على استفادة الجزائر من عامل ارتفاع أسعار هذه المنتجات عالميا والعمل على زيادة قيمة صادراتها الغذائية، حيث لم تصل إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، لذا وجب النظر جيدا في العراقيل التي تحول دون ذلك، للاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية خاصة وأن الطلب العالمي عليها موجود، ليبقى المشكل يخص العرض فقط والهدف هنا إذا هو البحث عن السبل لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر قدرة على تحمل صدمات الأسعار.

ثانيا: الواردات الغذائية في الجزائر

لقد خصصت الجزائر جزءا مهما من مواردها بالعملة الصعبة لواردات المنتجات الغذائية وذلك راجع للنقص الملحوظ في الإنتاج الفلاحي المحلي، مقارنة بالاحتياجات الغذائية الداخلية حيث تكاد تعتبر الجزائر مستوردا صافيا للمنتجات الغذائية، حيث بلغ نصيب الواردات الغذائية خلال متوسط فترة الدراسة 2007-2017 إلى إجمالي الواردات حوالي 17.83% وهي نسبة مرتفعة، رغم أن الجزائر وضعت مخططاتها التنموية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات بالدرجة الأولى والتي شهدت ارتفاعات محسوسة خلال الأزمات الغذائية خلال فترة الدراسة، حيث شهدت قيمة استيرادها لأهم السلع الغذائية ارتفاعا سنة بعد أخرى وذلك راجع من جهة إلى تراجع الإنتاج أحيانا وإلى ارتفاع أسعاره عالميا أحيانا أخرى في ظل تزايد الطلب المحلي بسبب التزايد السكاني.

جدول رقم (4-27): تطور الواردات الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الواردات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	الواردات الغذائية بالمليون دولار	إجمالي الواردات بالمليون دولار	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات بـ%
2007	4954	27631	17.92
2008	7796	39479	19.74
2009	5863	39297	14.92
2010	6027	40212	14.98
2011	9805	47300	20.73
2012	8983	50376	17.83
2013	9572	54903	17.43

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.andi.dz

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

18.78	58580	11005	2014
18.18	51501	9314	2015
17.46	47089	8223	2016
18.35	45957	8437	2017

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، 2012، 2013، 2017، الجزائر، صفحات متفرقة.

- Ministère des finances, Direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2015, 2016, 2017, disponible sur: www.douane.gov.dz

من الجدول نلاحظ:

- قيمة الواردات الغذائية قد ارتفعت سنة 2008 بنسبة تقدر بحوالي 57.36% عما كانت عليه سنة 2007 بسبب ارتفاع الأسعار الغذائية الأساسية خاصة الحبوب، الزيوت، الألبان والسكر وهو ما أثقل خزينة الحكومة الجزائرية، لتسجل 2009 تراجعاً في قيمة الواردات قدر بحوالي 24.79% نتيجة لتراجع أسعارها عالمياً من جهة وارتفاع كمية الإنتاج الزراعي المحلي من جهة أخرى، بعدما بدأت فاتورة الواردات الغذائية في الارتفاع سنة بعد أخرى بدءاً من سنة 2010 لتبلغ قيمة 9805 مليون دولار سنة 2011 بمعدل ارتفاع قدره 62.68% بعدما كانت 6027 مليون دولار السنة السابقة لها، لتتراجع سنة 2012 بمعدل قدر بنحو 8.38% بعد ذلك عادت فاتورة الواردات الغذائية للارتفاع بدءاً من سنة 2013 لتبلغ رقماً قياسياً سنة 2014 بما يعادل 11005 مليون دولار أي بمعدل ارتفاع قدره 14.79% مقارنة بسنة 2013 وحوالي 122.14% مقارنة بسنة 2007، ويعود هذا الارتفاع في فاتورة الواردات إلى تراجع الإنتاج من المواد الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب المنخفض الإنتاج إلى حوالي 34352 ألف قنطار بعدما كان 49123 ألف قنطار في السنة التي سبقتها، وتراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب في ظل تزايد الطلب المحلي على هذه المنتجات الغذائية الأساسية. كما وسجلت سنة 2015 انخفاضاً في قيمة الواردات الغذائية بنحو 15.36% بسبب تراجع فاتورة واردات حليب الغبرة خاصة،¹ لتتخفف قيمة الواردات سنة 2016 ثم سجلت سنة 2017 ارتفاعاً آخر في قيمة الواردات الغذائية قدر بنحو 2.6%.

- بالنسبة لنسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات نلاحظ أنه خلال فترات ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية عالمياً ارتفعت معها هذه النسبة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 19.74% بعدما كانت 17.92% سنة 2007، لتتخفف سنة 2009 و2010، كما وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية التي تمثل معظم سلة الواردات الجزائرية مما عمل على رفع فاتورة الواردات أيضاً حيث بلغت 20.73% من إجمالي الواردات الجزائرية بعدما كانت تمثل 14.98% سنة 2010، كما وسجلت الفترة 2012-2017 متوسط في نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات قدر بنحو 17.98%، كما وسجلت سنة 2017 ارتفاعاً أيضاً في نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات نتيجة لزيادة الكمية المستوردة

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، 2015، ص 17.

من جهة وعودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية إلى الارتفاع من جهة ثانية، وهو ما يفسر الأثر السلبي لارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية على فاتورة الواردات الغذائية في الجزائر.

جدول رقم(4-28): تطور الواردات الغذائية حسب النوع في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (مليون دولار)

السنة	الحبوب	الألبان ومنتجاتها	السكر	البقول الجافة	اللحوم	البن
2007	1846	1062.5	428.4	135.8	141.5	221.17
2008	3936	1293	426	192.7	173.6	304.5
2009	2323.1	838.2	162.4	51.6	172.2	295.8
2010	1986.6	993.9	678.6	299.4	168.7	244.6
2011	4052	1544.1	1163	394.8	164.6	356.3
2012	3295	1268.6	1010.9	359	256.8	392
2013	2531.5	920.9	730.8	220.3	187	231
2014	3167.9	1769.9	859.7	229.3	306.9	337.1
2015	3523.7	1168.5	717.4	239.4	260.3	331.2
2016	2811.3	985.11	912.2	356.8	233.3	395.9
2017	2773.6	1409.7	1034.2	450.5	188.4	423.29

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 2009-2017، صفحات متفرقة.

Ministère des

finances, direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de Cnis, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, disponible Sur : l'Algérie, www.douane.gov.dz

من الجدول نلاحظ أن:

- جميع المنتجات الغذائية الأساسية قد ارتفعت قيمة استيرادها أثناء أزمة الغذاء لسنة 2008، حيث ارتفعت قيمة واردات الحبوب بنحو 113.2% مقارنة بسنة 2007، في حين سجلت قيمة واردات الألبان ومنتجاتها ارتفاع بنحو 21.69%، وكذا بالنسبة للبقول الجافة واللحوم والبن أين سجلت قيمة وارداتها نسبة ارتفاع بنحو 41.89%، و22.68% و37.67% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة لها، على عكس سلعة السكر الذي سجل انخفاضا طفيفا في قيمة وارداته قدر بنحو 0.56%، ويعود سبب هذا الارتفاع في قيمة الواردات بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات الأساسية في السوق العالمية نظرا لكون الجزائر تحقق نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة من هذه السلع، وأن النسب الأكبر منها يتم تلبيتها لتغطية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وهو ما جعل فاتورة الواردات ترتفع وبشكل كبير خاصة فيما يتعلق بسلعة الحبوب.
- إن تراجع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمي جعل من فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية تتراجع هي الأخرى بالنسبة لجميع السلع الغذائية الأساسية حيث تراجعت قيمة واردات كل من الحبوب، الألبان ومنتجاتها، السكر، البقول الجافة، اللحوم والبن بمعدلات قدرت بنحو 35.17%، و61.87%، و73.22%، و0.8% و2.85% على التوالي بالنسبة لسنة 2009 مقارنة بما كانت عليه سنة 2008، لكن ارتفاع الأسعار القياسي لسنة 2011 كان أشد حدة على فاتورة واردات الغذاء من السلع الغذائية

الأساسية حيث ارتفعت واردات الحبوب بنحو 103.96% كما ارتفعت أيضا واردات كل من الألبان ومنتجاتها، السكر والبقول الجافة في حين سجلت قيمة واردات كل من اللحوم والبن تراجعاً طفيفاً.

- خلال الفترة 2012-2017 شهدت قيمة واردات الحبوب تذبذباً صعوداً وهبوطاً ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب الإنتاج المحلي من هذه السلعة الأساسية الواسعة الاستهلاك علماً أن أسعارها عالمياً انخفضت خلال هذه الفترة مع بداية ارتفاعها سنة 2017، وبالنسبة لباقي السلع الغذائية الأساسية فقد شهدت تذبذباً هي الأخرى خلال الفترة 2012-2016 وذلك راجع إلى تذبذب الإنتاج المحلي من جهة وتقلب أسعارها عالمياً من جهة أخرى، بالنسبة لسلعة السكر والبن فيعود التذبذب المسجل في قيمة وارداتها بصورة كلية إلى عامل تقلب أسعاره عالمياً كون الجزائر لا تنتجها خلال فترة الدراسة.

- سجلت سنة 2017 ارتفاعاً في قيمة واردات معظم السلع الغذائية الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها، السكر، البقول الجافة، البن بسبب ارتفاع أسعارها عالمياً، بينما سجلت قيمة واردات الحبوب تراجعاً طفيفاً في وارداتها نظراً لتحسن الإنتاج المحلي مع ارتفاع أسعارها عالمياً في ظل معاناة الجزائر من أزمة مالية خانقة بسبب تهاوي أسعار النفط، وكذا بالنسبة للحوم تراجع طفيف في قيمة وارداتها نظراً لتراجع الطلب المحلي عليها بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وارتفاع أسعارها محلياً.

- وتعرف الكميات المستوردة من الحبوب ارتفاعاً مقارنة بباقي المنتجات الغذائية الأخرى وذلك بسبب عجز الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي عنها، وأهميتها في سلة الغذاء بالنسبة للمواطن الجزائري، هذا الاتجاه نحو الواردات لتحقيق الأمن الغذائي شكل ثقلًا كبيراً على الفاتورة الغذائية خاصة فترات ارتفاع الأسعار العالمية لها حيث مثلت قيمة واردات الحبوب ومشتقاتها النسبة الأكبر بالنسبة لقيمة إجمالي الواردات الغذائية خلال فترة الدراسة والتي بلغت نحو 50.48% سنة 2008، 41.32% سنة 2011، 37.8% سنة 2015 ونحو 32.8% سنة 2017 وهي نسبة كبيرة، فارتفاع أسعار هذه السلعة عالمياً حتماً سوف يثقل فاتورة وارداتها الغذائية.

إن الجزائر تكاد تعتبر مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية حيث بلغ نصيب الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الجزائرية في المتوسط نحو 17.83% خلال فترة الدراسة، وقيمة الواردات الغذائية لم تتوقف عن الارتفاع بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية من جهة، ولزيادة الكميات المستوردة من جهة ثانية أثناء تراجع أسعارها عالمياً نظراً لضعف الإنتاج المحلي في تلبية الطلب بالجزائر وهذا رغم سياسات الدعم التي تنتهجها الحكومة سواء لتشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الإنتاج للتصدير، وهذا يدل على أن القطاع الزراعي لا يزال ضعيفاً وهشاً إلى حد يصعب علاجه بهذه الميكانيزمات التي تحرك برامج التنمية الفلاحية. وبهذا يمكن القول بأن تأثير تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية بالجزائر كان سلبياً في مجمله، ففي فترات ارتفاع الأسعار العالمية نلاحظ بأن فاتورة الواردات الغذائية قد ارتفعت نتيجة لهذا العامل، أما في فترات انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية نجد بأن فاتورة الواردات الغذائية مرتفعة أيضاً رغم تسجيل بعض الانخفاضات الطفيفة وذلك بسبب زيادة الكميات المستوردة نتيجة لهذا الانخفاض، ومنه في كلتا الحالتين نجد بأن فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية باهضة.

في ظل الارتفاع المتزايد لفاتورة الواردات الغذائية بالجزائر مع النمو المتزايد الضعيف جدا والمتذبذب في الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية الأساسية والتي اقتصر على منتج التمور خاصة نجد أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية ضعيف جدا، وهو ما يفسر نسبة الاستفادة الضعيفة جدا من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية في حالة الصادرات الغذائية والتأثير السلبي الكبير على الواردات الغذائية الجزائرية.

جدول رقم (4-29): تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2007-2017 (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التغطية بـ%	1.85	1.55	1.92	5.06	3.64	3.48	4.19	2.93	2.56	3.47	4.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين

من الجدول نلاحظ بأن:

- نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية خلال فترة الدراسة تراوح بين 1.55% و 5.06% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الإمكانات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في القطاع الزراعي خاصة ما تعلق بالأراضي الصالحة للزراعة.
- في الفترات التي سجلت مستويات قياسية لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية نلاحظ بأن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية تنخفض مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث سجلت سنة 2008 حوالي 1.55% مقارنة بنحو 1.85% سنة 2007، كما سجلت سنة 2011 حوالي 3.64% مقارنة بنحو 5.06% سنة 2010، كما وسجلت سنة 2014 و 2015 نسب متدنية لتغطية الصادرات للواردات الغذائية مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت نحو 2.93% و 2.56% على التوالي مقارنة بنحو 4.19 سنة 2013، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي وتراجع أسعار هذه المنتجات الغذائية الأساسية عالميا مع ارتفاع الكميات المستوردة منها، وهو ما يفسر بأن التأثير السلبي لارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على زيادة فاتورة الواردات أكبر من التأثير الإيجابي على الرفع من قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية، وبالتالي كانت نسبة الاستفادة من هذا الارتفاع في الأسعار العالمية ضعيف جدا.

ثالثا: العجز الغذائي الجزائري (رصيد الميزان التجاري الزراعي الغذائي الجزائري)

ظل الميزان التجاري للمنتوجات الزراعية الغذائية يسجل عجزا مستمرا يختلف من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، وهذا رغم جهود الحكومة الجزائرية بالعمل على تطبيق مشاريع وبرامج للنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاج لتذليل العجز وتحقيق فوائض إلا أنها لم تعكس القدرات الحقيقية لهذا القطاع، وبقي رصيد الميزان التجاري الزراعي للمنتوجات الغذائية في حالة اختلال ولم تسجل تغطية حاجات السكان في مادة غذائية أساسية واحدة أو

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

عدة مواد ذات أهمية نسبية أو هناك فائض بحيث عوائد صادرات مادة غذائية ما تغطيه كلفة واردات مادة أخرى،¹ ويتغير حجم العجز الغذائي في الجزائر تبعا للعديد من العوامل أهمها تتمثل في تغير الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والتي يتم استيرادها بكميات كبيرة خاصة ما تعلق منها بالحبوب السلعة الواسعة الاستهلاك في الجزائر والتي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة، والعامل الأخر يتمثل في حجم الإنتاج المحلي وحجم الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية الأساسية، والجدول الموالي يبين تطور العجز الغذائي في الجزائر.

جدول رقم(4-30): تطور العجز الغذائي ومعدلات نموه السنوي في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	العجز الغذائي بالمليون دولار	الفترة	معدل نمو العجز الغذائي
2007	4862	2008/2007	57.87+
2008	7675	2009/2008	24.69-
2009	5780	2010/2009	1-
2010	5722	2011/2010	65.11+
2011	9448	2012/2011	8.23-
2012	8670	2013/2012	5.76+
2013	9170	2014/2013	16.46+
2014	10682	2015/2014	15.04-
2015	9075	2016/2015	12.99-
2016	7896	2017/2016	2.44+
2017	8089		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات جدول الصادرات والواردات (4-26 و 27)

من الجدول نلاحظ بأن:

- رصيد الميزان التجاري الزراعي للمنتجات الغذائية الجزائري حقق عجزا خلال فترة الدراسة، تميز هذا العجز بتذبذه من سنة لأخرى ولكنه بقي مرتفعا، حيث أن قيمة العجز فاقت 5722 مليون دولار خلال الفترة 2008-2017 كحد أدنى سنة 2010 لتبلغ 10682 مليون دولار كحد أقصى سجل سنة 2014، ويعود سبب هذا التذبذب إلى التقلب الحاصل في أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمي من جهة وإلى حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي من جهة أخرى إضافة إلى كمية الاستيراد من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب والتي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.
- نسبة نمو العجز التجاري للمواد الغذائية بلغت أقصاها سنة 2011 أين ارتفعت النسبة بنحو 65.11% والسبب في ذلك راجع إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية، كما أن سنة 2008 هي الأخرى سجلت ارتفاعا كبيرا في معدل نمو العجز الغذائي قدرت بنحو 57.87% مقارنة بالسنة السابقة، ليتراجع العجز الغذائي

¹ عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص 141.

سنة 2009 و2010 بما نسبته 24.69% و1% على التوالي ولكنه بقي مرتفعا وهذا راجع إلى تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية من جهة وزيادة الإنتاج المحلي من جهة ثانية نتيجة لجهود الحكومة في هذا الإطار، وبعد سنة 2011 التي سجل فيما معدل نمو العجز الغذائي أقصاه تراجع العجز الغذائي سنة 2012 بما نسبته 8.23% ولكنه بقي مرتفعا أيضا، والجدير بالذكر أنه رغم تراجع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في السوق العالمية خلال الفترة 2012-2016 إلا أن نسبة نمو العجز قد سجلت ارتفاعا سنة 2013 و2014 بسبب زيادة كمية الاستيراد من المواد الغذائية الأساسية خاصة الحبوب والحليب نظرا لتراجع أسعارها عالميا مع بطء في نمو الإنتاج المحلي وتراجعها أحيانا أخرى، بينما سجلت سنة 2015 و2016 تراجع معدل نمو العجز الغذائي راجع إلى تراجع كمية الواردات الغذائية بسبب الأزمة المالية التي تعيشها الخزينة الجزائرية نتيجة لتهاوي أسعار النفط أين تم فرض حصص للاستيراد ومنع منتجات غذائية أخرى من الاستيراد لكن سرعان ما عاود معدل نمو العجز الغذائي إلى الارتفاع سنة 2017 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية الأساسية.

4.3.4. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المواطن الجزائري

تتصدر مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وغلاء المعيشة قائمة المشاكل اليومية التي يعاني منها المواطن الجزائري؛ على غرار المواطنين بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية الأساسية بصورة واسعة، إذ أن الأعباء الاقتصادية المباشرة من فقر وبطالة وغلاء الأسعار تثقل حياة المواطن الجزائري، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها خلق فجوة شاسعة بين دخل الفرد وتحقيقه لمتطلبات الحياة الأساسية، حيث أصبحت دخول الأفراد تتآكل وتستنزف في المتطلبات الاستهلاكية الغذائية، من جهة أخرى انعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على مقدار ما يحصل عليه الفرد من المكونات التغذوية كما ونوعا وهو ما أسفر عن ظهور العديد من أشكال سوء التغذية.

يتباين النمط الاستهلاكي ومتوسط الإنفاق الكلي على الغذاء ما بين الريف والحضر، فهو أكثر تنوعا في المناطق الحضرية وأعلىها إنفاقا أيضا مقارنة بالريف الزراعي، حيث القدرة الشرائية للأفراد أعلى في المدن، كما أن نمط استهلاك السلع الغذائية يميل في المدن إلى نوعية الغذاء المستورد خاصة وأن معدل الدخل عند سكان المدن أعلى منه لدى سكان الريف،¹ ويتضرر المواطن الجزائري باعتبار أن فاتورة الواردات كبيرة من السلع الغذائية الأساسية نتيجة الارتفاع الحاد في أسعارها، حيث تصبح تكلفة استيراد الأغذية لتلبية احتياجات سكانها باهظة جدا، كما أن الأفراد ذوي الدخل المنخفضة بالجزائر خاصة في المناطق الريفية يتأثرون بصورة أكبر.

إن إنفاق الأسر الجزائرية على الطعام يشكل النصيب الأكبر من دخولها خاصة الأسر الريفية، كما أن أكثر من 40% من دخل الأسر الجزائرية ينفق على الغذاء وارتفعت هذه النسبة مع مرور السنوات نتيجة الزيادات التي

¹ محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبو ذويب، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 03، 2015، ص 688.

طارت على أسعار السلع الغذائية الأمر الذي يؤدي إلى الضغط على حجم الإنفاق على الاحتياجات الأخرى للأسر مما يؤدي إلى عجزها على الوفاء باحتياجاتها الغذائية والاحتياجات الأخرى لتنتقل بذلك هذه الأسر إلى فئة الفقراء. إذ بلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء في الجزائر حوالي 42% سنة 2011، فيما مثلت النسبة المتبقية الإنفاق على باقي القطاعات الأخرى من سكن، صحة، تعليم، اتصالات وغيرها، فقد قدر الإنفاق الأسري لسنة 2011 على الغذاء حوالي 1875.3 مليار دج من إجمالي إنفاق الأسر المقدر بنحو 4489.5 مليار دج على عكس الإنفاق الأسري لسنة 2000 أين قدر بنحو 682.6 مليار دج والذي كان يمثل 44.6% من إجمالي إنفاق الأسر،¹ فيما بلغت نسبة إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء سنة 2016 حوالي 43.7%.²

جدول رقم (4-31): حجم إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء خلال الفترة 2000-2011 (مليار دج)

2011		2000		السنة
النسبة بـ%	المبلغ	النسبة بـ%	المبلغ	
68.3	1281.1	65.7	448.6	الحضر
31.7	594.3	34.3	240	الريف
100	1875.4	100	682.6	الإجمالي

Source : ONS, Premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et niveau de vie des ménages 2011, ONS, Algérie, 2011, p13.

من الجدول نلاحظ بأن إجمالي إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء بلغ نحو 1875.4 مليار دج مقارنة بنحو 682.6 مليار دج بزيادة قدرها نحو 174.7%، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة عدد السكان بالجزائر من جهة ما بين سنة 2000 و2011، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والذي رافقه تدهور في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من جهة أخرى خلال هذه الفترة، حيث أصبح إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء يشكل جزء كبير من ميزانياتهم نظرا لارتفاع أسعار الغذاء، كما أن نسبة إنفاق الحضر على الغذاء قد ارتفعت من 65.7% إلى 68.3% بينما انخفضت نسبة إنفاق الأسر الجزائرية الريفية من 34.3% إلى 31.7%، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار حركة الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن ظروف معيشة أحسن واعتماد بعض الأسر الجزائرية على الإنتاج الذاتي في حصولها على الغذاء.

¹ ONS, Premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et niveau de vie des ménages 2011, Algérie, 2011, p02.

² حسينة بلحاج، الإنفاق على الطعام يتجاوز ربع دخل الأسرة على مستوى العالم، 2016، على الموقع: <http://www.alarabi-co-uk.ampproject.org>

جدول رقم (4-32): تطور متوسط الإنفاق السنوي لكل أسرة في الجزائر ما بين 2000 و2011 (دج)

السنة	2000	2011
الحضر	160114	299439
الريف	128367	299111
الإجمالي	147599	299335

Source : ONS, Premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et niveau de vie des ménages 2011, Algérie, 2011, p15.

نلاحظ بأن إنفاق الأسرة الجزائرية الواحدة في الحضر قد ارتفع ما بين سنة 2000 و2011 بمعدل ارتفاع قدره 87%، كما أن إنفاق الأسرة في الريف قد ارتفع هو الآخر بنحو 133% فيما ارتفع المعدل السنوي العام لإنفاق الأسرة الجزائرية بحوالي 102.8% سنة 2011 مقارنة بسنة 2000، ويعود السبب في ارتفاع إنفاق الأسرة الجزائرية على الغذاء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية رغم سياسات الدعم المتبعة لتخفيض الأسعار سنة 2011.

إن عدم قدرة الأسر الجزائرية خاصة في الأرياف من الوفاء بمتطلباتها من الغذاء ومتطلبات التنمية الاجتماعية ومستلزمات الحياة؛ يهدد السلام الاجتماعي وتزداد الآفات والأمراض الاجتماعية بين الفقراء، ويزيد الأمر سوءا في ظل معدلات البطالة المتزايدة والتي يصعب معالجتها، وقد برزت العديد من أشكال سوء التغذية في الجزائر ناجمة عن نقص كمية الغذاء بسبب ارتفاع أسعاره من جهة، ونقص المغذيات الدقيقة من جهة أخرى عند اللجوء إلى الغذاء الرخيص غير الصحي والذي ينجم عنه أمراض للمواطن الجزائري في ظل الأسعار المرتفعة للغذاء في الجزائر.

جدول رقم (4-33): أشكال سوء التغذية بالجزائر خلال الفترة 2012-2016 (%)

أشكال سوء التغذية	2012	2016
الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة	م غ	4.1
التقرم لدى الأطفال دون سن الخامسة	11.7	11.7
الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة	12.4	12.9
البدانة لدى البالغين فوق سن 18 سنة وأقل من 49 سنة	23.1	26.6
فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب	33.6	35.7
الرضاعة الطبيعية للرضع من الولادة إلى غاية 06 أشهر	25.4	25.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، روما، 2018، ص116. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، روما، 2017، ص76.

من الجدول نلاحظ بأنه نتيجة لنقص التغذية في العالم الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية ونقص المغذيات الدقيقة، من خلال اللجوء إلى الغذاء الرخيص ذو الأسعار المنخفضة نسبيا فإن أشكال سوء التغذية والمحددة من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كلها موجودة في الجزائر، وتتمثل في الهزال، التقرم، البدانة

لدى الأطفال دون سن الخامسة إضافة إلى البدانة لدى البالغين وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب ونقص الرضاعة الطبيعية للرضع أقل من 06 أشهر، فالنسب في ارتفاع ما بين 2012 و2016 بالنسبة لجميع أشكال سوء التغذية علما أن نتائج سوء التغذية تظهر على المدى المتوسط في معظمها خاصة فيما يتعلق بالتقزم والهزال. كما وبلغت نسبة السكان الذين يعانون النقص التغذوي من مجموع السكان في الجزائر نحو 4.7% خلال الفترة 2015-2017 بعدما كانت حوالي 8.8%¹ خلال الفترة 2004-2006.

من جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار بعض السلع الواسعة الاستهلاك في الجزائر خاصة السكر والزيت والحليب إلى خلق اضطرابات اجتماعية منذ مطلع سنة 2010، وعلى إثرها تم اتخاذ تدابير استعجالية لضبط الأسعار خاصة ما تعلق بدعم الأسعار وتسقيفها.

4.4. سياسات الدعم المتبعة لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر

لقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خاصة الحبوب، الألبان، الزيوت والسكر والتي لا تتميز الجزائر بإنتاجها بكميات كبيرة إلى حدوث انعكاسات سلبية أكبر منها إيجابية على كل من الاقتصاد والمواطن الجزائري، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى محاولة استحداث ميكانيزمات وسياسات قصد التحكم في أسعار هذه المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتمكين المستهلكين الجزائريين من الحصول على المنتجات الزراعية الأساسية بأسعار معقولة، وفي هذا الصدد نجد أن الحكومة الجزائرية اتبعت العديد من أشكال الدعم في إطار برامجها لتنمية الزراعة الجزائرية أو من خلال الدعم المباشر قصد التحكم في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

1.4.4. مفهوم الدعم الزراعي

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين، وتشجيع الاستثمارات لزيادة العرض المحلي من المنتجات الغذائية الأساسية من جهة والتحكم في أسعارها من جهة أخرى.

1.1.4.4. تعريف الدعم الزراعي

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالدعم الزراعي بتعدد السياسات الفلاحية المنتهجة وفق خطط تنموية غير أن مجملها اتفقت على أن الدعم الزراعي هو: ذلك النشاط الذي يعمل على تقديم تسهيلات وإعانات مالية مختلفة باختلاف احتياجاتها مع ضمان تسويق منتجاتها وتوفير الحماية للمنتج المحلي باستخدام أسلوب الإعفاءات من الضرائب ورسوم التصدير، مع الحفاظ على رسوم الاستيراد، وكل هذه المناهج المباشرة وغير المباشرة يتم إتباعها تحت

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، مرجع سابق، ص 116

هدف واحد هو السعي وراء تنمية القطاع الفلاحي وتقوية إنتاجه واستمرار نشاطه لتجنب تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية لها،¹ وعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات أو شكل تمويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو شكل تقديم خدمة أو سلعة (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.² كما وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية.³

2.1.4.4 الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي

عموما يحقق الدعم الحكومي للقطاع الزراعي جملة من الأهداف الإستراتيجية تتمثل في:⁴

أولاً: تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية: اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقاً من هنا فقد عمدت الدول النامية إلى تقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته، وعليه فمعظم الدول النامية انتهجت سياسة زراعية راشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي البور بالجمان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي، الهدف منه زيادة العرض من الإنتاج المحلي لتجنب الاستيراد والاستفادة من الفائض التصديري في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية.

ثانياً: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يستخدم الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء من ناحية توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها الأسواق العالمية للغذاء خاصة ما تعلق بارتفاع

¹ يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات، 2000، ص 03.

² يوسف قات، مرجع سابق.

³ محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، 2008، ص 01.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2009، ص 87-89.

أسعار الغذاء، أو من ناحية الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار الغذاء أمام المستهلكين.

ثالثا: تفعيل استغلال المميزات الزراعية النسبية للدول: نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها فقد اعتمدت هذه الدول على سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة منها، لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية الهدف منها تحسين الإنتاج وتوجيه الفائض للتصدير للاستفادة من أسعاره عالميا وتجنب آثار هذه الأسعار في حالة التقليل من الاستيراد خاصة في ظل الأسعار المرتفعة.

رابعا: نقل وتوطين التقنيات الحديثة: نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كما وكيفا، وهذا من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية، إضافة إلى استخدامها في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم الدول وخاصة فيما يتعلق بالمياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات بالاعتماد على الدعم المباشر أو غير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني التقنيات الحديثة على حساب التقليدية.

خامسا: تحقيق التنمية الاجتماعية: لقد أولت الدول جل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، كون الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الزراعي، وهذا من خلال توفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

سادسا: تحقيق فائض للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة: يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها وكذلك التي تتميز بميزة نسبية لديها والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحوافز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة خاصة في فترات ارتفاع أسعار الغذاء عالميا؛ لاستخدامها في استيراد المواد الغذائية التي لها عجز فيها وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

سابعاً: مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى 30% من تكاليف الإنتاج. تصب كل هذه الأهداف الإستراتيجية في هدف واحد وهو توفير الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية وتوجيهه إلى السوق المحلية بكميات كافية من أجل توفير متطلبات السكان

وبأسعار معقولة، مع تحقيق فوائض تصديرية من أجل الاستفادة من أسعار الغذاء المرتفعة عالميا لتوفير العملة الصعبة، وينطوي الدعم الزراعي الحكومي عموما على مجموعة من الايجابيات والسلبيات.

➤ **الايجابيات:** وتتمثل في:¹

- يؤدي دعم أسعار بعض المحاصيل الضرورية كالقمح إلى تشجيع التوسع في زراعتها وبالتالي تسهيل دور الدولة في تحسين مستوى إنتاجها وعدم اللجوء إلى استيرادها والتخلص من التبعية الغذائية؛
- إن دعم أسعار المنتجات الفلاحية يساعد الفلاح على تجديد وتحديث وتقوية استثماراته من أجل تحسين نوعية وجودة منتجاته، وهو ما يمكن الدولة من القضاء على مشكل الأمن الغذائي؛
- تؤدي سياسة دعم الإنتاج إلى الزراعي إلى تكثيف نشاط وعمل عناصر الإنتاج من خلال رفع القوة العاملة من جهة والعمل على تعدد الدورات الإنتاجية من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن انخفاض في الأسعار وتوسيع القدرة الإنتاجية للفلاح ومن تم القدرة الاستهلاكية للأفراد.

➤ **السلبيات:** ومن السلبيات نجد:²

- قد يؤدي عدم احترام أسعار الأسواق الفلاحية الناتجة عن التوازن أو التوافق بين العرض والطلب بسبب تدخل الدولة إلى انحراف تلك الأسواق عن الوضع التوازني؛
- لا يتم خلال عملية منح الدعم دراسة درجة التفاوت في الحاجة إلى الموارد المالية بين الفلاحين، فعندما تتخذ الدولة قرار وضع سياسة دعم الأسعار فإنها لا تهتم باختلاف القدرة المالية الموجودة بين الفلاحين؛
- قد تؤدي سياسة الدعم غير المباشر للإنتاج في شكل إعفاءات من رسوم التصدير أو دعم مباشر للصادرات إلى إحداث تناقض بين مصلحة المصدر والمستهلك، خصوصا إذا تم تصدير تلك المنتجات إلى دول لا تتبع سياسة دعم الأسعار، ففي الوقت الذي تكون فيه هذه السياسات مفيدة للمنتج فهي مضرّة للمستهلك؛
- إن توجه الدولة نحو الرفع من حجم المساعدات الممنوحة إلى القطاع الفلاحي يؤدي إلى رفع الإعتمادات الموجهة إلى هذا القطاع، ففي حالة محدودية الموارد المالية للدولة فإنها تكون مجبرة على الخيار بين الحفاظ على نفس مستوى تلك الإعتمادات على حساب أنشطة اقتصادية أخرى أو الخفض من تلك المساعدات مما ينجم عنه تذبذب في الأسواق المحلية من المنتجات الزراعية والناتج عن انسحاب الدولة المفاجيء؛
- إن انتهاج الدولة سياسة مسح الديون كنوع من أنواع الدعم تؤدي إلى تهرب الفلاح عن تسديد مستحقاته المالية اتجاه المؤسسات المالية الممنوحة للقروض، خصوصا وأن الدولة الجزائرية سبق لها وأن انتهجت هذه السياسات مرات عديدة سابقا.

¹ محمد عبد الكريم منصل العقيدي، سياسة الدعم المحلي في القطاع الزراعي، وزارة الزراعة العراقية، 2008، ص08.

² نفس المرجع.

2.4.4. أنواع سياسات الدعم المنتهجة في الجزائر لمواجهة تقلب أسعار المواد الغذائية الأساسية

لقد شهد الاتجاه العام للدعم الحكومي في الجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية قبل أن يبدأ في التراجع نسبيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الآن، ويعزى هذا الارتفاع للتوسع في سياسات الدعم الحكومي وإدخال عدد من السلع الغذائية تحت مظلة الدعم الحكومي المباشر أو غير المباشر، لامتناع تداعيات الارتفاع الذي شهدته أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية المستوردة التي قفزت أسعارها بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية (2008 و2011) خاصة أسعار الحبوب، الزيوت، الألبان السكر واللحوم والتي بدأت في التراجع انطلاقا من سنة 2012 بالنسبة لمعظم السلع، وتقوم الجزائر بدعم كل من القمح ومشتقاته، السكر، الحليب وزيت الطعام.

وتتعدد أنواع وأشكال الدعم في الجزائر بحسب اختلاف طبيعة السلع التي يشملها الدعم والشرائح المستفيدة من الدعم سواء المستهلكين أو المنتجين، ومنذ بداية الألفية ونظرا لتحسن الظروف الأمنية من جهة وارتفاع عوائد المحروقات من جهة ثانية، كما قامت الحكومة الجزائرية برفع قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع من خلال توجيه تلك الأموال لدعم القطاع الفلاحي بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد. ولقد خصصت الحكومة ما يقارب 230 مليار دج من الأموال العمومية وفق برنامج التجديد الفلاحي والريفي خصوصا خلال مرحلة المخطط الخماسي الأول (2009-2014) حيث تم توجيه الدعم الحكومي نحو عصنة القطاع من جهة ودعم الأسعار الاستهلاكية من جهة ثانية، فكانت أكبر حصة موجهة لدعم الأسعار عند الاستهلاك خصوصا بعد تداعيات أزمة الغذاء لسنة 2008 تلتها تداعيات أزمة 2011.¹ وتتميز بين نوعين من دعم القطاع الفلاحي تتمثل في الدعم المباشر، غير المباشر من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار وتمكين المواطنين من الحصول على المواد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة.

1.2.4.4. الدعم المباشر

يتمثل الدعم المباشر عموما في دعم أسعار المنتجات النهائية أي دعم الأسعار عند الاستهلاك، دعم أسعار مدخلات الإنتاج أي دعم الإنتاج ودعم الكوارث الطبيعية.

أولا: دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك: يأخذ هذا الدعم أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم الأخرى، ويمثل إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن مثيلاتها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها.² لذلك تعتبر سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك مكلفة للدولة وفي نفس الوقت لا تخدم مصلحتها، كما أنه ينتج عنه تعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية،

¹ زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2016، ص 217.

² ندى عبد الحسين كنعان، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج الشعير في العراق، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 1998، ص 20.

لأن هذا النوع من الدعم يعود بالفائدة على الفئة ذات الدخل المتوسط وهذا على حساب الفئة ذات الدخل المحدود.¹

كما أن دعم الأسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، من جهة أخرى نجد أن توفير مواد غذائية بأسعار مدعمة يجعل المستهلكين يتمادون في استهلاك هذه المواد إلى حد تبذيرها وهو ما يعتبر هدرا لموارد الدولة، لهذا أوصى خبراء البنك العالمي الدول النامية بضرورة التخلي عن انتهاج هذه السياسة والتوجه إلى دعم الإنتاج ومستلزماته وتحفيزه وتشجيعه لرفع الإنتاج والإنتاجية، وهو ما يعمل على رفع الدخل القومي وخلق مناصب شغل وتوفير الإنتاج بأسعار معقولة مع تقليص الواردات من العالم الخارجي.²

في الجزائر لم يبدأ دعم الأسعار إلا سنة 1988 بعد إصدار مرسوم 88-153 المتضمن تحديد الأسعار الدنيا المضمونة عند الإنتاج لعدد من المنتجات الضرورية، بالإضافة إلى قيمة من الدعم المقدمة إلى الفلاحين في حالة توجيه تلك المنتجات إلى الدولة.³ كما أن دعم الأسعار يأخذ شكل منحة محفزة للإنتاج لأنها تكون أعلى من سعر الإنتاج، على أن يكون مصدر هذه المنحة المدفوعة إلى المنتج من طرف المشتري هو صندوق التعويضات، كما أن مبلغ تلك المنحة يعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتج القمح على أساس أن أسعاره في الأسواق العالمية أكبر من سعره داخل الأسواق المحلية.⁴ وقد عملت الجزائر منذ القدم على تقديم دعم لمنتجاتها الفلاحية الأساسية من خلال أسلوب تحديد السعر الأدنى المضمون لتلك المنتجات، وقد حافظت الجزائر على هذه السياسة لأن حجم الدعم المقدم من طرفها لتلك المنتجات هو أقل بعدة مرات من الدعم الذي توجهه الدول المصدرة لمنتجاتها.

ثانيا: تسقيف أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتحديد هوامش الربح: تضمنت هذه السياسة كل من الزيت والسكر، القمح، الحليب والفرينة والخبز مع تقنينها حتى تضمن الحكومة وصولها إلى المستهلك بأسعار معقولة.

أ- الزيت والسكر: لقد تم تقنين أسعار كل منهما وفق المرسوم التنفيذي رقم 16-87 المؤرخ في 01 مارس سنة 2016 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2011، والذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد، وكذا عند التوزيع بالجملة والتوزيع بالتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.⁵ ويحدد القرار المؤرخ في 28 أوت 2011 القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة

¹ مجدولين دهبينة، مرجع سابق، ص12.

² جميل محمد جميل الدباغ، اقتصاديات التسويق الزراعي، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 2008، ص ص 227-229.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32 الصادر يوم 10/08/1988، ص1161.

⁴ Bedrani, S, et all, Eléments d'analyse des politiques de prix de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie, options Mediterraneennes : Serie B, Etudes et Recherches, N11, CIHEAM, 1997, p138.

⁵ وزارة التجارة الجزائرية على الموقع الرسمي <http://www.commerce.gov.dz>

الوزارية المشتركة المكلفة بدراسة وتقييم طلبات تعويض أسعار الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، وقد تم تسقيف أسعار وهوامش الربح لكل من الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض وفق الصيغة الموالية:¹

- بالنسبة للزيت الغذائي المكرر العادي: صفيحة 05 لتر بسعر 600 دج، قارورة 02 لتر بسعر 250 دج، قارورة 01 لتر بسعر 125 دج، وحددت هوامش الربح القصوى عند البيع بالجملة بنحو 5%، في حين حددت هوامش الربح القصوى عند البيع بالتجزئة بنحو 10%، وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج بالنسبة للزيت بنحو 8%.
- بالنسبة للسكر الأبيض: الكيلو غرام غير الموضب بسعر 90 دج، في حين الكيلو غرام الموضب بسعر 9.5 دج، أما هوامش الربح القصوى عند البيع بالجملة فقد حددت بنحو 5%، وهوامش الربح القصوى عند البيع بالتجزئة بنحو 10%.

ب- القمح الصلب ومشتقاته: تحدد أسعار القمح الصلب وفق المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 25 ديسمبر 2007 عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه كالتالي:²

- فيما يخص السميد العادي: سعر الخروج من المصانع هو 3.250 دج للقنطار، هامش الربح للبيع بالجملة هو 150 دج للقنطار، أما سعر البيع لتجار التجزئة هو 3.400 دج للقنطار بهامش ربح قدر بنحو 200 دج للقنطار، وتم تسقيف سعر البيع للمستهلكين بنحو 3.600 دج للقنطار أي 900 دج لكيس 25 كلغ.

- فيما يخص السميد الرفيع: سعر الخروج من المصانع هو 3.500 دج للقنطار، هامش الربح للبيع بالجملة هو 200 دج للقنطار، أما سعر البيع لتجار التجزئة هو 3.700 دج للقنطار بهامش ربح قدر بنحو 300 دج للقنطار، وتم تسقيف سعر البيع للمستهلكين بنحو 4000 دج للقنطار أي 1000 دج لكيس 25 كلغ.

ث- الحليب المبستر والموضب في الأكياس: تم تسقيف أسعاره وفق مرسوم تنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فيفري 2001 والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع بسعر 25 دج لكيس يسع 01 لتر وتخبر مجموعات أخرى غير الكيس.

ج- دقيق الخبز ومادة الخبز: تحدد أسعار دقيق الخبز وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 13 أبريل 1996 في مختلف مراحل التوزيع كما يلي:

- بالنسبة لدقيق الخبز العادي: تم تحديد سعر البيع للخبازين بنحو 2000 دج للقنطار في حين سعر البيع لتجار التجزئة بنحو 2080 دج للقنطار.

- بالنسبة لمادة الخبز العادي: تم تحديد سعره بنحو 7.50 دج ل250 غ من الخبز، و15 دج ل500 غ من الخبز.

- بالنسبة لمادة الخبز المحسن: تم تحديد سعره بنحو 8.50 دج ل250 غ من الخبز، و17 دج ل500 غ من الخبز.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادر في 09 مارس 2011، ص ص 28-29.

² وزارة التجارة الجزائرية على الموقع الرسمي <http://www.commerce.gov.dz>

ثالثا: دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الإنتاج (دعم الإنتاج ومستلزمات الإنتاج): إن دعم الإنتاج ومستلزماته تجعل خزينة الدولة تتحمل أعباء كبيرة إلا أنها سوف تحقق منافع مستقبلية بفعل تشجيع المستثمرين والمنتجين في مجال القطاع الفلاحي، وهنا تتحمل الدولة جزءا من تكاليف الإنتاج والتصدير من طرف موازنة الدولة، والهدف من هذا الدعم هو عرض المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة في السوق المحلي والدولي، وعلى اعتباره مكلف جدا لموازنة الدولة وجب توجيه الإعانات بدقة نحو الهيئة أو الأشخاص التي تكون في حاجة أكثر إليها ولن يتم ذلك إلا بمراجعة العلاقة بين المزايا والتكاليف الناتجة عن سياسة الدعم.¹ وقد قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الصناديق التمويلية - يتم التطرق لها لاحقا- لتمويل ودعم القطاع الفلاحي تحت إطار البرامج المعدة بدأ من سنة 2000 وإلى غاية 2019، وتتم الدولة بمنح الدعم لعوامل الإنتاج أين يتم إيصال تلك العوامل إلى الفلاح بأسعار أقل من سعرها الحقيقي، وتتكفل الدولة بتحمل تكلفة الفرق بين السعرين.²

رابعا: دعم الكوارث الطبيعية: تمتاز الجزائر بظروف مناخية وطبيعية قاسية ومتقلبة حيث تساهم هذه الأوضاع غير المستقرة في تعرض إنتاج القطاع الفلاحي إلى عدة مخاطر مما يجد من عرضها ومن ثم ارتفاع أسعارها، وعليه انتهجت الجزائر سياسة دعم الفلاح في حالة حدوث كوارث طبيعية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات وغيرها من التقلبات المناخية، كما يلجأ الفلاح أيضا إلى مؤسسات التأمين الفلاحي كأسلوب احترازي إضافي يتم من خلاله التأمين على المحاصيل والممتلكات والثروات الحيوانية المعرضة لمثل هذه المخاطر، حيث استطاعت الدولة الجزائرية تخصيص ما قيمته 6.3 مليار دج كتعويضات للفلاحين الذين عانوا من الكوارث الطبيعية ما بين 1990 وسنة 2000.³ كما وقدرت التعويضات المالية الناجمة عن الكوارث الطبيعية للفلاحين لسنة 2017 بنحو 7 مليار دج، حيث أن نسبة المؤمنین قدرت خلال نفس السنة بنحو 26% من إجمالي الفلاحين مقارنة بنحو 6% و7% خلال الأربع سنوات السابقة، فيما بلغت تعويضات الفلاحين المتضررين سنة 2018 حوالي 4.2 مليار دج جراء تقلبات الجو.⁴

2.2.4.4. الدعم غير المباشر

ويتخذ الدعم غير المباشر للقطاع الفلاحي في الجزائر أهم الأشكال تتمثل في دعم الضرائب على الإنتاج الفلاحي من أجل تخفيضها ومنه تخفيض أسعار المنتجات الغذائية، إضافة إلى حماية المنتجات الفلاحية.

أولا: دعم الضرائب على الإنتاج الفلاحي: تدعم الضرائب على الإنتاج الفلاحي من أجل خفضها وهذا لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ودعم الإنتاج وتعزيز التنافسية، حيث عملت الحكومة الجزائرية على إلغاء مختلف الضرائب على النشاط الفلاحي منذ سنة 1974 غير أنها ولظروف سياسية تراجعت عن هذا القرار سنة 1984، حيث يمكن

¹ عمر شعبان، السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 43.

² غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 127.

³ Bedrani, S, et all, op cit, p135.

⁴ سعيد باتول، بن حيبلس: 420 مليار تعويضات للفلاحين المتضررين جراء تقلبات الجو، على الموقع: <http://www.echoroukonline.com>

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر.....

للفلاح من ممارسة نشاطه الفلاحي طيلة 10 سنوات دون تحمل أعباء النفقات الضريبية، إلى غاية إصدار القانون رقم 2019 تحت اسم الضريبة الفلاحية الوحيدة وتعتبر ضريبة إجمالية تقتطع سنويا من المداخيل المحققة في النشاط الفلاحي، ولم تدم سياسة فرض هذه الضريبة طويلا حيث انطلقا من العام 1989 قامت الدولة بإلغاء الضرائب الموجهة إلى منتوج الحبوب والبقوليات والمقدرة بنحو 6 دج للقنطار، وفي سنوات التسعينات تم إلغاء الضريبة على الممتلكات العقارية المبنية مهما كان الهدف منها إما من أجل السكن أو الاستغلال الإنتاجي أو كمخازن وإسطبلات.¹

ثانيا: حماية المنتجات الفلاحية: من خلال ما يعرف بالمعدل الاسمي للحماية والذي بدأ استخدامه في الجزائر سنة 2000، وهو مقياس لتحديد الحجم الفعلي لدعم أسعار المنتجات الفلاحية في الجزائر خلال فترة محددة، كما يعبر عن الفرق بين السعر الذي يحصل عليه الفلاح والسعر الحقيقي المطبق على الحدود مع اختيار عينة من المنتجات الغذائية الأساسية وهي نفس العينة التي يتم اختيارها من طرف دول منظمة التعاون للتجارة والتنمية لتحديد مقدار المعدل على شرط أن تكون تلك المنتجات تساهم بنسبة لا تقل عن 70% من مقدار الإنتاج الفلاحي، وفي حالة الجزائر قدر حجم العينة المختارة في الناتج الفلاحي للفترة 2000-2012 بحدود 70.58% من قيمة الناتج الفلاحي الكلي، وتم تقسيم هذه النسبة على المنتجات الأساسية حسب النسب المئوية التالية: لحم الخروف 11.07%، الحبوب 10.15%، التمر 9.95%، البطاطس 8.28%، لحم البقر 6.57%، لحم الدجاج 5.51%، الحليب 5.26%، البرتقال 3.8%، العنب 3.39%، البيض 2.78%، التفاح 2.72%، حبوب أخرى 1.1%². ويعتبر عنصر الحماية من أهم الركائز التي تعتمد عليها سياسات الدعم الحكومي الفلاحي، حيث تقوم الدولة بتبرير عملية تدخلها في نشاط القطاع الفلاحي بحجة حماية إنتاج هذا القطاع الحساس، وبالفعل تلعب الدولة دور مهم في تسيير ومراقبة ودعم حركة الإنتاج الفلاحي خلال كافة مراحلها.

جدول رقم (4-34): أشكال دعم السلع الغذائية الأساسية في الجزائر

البيان	القمح ومشتقاته	السكر	الحليب	زيت الطعام
أشكال الدعم المقدمة	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للقمح اللين والصلب والشعير لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز، ومن جهة أخرى لفائدة الفلاحين لضمان شراء الإنتاج من المزارع المحلية بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد.	يتم دعم واردات السكر من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعاره في السوق.	تتعلق بالإعانة التي تمنحها الدولة للحليب المعبأ في الأكياس، حيث سنويا من خلال ميزانية الدولة يتم منح إعانة للديوان الوطني للحليب لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المدعوم.	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعاره في السوق.

المصدر: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والنقدية: سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، الإمارات، 2018، ص 32، 33.

¹ Bedrani, S, et all, op cit, p138.

² زاوي بومدين، مرجع سابق، ص 221.

3.4.4. أنواع صناديق الدعم للقطاع الزراعي لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء في الجزائر

يتم تنفيذ برامج التنمية الفلاحية عن طريق تعزيز دور الوحدات الإنتاجية داخل المستثمرات الفلاحية بالاعتماد على الدعم الذي تمنحه الدولة، حيث انتهجت الدولة سياسة التدخل في القطاع الزراعي من أجل الحفاظ وحماية القطاع عبر إنشاء العديد من الصناديق التمويلية المختلفة باختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة، إذ عملت هذه الصناديق على تقديم الدعم بنسب ما بين 30% إلى 50% من حجم الاستثمارات الفلاحية المنجزة مؤخرا¹ وتقدم هذه الصناديق الدعم المباشر أو غير المباشر للقطاع الزراعي قصد توفير المنتجات الزراعية في السوق المحلية بأسعار معقولة إضافة إلى تحقيق فوائض تصديرية.

1.3.4.4. صندوق الضمان الفلاحي

ظهر هذا الصندوق سنة 1987 حيث يكتسي الطابع الإداري، فهو يقوم بضمان قروض الاستثمار التي يقترضها المنتسبون إلى هذا الصندوق، من البنوك المانحة للقروض الفلاحية في حالة عجزهم عن تسديد أقساطها، ويقدم هذا الصندوق العديد من الامتيازات للفلاح خصوصا في مجال الخدمات البنكية، والتي يمكن تلخيصها في جانبين؛ الجانب الأول هو إعادة جدولة ديون الفلاحين في حالة عجزهم عن السداد، أي أن الصندوق يقوم بتسديد أقساط القرض عند تاريخ استحقاقها، أما الجانب الثاني هو إعفاء الفلاح المقترض من تقديم ضمانات عينية أو نقدية عند طلب القرض الفلاحي²، والهدف من هذه العملية هو تحفيز الإنتاج الزراعي وزيادة عرضه في السوق المحلية وبأسعار معقولة مع التقليل من عملية الاستيراد.

2.3.4.4. صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية

تأسس عام 1990 حيث تم توجيه نشاطه نحو تعويض الخسائر المادية التي تلحق بالمستثمرات الفلاحية بسبب كوارث غير قابلة للتأمين، وتتكون إيرادات الصندوق من مبالغ تم تخصيصها من ميزانية الدولة، رسوم جبائية أو شبه جبائية تنشأ لفائدة الصندوق، اشتراك بنسبة 10% يقتطع من الناتج الفاضل الذي يتحصل عليه الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، الإعانات والهبات وعوائد توظيف رؤوس الأموال، أما نفقاته هي مجموعة التعويضات المقررة في إطار النشاط الموسمي للقطاع الزراعي، حيث تقدر نسب التعويضات الممنوحة ما بين 40% إلى 80% من الخسائر التي يتحملها الفلاح الذي يقوم بعملية التأمين، و10% للفلاحين غير المؤمنين.³

¹ زاوي بومدين، مرجع سابق، ص 210.

² زيري رابح، لإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 106.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 22 الصادر في 30-06-1990، ص 744.

3.3.4.4. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

تأسس هذا الصندوق عام 1990 في إطار إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، حيث يتحصل على إيراداته من إعانات ميزانية الدولة والموارد المرتبطة بالسياسات الفلاحية المبينة عن طريق التنظيم، أما نفقاته تتم على¹:

- دعم استثمارات استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية مع تطوير طرق وأساليب الإنتاج الفلاحي؛
- دعم كل النفقات المرتبطة بدراسة وتنفيذ ومتابعة مختلف المشاريع الفلاحية؛
- دعم إنشاء المستثمرات الفلاحية من طرف الفلاحين ذوي الدخل المحدود.

وخصصت الدولة في بداية نشاط هذا الصندوق غلاف مالي قدر بنحو 320 مليون دج تم تقسيمه كما يلي²:

- تقديم دعم بنسبة 50% من السعر الحقيقي لمربي الأبقار من أجل شراء 06 أبقار؛
- تقديم دعم بقيمة 06 دج للتر الواحد من الحليب المنتج من طرف مربي الأبقار الحلوب؛
- دعم أسعار فوائد القروض البنكية حيث تتحمل ميزانية الصندوق الفرق بين معدل الفائدة الحقيقي والمدعم، وقدر هذا الدعم بنحو 13.5% من حجم القروض وهو يختلف باختلاف نوعية القرض المقدم.

4.3.4.4. صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي

أنشأ هو الآخر سنة 1990 غير أنه يختلف عن باقي الصناديق المنشأة في نفس الفترة، كونه وجه خدماته إلى دعم أسعار المنتجات الفلاحية في مختلف الدواوين خصوصا الحليب والحبوب، حيث انتقلت قيمة الدعم المقدمة من طرفه خلال الفترة 1991-1994 من 3.5 مليار دج إلى نحو 12 مليار دج، هذا دليل على أهمية نشاطه وقدرته على تغطية حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها أسواق المنتجات الفلاحية، غير أنه سرعان ما تم تقليص نشاطاته إذ وجهت خدماته إلى دعم منتوج القمح فقط، وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الدعم إلى أقل من 500 مليون دج السنوات اللاحقة³.

5.3.4.4. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز

تم إنشاؤه سنة 1998 وعمل على تخصيص نشاطه بهدف تدعيم المستثمرات الفلاحية المنتشرة في المناطق الداخلية، خصوصا تلك التي تنشط فوق الأراضي التي تحتاج إلى استصلاح، ومنه اهتم الصندوق برفع مساحة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 29 الصادر في 28-07-1990، ص 959.

² زاوي بومدين، مرجع سابق، ص 211.

³ غردي محمد، مرجع سابق، ص 132.

الأراضي الصالحة للزراعة وتقوية الاستثمارات وحماية الموارد الطبيعية التي يحتاجها القطاع من أراضي ومياه وثروة حيوانية.¹

6.3.4.4 صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية

تم تأسيسه سنة 1999 بهدف الاعتناء أكثر بجودة وصحة الثروة الحيوانية والنباتية، على أن يقوم بجمع موارده من عوائد المراقبة الصحية الدورية، تخصيص ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، مساهمة التعاونيات والجمعيات المكلفة بحماية ومراقبة الصحة النباتية والحيوانية، عوائد الرسوم شبه الجبائية، وفي المقابل يوجه نشاط الصندوق إلى تحقيق ما يلي:²

- تنمية الصحة الحيوانية وتوسيع الحملات الوقائية الهادفة إلى تفادي مختلف المخاطر من أمراض وأوبئة التي يمكن أن تصيب الثروة النباتية والحيوانية أو التقليل من تداعياتها؛
- دعم عملية اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية الضرورية لحماية الثروة النباتية والحيوانية.

7.3.4.4 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، حيث تم دمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي والتحكم في أسعار المنتجات، وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالانتعاش الفلاحي وتكثيف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية، وتمثل إيرادات ونفقات الصندوق فيما يلي:³ إيرادات الصندوق تتأتى من مخصصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الضريبية، موارد توظيف رؤوس الأموال، هبات ووصايا وكل الموارد الأخرى والمساهمات والإعانات المحددة عن طريق التشريع. في حين يستخدم الصندوق نفقاته في تدعيم العمليات الفلاحية التالية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن منتجات الأمن الغذائي وخاصة منها الحبوب وبذورها؛
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛
- إعانات تدعيم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

¹ حوحو حسينة، حوحو سعاد، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة معسكر، العدد 23، 2011، ص325.

² زاوي بومدين، مرجع سابق، ص212.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31 الصادر في 30-05-2000، ص08.

- تسويق الإنتاج وتخزينه وتكيفه وحتى تصديره؛ التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي، وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.

وتتمثل أهم الفروع المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فيما يلي:¹

أولاً: دعم تنمية السقي الفلاحي: يتم تقديم هذا الدعم للزراعات التي تحتاج إلى سقي والمتمثلة في زراعة الحبوب، الأعلاف، الذرة، الزراعات المحمية، البطاطس، البذور والشتلات، الأشجار المثمرة والكروم، النخيل والزراعات الصناعية بهدف رفع المردودية من هذه المحاصيل للمستثمرين والفلاحين المنخرطين في الاستفادة من دعم هذا الصندوق الذي يتم من خلال:²

- دعم تجنيد الموارد المائية عن طريق التنقيب بنحو 150 متر كحد أقصى بقيمة دعم تقدر بنحو 1500 ألف دج، حفر وبناء بئر بعدم قيمته 250 ألف دج للوحدة؛

- دعم إنشاء هياكل التخزين الوسيطة التي تتمثل في أحواض لجمع المياه بهياكل الإسمنت 100 م³ بدعم قيمته 250 ألف دج للوحدة، الأحواض بالطين ومغطاة بالبلاستيك لحجم تخزين 1500 م³ بدعم قيمته 200 ألف دج للوحدة، حجم تخزين 3000 م³ بدعم قيمته 300 ألف دج للوحدة، حجم تخزين 4500 م³ بدعم قيمته 400 ألف دج للوحدة إضافة إلى أشكال أخرى من الدعم الخاص بالري.

ثانياً: دعم تكثيف إنتاج الحبوب: يهدف دعم تكثيف الإنتاج إلى رفع الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية والهضاب العليا والمحيطات المسقية في المناطق الصحراوية، وتوسيعها ويستفيد الفلاحون من الدعم وفق ما يلي:³

- دعم الحرث العميق وتسوية التربة بمبلغ قدره 3000 دج للهكتار، وفي حالة اقتناء عوامل الإنتاجية الزراعية كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة مع الحرث المبكر يستفيد الفلاح من 6000 دج للهكتار، وفي حالة دون الحرث يدعم بنحو 4100 دج للهكتار؛

- دعم استخدام المواد الطاقوية مثل دعم الكهرباء بنحو 170 دج للهكتار و140 دج للهكتار بالنسبة للمازوت للأراضي المتواجدة بالساحل وشبه الساحل، ودعم بنحو 320 دج للهكتار بالنسبة للكهرباء و200 دج للهكتار بالنسبة للمازوت للأراضي المتواجدة في الهضاب العليا، وتقديم دعم بنحو 2500 دج للهكتار بالنسبة للكهرباء و260 دج للهكتار بالنسبة للمازوت للأراضي الزراعية المتواجدة بالجنوب؛

- دعم المناطق المعروفة بأفة الديدان البيضاء التي تضر المحصول بنحو 1500 دج للهكتار للحماية ضد هذه الديدان؛

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، المقرر رقم 599 المؤرخ في 08-07-2000، المحدد لشروط التأهيل لدعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكيفية دفع الإعانات، ص 44-61.

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، المقرر رقم 599 المؤرخ في 08-07-2000، مرجع سابق، ص 45.

³ غردوي محمد، مرجع سابق، ص 141.

- دعم الإنتاج من الحبوب من خلال تقديم منحة لإنتاج الحبوب بنحو 570 دج للقنطار من القمح الصلب، و770 دج للقنطار من القمح اللين، منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال بنحو 500 دج للقنطار، منح إنتاج البذور والشتلات بعد تسليم شهادة اعتماد نهائية من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات حسب الصنف: G1-G4 بنحو 20%، R1 بنحو 15%، R2-R3 بنحو 10% بالنسبة للسعر المرجعي لسنة 2000-2001 والذي يمثل: 1900 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، 1700 دج للقنطار للقمح اللين، 1000 دج للقنطار من الشعير والخرطال، ويقدم هذا الدعم للفلاحين الذين يقدمون إنتاجهم إلى تعاونيات جمع الحبوب التابعة للديوان الوطني للحبوب.

ثالثا: دعم زراعة البطاطس: لقد قامت الدولة بدعم زراعة هذا المنتج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدعم المنتجين للبطاطس من خلال:¹

- دعم شراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطس بمبلغ 100 ألف دج بشرط أن يكون هذا الفلاح مالك أو مستغل لقطعة أرض تفوق 05 هكتارات؛

- دعم منتجي الشتلات بشرط أن تكون مراقبة ومتحصلة على شهادة مراقبة من طرف المركز الوطني للتصديق، ومراقبة البذور وأن تسوق فعلا لأغراض الغرس حيث قدر الدعم بنحو 0.75 دج للكلف في الشهر، و4.5 دج للكلف لفترة 06 أشهر كحد أقصى، وتزيد المنحة كلما زاد الإنتاج؛

- في حالة الغرس في البيوت البلاستيكية يكون الدعم وفق الصيغة الموالية: البيوت المحمية متعددة القباب تتحصل على دعم بنحو 1500 دج للهكتار، أما البيوت المحمية النفقية تتحصل على دعم كحد أقصى قدره 1000 ألف دج للهكتار.

رابعا: دعم زراعة الزيتون: بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية من الزيتون قامت الدولة بدعم هذه الزراعة حسب الحالات التالية:²

- إعادة الاعتبار للبساتين الموجودة من خلال دعم حفر أحواض لتخزين مياه السيلاان؛

- دعم تكتيف التشجير عن طريق تحضير التربة، دعم استعمال الأسمدة؛

- غرس الأشجار الجديدة ويكون الدعم على النحو التالي: دعم تحضير التربة، دعم استعمال الأسمدة العميقة ودعم اقتناء الشتلات في حالة التكتيف.

خامسا: دعم الحمضيات والأشجار المثمرة: بهدف تشجيع وتوسيع زراعة الحمضيات واسترجاع أهميتها في الاقتصاد الوطني من خلال:³

- دعم قطع الأشجار الكبيرة السن بمبلغ 20 ألف دج للهكتار؛

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، المقرر رقم 599 المؤرخ في 08-07-2000، مرجع سابق، ص 49-51.

² نفس المرجع، ص 52، 53.

³ غردى محمد، مرجع سابق، ص 143.

- في حالة غرس أشجار جديدة تدعم عملية تحضير التربة لقطعة أرض تقدر بنحو 10 هكتار على الأقل بمبلغ 20 ألف دج للهكتار، ودعم الأسمدة بمبلغ 10 آلاف دج للهكتار، دعم اقتناء الشتلات بمبلغ 60 ألف دج للهكتار على الأقل 300 شتلة للهكتار؛
- بالنسبة لدعم الأشجار المثمرة كالتفاح، المشمش، الجوز، اللوز، التين والفسق فقد تم دعم الغرس الجديد من خلال دعم تحضير التربة والقيام بالحرث العميق بنحو 20 ألف دج للهكتار، كما يدعم حفر الحفر 01م³ بنحو 20 ألف دج على أن لا تقل المساحة المغروسة عن 0.25 هكتار، كما يدعم استعمال الأسمدة العميقة بنحو 20 ألف دج للهكتار والأسمدة العميقة بالنشر بنحو 90 ألف دج للهكتار؛
- دعم اقتناء الشتلات بالنسبة لهذه الأشجار المثمرة والذي تراوح ما بين 12 ألف دج للهكتار و40 ألف دج للهكتار.

سادسا: دعم زراعة الكروم: عن طريق الغرس الجديد من خلال دعم الحرث العميق بحوالي 20 ألف دج للهكتار، واقتناء الأسمدة بنحو 20 ألف دج للهكتار، ودعم اقتناء الشتلات بنحو 35 ألف دج للشتلة وحد أقصى قدره 105 ألف دج للهكتار، دعم اقتناء الشتلات ذات الجذور بنحو 210 ألف دج للهكتار واقتناء الشتلات المطعمة بنحو 70 ألف دج للشتلة في حدود مبلغ أقصى قدره 75 ألف دج للهكتار، كما تدعم حقول الأمهات بنحو 17.5 ألف دج للهكتار للحقول التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات وبنحو 500 شتلة في الهكتار على الأكثر.¹

سابعا: دعم زراعة النخيل ومشاتل إنتاج شتلات الأشجار المثمرة والكروم: يتم دعم قلع الأشجار المريضة، وإعادة الغرس وعزل وحرق الأشجار المصابة بالبيوض، ودعم الغرس الجديد واقتناء الآلات الحديثة لرش المبيدات وآلات الرش المحمولة على الظهر بالنسبة للنخيل، أما بالنسبة لدعم الشتلات فإنه يتم دعم إنشاء المشاتل الزراعية والمعارض من أجل تبيان أنواع الأشجار المثمرة الجيدة، ويتم تدعيم أعمال تحضير التربة، دعم مراقد الشتلات، دعم حصائر الخشب، دعم تكتيف حقول الأمهات ودعم الأسمدة.

ثامنا: دعم اقتناء العتاد الفلاحي: يعتبر دعم العتاد الفلاحي أهم وسائل تطوير الإنتاج لزراعي وتكثيفه، لذا عملت الدولة على دعم الفلاحين لشراء الآلات الزراعية مثل الجرارات، المحاريث، آلات الرش والقلع على أن يكون المستفيد يشغل قطعة أرض لا تقل عن 02 هكتار للحصول على دعم لشراء العتاد الفلاحي يتراوح ما بين 05 آلاف دج و2600 ألف دج.²

تاسعا: دعم إنتاج الحليب والإنتاج الحيواني: يعتبر الحليب ثاني مادة إستراتيجية من المنظومة الغذائية للفرد الجزائري بعد الخبز، كما تمثل فاتورة استيراد الحليب حوالي 400 مليون دولار سنويا، مما أدى بالدولة الجزائرية الاهتمام بهذا المنتج وتنميته من خلال تحفيز وتشجيع المربين للماشية والأبقار، ويتمثل الدعم المقدم فيما يلي:³

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، المقرر رقم 599 المؤرخ في 08-07-2000، مرجع سابق، ص 56، 57.

² غردي محمد، مرجع سابق، ص 145.

³ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، المقرر رقم 599 المؤرخ في 08-07-2000، مرجع سابق، ص 58-61.

أ- بالنسبة للحليب: تم تقديم الدعم كما يلي:

- دعم المربين الذين يملكون 06 أبقار على الأقل بحوالي 20 ألف دج لاقتناء العتاد الخاص بالتربية؛
- دعم اقتناء العتاد الخاص بالحليب حيث تدعم عربات الحليب بنحو 80 ألف دج، أحواض التبريد بنحو 120 ألف دج والتجهيز الخاص بقاعة الحليب بنحو 530 دج؛
- دعم كل شخص يقوم بإنشاء مركز لجمع الحليب الطازج أين حدد الحد الأدنى لقدرة المركز بنحو 1000 لتر يوميا بمبلغ دعم قدره 300 ألف دج؛
- دعم شراء الخزانات المبردة أو ذات الحرارة الثابتة لنقل الحليب بنحو 400 ألف دج إلى 800 ألف دج؛
- تقديم منحة لتشجيع رفع إنتاج الحليب بنحو 05 دج للتر عند تسليمه لوحدة جمع الحليب؛
- يدعم التلقيح الاصطناعي بنحو 1500 دج للحقنة؛
- بالإضافة إلى ذلك يتم تقديم نصائح وإرشادات للمربين المنتجين للحليب بعد مراقبة المخبر لنسبة المادة الدهنية الموجودة في حليب كل بقرة، وهذا بهدف تحسين نوعية الحليب من خلال تطوير نوعية الثروات الوراثية الجينية الحيوانية.

ب- بالنسبة لتربية الدواجن: تم تقديم الدعم كما يلي:

- دعم شراء العتاد والتجهيزات الخاصة بتربية الدواجن بنحو 150 ألف دج، دعم تحسين الشروط السيئة الداخلية للمنشآت الخاصة بتربية الدواجن بحوالي 100 ألف دج، دعم تحسين شروط وظروف إنتاج دجاج البيض بحوالي 100 ألف دج، دعم اقتناء الفراخ من الديك الرومي ودجاج اللحم ودجاج البيض، دعم تثمين المنتجات الفلاحية بحوالي 03 مليون دج كإنشاء ورشة لتقطيع الديك الرومي، وشراء العتاد الخاص لتنظيف وإخراج الأحشاء وغرف التبريد.

ت- بالنسبة لدعم تربية الإبل والخيول، الأغنام والماعز وتربية النحل: يتم دعم حماية وتطوير الثروات الجينية الحيوانية لتربية الخيل بنحو 20 ألف دج على المهر الأصيل، كما تدعم تربية الإبل من خلال متابعة صغير الإبل وأنثى الإبل ابتداء من ثلاثة أشهر ولمدة لا تتجاوز 12 شهرا كحد أقصى بنحو 20 ألف دج للرأس، أما فيما يخص الأغنام والماعز فتم دعم نقل المياه لشرب الماشية من خلال اقتناء صهاريج ذات سعة 3000 لتر بنحو 25 ألف دج للوحدة، كما يدعم تربية الأنعام في حالة الجفاف وحماية المناطق الرعوية أو تغير النمط الزراعي بمبالغ حسب المناطق المعينة وحسب الحاجة عن طريق قرار خاص، كذلك تم دعم تربية النحل من أجل تنمية الإنتاج والإنتاجية عن طريق اقتناء العتاد والتجهيزات المخصصة لتربية النحل بنحو 50 ألف دج لوحدة مكونة من 10 خلايا مملوءة مع دعم اقتناء خلايا فارغة (10 خلايا) بنحو 1500 دج للخلية الواحدة، وكذا دعم اقتناء أدوات متخصصة وتجهيزات إنتاج الخلايا.

خصصت الدولة حوالي 3.98 مليار أورو أو ما مقداره 325.72 مليار دج لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2005 استطاع الصندوق التكفل بنسبة 58% من مجموع تلك الإعتمادات والمقدرة بنحو 2.29 مليار أورو

أي ما يعادل 270 أورو لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين تم توجيه باقي الاعتمادات إلى كل من الصندوق الجهوي للتعاضدية الفلاحية والتمويل الذاتي.¹

8.3.4.4. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

أنشأ هذا الصندوق سنة 2002 وتخصص في حماية المناطق الرعوية من المخاطر الطبيعية أهمها التصحر وزحف الرمال، ويستمد موارده من المساعدات الدولية ومخصصات الميزانية بالإضافة إلى كل المساعدات والإعانات والمساهمات المحددة وفق التشريع، ويتم توجيه تلك الموارد إلى دعم مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي وتنميتها من خلال دعم عملية تنمية المنتجات الحيوانية وتربية الحيوانات في المناطق الرعوية والسهبية، ويستفيد من هذا الدعم المربون مهما كان طابعهم أفرادا أو تعاونيات أو جمعيات أو مؤسسات اقتصادية عمومية أو خاصة تنشط في هذا المجال.²

9.3.4.4. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

تم تأسيس هذا الصندوق عام 2003 حيث عمل على مواصلة استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز المذكور سابقا، وهذا انطلاقا من سنة 2003 بهدف تنمية القطاع الريفي وترقية المنشآت الفلاحية ذات الطابع الإنتاجي، حيث يتحصل على موارده من نفس المصادر إضافة إلى نتائج حقوق الامتياز لتم توجيه هذه الموارد إلى دعم التنمية الريفية واستصلاح الأراضي مع التركيز على إنشاء المشاريع التنموية والتي لها علاقة مع أهداف الصندوق، في المقابل يستفيد من دعم هذا الصندوق الجماعات الإقليمية المساهمة في التنمية الريفية وكافة المؤسسات مهما كان طابعها عمومي أو خاص؛ بشرط أنها تعمل على مبدأ انتعاش التنمية داخل المناطق المحرومة، المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو جماعية، الأسر الفلاحية، الجماعات والتعاونيات الفلاحية والهدف من هذه العملية توفير الإنتاج في السوق الوطنية وبأسعار معقولة.³

¹ Hadibi, A, Chekired Bouraz, FZ et Mouhouche, B, Analyse de la mise en œuvre du plan nationale de developpement agricole dans la premiere tranche du perimetre de la Mitidja Ouest, Algerie, Cirad, Montpellier, France, 2008,p03.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15 الصادر في 28-02-2002، ص09.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 23 الصادر في 20-04-2003، ص21.

10.3.4.4. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

تم تأسيس هذا الصندوق عام 2005 حيث كان اسمه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، ويتم تحصيل إيراداته من ميزانية الدولة، الموارد شبه الجبائية، الهبات والوصايا من أجل إنفاقها في شكل إعانات موجهة إلى تنمية الإنتاج الفلاحي،¹ وتقسم تلك الإعانات إلى:²

أولاً: الإعانات الموجهة إلى تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية: تتمثل في: أشغال استصلاح وتحضير وتهيئة وحماية الأراضي، اقتناء المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأسمدة، مواد الصحة النباتية والبيطرية)، اقتناء العتاد الفلاحي ووسائل النقل وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات، اقتناء القطعان الحيوانية بمختلف أنواعها مع ضمان الحماية البيطرية والتطعيم.

ثانياً: الإعانات الموجهة إلى ترميم الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره: تتمثل في: إنجاز وتحديث الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية، شراء معدات خاصة بالمستثمرات الفلاحية، إنجاز منشآت (مخازن، غرف تبريد) مخصصة لضمان التخزين الأمثل للمنتجات الفلاحية، تسهيل عملية تصدير المنتجات الفلاحية عن طريق تحمل تكاليف النقل والتخزين.

ثالثاً: الإعانات الموجهة لتطوير الري الفلاحي: تتمثل في:

- إنجاز وترميم شبكات توزيع المياه والعمل على تهيئة الموارد المائية؛
- اقتناء أجهزة للضخ والسقي والتخزين المائي.

11.3.4.4. الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

تم إنشاؤه سنة 2005 من أجل تسريع عملية تمويل ودعم القطاع الفلاحي وكذلك تقوية تدخل الدولة في تسيير مراحل الإنتاج الفلاحي، حيث تم تخصيص نشاط هذا الصندوق بهدف توجيه الإعانات والدعم إلى حماية مداخيل الفلاحين ومساعدتهم على مواجهة مشكل تقلب أسعار المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية.³

12.3.4.4. صندوق دعم مربي المواشي وصغار الفلاحين

ظهر هذا الصندوق بعد أزمة اللحوم التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2007-2008 الناتجة عن ارتفاع أسعار اللحوم بمختلف أنواعها بسبب قلة الإنتاج وارتفاع الطلب، هذا ما دفع الدولة إلى تشجيع المربين ودفعهم نحو

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادر في 26-07-2005، ص07.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادر في 04-07-2006، ص ص23، 24.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادر في 26-07-2005، ص08.

الاستثمار أكثر في هذا المجال بعدما تكفلت الدولة بتغطية إجمالي تكاليف فوائد القروض الموجهة نحو إعادة إحياء عمل مربي المواشي وصغار المستثمرين؛ من أجل تنمية الإنتاج والحفاظ على هذا النوع من النشاط والتحكم أكثر في أسعار هذه المنتجات الحيوانية.¹

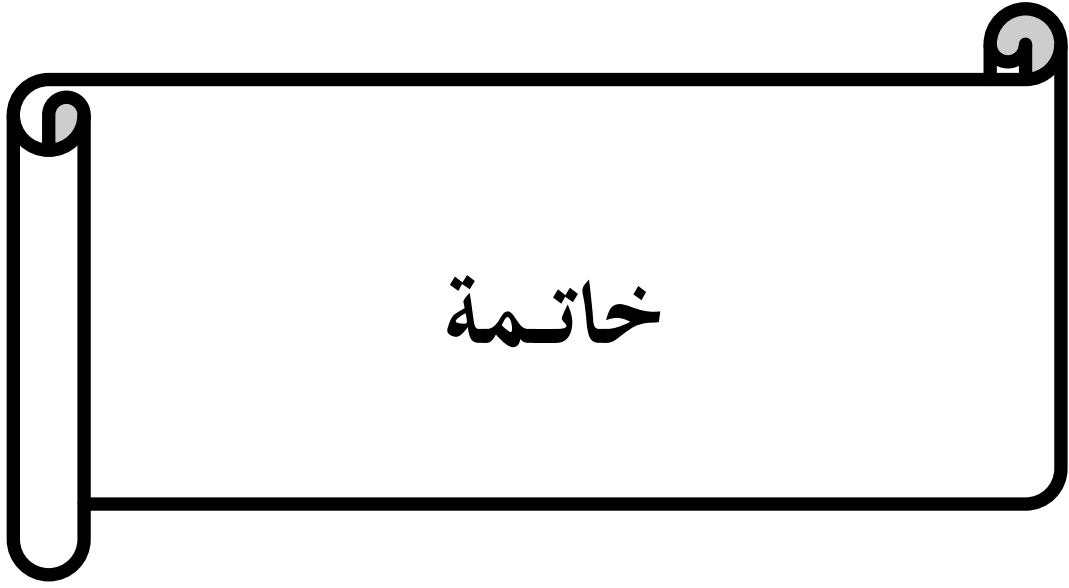
لقد ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة يشكل بالنسبة للجزائر سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومنها حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على المواد الغذائية الأساسية خاصة وتوزيع الثروة، وتقليص التفاوت في معدلات الدخل والحد من تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية ودعم استقرار أسعارها ودعم الإنتاج والمنتجين ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية الفلاحية المحلية، حيث اتسع نطاق المنتجات الزراعية التي يشملها الدعم الحكومي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة وبداية العقد الثاني وتسارع وتيرة نمو حجمه على خلفية الارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية الأساسية وانخفاض الدخل الحقيقية وتداعيات ذلك على معدلات الفقر، إلا أن سياسة الدعم بدأت في التراجع منتصف العقد الثاني نتيجة للوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي بدأت تعيشه الجزائر نتيجة انهيار أسعار المحروقات التي لا زالت لحد الآن، فتراجع مداخيل الدولة النفطية جعلها تتراجع عن سياستها الداعمة للقطاع الفلاحي بصورة تدريجية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 الصادر في 27-07-2008، ص16.

خلاصة الفصل

بالرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات طبيعية خاصة الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك البشرية والمالية، إلا أنها تعاني من مشكلة غذائية حادة، وتتركز هذه المشكلة خصوصا في أن السلع الغذائية الإستراتيجية الواسعة الاستهلاك من طرف المواطن الجزائري والمتمثلة في الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت والسكر تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية بفعل عدم مواكبة النمو في الإنتاج الزراعي مع معدلات الطلب على الغذاء، في ظل التزايد السكاني وهجرة العمالة الزراعية بحثا عن مستوى معيشي أفضل في المدن.

نتيجة لهذه الوضعية تعتبر الجزائر من أكبر مستوردي الغذاء من الأسواق العالمية للمواد الغذائية، وهو ما جعلها تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار هذه المواد الغذائية الأساسية عالميا والتي تحقق فيها الجزائر معدلات اكتفاء ذاتي ضعيفة، مخلفة بذلك العديد من الآثار البليغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإلى جانب تأثير الإنتاج والاستهلاك وكذا مسار التجارة الخارجية الجزائرية في القطاع الزراعي فإن المواطن الجزائري أيضا تعرض للعديد من الآثار السلبية الناتجة عن هذه الوضعية، وفي هذا الصدد عملت الحكومة الجزائرية على مواجهة هذه الارتفاعات في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها من خلال سياسة الدعم المباشرة وغير المباشرة بدءا من العام 2011، خاصة أسعار الحبوب، السكر، الحليب والزيت من أجل ضبط أسعارها محليا لتجنب المزيد من الآثار السلبية وجعلها متاحة بأسعار معقولة أمام المواطنين.



خاتمة

لقد أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات الرئيسية في العالم وذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء في أوائل السبعينات من القرن الماضي، التي أدت إلى موت الملايين من الناس بسبب المجاعة جراء انخفاض إنتاج الدول المنتجة الرئيسية للغذاء، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة، كان سببه التغيرات المناخية والمتمثلة في الجفاف بالدرجة الأولى، هذا الانخفاض قابله طلب متزايد على الغذاء نتيجة لتزايد النمو السكاني مما عمل على ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية، عقبها أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 و2011 والتي كانت أكثر حدة.

فقد أولت الحكومات وكذا المنظمات الدولية في هذا المجال اهتماما بالغ الأهمية لقضية تحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار عملت الدول على توفير الإنتاج بقدر كبير يسمح بتوفير الغذاء لمليارات الأشخاص عبر العالم، ما أدى إلى استنزاف مواردها الزراعية غير المتجددة، ففي مطلع القرن الحالي أخذ الاتجاه يتحول نحو حقوق الأجيال المقبلة في حقها من الغذاء إضافة إلى الأجيال الحالية، وبهذا ظهر مفهوم الأمن الغذائي المستدام الذي يهتم بتوفير الغذاء للأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة دون الإضرار بالبيئة.

تتفاقم المشكلة الغذائية في العالم سنة بعد أخرى مع تزايد أعداد الفقراء والجوع في العالم نظرا للظروف الأمنية التي تعيشها بؤر التوتر في معظم الدول النامية، ففي الدول العربية عملت حركة الربيع العربي التحريرية بداية من العقد الثاني من القرن الحالي على وقوع الملايين من سكانها في شبك الجوع والحرمان، خاصة في اليمن، العراق، سوريا، جنوب السودان، الصومال وليبيا، إذ تعاني الدول العربية بما فيها الجزائر من مشكلة غذائية تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على السوق العالمية في سد الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية الأساسية خاصة ذات التقلبات في أسعاره عالميا مما ينعكس بصورة مباشرة على العديد من المجالات محليا.

يعد الانفتاح التجاري عامل كفيلا بزيادة توافر الغذاء في البلدان المستوردة مما يشكل ضغطا لتخفيض أسعار السلع الغذائية، لكنه من جهة أخرى يمكن للاعتماد على الأسواق الدولية في الحصول على الغذاء أن يجعل هذه البلدان عرضة لصدمات السوق قصير الأجل مما يؤدي إلى تقليص الإمدادات من الغذاء وارتفاع أسعاره من جديد، إذ تمثل التجارة فرصة للأمن الغذائي في حالة ما تم استخدام الدولة لمواردها أحسن استغلال وزيادة الإمدادات الغذائية محليا وعالميا مما يؤدي إلى زيادة المعروض من الغذاء وبأسعار معقولة، في حين يمكن اعتبارها عامل خطر أيضا إذا ما تم التعرض للمخاطر المرتبطة بالتجارة المحررة القيود، لاسيما في حالة التحرير غير المتساوي للتجارة عبر البلدان في ظل نظم الإنتاج المتفاوتة، ما يعمل بشكل سلبي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير أغذية ولكنها بأسعار مرتفعة.

النتائج واختبار الفرضيات

أولاً: نتائج خاصة بالوطن العربي

1- يتميز الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بسمات عامة هيكلية في معظمها جعل من مردود هذا القطاع محدوداً، إذ تختلف أهمية ووزن هذه السمات من دولة عربية إلى أخرى، كما يتميز القطاع الزراعي العربي بتقدم علمي بطيء الأثر، فالتجارب الزراعية ذات تكاليف باهظة الثمن جعل الإنتاج الزراعي يتميز بالضعف، حيث خصائص مشتركة للقطاع الزراعي العربي تكون مرتبطة بالمشاكل العامة لاقتصاديات هذه الدول كصغر الحيازات الزراعية العربية، تدهور التربة نتيجة للظروف المناخية، التلوث بالمبيدات والأسمدة، انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة، البطالة الزراعية، هدر الموارد الزراعية، تدني الدخل الزراعي ونقص الموارد المائية المخصصة للري، هذه العوامل المشتركة بين الدول العربية جعل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يتميز بالضعف والتذبذب وعدم تغيره نتيجة التغيرات العالمية لأسعار الغذاء.

2- يتميز الإنتاج النباتي خاصة من السلع الغذائية الأساسية كشعبة الحبوب، والبقول الجافة بالضعف رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية الزراعية المستخرجة لهذا القطاع، كما أنه يتميز بعدم مرونته اتجاه التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي في القطاع الزراعي؛ فاعتماد الإنتاج النباتي العربي في معظمه على عملية الري من الهطول المطري، حيث تعتبر عملية الري محدودة مع اتسامها بالتقليدية، رغم التحديات في بعض الدول العربية مما جعل الإنتاج النباتي تابعا للظروف المناخية خاصة هطول الأمطار بصفة كبيرة، كما يتميز الإنتاج الحيواني والسمكي بالوطن العربي بضعفه أيضا رغم بعض التحسينات ولكنها اتسمت بالتذبذب، فيما احتل إنتاج اللحوم البيضاء أهمية كبيرة في العديد من الدول العربية حيث تم تحقيق الاكتفاء الذاتي منه.

3- إن الدول العربية تستورد جميع السلع الغذائية الأساسية بدءا من الحبوب التي تستحوذ على نسب عالية من الاستيراد لتلبية الطلب المحلي من الغذاء، لكن تختلف قيم وكميات الاستيراد من سنة لأخرى ومن دولة عربية لأخرى على اعتبار أن معظم الدول العربية لا تحقق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية، إذ تمثل الواردات الزراعية العربية خلال فترة الدراسة نسب معتبرة من إجمالي الواردات العربية حيث أنها لا تحقق الاكتفاء الذاتي في مجملها مما جعل حجم الواردات الزراعية في ارتفاع مستمر.

4- رغم أهمية سلعة القمح استراتيجيا إلا أن ضعف إنتاجها محليا جعلها تستحوذ على النصيب الأكبر من الاستيراد العربي، وتختلف نسب وقيم استيراده ما بين الدول العربية، حيث تتحكم في إنتاجه مجموعة من العوامل أهمها: الظروف المناخية على اعتبار معظم الزراعة العربية مطرية، ووقوع جل الأقطار العربية ضمن الحزام الجاف، ندرة المياه تجعل الزراعة المروية محدودة الانتشار وذات مردود إنتاجي ضعيف، إضافة إلى العوائق التكنولوجية والتمويلية وهجرة العمالة من الريف نتيجة للظروف الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية.

5- تصدر الدول العربية العديد من السلع الزراعية غير الأساسية بنسب متفاوتة في إطار التجارة الزراعية البينية بالدرجة الأولى، لكن أهميتها النسبية ضعيفة مقارنة بالاستيراد وهو ما يفسر نسبة تغطية الصادرات للواردات الغذائية

الضعيفة جدا، فمعظم السلع الزراعية المصدرة قيمتها التصديرية ضعيفة ورمزية وفي معظم الأحيان لا يرقى المنتج العربي إلى جودة المنتجات العالمية، كما أنه لا يستطيع المنافسة في الأسواق الزراعية العالمية نظرا لارتفاع تكلفته مقارنة بنظيراتها العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أحيانا أو تكاليف النقل والتكاليف الجمركية التي تدخل في إطار السياسات الحمائية من طرف الدول المتقدمة.

6- تعاني الدول العربية من مشكلة غذائية حادة تكمن في جوهرها في قصور معدل نمو الإنتاج الزراعي الغذائي، خاصة المواد الغذائية الأساسية عن معدل نمو الطلب على الغذاء وزيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات من المواد الغذائية الإستراتيجية، غير أن ما عمق من مشكلة الغذاء هو تركيز فائض الغذاء وخاصة الحبوب في يد عدد قليل من الدول المتقدمة ذات القدرة الاقتصادية الكبيرة، ما جعل الإنتاج العالمي من الغذاء يخضع لتأثير أي تغير في السياسات التي تتبعها هذه الدول أو نتيجة لعوامل أخرى وتمثل التغيرات المناخية خاصة الجفاف أهمها.

7- تتصف الفجوة الغذائية للدول العربية بالتذبذب من سنة لأخرى نتيجة التغير في الإنتاج الزراعي وحجم الطلب على الغذاء من جهة، وتقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا من جهة أخرى، إذ يعاني الوطن العربي من فجوة غذائية حادة آخذة في التزايد بسبب التزايد السكاني إضافة إلى ضعف الإنتاج وتقلب أسعار الغذاء، حيث أصبح استيراد الغذاء عبئا وقعت فيه معظم الموازنات المالية لجل الدول العربية. انطلاقا من النتائج السابقة المتعلقة بحجم الإنتاج الزراعي العربي، حجم الواردات والصادرات الزراعية العربية وحجم الفجوة الغذائية يتم إثبات صحة الفرضية الأولى.

8- يشكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية أحد التحديات الكبيرة للكثير من الدول العربية في ظل تحاوي أسعار النفط، مما يساهم سلبا في ارتفاع القيمة الكلية للفجوة الغذائية العربية، إذ أن هناك تباين بين معدل الزيادة في أسعار السلع الغذائية من سلعة لأخرى ومن أزمة غذائية لأخرى غير أن السلع الغذائية الأساسية ازدادت أسعارها أكثر بكثير من الزيادة في أسعار المنتجات الاستوائية كالبن والكاكاو، فالبلدان التي تعتمد صادراتها على هذا النوع من المنتجات فإن إيراداتها قد ازدادت ولكن بمعدل أبطأ بكثير من تزايد كلفة وارداتها من المواد الغذائية الأساسية.

9- هناك تأثير مباشر للإنتاج الزراعي العربي بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية حيث أنها لم تستفد من عامل ارتفاع الأسعار، من خلال زيادة الإنتاج وتوجيه الفائض إلى التصدير، لأن الإنتاج الزراعي العربي من المواد الغذائية الأساسية لا يتمتع بالمرونة اتجاه التغيرات في أسواق الغذاء العالمية، فالدول العربية تستورد قدرا كبيرا من المواد الغذائية الأساسية ذات الأسعار المرتفعة مما جعل فاتورة وارداتها من هذه المواد الغذائية باهظة جدا على حساب قطاعات اقتصادية أخرى، حيث تلجأ إلى الاستيراد فترات انخفاض الأسعار العالمية للغذاء خاصة من السلع الأساسية نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج محليا مقارنة بنظيراتها عالميا، مما عمق من حجم الفجوة الغذائية العربية.

10- يتأثر الإنتاج عموما بالسلب أكثر من الإيجاب في حالة انخفاض وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، عدا بعض التجارب الناجحة في رفع الإنتاج لكنها تبقى محدودة، حيث اتجهت العديد من الدول العربية

- نحو إنتاج السلع الغذائية ذات الأسعار المرتفعة عالمياً، خاصة فيما يتعلق بالحبوب لتجنب آثار الأسعار على جميع الأصعدة ولتوفير الاحتياجات الغذائية منها، إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها نظراً لخصائص القطاع الزراعي العربي.
- 11- أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً على معدلات التضخم بالدول العربية، إذ نجد أن هذا المعدل ارتفع أثناء أزمات الغذاء بسبب الأسعار المرتفعة للغذاء المستورد مما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن العربي رغم الجهود العربية المبذولة للتحكم في معدلات التضخم.
- 12- إن السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي الضعيف أكثر تأثراً بالتغيرات الحاصلة في أسعار السلع الغذائية الأساسية، رغم توجيه الدول العربية الاهتمام لإنتاجها لتجنب الآثار السلبية لارتفاع الأسعار إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود بسبب العديد من العوامل، أما سلع الاكتفاء الذاتي المتوسط والمرتفع فقد كان تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية عليها ضعيفاً. انطلاقاً من النتائج السابقة المتعلقة بحجم الإنتاج الزراعي، التضخم، الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حجم الفجوة الغذائية العربية في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية يتم إثبات صحة الفرضية الثانية.
- 13- إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية قد أثر على الحجم الكلي والفردى من المتاح للاستهلاك فترات الأزمات الغذائية نظراً لارتفاع أسعاره، وتزايد حجم الإنفاق العمومي على الاستيراد مما يجعل فواتير الاستيراد باهظة، انعكس هذا الوضع على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وكذا على نصيبه من المغذيات الدقيقة حيث يلجأ المواطن العربي خاصة ذوي الدخل المحدود إلى استهلاك الغذاء الرخيص الذي يكون مفتقراً إلى المغذيات الدقيقة فيؤثر على ما يحصل عليها من سرعات حرارية، ودهون وبروتينات والتي تنخفض مستوياتها عربياً مقارنة بالعالمية، هذا الوضع يؤثر سلباً على صحة المواطن العربي.
- 14- أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على صحة المواطن العربي حيث نجد أنه يحتوي على جميع أشكال سوء التغذية والتمثلة في التقزم والهزال، البدانة لدى الأطفال والبالغين، فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب وكذلك نقص الرضاعة الطبيعية للرضع أقل من ستة أشهر، وتختلف حدتها من دولة عربية لأخرى ولكنها آخذة في التزايد بوتيرة سريعة في الدول العربية بؤر التوتر. انطلاقاً من النتائج السابقة الخاصة بحجم الاستهلاك الكلي والفردى إضافة إلى أشكال سوء التغذية في الدول العربية يتم إثبات صحة الفرضية الثالثة.
- 15- إن الدول العربية على غرار دول العالم قد بادرت إلى إيجاد حلول لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى القصير، المتوسط والطويل، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من ارتفاع أسعار الغذاء واستمرار هذا الارتفاع في بعض الدول العربية رغم سعيها الحثيث لمواجهة هذه الارتفاعات في الأسعار.

ثانيا: نتائج خاصة بالجزائر

- 1- تمتلك الجزائر إمكانيات ومقومات زراعية طبيعية لا بأس بها تمكنها من بناء مستقبل زراعي قوي قادر على النهوض بالإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة من السلع الغذائية الأساسية مثل شعبة الحبوب والبقول الجافة، لكن رغم ذلك فإن مكانة القطاع الزراعي من حيث النتائج المحصلة منه ومعدل مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي لا تعكس ذلك، إذ يتصف الإنتاج الزراعي في الجزائر بصفة عامة وخاصة الحبوب والبقول الجافة بالضعف والتذبذب من سنة لأخرى، وعدم المرونة اتجاه التغيرات في الأسعار العالمية للغذاء؛
- 2- إن العمالة الزراعية في الجزائر تمثل معدلات ضعيفة نوعا ما مقارنة بإجمالي العمالة ويعود سبب ذلك إلى ضعف مداخيل القطاع الزراعي، إضافة إلى هجرة العمالة من الريف إلى الحضر بحثا عن مستوى معيشي أفضل، وهذا ما كان له أثر سلبي على حجم الإنتاج الزراعي الجزائري الذي يعتبر كثيف العمالة وليس كثيف رأس المال.
- 3- لقد تجاوزت الأهمية النسبية لمنتوج القمح إلى إجمالي الحبوب النصف، نظرا لأهميته الإستراتيجية ضمن سلة غذاء المواطن الجزائري اليومي على حساب إنتاج الشعير والحبوب الأخرى، كما أن المساحات المخصصة لإنتاجه أكبر بكثير من المساحة المخصصة لإنتاج باقي أنواع الحبوب، إلا أن إنتاجه يتميز بالضعف والتذبذب وعدم المرونة، إضافة إلى تأثير الإنتاج النباتي بالظروف المناخية خاصة هطول الأمطار، فإن الإنتاج الحيواني خاصة اللحوم الحمراء يتأثر بانعكاسات هذه الظروف المناخية على حالة المراعي وما توفره من المواد العلفية وهو ما جعل إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر رهين الظروف المناخية أيضا.
- 4- تعتبر مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة وتتميز نسبة المساهمة بالتذبذب أيضا، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل منها: ضعف الإنتاج المحلي، تغير أسعار المواد الغذائية عالميا، إضافة إلى العوامل الداخلية المتحكمة في الإنتاج الزراعي وهو ما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر.
- 5- إن ارتفاع أسعار الغذاء عالميا لا يشكل فرصة بالنسبة للفلاحين في الجزائر إذ أنهم لم يغتنموا الفرص لزيادة إنتاجهم وبذلك لم يستفيدوا من عامل ارتفاع الأسعار، ويتضح ذلك من خلال تذبذب الإنتاج الزراعي بمختلف شعبه رغم ارتفاع أسعاره عالميا؛
- 6- إن الاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية التي لا تنتجها الجزائر أو تنتجها ولكن بكميات ضعيفة ذات الأسعار الأعلى تتأثر بالانخفاض بصورة أكبر من الاستهلاك من السلع الغذائية الأخرى التي تحقق فيها الجزائر معدلات إنتاج متوسطة وعالية نوعا ما مثل الفواكه واللحوم البيضاء والتي كانت أسعارها عالميا أقل من سابقتها، بل على العكس من ذلك ففي بعض الحالات يتم تحقيق فوائض تصديرية فكانت الاستفادة من عامل ارتفاع الأسعار من تصدير هذه المنتجات رغم كونها استفادة ضعيفة. انطلاقا من النتائج السابقة الخاصة بالإنتاج والاستهلاك الزراعي في ظل ارتفاع الأسعار يتم إثبات صحة الفرضية الرابعة.
- 7- تواجه الجزائر حاليا مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية بسبب ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، في ظل ارتفاع أسعارها عالميا، وعدم قدرة هذا المستوى من الإنتاج من

مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ويمكن أن تزداد الوضعية خطورة بسبب تدهور العائدات النفطية بفعل انخفاض أسعاره وتراجع حجم الطلب عليه لأن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل الأغلبية الساحقة ضمن صادرات الجزائر الكلية.

8- بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي عالي وفوائض تصديرية فإنها تتأثر في الاتجاهين السلبي والايجابي من ارتفاع أسعارها عالميا، حيث أن عملية تصدير الفوائض لمثل هذه المنتجات -التمور والفواكه- التي لم يرتفع سعرها في السوق العالمي إلى درجات قياسية، فإن الاستفادة من عملية التصدير تكون ايجابية لكنها ضعيفة، في حين أن المنتجات التي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي عالية أين يتم تلبية معظم الطلب الداخلي من الإنتاج المحلي والجزء المتبقي البسيط يتم اللجوء إلى السوق العالمي لتوفيره، فإن التأثير يكون سلبي لكنه ضعيف لأن أسعارها لم ترتفع إلى درجات قياسية، أما بالنسبة للمنتجات ضعيفة الاكتفاء الذاتي والتي تمثل السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب فإن معظم الطلب المحلي يتم تلبية من عمليات الاستيراد، وهنا يكون التأثير سلبي كبير لأن هذه السلع أسعارها ارتفعت إلى مستويات قياسية حيث انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي منها.

9- تمثل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من إجمالي الواردات بالجزائر بينما تمثل الصادرات الغذائية نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات، فقيمة الواردات الغذائية قد ارتفعت أثناء أزمات الغذاء نظرا لارتفاع أسعار الغذاء وكذلك الحال بالنسبة للصادرات الغذائية ولكن نسبة ارتفاع الواردات أكبر بكثير من نسبة ارتفاع الصادرات، وعدم التوازن الكبير والمزمن بينهما جعل الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، مما جعل نسبة تغطية الصادرات للواردات الغذائية الجزائرية ضعيفة جدا، مما يعني أن الفجوة الغذائية كبيرة جدا، ويمكن تفسيره بأن فاتورة الواردات الغذائية باهظة جدا نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء. انطلاقا من النتائج السابقة المتعلقة بصادرات وواردات الجزائر الغذائية، حجم العجز الغذائي ومعدل نموه يتم إثبات صحة الفرضية الخامسة.

10- إن مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر عرف ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة عكس المؤشر العالمي لأسعار الغذاء الذي عرف تراجعاً مباشرة بعد أزمات الغذاء لسنة 2008 و2011، رغم سياسات الدعم التي اتبعتها الجزائر لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء، حيث أن الزيادة في أسعار المنتجات الإستراتيجية كالحبوب أكبر بكثير من الزيادات في أسعار السلع الأخرى مثل التمور والفواكه ذات الأهمية الأقل في سلة غذاء المواطن الجزائري.

11- يساهم مؤشر أسعار الغذاء عند الاستهلاك بنسب عالية جدا في معدلات التضخم بالجزائر خاصة أثناء الأزمات الغذائية، لكن رغم انخفاض مؤشر أسعار الغذاء عالميا فإن مؤشر أسعار الغذاء عند الاستهلاك لم ينخفض بل واصل ارتفاعه ويعود السبب في ذلك إلى عمليات الاحتكار من طرف القلة في الجزائر في مجال الغذاء.

12- إن إنفاق الأسر الجزائرية أثناء ارتفاع أسعار الغذاء عالميا قد ارتفع بصورة ملحوظة حيث تخصص الأسر الجزائرية معظم دخلها لتوفير احتياجاتها من الغذاء، كما أن العديد من الأسر الجزائرية تتجه إلى اقتناء الغذاء الرخيص نوعا ما والذي يكون مفتقرا للمغذيات الدقيقة اللازمة لنمو الإنسان بصورة طبيعية، مما يسبب أشكال عديدة من

سوء التغذية بالجزائر، حيث نجد أن العديد من مواطنيها يتعرضون إلى جميع أشكال سوء التغذية الناجمة عن نقص الغذاء من حيث الكمية أو النوعية.

13- سمحت سياسة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق، الخبز، الحليب، السكر والزيت المتبعة في الجزائر من وصول المستهلك إلى مستويات استهلاك وحمية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي في الغذاء، ولكن سياسات الحكومة لرفع الدعم خاصة السنوات الأخيرة من العقد الثاني من الألفية الثالثة أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين واستفحال ظاهرة البطالة وانتشار الفقراء، في المقابل ارتفع مستوى الاستهلاك للفئات الميسورة التي جمعت ثروات ضخمة بفعل سياسات الانفتاح وما صاحبها من نمو للأنشطة خاصة الخدمية، واستفحال ظاهرة الرشوة والفساد في جميع مستويات السلطة الجزائرية. انطلاقا من النتائج السابقة المتعلقة بمعدل التضخم وتدني القدرة الشرائية للمواطنين أثناء ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، أشكال سوء التغذية في ظل التزايد السكاني ذو النمط الغذائي المعتمد على الحبوب بالدرجة الأولى، إضافة إلى حجم الإنفاق على الغذائي حيث يشكل نسب مرتفعة من الدخل يتم إثبات صحة الفرضية السادسة.

14- واجهت الجزائر تأثيرات الأزمات الغذائية العالمية بإتباع العديد من السياسات أهمها سياسة الدعم الفلاحي بنوعيه، الدعم على أسعار الاستهلاك والدعم على أسعار عوامل الإنتاج، بالرغم من أن سياسة الدعم هذه جد مكلفة لميزانية الدولة، الهدف من سياسة الدعم بنوعيه هو الحفاظ على الأمن الاجتماعي من خلال ضمان حصول المواطنين الجزائريين على الغذاء بأسعار معقولة، وكذلك تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

الاقتراحات

اقتراحات خاصة بالوطن العربي

1- التكامل الزراعي العربي لتحقيق الأمن الغذائي، وتجنب المزيد من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ويتطلب ذلك توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على المستوى الوطني والإقليمي، وكذا التنسيق بين البلدان العربية في عمليات شراء المحاصيل الزراعية ومستلزمات ووسائل الإنتاج الزراعي المختلفة، بهدف الحصول على أفضل الشروط بأقل التكاليف، وتجنب الضغوط الاقتصادية والسياسية مع أهمية وضع إستراتيجية عربية لتخزين السلع الأساسية وطنيا وإقليميا؛

2- ترشيد استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية والموارد الكامنة بالوطن العربي بهدف توفير الإنتاج الغذائي من المواد الغذائية الأساسية خاصة اللازمة لمعيشة المواطنين، من أجل تجنب فاتورة الواردات الباهظة بسبب أسعار الغذاء المتقلبة عالميا؛

3- إعطاء الأفضلية لمبادلات السلع الزراعية المنتجة محليا للدول العربية في إطار التجارة العربية البينية، أمام السلع الزراعية المستوردة من خارج المنطقة قصد تجنب الآثار السلبية لأسعار الغذاء العالمية؛

- 4- تقليص الاستيراد من السلع الزراعية التي يمكن إنتاجها محليا وربط ذلك بشكل متوازن مع تدعيم أسعار الشراء للمواد الغذائية المماثلة؛
- 5- لتخفيف حدة المشكلة الغذائية في العالم وتفادي خطر المجاعة في الدول النامية ومنها العربية يجب على كل دول العالم وخاصة الدول التي تعاني من هذه المشكلة؛ التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير الأغذية وبأسعار معقولة، عدم احتكار كميات الإنتاج الزراعي من الغذاء في يد مجموعة محدودة جدا من الدول المنتجة له
- 6- يجب خلق البيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المواتية التي يسودها الأمن والاستقرار لتمكين الدول العربية من إعطاء الأولوية الكافية لتحقيق الأمن الغذائي من الإنتاج المحلي؛
- 7- يجب إقامة أجهزة إنذار مبكر عربيا تتنبأ بالتغيرات المناخية قبل حدوثها مما يجعل الدول تتجهز لمثل هذه الظروف المناخية الصعبة خاصة وأن الزراعة في الوطن العربي تعتمد على مياه الأمطار مما يجنبها الكثير من الخسائر في المحاصيل من السلع الغذائية؛
- 8- العمل على تكوين مخزون طوارئ إستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية خاصة القمح على الأقل لسته أشهر على المستوى العربي وعلى مستوى كل دولة، نظرا لأهميته في تنظيم واستقرار المتاح للاستهلاك وضمان ووصوله إلى الفئات السكانية الأكثر تعرضا لمشاكل التغذية، كما أنه يساعد على تفادي التقلبات الحادة في أسعار هذه المواد الغذائية عالميا؛
- 9- ترشيد أنماط الاستهلاك العربي والابتعاد عن الإسراف والالتزام بقواعد التغذية السليمة والصحية لتجنب آثار الأغذية غير الصحية على صحة المواطن العربي، ويكون ترشيد الاستهلاك من خلال تكثيف حملات التحسيس والتوعية بعدم شراء السلع الاستهلاكية الغذائية المدعمة ذات الأسعار المعقولة بكميات تفوق حاجاتهم وعدم رميها.
- 10- لا بد من توفير المناخ السياسي والأمني الملائم والتوقف عن الصراعات والحروب الداخلية والطائفية والعرقية وحتى الإقليمية على المستوى العربي، لكي يتسنى للحكومات العربية من استغلال أراضيها محل النزاع لزراعة المنتجات الغذائية، ومنح التمويل اللازم للقطاع الزراعي والنهوض به وتحديثه وعصرنته وفق متطلبات الزراعة المستدامة الحديثة.

اقتراحات خاصة بالجزائر

- 1- يجب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الجزائري بشقيه النباتي والحيواني ضمن السياسة الاقتصادية، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي، خاصة الحبوب، البقول الجافة، الحليب، الأعلاف واللحوم وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية، لتفادي التحديات والمخاطر المترتبة عن مشكلة الفجوة الغذائية الناتجة عن ارتفاع فاتورة الواردات بسبب تقلب الأسعار؛
- 2- ترشيد استغلال الثروة المائية بالجزائر مع زيادة وسائل تخزين مياه الأمطار من خلال بناء السدود، مع التوجه لاعتماد الزراعة المروية المعتمدة على أساليب الري الحديثة المقتصدّة للمياه كالري بالتنقيط من أجل زيادة إنتاجية محاصيل السلع الغذائية الأساسية خاصة، كما يجب استغلال الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية استغلالا فعالا، بما

- يضمن عصرنة الزراعي خاصة ما تعلق بتكوين المورد البشري في التقنيات الزراعية الحديثة، إضافة إلى تحديث المكننة المستغلة في القطاع الفلاحي والزراعي الجزائري؛
- 3- تجنيد جميع الإمكانيات الوطنية الجزائرية من أراضي صالحة للزراعة، تقنيات زراعية وموارد مالية وبشرية ومواد عضوية وأسمدة تدخل أساسا في تطوير الإنتاج الزراعي، وتحقيق جودة عالية بما يسمح للإنتاج الزراعي من توفيره بكميات كافية وذات جودة عالية وبأسعار مقبولة؛
- 4- ضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم المتبعة في الجزائر وفق ما يخدم الطبقة الفقيرة ذات الدخل المحدود جدا، حتى يتسنى لها الاستفادة أكثر من عمليات الدعم، هذا على حساب الطبقات ذات الدخل المرتفع، أي الانتقال من نظام دعم معمم إلى نظام دعم يستهدف فئة بعينها لتجنب الآثار السلبية المباشرة لأسعار الغذاء المرتفعة على المستهلك الجزائري.
- 5- ترشيد أنماط الاستهلاك الجزائري والابتعاد عن الإسراف والالتزام بقواعد التغذية السليمة والصحية لتجنب آثار الأغذية غير الصحية على صحة المواطن الجزائري، ويكون ترشيد الاستهلاك من خلال تكثيف حملات التحسيس والتوعية بعدم شراء السلع الاستهلاكية الغذائية المدعمة ذات الأسعار المعقولة بكميات تفوق حاجاتهم وعدم رميها، خاصة ما تعلق بمادة الخبز مما يجنب ميزانية الدولة المزيد من التكاليف الخاصة بالدعم؛
- 6- لا بد من وضع آلية لضبط أسعار الغذاء في السوق المحلية ومراقبتها، علما أنه غالبا ما تنخفض أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا لكنها تبقى مرتفعة محليا؛
- 7- التخلي عن سياسة الدعم المعمم واعتماد أسلوب البطاقات الذكية لترشيد الاستهلاك، مع ضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وهو ما يتطلب نظام معلوماتي شامل مبني على إحصائيات دقيقة ومحينة فيما يخص الأسر الفقيرة، من أجل الاستفادة من الدعم؛
- 8- تفعيل العمل بالقوانين التي تجرم انتهاك الأراضي الفلاحية في ظل انتشار لوبيات المال والأعمال التي تستحوذ على الأراضي الزراعية، من أجل استغلالها في مشاريع تجارية مربحة بالدرجة الأولى عوض استغلالها للزراعة، مما يعمل على تقليص المساحات الزراعية، كما أن التوجه نحو استصلاح أراضي زراعية جديدة مكلف جدا وأقل إنتاجية، هذه الممارسات لها نتائج سلبية على الإنتاج الفلاحي خاصة من السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك كالحبوب؛
- 9- إعطاء الدعم الكافي لمشاريع الشباب الناشط في مجال الصناعات الغذائية الجزائرية من أجل توفير السلع الغذائية بأسعار معقولة وبكميات كافية للمواطنين.

آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع فإنه يفتح العديد من الأبواب للبحث والتحليل والتي تشكل آفاقا مستقبلية للبحث منها:

1. تأثير استخدام الأغذية لإنتاج الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية العالمية؛
2. آليات ضبط أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية الجزائرية؛
3. تأثير أنماط الاستهلاك على الفجوة الغذائية العربية في ظل ارتفاع أسعار الغذاء العالمية؛
4. تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
5. أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية على المبادلات التجارية الغذائية في الدول العربية؛
6. أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على حجم إنفاق القطاع العائلي من الغذاء بدول شمال إفريقيا؛
7. تأثير عامل الاستقرار الأمني على تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية -دراسة مقارنة لدول مختلفة-.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- الكتب

- 1) إبراهيم العيسوي، لغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- 2) إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية، المنتدى العربي للتنمية 2015، البيئة العربية 08، لبنان، 2015.
- 3) بيتر روجرز، بيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، 1997.
- 4) تمارا الرفاعي وآخرون، أزمة الغذاء: عالم أكثر فقراً وجوعاً، ICRC، القاهرة، 2008.
- 5) جميل محمد جميل الدباغ، اقتصاديات التسويق الزراعي، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 2008.
- 6) جودة حسنين جودة، الجغرافيا المناخية والحيوية، مع التطبيق على مناخ ونبات أوروبا، آسيا، إفريقيا ومناخ ونبات العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.
- 7) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004.
- 8) دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مشروع ITA/006/SYR/ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (مصر) المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو والتعاون الإيطالي، مصر، 2000.
- 9) سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- 10) الصادق عوض بشير، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009.
- 11) صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله، عمان - الأردن، 1998.
- 12) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- 13) عبد الحق بوروز، حالة الجزائر، إدارة مرافق المياه، الجمعية العالمية لمرافق المياه، الأردن، 2013.
- 14) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 15) عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبغات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 16) عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 17) عبد الوهاب بدر الدين السيد، الأشجار والبيئة، الثورة الخضراء للقرن الحادي والعشرين، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- 18) عبد الوهاب مطر الداھري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، مطبعة العالي، بغداد، 1969.
- 19) عبيدات محمد، التسويق الزراعي، ط1، دار وائل للنشر، 2000.

- 20) عصام الحناوي، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة، البعد البيئي، المجلد 2، ط1، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم EOLLS، بيروت، 2006.
- 21) علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 22) علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، النماذج الاقتصادية العالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 23) علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف، مصر، 2001.
- 24) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.
- 25) اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- 26) مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 27) محمد إبراهيم حسين، جغرافية الوطن العربي، دراسة إقليمية تحليلية، ج2، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 28) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- 29) محمد عبد الكريم منصل العقيدي، سياسة الدعم المحلي في القطاع الزراعي، وزارة الزراعة العراقية، 2008.
- 30) محمد علي الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1979.
- 31) محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، 2008.
- 32) محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.
- 33) مطانيوس حبيب ورائية ثابت الدروي، اقتصاديات الزراعة، جامعة دمشق، سوريا، 1997.
- 34) منذر خدام، الأمن المائي العربي، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- 35) نوال نعمة، واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، الوقائع رقم 22، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006.
- 36) الهادي قطيش، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2013.

- 37) والدن بيلو ومارا بافيرا، حروب الغذاء، ترجمة إنصاف الباير، مجلة الثقافة العالمية، العدد 162، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011.
- 38) يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- التقارير، المجالات والمنشورات
- 1) إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي - الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا - مجلة جامعة دمشق، كلية الآداب، المجلد 27، العدد 3+4، دمشق، 2011.
- 2) الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاخم التحولات والمتغيرات، الخرطوم، 2015.
- 3) الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2014.
- 4) أحمد قدرى مختار، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية و الأمن الغذائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2000.
- 5) إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009.
- 6) الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية لليبيا، العدد 08، 2016.
- 7) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء على إحداث التغيير، روما، 2014.
- 8) الأمم المتحدة، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.
- 9) برنامج الأغذية العالمي، معهد التنمية الخارجية للغذاء، الغذاء في مستقبل غير مضمون، لندن، 2015.
- 10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم بناء المنعة لدرد المخاطر، نيويورك، 2014.
- 11) بشير مصطفى، حريق الجسد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 12) بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، 2015.
- 13) بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، 2008-2017، العدد 19-41.
- 14) البنك العالمي وآخرون، تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، نيويورك، 2009.
- 15) البنك العالمي، التنمية وتغير المناخ، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2010.

- 16) جامعة الدول العربية، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الخرطوم، 2009.
- 17) جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.
- 18) جون ناش، دونالد ميشيل، كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، 2005.
- 19) حوحو حسينة، حوحو سعاد، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة معسكر، العدد 23، 2011.
- 20) خضراوي ساسية، التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية في ظل ارتفاع الأسعار العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 07، الجزائر، 2012.
- 21) الديوان الوطني للإحصاءات الجزائرية، ديموغرافيا الجزائر، الجزائر، 2016-2017.
- 22) رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، سطيف، 2015.
- 23) سالم المعوش، الأبعاد التكنولوجية والبيولوجية للأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، العدد 10، غرداية، نوفمبر 2007.
- 24) سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2009.
- 25) سهاد أبو زكي، أزمة الغذاء العالمية : كيف يتعامل العرب مع تداعياتها؟ مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 396، بيروت، 2012.
- 26) الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، مركز العمل التنموي معا، تغير المناخ، ط1، غزة، 2009.
- 27) صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي 2018-2019، الإمارات، 2018.
- 28) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2008.
- 29) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2009.
- 30) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2010.
- 31) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2011.
- 32) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2012.
- 33) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2013.
- 34) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2014.

- 35) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2015.
- 36) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2016.
- 37) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2017.
- 38) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، 2018.
- 39) صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والنقدية: سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، الإمارات، 2018.
- 40) عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.
- 41) عبد القادر الطرابلسي، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، 1991.
- 42) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القاهرة، 2008.
- 43) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موارد الأراضي في الوطن العربي، القاهرة، 2007.
- 44) ماري لومي، أوجه التضافر بين الأهداف العالمية للأمن الغذائي وتغير المناخ، التوصيات لدول الخليج العربي في مجالات التجارة الخارجية والاستثمار والمعونات، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات، 2017.
- 45) مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- 46) المجلس الشعبي الوطني، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، الجزائر، 2011.
- 47) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، الجزائر، 2015.
- 48) محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبو ذويب، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 03، 2015.
- 49) محمد بلغالي، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي، مخبر البحث في علوم المياه بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر، 2009.
- 50) محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007.
- 51) محمد نبيل شلي، التنوع الإحيائي ماهيته، أهميته، مجلة العلوم والتقنية، السنة 17، العدد 66، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2003.

- 52) محمود حسن حسني، السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية، مجلة المصرية للتنمية والتخطيط، السنة 10، العدد 1، معهد التخطيط القومي، مصر، 2002.
- 53) مطانيوس حبيب، المسألة الزراعية في سوريا: واقعها وآفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 2، 1998.
- 54) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الكويت، 2015.
- 55) المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، العدد 121، السنة 13، الكويت، 2015.
- 56) مكتب الو.م.أ للمساعدة الخارجية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، صحيفة الوقائع رقم 17، اليمن حالات الطوارئ المعقد، 2016.
- 57) مكتب الو.م.أ للمساعدة الخارجية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، صحيفة الوقائع رقم 05، العراق حالات الطوارئ المعقدة، 2016.
- 58) مكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة، الظواهر الطبيعية نحو ثقافة الوقاية من كوارثها في البلدان العربية، مصر، 2009.
- 59) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما، 2015.
- 60) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، استجابة منظمة الأغذية والزراعة لأزمة سوريا، روما، 2016.
- 61) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية: 13-17 نوفمبر 1996، روما.
- 62) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المناخ يتغير، الأغذية والزراعة أيضا، روما، 2016.
- 63) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام، روما، 2015.
- 64) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018.
- 65) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقير، روما، 2005.
- 66) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، روما، 2017.
- 67) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، روما، 2016.

- (68) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، روما، 2012.
- (69) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي في العالم، روما، 2017.
- (70) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، 2018.
- (71) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010، روما، 2010.
- (72) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2017، روما 2017.
- (73) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم –تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية- روما، 2014.
- (74) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم –الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة- روما، 2013.
- (75) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2018، روما، 2018.
- (76) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التأثيرات والدروس المستفادة، روما، 2009.
- (77) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية 2009، روما، 2009.
- (78) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي؟، روما، 2011.
- (79) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 29، الخرطوم، 2009.
- (80) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 30، الخرطوم، 2010.
- (81) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 34، الخرطوم، 2014.
- (82) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 35، الخرطوم، 2015.
- (83) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 36، الخرطوم، 2016.
- (84) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 37، الخرطوم، 2017.
- (85) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، المجلد رقم: 33، الخرطوم، 2013.
- (86) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، الخرطوم، 2012.
- (87) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 1996، الخرطوم، 1996.
- (88) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، الخرطوم، 2008.
- (89) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، الخرطوم، 2009.
- (90) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، الخرطوم، 2011.
- (91) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، الخرطوم، 2013.

- 92 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، الخرطوم، 2015.
- 93 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، الخرطوم، 2016.
- 94 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الخرطوم، 2017.
- 95 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، الخرطوم، 2010.
- 96 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، 2009.
- 97 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2003.
- 98 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2009.
- 99 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الإستراتيجية في الوطن العربي، الخرطوم، 1982.
- 100 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة الأزمة الغذائية العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.
- 101 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، نشرة فصلية، السنة 35، العدد 02، الكويت، 2017.
- 102 نحلة أحمد أبو العز، صناعة الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، 2015.
- 103 نور الدين جوادي وعمر عزراوي، الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية -دراسة للإستراتيجية الدولية للفترة بين عامي 2000-2030، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.
- 104 نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفا تر السياسة والقانون، العدد السابع، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012.
- 105 الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ، جنيف، 2015.
- 106 يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات، 2000.
- المنتقيات والمؤتمرات**
- 1) عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، أسباب الأزمة الغذائية العالمية ودورها في تعميق العجز في التجارة، الزراعة العربية، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، 2011.
- 2) عبد الله بن عبد الله العبيد، تشخيص أزمة الأمن الغذائي وأسبابها، ندوة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون ودول الخليج العربي، التحديات والحلول، 2008.

- (3) عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002.
- (4) عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010-2011.
- (5) قوريش نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، أوراق عمل الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
- (6) المؤتمر الإقليمي 28 للشرق الأدنى، الغابات والأشجار لمكافحة التصحر، اليمن، 2006.
- الأطروحات والرسائل الجامعية**
- (1) أحمد تي، إدارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة وكالة الحوض الهيدروغرافي "الصحراء"- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2007.
- (2) أمال ينون، تحليل تكلفة مياه البحر - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016.
- (3) بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر-دراسة تحليلية وسياسات علاجها- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.
- (4) بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
- (5) حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2018.
- (6) حوشين آمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- (7) زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2016.
- (8) زيري رابع، لإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
- (9) زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

- 10) عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 11) عمر شعبان، السياسة السعيرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
- 12) غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012.
- 13) فاتح بن نونة، أثر التوسع في إنتاج واستخدام الوقود الحيوي في قطاع النقل عالميا على التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2016.
- 14) مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.
- 15) ندى عبد الحسين كنعان، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج الشعير في العراق، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 1998.

- الوثائق والمنشورات الصادرة عن الجهات الرسمية

- 1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 22 الصادر في 30-06-1990.
- 2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 29 الصادر في 28-07-1990.
- 3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31 الصادر في 30-05-2000.
- 4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15 الصادر في 28-02-2002.
- 5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 23 الصادر في 20-04-2003.
- 6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادر في 26-07-2005.
- 7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادر في 04-07-2006.
- 8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادر في 26-07-2005.
- 9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 الصادر في 27-07-2008.
- 10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32 الصادر يوم 10/08/1988.
- 11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادر في 09 مارس 2011.
- 12) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، المقرر رقم 599 المؤرخ في 08-07-2000، المحدد لشروط التأهيل لدعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكيفية دفع الإعانات.

- Les Ouvrages

- 1) Abdelatif Moustiri, Stratégie et indicateurs du secteur de l'eau en Algérie, Egupt, 2011.
- 2) Dillon Jean Claude et Azoulay Gerard, La sécurité alimentaire en Afrique, Kharthala, Paris, 1993.
- 3) Farid ABDOUCHE, Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les édition El Hikma, Algérie, 2000.
- 4) J.R. Porter and Al, Food Security and Food Production Systems, NewYork, 2014.

- Les Rapports

- 1) A. Toreti, Yield Loss at Tributable to Heat Waves, Drought and Water Exess at The Global, National and Subnational Scales, Environmental Research Letters, 2017.
- 2) AMIS Market Monitor, FAO and Al, No 48, 2017.
- 3) Centre for Research on The Epidemiology of Disasters, The Human Cost of Natural Disaster, Bruxelles, 2015.
- 4) Direction Techniques Chargée des Statistiques et de la Cartographie et all, La production agricole compagnes , 2015/2016 et 2016/2017, N°837, Alger, 2018.
- 5) FAO, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme, The State of Food Insecurity in the World, 2013, The Multiple Dimensions of Food Security, Rome, 2013 .
- 6) FAO, The State of Agricultural Commodity Markets 2015-2016, Rome, 2015.
- 7) FAO, The State of Agricultural Commodity Markets 2018, Trade of Agricultural Productions, Climate Changes and Food Security, Rome, 2018.
- 8) FAO, The State of Food Insecurity in the World, Addressing Food Insecurity Protracted Crises, Rome, 2010.
- 9) FAO, The State of Food Insecurity in the World, How Does International Price Volatility Affect Domestic Economies and Food Security ? 2011, Rome, 2011.
- 10) FAO, The State of Food Security And Nutrition In The World , Rome, 2017.
- 11) FAO, Trade and Development, Trends and the Role of WTO, Recent, Rome, 2014.
- 12) FAO, WFP, Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situation, Issue N03, Rome, 2018.
- 13) Human Devlopment Report 2015, Work for Human Devlopment, U.N.D.P, New York, 2015..
- 14) IEA, International Energy Agency, Energy Essentials Biofuel Production, 2007.
- 15) IEA, International Energy Agency, World Energy, Outlook, Paris, 2006.
- 16) J.R.Porter, IPCC, Climate Change : Impacts Adaptation and Vulnerability, Report of Intergovernmental Panel on Climate Change, NewYork, 2014.

- 17) L'Office National des Statistique, Les tableaux des entrées-sorties 2012-2017, Alger, 2018.
- 18) L'Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres résultat 2013-2015, N°46, 2016.
- 19) L'Office National des Statistiques, Terres utilisé par l'agriculture, Alger, 2014.
- 20) L'Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2014-2016, N47, Alger, 2017
- 21) L'Office Nationale des Statistiques Algérienne, Premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et niveau de vie des ménages 2011, Algérie, 2011.
- 22) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, Alger, 2006.
- 23) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2010.
- 24) Ministère des finances, direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2011.
- 25) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2012.
- 26) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2013.
- 27) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2014.
- 28) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2015.
- 29) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2016.
- 30) Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2017.
- 31) Mokhtar Bzioui, Rapport sous régional sur le développement des ressources en eau en l'Afrique du Nord, UN, water Africa, 2005.
- 32) L'Office Nationale des Statistiques Algérienne, Rétrospective statistiques 1962-2011, ONS, Alger, 2012.
- 33) The World Bank, FAO, IFAD, Improving Food Security in Arab Countries, New York, 2009.
- 34) -UNDP , Human development Report 2015, Work for Human Development, New York, 2015.
- 35) UNESCO World Health Organization, World Health Statistics, 2012.

- Les Articles et Les publications

- 1) Amela Ajanovic, Biofuel Versus Food Production : Does Biofuels Production Increase Food Prices? 2010.

- 2) Annie Du Fey, Biofuels Production, Trade And Sustainable Development : Emerging Issues Environmentale Economics Programme, Sustainable Markets Group, UK, 2006.
- 3) Bedrani, S, Boukhari, N et Djennane, A, Eléments d'analyse des politiques de prix de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie, options Mediterraneennes : Serie B, Etudes et Recherches, N11, CIHEAM, 1997.
- 4) C.Holleman, The Impact of Climate Variability and Extremes on Agriculture and Food Security, FAO, Rome, 2018.
- 5) Govinda Timilsina and Ashish Shrestha, Biofuels Markets, Targets and
- 6) Impacts, The World Bank Policy Research Working Paper, N°5364, 2008.
- 7) Hadibi, A, Chekired Bouraz, FZ et Mouhouche, B, Analyse de la mise en œuvre du plan nationale de developpement agricole dans la premiere tranche du perimetre de la Mitidja Ouest, Algerie, Cirad, Montpellier, France, 2008.
- 8) P.Vilers and M.Gummert, Seal of approval: Hermetic Strorage of Rice is Becoming Increasingly Popular Across Assia, 2009.
- 9) Simone PFUDERER and Maria DEL CASTILLO, The Impact of Biofuels on Commodity Prices, DEFRA, Economie Group, 2008.
- 10) Slaimi Ahmed, Contraintes et gestion rationnelle de l'eau, séminaire international sur l'environnement en Algérie, département des sciences économique, Sidi Achour Annaba, 2009.
- 11) Zaghouane, Réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture, revue céréales culture et institut technique des grandes cultures, N34, Alger, 2000.

ثالثا: مواقع أنترنت

- 1) E.Ligon, Estimating the effects of aggregate agricultural growth on the distribution of expenditures, available at : <http://siteresources.worldbank.org/INTWDR.pdf>.
- 2) FAO, Counting The Cost : Agriculture in Syria after six years of crisis, Rome, 2017available at: www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/
- 3) FAO_SYRIADamageandLossReport.pdf
- 4) Global Report on Food crises2017, available at www.fao.org/3/arb323e.pdf.
- 5) <http://statistics.amis-outlook.org/data/index.html>
- 6) <http://www.elmihwar.com>
7. <http://www.fao.org/giews/food-prices/international-prices/detail/ar/c/1153588/>
- 8) <http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/>
- 9) <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>
- 10) L'agence Nationale de Développement de L'investissement, disponible sur site : <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activities>.
- 11) L'office national des statistique, évolution de l'effectif du cheptel de 2000-2009. Disponible Sur site : www.ons.dz
- 12) La ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, disponible sur site : www.madrp.gov.dz.

- 13) ministère des ressources en eau disponible sur site :
www.mereee.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar.
- 14) OCDE, La hausse des Alimentaires, Causes et Conséquences. disponible sur site : <http://www.ocde.org/dataocde/11/57/40926060.pdf>
- 15) Sergio Narros, USDA Foreign Agricultural Service, Global Agricultural Information Network, Biofuels Annual, 2012, Brazil, 2012 :available at :
www.gain.fas.usda.org.
- 16) www.alaraby.coa.uk.
- 17) www.almawared.net /images/articale4.pdf.
- 18) www.aoad.org/pdf/annulreport2007/chapiter6.pdf.
- 19) www.douane.gov.dz
- 20) www.yemen-nic.info/contents/agric/studies13.pdf
- (21) إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة :متوفر على الرابط www.fao.org/faostat
- (22) جيف سيمونز، من أجل مستقبل ينعم بالأمن الغذائي، متوفر على الرابط: www.enoughmovement.com
- (23) حسينة بلحاج، الإنفاق على الطعام يتجاوز ربع دخل الأسرة على مستوى العالم، 2016، متوفر على الرابط: <http://www.alarabi-co-uk.ampproject.org>
- (24) الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الرسمي : www.ons.dz :
- (25) سعيد باتول، بن حبيلس: 420 مليار تعويضات للفلاحين المتضررين جراء تقلبات الجو، متوفر على الرابط: <http://www.echoroukonline.com>
- (26) الموقع الرسمي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
- (27) الموقع الرسمي للأمم المتحدة <https://news.un.org>
- (28) الموقع الرسمي للبنك العالمي: www.albankadawali.org
- (29) وزارة التجارة الجزائرية على الموقع الرسمي <http://www.commerce.gov.dz>
- (30) وزارة التجارة الجزائرية على الموقع الرسمي <http://www.commerce.gov.dz>
- (31) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجلسات الوطنية للفلاحة، الجزائر، 2018، متوفر على الرابط: www.anagriculture.2018.dz/?page-id=4608
- (32) وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الرسمي: www.aps.dz
- (33) الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الموقع الرسمي: www.andi.dz

أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية -دراسة حالة الجزائر-

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات أسعار المواد الغذائية الأساسية العالمية -الحبوب، السكر، الزيوت، اللحوم والألبان- على اقتصاديات الدول العربية وكذا المواطن العربي من أجل معرفة طبيعة التأثير ايجابي أو سلبي، ولمعرفة الهدف بصورة أدق تم تطبيقها على حالة الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم التركيز على تحليل انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على مجموعة من المؤشرات-الإنتاج، الاستهلاك، معدلات التضخم، نسب الاكتفاء الذاتي وكذا حجم الفجوة الغذائية- بالإضافة إلى تحليل هذه الانعكاسات على المواطن العربي والجزائري. وخلصت الدراسة إلى انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على المؤشرات السابقة كانت سلبية في مجملها أكثر منها ايجابية، مما يعني أن الدول العربية والجزائر واحدة من بينها لم تستفد كثيرا من الجوانب الايجابية لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية ما عمق من حجم المشكلة الغذائية العربية والجزائري وزيادة الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء في ظل ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، كما أن هناك تباين ما بين الدول العربية تبعا للعديد من المحددات. وتم التوصل إلى هناك اهتمام دولي، إقليمي ومحلي من أجل التحكم في الحد من ارتفاع أسعار الغذاء والحد من تأثيراته السلبية.

الكلمات الدالة: الموارد الزراعية، المواد الغذائية الأساسية، تقلب الأسعار، المشكلة الغذائية، محددات المشكلة الغذائية، سوء التغذية.

The impact of fluctuations in the prices of basic foodstuffs on achieving sustainable Arab food security in light of limited natural resources. Algeria case study-

Abstract

The aim of this study is to analyze the implications of the global prices of basic foodstuffs - cereals, sugar, oils, meat and dairy - on the economies of the Arab countries as well as the Arab citizen in order to know the nature of the positive or negative impact, and to know the target more precisely applied to the case of Algeria. To achieve this objective, the focus was on analyzing the effects of fluctuations in the prices of basic foodstuffs on a range of indicators - production, consumption, inflation rates, self-sufficiency ratios and the size of the food gap - in addition to analyzing these effects on the Arab and Algerian citizens.

The study concluded that the effects of fluctuations in world prices of basic foodstuffs on the previous indicators were negative overall, rather than positive. Increased dependence on foreign countries to meet basic food needs in light of weak local agricultural production. International, regional and local attention has been reached to control the reduction of food prices and its negative impacts.

Keywords: Agricultural Resources, Basic Foodstuffs, Price Volatility, Food Problem, Determinants of Food Problem, Malnutrition.